

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

معهد تسيير التقنيات الحضرية



رقم التصنيف: .....

رقم التسلسل: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران

تخصص تسيير المدن و التنمية المستدامة

## دور الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في تنظيم المجال الحضري حالة مدينة عين البيضاء

إعداد الطالب: شامي عباس

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	.....	- الأستاذ: .....
مشرفا	.....	- الأستاذ: بن غضبان فـؤاد
ممتحنا	.....	- الأستاذ: .....
ممتحنا	.....	- الأستاذ: .....
ممتحنا	.....	- الأستاذ: .....

2014 - 2013

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي به تتم الصالحات والشكر لله على نعمه الظاهرة و الباطنة.

(قال جل شأنه: وإذا تاذن ربكم لنن شكرتم لأزيدنكم)،

وروى الترمذي بإسناد قال عنه: حسن صحيح قوله - صلى الله عليه و سلم:  
[ من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزآك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء ]

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المؤطر: " بن غضبان فؤاد" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته، وقدم لي الدعم والتأييد ومنحني ثقته وحسن ظنه بي في انجاز هذا العمل المتواضع. فحفظه الله ورعاه وجزاه على الجهد الذي بذله وقدمه في إطار انجاز هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى كل من ساهم في تقديم المساعدة من قريب وبعيد: لكم انتم يا ورثة الأنبياء، ونور هذه الأمة ألف تحية وتقدير: إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا خاصة الأساتذة : غنوشي أحمد، عداد محمد الشريف، بوشمال صالح، سراج محمد الياس، حجوج فاتح، بوسماحة أحمد، قنادز زين الدين، مازة نور الدين، بن ميسي أحسن...

واعترافنا بالجميل إلى أعوان مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية و المكتبة المركزية لجامعة العربي بن مهدي بمدينة أم البواقي.

إلى كل طالب علم وعامل بمعهد تسيير التقنيات الحضرية.  
إلى كل هؤلاء تحية شكر وتقدير و عرفان.

# إهداء

بسم الذي فتح عيوننا بنور العلم، بسم الذي أضاء قلوبنا بهدى الرحمان، بسم من أنطق اللسان و أسمع الأذان، وبسم من علم الإنسان، و أبدع الجمال، بسمك اللهم نحيا وبسمك اللهم نستعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصى الله ببرهما، إلى من قرن رضاه برضائهما، إلى من أنزل آياته في حقهما، إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما: أمي و أبي الغاليان،

إلى من اعتمدت عليهم، و بوجودهم أكتسب قوة، إلى الذين كانوا سندي و مرافقي إخواني و أخواتي:

عبد الله، فارس، وسليمان زوجاتهم، أختاي: سمية و كنزة.

إلى الصغار: "شيماء، أميمة، ياسمين، محمد، مسلم".

إلى روح الفقيد، الصديق و الأخ: فاتح كوسة تغمده الله بوسع رحمته،

إلى من أفخر بصحبتهم ومن جمعت بيننا الأيام:

حسام الدين بركاني، زكرياء زوقاري، عماد غزال، كريمة، راضية، ايناس، فاطمة، وفاء،

إلى جميع طلبة معهد التسيير و التقنيات الحضرية،

إلى أصدقائي: حسين بوكفة، سليم زيدي، يوسف منصور، عادل مسعودي...

شمامي عباس

المقدمة العامة:

## المقدمة العامة :

يرى أفلاطون أن المدينة تنشأ أصلاً من عجز الإنسان عن الاكتفاء بنفسه في سد حاجياته المتنامية، فيجتمع في مكان واحد عدد من الشركاء و المتعاونون فيشكلون مجتمعا يطلق عليه اسم المدينة **Polis**، بالتالي فحسب رأي أفلاطون تنشأ المدينة لتلبية حاجات السكان المادية و المعنوية.

من جهة أخرى يرى بعض المختصين أن ظهور المدينة سبقه ثورة في إنتاج الغذاء كان من نتائجها الحصول على فائض لأول مرة ما أدى إلى انقطاع أفراد من المجتمع إلى التوجه لأعمال أخرى غير الزراعة و إنتاج الغذاء<sup>1</sup>. هذا الفائض في الإنتاج دفع نحو ظهور تبادلات تجارية بأشكال مختلفة، كانت تتم في الأسواق المحلية التي تطورت لتصبح بمرور الزمن أسواقا جهوية بسبب الثورة التي عرفتها وسائل الإنتاج و النقل، أما حالياً فبعضها أسواق عالمية و افتراضية بسبب ظاهرة العولمة و التطورات التكنولوجية التي غيرت كثيراً من المفاهيم التقليدية للتجارة.

في هذا الإطار تعتبر التجارة و الخدمات العامة أحد الأنشطة الحضرية التي تلعب دوراً مهماً في التركيب الداخلي للمدينة، وكذلك علاقتها بإقليمها و ذلك لوجود تفاعل بينها و بين الأنشطة الحضرية الأخرى<sup>2</sup>، كما تعتبر ظاهرة جغرافية تشغل مساحة أو جزء من المدينة كباقي الاستعمالات كالسكن و الصناعة... ما جعل العديد من العلوم و التخصصات تتشارك في دراسة هذه الظاهرة مثل علوم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الإدارة... ففي سنة 1998م كتب الباحثان الجغرافيان **Pierre و Anne Querien** و **Lassave**: "العلاقات بين التجارة و المدينة منذ وقت طويل كانت محل اهتمام المختصين في التعمير، الجغرافيا، و الاقتصاد ليبيينوا و يؤكدوا لنا أن المساحات التجارية في كل مرة تزداد كما و نوعاً، مثلها مثل أحياء المدينة و سكانها الذين تجذبهم هذه المساحات"<sup>3</sup>... بالتالي فهاتان الوظيفتان يمكن اعتبارهما قاعدتين، بحيث لا يمكن تخيل نمو و تطور أي مدينة كانت بدونهما.

فالنشاط التجاري يعتبر خاصية هامة في حياة المدن و القرى، بشكل دفع الباحث **هنري بيران Henri Pérenne** إلى اعتبار أن "المدينة هي ابنة التجارة"<sup>4</sup>، لكون هذا النشاط يحدد مكانة المدن من خلال حجم النشاط و قيمته التبادلية بالاعتماد على شبكة المواصلات، الموقع، حجم السوق الاستهلاكية... بل إن النشاط التجاري يجعل المدينة فضاءاً للحياة ذو بعد اقتصادي، اجتماعي و ثقافي يظهر من خلال جهاز اقتصادي مهيكّل للمجال و محرك للعلاقات السوسيواقتصادية بشكل ينعكس على أشكال و آليات النمو العمراني، و هذا بتأطير من إرادة سياسية معينة.

عادة يقع أكبر تجمع للمحلات و المجمعات التجارية في المركز التقليدي، مما يتيح للسكان و المتسوقين أكبر الفرص لاختيار أفضل السلع و البضائع<sup>5</sup>... غير أن هذا لا يمنع نمو و تطور مراكز جديدة

<sup>1</sup> عنون نور الدين: دور المركزية التجارية و المرافق العمومية في التنظيم المجالي بدائرة عين مليلة، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2002، ص 1.

<sup>2</sup> محمد غسان: تخطيط الخدمات العامة في المدن حالة منطقة المخفية في نابلس، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، 2007، ص 28.

<sup>3</sup> عنون نور الدين: مرجع سابق، ص 3.

<sup>4</sup> Brice Navereau : le commerce alimentaire de proximité dans le centre ville des grandes agglomérations : L'exemple de Toulouse et Saragosse. Thèse de doctorat. Université de Toulouse. 2011. P 21.

<sup>5</sup> وزارة الشؤون البلدية و القروية، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات التجارية في المدن، الرياض، 1426 هـ.

منافسة أو مكملة للمركز القديم في الأطراف أو على محاور النقل الأساسية، مما يخلق ديناميكية حضرية مدفوعة بتطور وسائل النقل الفردية و الجماعية، و ميل المؤسسات التجارية إلى التخصص...

من جهة أخرى يعتبر تخطيط و تنظيم التجهيزات العمومية هدفا و وسيلة. هدفا لتكون هذه الوظائف بخدمة أغراض المجتمع من خلال تسهيل عملية الوصول لهذه الخدمات و تحقيق المساواة في الحصول عليها، و وسيلة بحيث أن تطوير التجهيزات و المرافق كما و نوعا يساهم بشكل أو بآخر في التحكم بالمجال و تنظيمه. و هو ما جعل مفهوم الخدمة العمومية يحتل أهمية كبرى للمسيرين لكونه قطاع اقتصادي و اجتماعي يوظف أعداد معتبرة من القوى العاملة، و يخلق قيمة مضافة لميزانية و مدخول المدينة ككل<sup>1</sup>.

في كثير من دول العالم يتم انجاز و تمويل هذه التجهيزات من طرف الجهات الحكومية حصريا، بينما في دول أخرى يسمح بمشاركة القطاع الخاص في انجازها و تسييرها لوجود قوانين و أنظمة تشرع و تنظم هذه المشاركة، غير أن أكبر تحدي يتمثل في توفير هذه المرافق بكمية و مستوى كاف بشكل يترك أثر ايجابي على حياة السكان بغض النظر عن مقدم هذه الخدمة. فحيثما يكون هناك نقص و قصور في توفير هذه الخدمات، أو سوء توزيع لها ينعكس هذا سلبا على مستوى التنمية و انحطاط نوعية الحياة و خلق مشاكل متعلقة بالتهميش و الإقصاء داخل المدينة الواحدة. هذا ما جعل تخطيط التجهيزات الخدمية عملية معقدة و تتسم بالطول النسبي لتنوع متطلبات و اعتبارات كل مرفق، و لكثرة المتدخلين و لتباين مستويات التخطيط (وطني، جهوي، محلي).

فالمتتبع لواقع المجتمع الحضري الجزائري و على غرار باقي المجتمعات، يدرك أهمية و دور التجهيزات و الخدمات عموما في الحياة اليومية للسكان، حتى أن أي حراك اجتماعي أو احتجاج على أداء السلطات المحلية يكون عادة مرتبطا بغياب أو نقص التجهيزات و الخدمات بأنواعها (بما فيها خدمات البنى التحتية)، تدهور مستوى الخدمات المقدمة، إشكالية التهميش و التمييز في توزيع المرافق بين مختلف الأحياء... حتى أصبحت هذه الأخبار هي المادة الدسمة التي تتناولها وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية يوميا، بما يوضح وجود خلل أو قصور في آلية و نظام إنشاء و تسيير المرافق رغم الميزانيات الخيالية التي توفرها الخزينة العمومية لهذا القطاع.

و في هذا الإطار، تعتبر معظم المديرات الولائية إضافة إلى المجالس المحلية المنتخبة من أهم المتدخلين في إنشاء و تسيير مختلف التجهيزات و البنى التحتية وفق العديد من الأطر و الآليات و الأدوات الموجهة خصيصا لهذه المهمة. فبعد إصدار القانون 29-90 المتعلق بالتهيئة و التعمير إضافة إلى مختلف المراسيم التنفيذية، أصبحت أدوات التهيئة و التعمير الجديدة (المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، مخطط شغل الأرض) هي المرجع الأساسي لتحديد احتياجات كل بلدية من التجهيزات بعد إجراء تحليل للوضع القائم و اقتراح نمط تهيئة يستجيب لتطلعات السكان و متطلباتهم عبر مختلف الأماد الزمنية (المدى القريب، المتوسط و البعيد).

فيما يخص النشاط التجاري، وبعد التغيرات الجذرية التي عرفت السياسات العامة للبلاد نهاية الثمانينات من القرن الماضي، من خلال انتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من النهج الاشتراكي و ما نتج عنها من

<sup>1</sup> بورورو أمال: مدينة العلة عوامل الركود وآليات التنمية، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2011، ص 6.

تحرير قطاع التجارة و فتح باب الاستثمار، أصبح لهذا النشاط دور كبير في تفعيل و بناء الاقتصاد الحضري من خلال امتصاص عدد كبير من البطالين خاصة بعد غلق المصانع و المساحات التجارية العمومية الكبرى كأسواق الفلاح و الأروقة الجزائرية... بالتالي فالتجارة بالمدن الجزائرية تعتبر من الميادين الواسعة و المتنوعة بأبعادها الاقتصادية و الجغرافية و الاجتماعية، و يتم على أساسها ظهور منظومة مراكز تعتبر أقطابا تجارية وطنية أو جهوية أو محلية (كالعلمة بولاية سطيف، عين مليلة بولاية أم البواقي، شلغوم العيد بولاية ميله...).

يتم تسيير قطاع التجارة بالجزائر من خلال عدة هيئات مشرفة أو مراقبة ابتداء من وزارة التجارة على المستوى المركزي وصولا إلى عدة هيئات محلية و جهوية مثل مديرية التجارة، مصلحة السجل التجاري، مديرية الضرائب، مصلحة المنافسة و الأسعار، غرف التجارة و الحرف التقليدية، البلدية... بهدف التحكم في النمو العشوائي و غير المراقب للبنية التجارية عبر مختلف المناطق الحضرية، خاصة لما نعلم أن الكثير من البحوث و الدراسات العمرانية حول النمو الحضري أثبتت أن السياسة التخطيطية للبنية التجارية كانت مغيبة الأمر الذي قلل من حظوظ التحكم بها. بمعنى أنه لا توجد أي سياسة انتهجت من قبل و تضمنت قوانين التعمير التجاري، حيث لم تخرج هذه السياسات عن دائرة المخططات الإستراتيجية، المؤقتة و الترفيعية<sup>1</sup>.

#### الإشكالية:

مدينة عين البيضاء لا تختلف عن باقي المدن الجزائرية، فهي تقدم نموذجا عن ظاهرة التركيز التجاري و توطن التجهيزات العمومي، فهي ليست وليدة اليوم بل هي متجذرة في عمق تاريخ المدينة ابتداء من الفترة الاستعمارية، يظهر هذا من خلال تواجد سوق المواشي الخاص بقبيلة الحراكتة منذ الفترة العثمانية، و السوق المغطى الذي انشأ سنة 1900 م وكذا و ساحة السوق رود السطايفية... كما كان مركز المدينة يحوي عددا لا بأس به من التجهيزات و الخدمات ذات التأثير المحلي و الجهوي مثل المدرسة الابتدائية، دار البلدية، المحكمة... و بحكم تطور عدد السكان المحليين و المستوطنين تم ترقية المدينة إلى مقر دائرة عام 1955 م، وهنا لعبت التجهيزات دورا كبيرا في تعزيز مكانتها بين مختلف المدن المجاورة، ما ساهم في توافد السكان عليها بصفة مستمرة رغبة في تحسين ظروف الحياة و الاستفادة من مزايا المدينة. حيث استمرت هذه الظاهرة (الهجرة) حتى بعد الإستقلال ليقارب عدد سكان المدينة حاجز الـ 130000 نسمة. غير أن واقع التجهيزات خاصة الجوارية منها، و على غرار معظم المدن الجزائرية يطرح تساؤلات حول مدى كفايتها، مدى التوازن و العدل و توزيعها عبر مختلف الأحياء، و مدى سهولة الوصول إليها بالنسبة للأحياء المحرومة من هذه الخدمات، خاصة و أن جميع القوانين بما فيها القانون 06-06 المتعلق بالمدينة يؤكد على ضرورة ضمان المساواة و العدل في الحصول على الخدمات لجميع السكان دون تمييز أو إقصاء.

أما التجارة فتلعب حاليا دورا مهما في حياة سكان المدينة، حيث يشتغل بهذا القطاع أكثر من 14000 عامل بصفة مباشرة أو غير مباشرة (حوالي 40 % من اليد العاملة)<sup>2</sup> حسب الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008 م. و قد ساعد على هذا عدة عوامل منها الموقع الوسطي للمدينة بالنسبة لإقليمها،

<sup>1</sup> عنون نور الدين: دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة-، أطروحة دكتوراه علوم التهيئة العمرانية، كلية علوم الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 2.  
<sup>2</sup> التعداد السكاني و الديمغرافي: الإحصاء العام للسكن و السكان، ولاية أم البواقي، 2008.

فهي تقع في تقاطع الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين ولايتي قسنطينة و تبسة و الطريق الوطني رقم 80 الرابط بين ولايتي خنشلة و قالمة، ما جعلها تتوسط 3 مراكز ولائية مهمة (قسنطينة 110 كلم، باتنة 130 كلم، تبسة 90 كلم)، بالإضافة إلى حجم سكانها الذي يقارب 130000 ساكن ما يؤدي وجود سوق استهلاكية معتبرة، كما يؤدي إلى الضغط على التجهيزات الخدمية الموجودة.

من العوامل كذلك وجود عدة أسواق عمومية مرخصة، سواء كانت أسبوعية أو يومية ذات تأثير جهوي أو محلي، مثل سوق الخضر و الفواكه المتواجد، و المخصص للبيع بالجملة و التجزئة، و سوق المواشي، و سوق السيارات المستعملة بالتجمع الثانوي بئر وناس، و المصنف من بين أهم أسواق السيارات المستعملة على المستوى الجهوي و الوطني. هذه الأسواق تعتبر كذلك مصدر دخل مهم لميزانية البلدية من خلال كرائها سنويا لمتعاملين خواص.

كما توجد عدة أسواق غير مرخصة موزعة على مختلف أحياء المدينة مخصصة لبيع الخضر و الفواكه، الهواتف النقالة، الملابس الجديدة و المستعملة، الخردوات...تتسبب في مشاكل تنظيمية و بيئية ما دفع السلطات المحلية إلى إخلاء بعضها خاصة المتواجدة على مستوى مركز المدينة (مثل رود الصايمين، ورود السطايفية...) ومحاولة تحويلهم إلى أسواق جوارية بهدف إدماجهم في الجهاز التجاري الرسمي و المنظم

بالتالي فاختيار مدينة عين البيضاء كان من أجل الوقوف على واقع التجهيزات الخدمية و الأنشطة التجارية، و انعكاساتها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للسكان من حيث دورها في تلبية حاجات السكان، مدى التكافؤ في توزيعها و الحصول عليها...و من أجل إبراز الدور السابق الذكر قمنا بطرح التساؤل الرئيسي التالي:

✓ كيف يؤثر توطن الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في تنظيم المجال الحضري بمدينة عين البيضاء؟

و من خلال هذا التساؤل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو الوزن الكمي و النوعي للبنية التجارية بمدينة عين البيضاء؟
- ✓ ما هو واقع الفضاءات التجارية الخاضعة لأحكام التعمير التجاري؟ وما مدى مطابقتها للأحكام و شروط القانونية؟
- ✓ ما هو واقع التجهيزات الخدمية؟ و كيف يتحكم المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في إنتاج و توزيع هذه التجهيزات بالمدينة؟
- ✓ ما العلاقة بين توزيع الأنشطة التجارية و توطن التجهيزات العمومية بالمدينة؟
- ✓ ما مدى استجابة التجهيزات الخدمية و الأنشطة التجارية لمتطلبات و احتياجات السكان؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، و قبل القول أن هناك دور و تأثير للأنشطة التجارية و التجهيزات العمومية (المؤثر) على تنظيم و هيكلية المجال الحضري (المؤثر عليه)، يجب أن يكون المؤثر على درجة من الوزن و القوة تؤهله ليكون له تأثير فعلي على المؤثر عليه، خاصة لما نعلم أن منطقة الدراسة هي مدينة حديثة النشأة لأسباب متعلقة بدوافع عسكرية لوأد الثورات الشعبية و التحكم في المجال و استغلال إمكانياته لصالح المستعمر. غير أن المعاينة الأولية تبين وجود بنية تجارية مهمة و تجهيزات

متنوعة ذات مستويات خدمة متعددة (من المجاورة السكنية إلى الحي إلى المدينة وإقليمها ككل)، و هذا ما يقودنا إلى وضع الفرضية التالية:

✓ تساهم الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في تحقيق ديناميكية حضرية بالمدينة بما ينعكس بطريقة مباشرة على تنظيم المجال الحضري.

#### الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

كما تم الإشارة إليه سابقا، يتمثل مجال الدراسة في مدينة عين البيضاء التي هي جزء مهم من المنظومة الحضرية للشمال الشرقي الجزائري نظرا لموقعها المتميز الذي أهلها لتكون منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب و من الشرق إلى الغرب.

أما المجال الزمني فهو الفترة التي استغرقتها عملية تحليل البنية التجارية و بنية التجهيزات لمجال الدراسة، و توزيع الإستثمار الاستثنائية على أفراد عينة البحث و استرجاعها. هذه العملية امتدت من منتصف شهر أوت 2013 (بعد شهر رمضان) إلى غاية شهر فيفري 2014م، أما باقي الفترات فقد خصصت لتحليل و تفسير مختلف المعطيات المتحصل عليها.

#### أهداف الدراسة:

تم إنجاز هذا العمل للوصول لعدد من الأهداف، لعل أهمها:

- ✓ إيجاد تأصيل نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الأنشطة التجارية و التجهيزات العمومية، و علاقتها بتنظيم و هيكلية المجال الحضري، الاقتصاد الحضري، أدوات التهيئة و التعمير و دورها في إنتاج التجهيزات و البنية التجارية...
- ✓ إثبات أن موضوع الأنشطة التجارية و التجهيزات العمومية لم يعد حكرا على علوم بذاتها (العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم القانونية و الإدارية..)، و بالتالي التأكيد أن موضوع البحث دخل حقل علوم العمران و التهيئة الحضرية لكونه ظاهرة حضرية بامتياز.
- ✓ تحديد الدور المحوري الذي لعبته الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في نمو و تطور بعض المدن الجزائرية عبر مختلف المراحل الزمنية، و بالتالي تفسير المكانة التي بلغتها من خلال زيادة نفوذها و حدود سيطرتها على المدن و الأقاليم المجاورة لها.

#### أسباب اختيار الموضوع: تتمثل في:

- ✓ رغبة الطالب في تحصيل مهارات صياغة الأبحاث العلمية في مجال التخصص، و التحكم في أساسيات و أبجديات البحث العلمي، خصوصا في ما يخص التحكم في استعمال المنهجية العلمية للوصول إلى نتائج و استنتاجات مقبولة،
- ✓ بالنظر إلى اختصاص الدراسة في ما بعد التدرج (تسيير المدن و تنمية مستدامة)، أراد الطالب أن يكون في سياق الاختصاص، من خلال التطرق إلى موضوع الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية و علاقتها بتنظيم المجال.
- ✓ التوصل إلى نتائج ذات طابع تقني من خلال النتائج المتوصل إليها من تحليل البنية التجارية و بنية التجهيزات، و أثرها على التحولات العمرانية و الديناميكية المجالية التي تعرفها

مدينة عين البيضاء من جهة، و إبراز النقائص و الاختلالات التي تعرفها بعض أحياء المدينة فيما يخص توزيع الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية من جهة أخرى،  
✓ بما أن التعمير التجاري من المواضيع التي لم يتم التطرق لها سوى حديثا في الأبحاث العلمية على اعتبار أن المرسوم التنفيذي المتعلق بها لم يصدر سوى شهر أوت من سنة 2012م، سنحاول تحديد واقع الفضاءات التجارية الخاضعة لهذا القانون بمجال الدراسة، لكونها تعطي صورة مصغرة عن هذه الفضاءات عبر معظم المدن الجزائرية،  
✓ إبراز و قياس الإمكانيات و المكونات التي تحويها مدينة عين البيضاء، و تشخيص مختلف العناصر المتحركة في البنية التجارية و التجهيزية، و التي على ضوءها سنستخرج مقارنات لمختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي توضح نماذج تنظيم و هيكلية المجال بمجال الدراسة.

### منهجية البحث:

اعتمدنا في معالجة هذا البحث على المنهج الوصفي، المنهج التحليلي الإستنتاجي، و المنهج الكمي، إضافة إلى الاعتماد على عنصر المقارنة بين مختلف القطاعات و كذا بين المدينة و باقي مدن الولاية، خاصة بالنسبة للوزن التجاري و السكاني لكل مدينة.

و عليه وردت منهجية البحث ضمن ثلاثة مراحل هي:

#### • مرحلة العمل النظري:

تتمثل في المرحلة الاستطلاعية من أجل تكوين زاد معرفي حول موضوع البحث، و هذا من خلال الإطلاع على المراجع و الدراسات النظرية و التطبيقية المتعلقة إما بموضوع البحث أو بمجال الدراسة مثل الكتب، المذكرات، رسائل الماجستير، المقالات العلمية، المخططات العمرانية و الدراسات التقنية... كل هذا بهدف تكوين خلفية و تصور علمي يسمح بالتحكم بموضوع البحث.

#### • مرحلة العمل الميداني:

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس، تعتبر هذه المرحلة هي العمود الفقري للبحث رغم صعوبتها و طول مدتها، حيث تم خلالها جمع المعطيات و المعلومات المطلوبة من خلال الاتصال بمختلف المصالح الإدارية و التقنية بالولاية و البلدية رغم بعض العراقيل و الصعوبات البيروقراطية التي واجهتنا:

- ✓ المصلحة التقنية لبلدية عين البيضاء.
- ✓ المصلحة التقنية لدائرة عين البيضاء.
- ✓ فرع مديرية السكن و العمران لبلدية عين البيضاء.
- ✓ فرع مديرية أملاك الدولة لبلدية عين البيضاء.
- ✓ مديرية التجارة لولاية أم البواقي.
- ✓ مركز السجل الوطني لولاية أم البواقي.
- ✓ مديرية الإحصاء و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي.
- ✓ مديرية التربية و التعليم لولاية أم البواقي.
- ✓ مديرية البيئة لولاية أم البواقي.

✓ خلية الإعلام و الاتصال بالمديرية الولائية للأمن الوطني.

إضافة إلى قيامنا ببحث شامل لكل مجال الدراسة باعتبار أن الميدان هو المصدر الأساسي للمعطيات الخام الواردة في البحث. تم هذا العمل من خلال تقسيم المدينة إلى عدد من القطاعات العمرانية التي تم تحديث معطياتها، اعتمادا على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2005 م و معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية إضافة إلى التحقيق الميداني من خلال إحصاء تقريبي لعدد المساكن المنجزة منذ 2005 م إلى غاية اليوم.

و لقد تلي ذلك المسح الميداني الشامل بهدف استخراج كل الاستخدامات التجارية و التجهيزية، شارع و شارع و قطاع بقطاع، و هو ما تطلب بذل جهد كبير و فترة زمنية معتبرة. كما تضمن العمل الميداني استعمال الاستثمارات كأداة لجمع البيانات، حيث يمكن تلخيص طريقة تنفيذها كما يلي:

كان من الواجب التوجه نحو السكان بهذه الاستمارة باعتبارهم العنصر الأساسي الذي يحتك مباشرة بالأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية. و هذا بهدف الخروج بمعطيات اقتصادية و اجتماعية تفيد مثل هذا النوع من الدراسات، خاصة لما نلاحظ غياب مثل هذه المعطيات على مستوى مختلف المديريات و المصالح المختلفة. و لهذا تم اختيار قطاعات عمرانية محددة تبعا لمستويات التجهيز، حجم البنية التجارية، توفر أو غياب خدمات النقل الحضري، موقع في المدينة... القطاعات المعنية هي: مركز المدينة، الزاوية، الأوراس الكبير، الكاهنة، البيضاء الصغيرة.

و كان هذا عن طريق أخذ عينة عشوائية تقدر بأكثر من 1% من حجم سكان القطاع، مع محاولة ملاءمة هذه الاستثمارات من طرفنا مباشرة أو من طرف الزملاء و الأصدقاء أو من طرف السكان المستجوبين.

#### ● مرحلة التحليل و معالجة البيانات:

بعد جمع معظم الاستثمارات قمنا بعملية الفرز لتشمل كل نوع على حدى، من خلال استخراج المعلومات و المعطيات و فرزها، ثم بعد ذلك تمثيلها في أشكال بيانية تعبر عن ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية ما، لتسهيل عملية التعليق عليها و بالتالي الوصول إلى نتائج و استنتاجات تجيب عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

#### مصادر الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث و متطلباته كان من الواجب الاستعانة بالعديد من المصادر و المراجع التي تساعد على الإلمام و الإحاطة بمختلف عناصر البحث. و لهذا تم الاعتماد على العديد من الوثائق المكتوبة (مؤلفات، تقارير، مقالات) التي تعالج مدينة عين البيضاء، أو التي تعالج موضوع التجارة و التجهيزات العمومية. إضافة إلى عدد من الوثائق البيانية، كمخططات التهيئة و التعمير، الخرائط، الصور الجوية، الصور الفوتوغرافية... و التي تسمح بإعطاء صورة واقعية عن مجال الدراسة بما يدعم و يسند الدراسة الميدانية التي قمنا بها. إضافة إلى المعطيات المستخرجة مباشرة من الملاحظة الميدانية باعتبارها مصدرا مهما لا يمكن التخلي عنها في مثل هذا النوع من البحوث.

## مخطط البحث:

بهدف الإجابة عن الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية و من أجل إثبات أو نفي الفرضية انطلاقاً من الميدان، تمت هيكلة البحث وفق خطة تتكون من 5 فصول حسب طبيعة الموضوع و متطلباته، وهي:

### الفصل الأول: "الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في الجزائر: تعدد المتدخلين و الهدف واحد":

تناول إطاراً مفاهيمياً و نظرياً للموضوع، حيث تم التطرق إلى مفاهيم و عموميات حول الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية. ثم بعد ذلك تم الإلمام بالإطار المؤسساتي و القانوني المشرف على تنظيم و تسيير الأنشطة التجارية و التجهيزات في الجزائر، خاصة تلك التي تربط موضوع البحث بالبنية الحضرية.

### الفصل الثاني: "مدينة عين البيضاء: الخصائص الطبيعية، البشرية و الاقتصادية و دورها في تطور الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية":

و تضمن دراسة تحليل مختصر للمعطيات الجغرافية و السكانية و الاقتصادية بما يخدم البحث، لأن العنصر الاقتصادي و السكاني يساهم في شكل تنظيم التوزيع المجالي و الجغرافي للأنشطة الاقتصادية عبر مختلف قطاعات المدينة.

### الفصل الثالث: "البنية التجارية و التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء: ثقل تجاري هام وتأثير مباشر على المجال الحضري":

تم من خلاله تحليل البنية التجارية لمدينة عين البيضاء بعد تقسيم المدينة إلى عدد من القطاعات العمرانية و إبراز التوزيع المجالي للمحلات و الأنشطة التجارية، و هذا بهدف تحديد المؤهلات التجارية لكل قطاع على حدى. ثم بعد ذلك تم تقييم و نقد المساحات التجارية الكبرى من خلال إسقاط قوانين التعمير التجاري عليها للتأكد من مدى مطابقتها للأحكام و التشريعات الواجب التقيد بها. ومدى مساهمتها في تلبية الخدمات التجارية للسكان، و من ثم تأثيرها على تنظيم المجال.

### الفصل الرابع: "التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء: أهمية متزايدة في تنظيم المجال الحضري":

تم فيه تحليل بنية التجهيزات العمومية عبر مختلف القطاعات العمرانية، و طرق توزيع و تموضع هذه التجهيزات عبر المجال من أجل تحديد مستويات التجهيز، و تأثيرها على الفوارق المجالية الملاحظة بين مختلف قطاعات المدينة. كما تم التطرق إلى دور المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في القضاء على هذه الفوارق بهدف تجسيد مبدأ العدل و المساواة في الحصول على هذه الخدمات.

### الفصل الخامس: "ديناميكية الأنشطة التجارية و التجهيزات، تأثيرات متعددة على تنظيم المجال الحضري":

تم فيه تحليل المعطيات و البيانات المتحصل عليها من خلال الاستمارة الاستثنائية الموزعة على عينة من سكان و تجار المدينة، بهدف الحصول على نتائج متعلقة بدور الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في تنظيم و هيكلة المجال الحضري من خلال مؤشر التدفقات الداخلية و الخارجية.

## الفصل الأول:

الأنشطة التجارية و التجهيزات العمومية في الجزائر:  
تعدد المتدخلين و الأدوات و الهدف واحد

## مقدمة الفصل الأول:

شهدت المدن الجزائرية في العشريات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التغير الجذري للسياسات العامة للدولة. فصدور دستور 1989م رد الاعتبار للملكية الخاصة وفرض التحول من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلي اقتصاد السوق ما يعني تخلي الدولة عن وسائل الإنتاج، تحرير التجارة الخارجية، بيع المؤسسات العمومية، تشجيع الخواص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية... تجسد هذا من خلال الأموال المعتبرة المستثمرة في مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الحرف، الفلاحة، السياحة و التجارة و التجهيزات...

بالنسبة للتجارة، فهي من القطاعات الاقتصادية التي فتح لها باب اقتصاد السوق مبكرا ما جعل المساحات التجارية تزداد كما و نوعا سواء بممارسات نظامية أو فوضوية ما أثر مباشرة على المظهر العام للمدينة الجزائرية. و قد عملت السلطات المعنية على إصدار قوانين و تشريعات و تنظيم هياكل و مؤسسات إدارية لمراقبة و تسيير هذا القطاع، و كلما تغيرت الأوضاع و السياسات التنموية دفع هذا الأمر إلى مراجعة و تغيير هذه القوانين، كل هذا بهدف ضمان قيام نشاط تجاري يستجيب لمتطلبات و احتياجات السكان من جهة و المستثمرين و التجار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للتجهيزات العمومية فلها علاقة مباشرة بعنصر الاستثمارات العامة والخاصة التي توجه لتجهيز المدن بالمرافق و المشاريع الاقتصادية بهدف الرفع من كفاءتها، جعل الحياة الحضرية أحسن، تحسين الخدمات و توفيرها بطريقة متوازنة. كما أن إنشاء التجهيزات العمومية يعتبر وجها من أوجه التنمية الحضرية التي من "خلالها يمكن الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم و القوة... و سد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بجهودهم الذاتية و بمساعدة من الهيئات الحكومية"<sup>1</sup>

بالتالي سنحاول خلال هذا الفصل التطرق لتأثير البعد القانوني و المؤسسي في إنتاج و توجيه ومراقبة مختلف الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية، و كيف تؤثر إرادة الدولة بمختلف هيئاتها و مديرياتها في هذه القطاعات و الأنشطة، مع محاولة استخراج العلاقة بين التشريعات العمرانية المنتجة للمجال الحضري مع الاستخدامات التجارية و الخدمية في المدن الجزائرية.

<sup>1</sup> أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد40، 2009، ص1، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.umc.edu.dz](http://www.umc.edu.dz) - 12 جوان 2013م.

## 1. عموميات حول التجهيزات العمومية:

### 1.1 مفهوم الخدمات العامة:

يوحي مصطلح الخدمة العامة إلى تلك العلاقة التي تربط بين الإدارة العمومية و المواطنين على مستوى تلبية الرغبات و إشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية و المنظمات العامة إلا أنه يعترى طبيعة الخدمة، حدودها و خصائصها بعض الغموض، و لكنها بشكل عام تعني "أي فعل أو أداء يمكن أن يقدمه طرف ما إلى طرف آخر يكون في جوهره غير ملموس و لا ينتج عنه أي تملك أو إنتاجية"<sup>1</sup>. أما Philip Kotler فعرفها "بأنها نشاط أو منفعة تخضع إلى التبادل و تكون في الأساس غير ملموسة و لا يترتب عنها أي ملكية ..."<sup>2</sup>. كما يعرفها Judd بأنها "معاملة منجزة من طرف المؤسسة بحيث لا ينتج عن التبادل تحويل الملكية كما في السلع الملموسة"<sup>3</sup>

### 2.1 خصائص الخدمات العامة:

في الواقع يصعب الفصل كلياً بين نشاط التجارة و الخدمات و هذا راجع إلى صعوبة تقديم أحدهما على الآخر، فمثلاً عند شراء سلعة ما تتضمن هذه العملية في الغالب عنصر خدمة يكون مرافقاً لها... لعل أهم الخصائص هي<sup>4</sup>:

#### 1.2.1 اللاملموسية:

بمعنى أنه لا يمكن تذوق الخدمة أو رؤيتها أو شمها أو سماعها أو الإحساس بها، و بالتالي تكرار الحصول على هذه الخدمة يعتمد أساساً على التجربة السابقة.

#### 2.2.1 التلازمية و عدم الانفصال:

و تعني درجة الارتباط بين الخدمة و مقدمها، أي أنه من الصعب الفصل بين الخدمة و الشخص الذي يتولى تقديمها لأن وقت إنتاج و تقديم الخدمة هو نفس وقت استهلاكها. فالعميل في هذه الحالة يكون على اتصال مباشر مع مقدم الخدمة و يتعرف عليه، فالمدرس لا يستطيع تقديم الخدمة إلا بحضور التلاميذ...

#### 3.2.1 عدم التجانس:

فمن الصعب إيجاد معايير موحدة في حال إنتاج الخدمة، فعلى الرغم من استخدام أنظمة موحدة للتأكد من تقديم الخدمة بمستوى عال من الجودة إلا أنه من الصعب الحكم على الخدمة قبل الحصول عليها من طرف العميل و هذا لعدد من الأسباب تتعلق أساساً بالحالة الشخصية لمقدم الخدمة أو للعميل.

<sup>1</sup> صلاح نياض: قياس أبعاد جودة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الحكومية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، ص 69-104، يناير 2012م، متاح على الموقع: <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical>. على الخط يوم 29 مايو 2013م.

<sup>2</sup> رجم نور الدين: دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة، 2009م، ص 14.

<sup>3</sup> Béatrice Bréchnignac-Roubaud, **Le marketing des services**, 8eme tirage, édition d'organisation, Paris, 2004, P71.

<sup>4</sup> د. محمد العبدون، التسويق للخدمات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 3، 2005، ص 24-32.

### 4.2.1 عدم القابلية للتخزين:

تعتبر الخدمات ذات طبيعة غير قابلة للتخزين و ذلك لعدم ملموسيتها مما يزيد من درجة فناؤها. فالخدمة تستهلك وقت إنتاجها مما يجعل تكاليف التخزين محدودة في المؤسسات الخدمية.

### 5.2.1 عدم انتقال الملكية:

ذلك لأن العميل يمكنه استعمال الخدمة لمدة معينة دون امتلاكها، عكس السلع التي يكون له فيها حق امتلاكها و التصرف فيها.

### 3.1 تعريف التجهيزات العمومية:

هي جزء لا يتجزأ من الخدمة العمومية لكونها تنشأ أساسا بهدف إشباع رغبات الأفراد من مختلف الخدمات. فمن الناحية القانونية يصعب تعريف التجهيزات العمومية أو المرافق العامة كما يسميها البعض لاشتمالها على عنصرين متكاملين هما النشاط الذي تقوم به، و الجهة المسؤولة عن إنشائه و تسييره. غير انه يمكن تعريفها بكونها "نشاط تتولاه الإدارة بنفسها أو يتولاه فرد عادي تحت توجيهها و رقابتها و إشرافها بقصد إشباع حاجة عامة للجمهور"<sup>1</sup>.

أما من الناحية العمرانية و الجغرافية، فالتجهيزات هي كل هياكل أو مؤسسات عمومية أو خاصة تخدم المجتمع الحضري تعطيه حركية و طابع مدني بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في تنظيم المجال، و تهدف هذه الخدمات إلى تحسين ظروف حياة السكان و تلبية حاجياتهم اليومية، مع العلم أن هذا القطاع يعتبر مؤشرا و مقياسا لمستوى تحضر و تقدم و نمو المجتمع رغم أنها تحتل مساحة أقل بكثير من الاستخدامات الأخرى (كالسكن و الصناعة...)، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين تبعا لمقدم الخدمة<sup>2</sup>:

### 1.3.1 التجهيزات التابعة للجهات العمومية:

هي كل الهياكل و المؤسسات التي تقدم خدمة عمومية بصفة مجانية أو بسعر رمزي قياسا بالخدمة المقدمة، يتساوى جميع أفراد المجتمع في الاستفادة منها، و تختلف حسب الوظيفة و التخصص والخدمة التي تقدمها بالإضافة إلى مجال تأثيرها الذي يكون حسب نوعها و حجمها ودرجة التردد عليها و تشرف على هذه التجهيزات هيئات عمومية متخصصة من حث التمويل، الإنشاء، التنظيم و التسيير وذلك وفق دراسات دقيقة تخضع لمعايير وطنية أو دولية و قوانين دستورية.

### 2.3.1 التجهيزات التابعة للخواص:

هي تجهيزات تقدم خدمات بصفة غير مجانية حسب ما يحدده القانون، تنتشر خاصة في الدول التي تتبع النهج الرأسمالي أو اقتصاد السوق. و هي تجهيزات مكملة للتجهيزات العمومية تعتمد في تمويلها و تسييرها على هيئات و مصادر خاصة، وهي خاضعة للإجراءات الضريبية لأنها قائمة على أساس تجاري.

<sup>1</sup> ثلج نوال جغروف: نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المرافق العامة: حالة الإدارة الضريبية، ص1، متاح على الموقع الإلكتروني: [http://www.ao-academy.org/wesima\\_articles/library-20060815-553.html](http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060815-553.html) ، على الخط يوم 29 مايو 2013.

<sup>2</sup> Zucchelli Alberto, introduction a l'urbanisme opérationnelle et Composition urbain, 1984 volume 2

## 4.1 أنواع التجهيزات العمومية:

لا تأخذ التجهيزات العمومية صورة واحدة بل تتعدد أنواعها تبعاً للزاوية التي ينظر منها إليها<sup>1</sup>. غير أنه يمكن تلخيص أهم هذه التصنيفات كما يلي:

### 1.4.1 تصنيف التجهيزات حسب المعيار الإقليمي:

تنقسم التجهيزات العمومية حسب بناء على اتساع نشاطها الإقليمي الجغرافي إلى تجهيزات عمومية وطنية و تجهيزات عمومية محلية أو إقليمية.

✓ **التجهيزات العمومية الوطنية (القومية):** هي تجهيزات التي تنشئها السلطات المركزية حيث تمارس نشاطها على مستوى كافة إقليم الدولة، و بعبارة أخرى هي مجموع التجهيزات التي يمتد نشاطها ليشمل جميع إقليم الدولة<sup>2</sup>. و من أمثلة هذه التجهيزات نجد المحكمة العليا، المدارس و المعاهد العليا، المستشفيات الجامعية، الوزارات...

✓ **التجهيزات المحلية أو الإقليمية:** هي التجهيزات التي تنشئها وحدات الإدارة المحلية، حيث تمارس نشاطها في الحيز الجغرافي لإقليم الوحدة المحلية، و ينتفع من خدمات هذه التجهيزات سكان المدينة أو الإقليم<sup>3</sup>، كما أنها تتميز بالاختلاف و التنوع في أساليب إدارتها بحكم اختلاف و تنوع حاجات كل بلدية أو مدينة.

### 2.4.1 تصنيف التجهيزات العمومية حسب الخدمة التي تقدمها:

هذا المعيار هو المتبع من طرف الجغرافيين والعمرانيين من أجل دراسة و تحليل واقع التجهيزات في المدن من خلال دراسة مواقع هذه الخدمات و نمط توزيعها. "فالفكرة العامة من توزيع التجهيزات العمومية على مختلف أنحاء المدينة هي إنشاء مدرج هرمي للخدمات المطلوبة، حيث أن هناك من بين التجهيزات ما يشترط له حد أدنى من السكان لتبرير إنشائه، كما توجد تجهيزات أخرى لا تخضع لهذا المعيار"<sup>4</sup> بل تخضع لإرادة السلطات في إنشائها. يمكن تقسيم التجهيزات العمومية حسب هذا التصنيف إلى:

✓ **التجهيزات التعليمية:** تعد من بين أهم الخدمات في المدن و القرى و لهذا تعد من بين أهم أولويات المخططين و المسيرين، و عادة يشغل الاستخدام التعليمي النسبة الأكبر بين التجهيزات الأخرى لكونها تجهيزات جوارية تتوفر في معظم أحياء المدن. و هي تشمل على دور الحضنة، المدارس الابتدائية، المتوسطات، الثانويات، الجامعات و المعاهد، مراكز التكوين المهني و التمهين.

✓ **التجهيزات الصحية:** هدفها تحسين و متابعة صحة المواطنين، والاستخدامات الصحية حالها حال الاستخدامات التعليمية، فهي من المؤشرات الرئيسية للتنمية. و تشمل التجهيزات الصحية على قاعات العلاج، الوحدات الجوارية للصحة العمومية، المستشفيات، مستشفيات الطفولة والأمومة...

<sup>1</sup> بعلي محمد الصغير: الوجيز في القانون الإداري، ج2، ص 209.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 211.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 212.

<sup>4</sup> طاهر جمعة طاهر يوسف: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007م، ص 15.

- ✓ **التجهيزات الإدارية و الأمنية:** هي ما تشغله الأبنية و المنشآت الحكومية و الإدارية، تتركز معظم هذه التجهيزات في مراكز المدن لتسهيل الوصول إليها من جميع الجهات. أهم هذه التجهيزات نجد مقر البلدية، الدائرة، المحكمة، الأمن الوطني...
- ✓ **التجهيزات الدينية:** هي الأماكن التي يمارس فيها السكان طقوسهم الدينية، و هي لا تقتصر على المساجد فقط بل تتعدى إلى المقابر، زوايا تعليم القرآن، المصليات... هذه التجهيزات لها قدسية و مكانة خاصة في المجتمع الإسلامي نظرا للدور الهام الذي تلعبه.
- ✓ **التجهيزات الثقافية والترفيهية:** لما نتكلم عن هذه التجهيزات فنحن نتكلم عن المكتبات العمومية، المراكز الثقافية، المسرح، قاعات السينما، الحدائق... و هذه كلها منشآت تهدف إلى إبراز الماضي و التعايش مع الواقع الحالي و المستقبل مع الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع.
- ✓ **التجهيزات الاقتصادية:** تتمثل في التجهيزات العمومية و الخاصة ذات الطابع التجاري و الصناعي، تقدم خدمات مالية (بنوك، بريد...) و تموينية (التزود بالكهرباء، الغاز، الماء...) للمواطنين مقابل مبالغ مالية.

## 2. عموميات حول النشاط التجاري:

### 1.2 تعريف التجارة:

التجارة حقل بحث متعدد التخصصات الإنسانية و الاجتماعية كل يراه من منظوره، فعالم الاجتماع يركز على سلوكيات البائعين و المستهلكين، و عالم الاقتصاد يحاول من خلالها تحديد مدى غنى و ثراء الدولة أو المدينة، أما السياسي فيرى التجارة كأداة للهيمنة و التأثير و احتكار القوة...

و قد عرف الباحثان الجغرافيان **J. Beaujeu-Garnier** و **A. Delobez** التجارة: "بأنها كل تلك الإجراءات المعقدة التي تقع بين عمليتي الإنتاج و الاستهلاك"<sup>1</sup>. أما الجغرافي **J-P. Bondue** فعرفها بأنها وظيفة شراء السلع من أجل إعادة بيعها على حالتها مع الأخذ بعين الاعتبار شروط المكان، الزمان، الكمية...<sup>2</sup> كما عرفها ابن خلدون بأنها "محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء"<sup>3</sup>، و بذلك يكون أبسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة من أجل بيعها بثمن أكبر و يكون الفارق هو الربح.

### 2.2 تعريف التاجر:

عرف القانون التجاري الجزائري التاجر بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا يتخذه مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك"<sup>4</sup>. التاجر كذلك هو كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون التجاري و يملك محلا و مسجلا في السجل التجاري و يمارس أعماله التجارية على سبيل الاعتياد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Nathalie Lemarchand : **géographie du commerce et de la consommation : les territoires du commerce distractif**, Mémoire présenté en vue de l'Habilitation à Diriger des Recherches, UNIVERSITE PARIS IV-SORBONNE, 2009, p 16.

<sup>2</sup> Brice Navereau : Op.cit, p25.

<sup>3</sup> ابن خلدون: المقدمة، ط 1، ص 394.

<sup>4</sup> الأمر رقم 75-59 المتعلق بالقانون التجاري، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م المعدل و المتمم

<sup>5</sup> الفقه: التجارة، المجلد 1، ص 4. مطبعة ابن خلدون، وهران، الجزائر، ط 2، ص 4.

فالمتمصفح لتاريخ الحضارة الإنسانية يجد بصمات إبداع التاجر واضحة عليه، بدءا بإنشاء أسواق مؤقتة مرورا بالسوق الأسبوعي، و انتهاء بإنشاء الأسواق الدائمة كالسوبر ماركت. فالتاجر هو الذي تنقل بين القرى و المدن و البلدان ليضمن مهمته و بقاء الحاجة إلى خدماته. كما استخدم التقنيات الحديثة كالهاتف و التلفاز و الانترنت لتسويق بضائعه، ليصل من خلالها بين الكثير من المنتجين و المستهلكين.

### 3.2 التعمير التجاري:

هو مصطلح ظهر في ستينيات القرن الماضي استجابة لمتطلبات المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية و ما رافقها من برامج إعادة إعمار ما تم تدميره، و هو ما رافقه زيادة معتبرة في المساحات التجارية الكبرى. و هو عبارة عن مقارنة تشاركية بين أصحاب المؤسسات التجارية و السلطات العمومية من أجل تهيئة تسمح بتحقيق تنمية تجارية و عمرانية متوازنة. يمكن فهم التعمير التجاري من خلال 3 مداخل<sup>1</sup>:

1. هو فن تهيئة وإدماج التجهيزات التجارية الكبرى للبيع بالجملة أو التجزئة في النسيج الحضري أو الشبه حضري بما يسمح بالتناسق بينهما، من أجل تحقيق توازن منسجم بين المناطق السكنية، مناطق الحركة، مناطق النشاطات، الأحياء المركزية و الضواحي...
2. هو مجموع الدراسات التقنية الموضوعية من أجل الوصول لإنجاز تجهيزات تجارية كبرى تستجيب للمعايير الاقتصادية و الإجتماعية بما يسمح بتحقيق الحاجيات اليومية لعدد معين من السكان.
3. مجموعة من المقاييس التشريعية و القانونية الموضوعية من طرف السلطات العامة من أجل تحقيق المنفعة العامة المتوخات من النشاط التجاري.

بالإطلاع على هذا التعريف نلاحظ أنه يصعب حصر و إدماج مختلف المداخل على أرض الواقع لتعدد المتدخلين، وللحاجة إلى تهيئة و تنظيم مجال المدينة مع حماية حرية الممارسة الاقتصادية دون التعدي على حقوق المستهلكين. لكن يمكن القول أن التعمير التجاري هو مجموعة إجراءات إدارية، تقنية، تشريعية، تضمن انسجام البنية التجارية مع البنية الحضرية من خلال ترقية النشاطات التجارية الكبرى بصفة متناغمة مع إختيارات التوجهات العمرانية، بما يضمن التوازن بين المناطق السكنية، مناطق الحركة، مناطق النشاطات...

### 3. الأنشطة التجارية بالمدن الجزائرية:

أدى الانفتاح الاقتصادي و العولمة إلى ارتفاع مستويات الاستيراد و زيادة الطلب على المساحات التجارية مع غياب أو تغييب أدوات و وسائل تضمن تخطيط متوازن و متوافق مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها المدن، ما انعكس سلبا على المظهر العام للمدينة الجزائرية. وما زاد الطين بلة هو غلق المؤسسات الإنتاجية و تسريح العمال الذين توجه معظمهم نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي كان يوفر 21.8% من المناصب الشغل خارج النشاط الفلاحي في الفترة بين 1975-1979م، لترتفع إلى

<sup>1</sup> Nathalie Lemarchand, Op.cit, p 43.

25.6% في الفترة بين 1985-1989م، لتبلغ أكبر نسبة لها في الفترة بين 2000-2007م بحوالي 41.3%<sup>1</sup>.

من أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي نجد الأسواق الموازية التي غزت كل المدن فأصبحت كل مساحة شاغرة مكانا مناسباً لعرض السلع و البضائع، بما فيها المساحات الخضراء، الأرصفة، مواقف السيارات...و حسب إحصائيات الاتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين لسنة 2008 فإن التجارة الموازية توظف 1.8 مليون شخص مقابل 1.2 مليون تاجر<sup>2</sup> نظامياً. هذه المعطيات تبين بدون شك أن هناك خللاً و قصوراً في المنظومة القانونية المتحكمة في التجارة و التعمير في المدن الجزائرية. علماً أنه لا يمكن تطبيق هذا القوانين و التشريعات دون وجود هيكل إداري يبدأ من المستوى المركزي و ينتهي إلى أدنى الوحدات، بالاشتراك بين العديد من الوزارات و المديريات.

### 1.3 مفهوم القانون التجاري:

تعد التجارة الشريان النابض للدولة و ينعكس ذلك إيجاباً على تطور ذلك المجتمع، إذ نمت و تطورت وفق مصلحة الأفراد و لهذا كانت تحكها سياسة رشيدة هادفة إلى تحقيق المنفعة العامة. ولا يتسنى هذا إلا بوجود قانون ينظمها ويسيرها ألا و هو القانون التجاري الذي قام المختصون "بتحديد نطاقه و موضوعه على أنه فرع من فروع القانون الخاص، لأنه يشمل على قواعد قانونية تحكم مجموعة من الأشخاص تدعى التجار، و مجموعة من الأعمال تدعى الأعمال التجارية و مجموعة من الأموال و تدعى الأموال التجارية"<sup>3</sup>، علماً أنها ليست حكراً على الأفراد و الشركات، بل نجدها تزاوّل كذلك من قبل الدولة عن طريق شركات القطاع العام<sup>4</sup>.

### 2.3 الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير و مراقبة النشاط التجاري في الجزائر:

هناك العديد من الهيئات المشرفة على تسيير القطاع التجاري في الجزائر سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، لعل أهمها هي وزارة التجارة و التي تسهر على بالتنسيق مع الهيئات الأخرى على تنفيذ النصوص التشريعية، و من أهم مهامها نجد<sup>5</sup>:

- ✓ ضمان استقرار السوق: فأسعار السلع و الخدمات معروضة بأسعار حرة، و لهذا فالسلطات تقوم بوضع وسائل للتموين المستمر للمواطنين بالمواد الضرورية.
- ✓ ترقية التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية مع ضمان مبدأ حرية التبادلات في إطار احترام أحكام القانون.
- ✓ حماية القدرة الشرائية للمواطنين: من خلال نظام عملي للتكفل بالتكاليف الإضافية للنقل و التخزين،

<sup>1</sup> Youghourta BELLACHE : L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia-, thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales de Bejaia, Algérie, 2010, p 11.

<sup>2</sup> ZERTAL Samira : gestion des souks urbains : pour une meilleure habitabilité, disponible sur [http :](http://www.minicommerce.gov.dz)

<sup>3</sup> علي فتاك: مبسوط القانون التجاري الجزائري، ابن خلدون للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 7.

<sup>4</sup> ناصر أفلو : القانون التجاري (تعريفه نشأته تطوره علاقته مع القوانين)، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.aflawa.com](http://www.aflawa.com) على الخط يوم

07 مايو 2013.

<sup>5</sup> www.minicommerce.gov.dz : معلومات من خلال موقع وزارة التجارة على الإنترنت.

✓ **تطوير الهياكل القاعدية:** من خلال إنشاء، تهيئة، إعادة تأهيل أسواق التجزئة و الجملة بالتنسيق مع الجماعات المحلية، المديرية المحلية.

يتكون الهيكل التنظيمي<sup>1</sup> لوزارة التجارة من 4 أربعة مديريات مركزية هي: مديرية المنافسة، مديرية الجودة و الاستهلاك، مديرية الدراسات الاستكشاف و الاعلام الاقتصادي، أما أكثرها أهمية لهذه الدراسة فهي مديرية تنظيم الأسواق و النشاطات التجارية و المهن المقتنة، و تتمثل مهامها في:

✓ دراسة اقتراحات التدابير التشريعية و التنظيمية المتعلقة بممارسة المهن المقتنة و النشاطات التجارية و تنظيمها و صياغة هذه الاقتراحات.

✓ المشاركة مع المنظمات و الهيئات المعنية في تحديد القواعد المتعلقة بشروط إنشاء النشاطات التجارية و المهنية و إقامتها و ممارستها من طرف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

✓ ترقية التدابير المتعلقة بتنظيم الوظائف التجارية و الأسواق ذات المنفعة الوطنية أو الجهوية.

✓ وضع ترتيب لملاحظة الأسعار و مراقبة تدفق المنتوجات الضرورية في السوق.

✓ المشاركة في إعداد السياسة الوطنية للمخزون الأمني و تزويد مناطق الجنوب.

كما يتبع لها المركز الوطني للسجل التجاري و الذي يعتبر مؤسسة عمومية و هيئة إدارية مستقلة تحت إشراف وزير التجارة منذ 1997م. تتمثل مهامه في:

✓ التكفل بضبط السجل التجاري و الحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيود في السجل التجاري.

✓ مركزية مجمل المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري و تسيير نظام حماية التسميات التجارية.

✓ تنظيم كافة النشرات القانونية الاجبارية حتى يكون على علم بمختلف التغييرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار و المحلات التجارية،

✓ تسيير مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.

✓ إنجاز دراسات إحصائية خاصة بالمتعاملين الاقتصاديين و النشاطات الاقتصادية.

من بين أهم المتدخلين في النشاط التجاري نجد وزارة السكن و العمران، فكما هو معلوم فالبنية التجارية جزء لا يتجزأ من البنية الحضرية، فالوزارة تتدخل من خلال مديريةية التعمير و البناء التي تسهر على حماية المنشآت و المواقع المحمية، إعطاء آراء تقنية عن طريق الرخص العمرانية، أما مديريةية السكن و التجهيزات العمومية فمن مهامها المبادرة بدراسة المعايير في ميدان السكن و التجهيزات العمومية بما فيها المراكز التجارية و الأسواق.

على المستوى المحلي يظهر دور الجماعات المحلية المتمثلة خاصة في البلدية التي تقوم بدور مهم في تحقيق التنمية المحلية، من خلال تشجيع المبادرات الخاصة و تدعيم الاستثمار فقد أكد القانون المتعلق بالبلدية على وجوب أن تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي...

فمن أهم الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلاً للدولة نجد<sup>2</sup>:

✓ السهر على المحافظة على النظام العام و أمن الأشخاص و الممتلكات،

<sup>1</sup> عنون نور الدين: مرجع سابق، ص 208. اعتماداً على الموقع الرسمي لوزارة التجارة.  
<sup>2</sup> المادتين 16 و 17 من القانون المتعلق بالبلدية، نفس المرجع، ص 16.

- ✓ السهر على احترام المقاييس و التعليمات في مجال العقار و السكن و التعمير و حماية التراث الثقافي و المعماري،
- ✓ السهر على احترام التنظيم في مجال شغل الأماكن التابعة لأملاك الدولة و المحافظة عليها،
- ✓ السهر على احترام سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع...

فالبلدية من هذا المنظور لديها صلاحية المحافظة على النظام العام من خلال منع و محاربة انتشار التجارة الفوضوية بكل الطرق و بالاستعانة بجميع الوسائل القانونية والحفاظ على نظافة و سكينه المواطنين... كما تسهر على احترام مقاييس البناء و المخططات العامة للتهيئة عند انجاز أي مشاريع للفضاءات التجارية خاصة التي تستوعب عدد كبير من الأشخاص.

كما أن للبلدية أملاك عقارية تقوم بكرائها للخواص بهدف توفير مصادر دخل لتدعيم الميزانية، و بالتالي فمن واجبها المحافظة على هذه الأملاك و استغلالها بطريقة عقلانية خاصة الأسواق الأسبوعية للخضر و الفواكه و الماشية و السيارات المستعملة...

و تعمل البلدية على ضمان احترام المعايير الصحية المتعلقة بالمواد و السلع المعروضة للبيع، و هذا عن طريق مكتب الصحة، الذي يقوم بمعاينات دورية و مفاجئة للفضاءات التجارية بهدف التأكد من العرض المناسب للسلع، محاربة التجارة غير الشرعية، التخلص من السلع المنتهية الصلاحية...

عند قيام رئيس المجلس الشعبي البلدي بمهامه بإمكانه الإعتماد على قوات الشرطة و الدرك الوطني، حيث أن " لرئيس المجلس الشعبي الوطني صفة ضابط الشرطة" "فعند الإقتضاء يمكنه تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليمياً..."<sup>1</sup> و التي تعمل بالتنسيق مع المصالح التقنية للبلدية و الدائرة على التطبيق الصارم للقوانين و التنظيمات، ومن أهم المهام الموكلة لشرطة العمران نجد<sup>2</sup>:

- ✓ الحفاظ على جمال المدن و التجمعات و الأحياء،
- ✓ السهر على تطبيق الأحكام التشريعية المتعلقة بالتطور العمراني،
- ✓ منع كل أشكال الإحتلال غير الشرعي للطرق العمومية و الأرصفة، و التصدي للتحويل الغير الشرعي للعقارات،
- ✓ محاربة كل مظاهر التجاوزات المؤثرة على البيئة و النظافة و الصحة العامة...

### 3.3 شروط ممارسة النشاط التجاري القار:

من أجل أن يكون النشاط التجاري شرعياً و معترفاً به يجب أن تتوفر العديد من الشروط التي حددها القانون خاصة المرسوم التنفيذي رقم 04-08 الصادر بتاريخ 14 أوت 2004م و المتعلق بتحديد شروط ممارسة الأنشطة التجارية و التي سنلخصها في ما يلي:

#### 1.3.3 الحصول على السجل التجاري:

حيث نص المرسوم التنفيذي السابق على أنه: "يلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في ممارسة نشاط تجاري، بالقيود في السجل التجاري...يمنح التسجيل في السجل التجاري الحق في الممارسة الحرة للنشاط التجاري، باستثناء النشاطات و المهن المقننة التي تخضع ممارستها إلى الحصول على ترخيص أو

<sup>1</sup> المادة 92-93 من القانون المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> المادة 213-214 من القانون المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص 213-214.

اعتماد<sup>1</sup>. فالسجل التجاري هنا يعتبر سنداً رسمياً يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري بتمتع بكامل أهليته لممارسة نشاط تجاري، يتم تحريره و منحه من طرف مركز السجل التجاري و يحوي على جميع المعلومات المتعلقة بالتاجر و النشاط التجاري.

### 2.3.3 الإشهار القانوني:

حسب نفس المرسوم التنفيذي: "يقصد بالإشهار القانوني إطلاع الغير بمحتوى الأعمال التأسيسية للشركات التجارية..."، يكون الإشهار القانوني بعدة طرق منها تعليق نسخة من السجل التجاري داخل المحل، الإعلان عن الافتتاح باستعمال الملصقات في الأماكن المرخصة، أو عن طريق إعلام المواطنين المعنيين بدعوتهم لإبداء آرائهم حول مدى ملائمة أو عدم ملائمة أي نشاط تجاري أو حرفي.

### 4.3 شروط ممارسة النشاط التجاري غير القار:

النشاط التجاري غير القار<sup>2</sup> هو "كل نشاط تجاري أو حرفي أو متعلق بالخدمات يمارس خارج كل مخزن أو دكان أو محل" بشرط أن يكون متوافقاً مع قواعد التعمير التجاري و أن يكون أصحابه حاصلين على مستخرجات السجل التجاري"، و منه فهذا النشاط يمارس بصفة متنقلة أو عن طريق العرض على الطريق العمومي أو الأسواق أو ساحات المعارض أو أي مساحة مهيأة لهذا الغرض.

و لتنظيم ممارسة النشاط غير القار يجب استحداث لجنة استشارية على مستوى كل ولاية تسمى "لجنة التعمير و تنظيم النشاطات غير القارة" تتكون من ممثلي عدة مديريات، و بناءً على اقتراح المجلس الشعبي البلدي و بعد استطلاع رأي اللجنة يحدد الوالي بقرار<sup>3</sup>:

- ✓ حقوق و واجبات الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً غير قار حسب طبيعة النشاط،
- ✓ الحقوق المتعلقة بالموقع و حقوق التوقف،
- ✓ تعيين حدود المواضع المخصصة لممارسة النشاط و أيام الفتح و الغلق.
- ✓ تحديد قواعد التهئية و النظافة و السلامة الصحية و حماية أمن و سكينه السكان المجاورين،
- ✓ تحديد مقاييس التعمير التجاري المطبقة على النشاطات غير القارة.

### 5.3 طرق عمل الهيئات المكلفة بالتعمير التجاري على المستوى المحلي:

أكد المشرع الجزائري على مصطلحين أساسيين في المرسوم التنفيذي 04-08 من أجل تحديد البنية التجارية هما الفضاء التجاري و التجهيز التجاري بحيث عرفهما كمايلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> النشاطات و المهن المقننة هي التي تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المتعلق بالتنظيم المطبق على المنشآت المصنفة، المكمل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 07-144 و الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة، علماً أنها كل منشأة صناعية أو تجارية أو حرفية يمكن أن تسبب مخاطر أو مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام و الصحة و البيئة و بالتالي يتوجب أن تخضع دائماً لرقابة خاصة. و رغم هذا فهناك العديد من الحرف و الأنشطة التي لا تصلح و لا تتلاءم مع مراكز المدن لكننا نلاحظ وجودها و تزامنها مع الأنشطة الأخرى نتيجة للتراخي في تطبيق القوانين أو المراقبة.

<sup>2</sup> المادة رقم 2 من المرسوم التنفيذي رقم 93-273 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993م المتعلق بممارسة النشاطات التجارية و الحرفية و المهنية غير القارة، جريدة رسمية رقم 66، ص 4.

<sup>3</sup> المادة رقم

<sup>4</sup> المادة رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 و المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. جريدة رسمية رقم 52، ص 7.

- ✓ **الفضاء التجاري:** و هي المناطق المهيئة و المجهزة بهدف استقبال أي نشاط تجاري،
- ✓ **التجهيز التجاري:** بمعنى الحد الأدنى من الوسائل و التجهيزات و الأدوات المسخرة على مستوى الفضاء التجاري بهدف جعل الممارسة التجارية أمرا ممكنا و موافقا لأحكام القوانين المنظمة لهذا النشاط.

فالفضاء التجاري يعبر عن المكان المهيأ لاستقبال و استيعاب السلع و البضائع من أجل ممارسة النشاط التجاري. فقد يكون سوق جملة، مركز تجاري، سوق جوارى... أما التجهيز التجاري فهو الصورة العامة لمنطقة الفضاءات التجارية بعد تنظيمها و تهيئتها.

و قد اشترط القانون أن لا تكون الصورة العامة للتجهيز التجاري و الفضاء التجاري مخلة بأحكام **القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 ديسمبر 1990م و المتعلق بالتهيئة و التعمير**، حيث أكد المشرع على<sup>1</sup>:

- ✓ عدم السماح بتواجد نشاط تجاري من شأنه أن يحدث أضرارا أو مخاطر بالنسبة للصحة العامة و المحيط، باستثناء التي تقع في المناطق الصناعية أو المناطق المعدة لهذا لغرض،
- ✓ أن تنشأ هذه الأنشطة في مواقع محددة ضمن المناطق الحضرية أو الشبه حضرية و خارج مناطق النشاطات أو المناطق الصناعية بناء على رخصة صريحة تسلمها المصالح المؤهلة،
- ✓ لا يمكن تواجد أنشطة التوزيع بالجملة إلا في المناطق شبه الحضرية أو ضمن الفضاءات المحددة لهذا الغرض من قبل المصالح المعنية،
- ✓ يسمح بتواجد الأنشطة التجارية الخاصة بالتجزئة و بالخدمات، و المسماة بالتجارة الجوارية على مستوى المناطق السكنية.

علما أن أدوات التهيئة و التعمير لا تحدد نموذج محدد للتوزيع المجالي للأنشطة التجارية، كما لا تشترط وجود مؤشرات أو نسب مساحية خاصة بكل صنف تجاري، بل أشار إليها بـ "المباني ذات الاستعمال الصناعي أو التجاري"، "الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية"، أو "المنشآت العامة"<sup>2</sup>.

و لكن بصدر **المرسوم التنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012** المتعلق بشروط و كفاءات إنشاء و تهيئة الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية، تم التأكيد على أن إنشاء الفضاءات التجارية يجب أن يكون وفقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأرض، من خلال خضوع هذه المشاريع للمصادقة من طرف **لجنة مكلفة بالتعمير التجاري**، تنشأ على مستوى كل ولاية و يرأسها الوالي أو ممثله و تتشكل من<sup>3</sup>:

- ✓ ممثل منتخب عن المجلس الولائي،
- ✓ مديري الولاية المكلفين بالتنظيم و الإدارة العامة و التجارة و التخطيط و البيئة و الصحة و الثقافة و الفلاحة و الصيد البحري و التعمير و البناء،
- ✓ ممثل غرفة الفلاحة، و ممثل غرفة الحرف و المهن المعنية،

<sup>1</sup> المواد 27-28 من القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 و المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. مرجع سابق. ص 7.  
<sup>2</sup> المواد رقم 11 و 31 من القانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990م و المتعلق بالتهيئة و التعمير، جريدة رسمية رقم 52، ص 1654، ص 1656.

<sup>3</sup> المادة رقم 7 من المرسوم التنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012 المتعلق بشروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية، جريدة رسمية رقم 15، ص 27.

✓ رئيس المجلس الشعبي للبلدية المعنية، كما يمكن أن تستعين اللجنة البلدي بكل شخص يمكنه بحكم كفاءاته أن يساعدها في أشغالها.

هذه اللجنة مكلفة بعدة مهام لعل أهمها: دراسة المسائل المرتبطة بالتعمير التجاري ومعالجتها، و دراسة أي مشروع لإنشاء فضاء تجاري و المصادقة عليه. يشترط في الفضاءات التجارية المقترحة للمصادقة أن تستوفي العديد من الشروط و الأحكام التي تسيّر و تنظم بها هذه الفضاءات، علما أن لكل فضاء تجاري شروط خاصة به، و التي سنلخصها كما يلي:

### 1.5.3 شروط إنشاء أسواق الجملة و أنشطة التوزيع و تسييرها: (الملحق، ص: 270)

تشتت التشريعات الجزائرية أن تكون أسواق الجملة مهيأة على شكل مربعات أو محلات، يتم كراؤها من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين لممارسة النشاط التجاري. و هناك عدة أحكام تنطبق على النوع من الفضاءات التجارية منها:

- ✓ يشترط أن تكون أسواق الجملة واقعة خارج المجال الحضري و بعيدا عن المناطق السكنية كما يجب أن لا تقل مساحتها عن 3 ثلاث هكتارات.
- ✓ هذه الأسواق يجب وصلها بطريق خاصة للسيارات أو عن طريق السكة الحديدية لضمان سهولة الدخول و الخروج من جهة و تسهيل التموين بالسلع من جهة أخرى، ولضمان الأمان.
- ✓ منع ممارسة النشاط التجاري بالجملة خارج محيط السوق أو على الأرصفة، كما يمنع عرض السلع خارج الأوقات المحددة في دفتر الشروط.

من مسؤولية مسير السوق ضمان الأمن و الصيانة و التنظيف بداخل و بضواحي السوق، مع وجوب تجهيز هذا الفضاء التجاري بجميع التجهيزات الضرورية لسيره الحسن، و في هذا الإطار يجب على المسير تهيئة محلات و وضعها تحت تصرف المصالح المختصة لتسهيل تأدية مهامهم.

بسبب الحجم الكبير لبعض هذه الفضاءات التجارية و لأهمية الأموال المستثمرة فيها، تم نزع صلاحية المصادقة على إنشائها من اللجنة المكلفة بالتعمير التجاري على المستوى الولائي و تحويلها إلى وزراء الداخلية، الفلاحة و التجارة من خلال قرار وزاري مشترك.

### 2.5.3 تنظيم أسواق التجزئة المغطاة و الأسبوعية أو نصف الأسبوعية و الجوارية:

حسب المادة 39 من المرسوم التنفيذي السابق فإن السوق الأسبوعية و النصف الأسبوعية و الجوارية تعتبر فضاء مهياً يوضع تحت تصرف تجار التجزئة أو الحرفيين أو الفلاحين، حيث يتم تسيير هذا النوع من الأسواق من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، من واجبهم احترام دفتر الشروط الذي يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي. و من الشروط الواجب احترامها عند إنجاز هذه الفضاءات:

- ✓ منع ممارسة أنشطة التوزيع على مستوى أسواق التجزئة إذا كان من شأنها الإضرار بالسكان أو المحيط،
- ✓ وجوب أن تكون أسواق التجزئة المغطاة محددة بوضوح و مهيأة و مزودة بكل التجهيزات الضرورية و كل الوسائل اللازمة لحسن سيرها و لا سيما منها دورات المياه، الماء، الكهرباء... كما يجب أن تتوفر على شروط الأمن و الصحة و النظافة للزبائن و المتعاملين،

✓ يجب على مسير السوق احترام مواقيت فتح و غلق السوق حسب الفصول و المناطق، حيث ترخص السلطات المحلية بممارسة الأنشطة التجارية في يوم واحد أو يومين في الأسبوع بالنسبة للأسواق الأسبوعية أو النصف الأسبوعية، و يوميا وفق توقيت معين بالنسبة للأسواق الجوارية.

على عكس أسواق الجملة تقام الأسواق الجوارية داخل الأحياء السكنية لتكون قريبة من السكان، لكن يتوجب توفير شروط النظافة و الأمن و السكنية للمستعملين ويكون هذا باحترام توقيت الفتح و الغلق حسب الفصول و المناطق و حسب الأحكام الواردة في دفتر الشروط.

### 3.5.3 شروط إنشاء المساحات الصغرى و الكبرى و المراكز التجارية و كفيات ذلك:

يقصد بالمساحة الكبرى كل محل تجاري متخصص أو غير متخصص في أنشطة بيع كل المواد و يتم استغلاله عن طريق حرية الخدمة، أما المركز التجاري فهو كل مجمع عقاري يأوي عدة متاجر موجهة لممارسة أنشطة تجارية و حرفية متنوعة.

هذه الفضاءات بحكم تميزها بأنها أماكن مغلقة مستقطبة للجمهور، و بسبب احتمال تعرضها للعديد من المخاطر خاصة الحرائق خصصت لها عدة أحكام متعلقة بالسلامة العامة ومن أهم هذه الشروط:

✓ يجب أن تمارس المحلات التجارية الملحقة بالمساحة الكبرى نشاطات تتوافق مع تلك الممارسة داخل الفضاءات التجارية،

✓ يجب أن تتوفر في المتجر الكبير مساحة للبيع **تفوق 500م<sup>2</sup> و تقل عن 2500م<sup>2</sup>** باحتساب جميع الطوابق، بالإضافة إلى أماكن متصلة بها لتوقف السيارات تكون **سعتها الدنيا 100 سيارة**،

✓ يجب أن تتوفر المساحات الصغرى من نوع سوبرمارت على مساحة بيع تتراوح بين **120م<sup>2</sup> و 500م<sup>2</sup>** باحتساب جميع الطوابق،

✓ أما المتجر الضخم فيجب أن تتوفر على مساحة بيع **تفوق 2500م<sup>2</sup>**، أماكن متصلة بها لتوقف السيارات **سعتها الدنيا 1000 سيارة**، بالإضافة إلى تهيئات إضافية مخصصة لمرور و دخول الأشخاص، و مساحة مهياة و محروسة للعب الأطفال.

✓ يجب أن تتوفر هذه المساحات على أبواب للخروج الاضطراري يؤدي مباشرة إلى الطريق العمومي و يسمح بخروج الزبائن و تدخل فرق النجدة، و أن تكون هذه الأبواب قابلة للفتح من الداخل في اتجاه الخارج،

✓ يجب أن تتوفر الفضاءات على قاعة علاج تسمح بتوفير الإسعافات الأولية بسهولة في حال وقوع حادث،

✓ يجب أن تكون الفضاءات معزولة عن كل بناية أو محل يشغله الغير لتفادي امتداد الحريق بسرعة من منطقة لأخرى في حال وقوعه، مع استعمال مواد البناء و الزينة المقاومة للحرائق،

في الأخير أكد المرسوم التنفيذي على أن الفضاءات التجارية الموجودة قيد النشاط والغير مطابقة لأحكام القانون لديها مهلة سنة من تاريخ نشر هذا المرسوم المتعلق بالتعمير التجاري بهدف تصحيح وضعيتها.

و تجدر الإشارة إلى أن إصدار المرسوم السابق، يعتبر المرتكز الذي اعتمدت عليه الحكومة لأجل القيام بحملة القضاء على الأسواق الفوضوية أواخر شهر أوت من العام 2012م، هذه العملية سمحت بتغيير معالم المدن الجزائرية، حيث أعادت هذه العملية للمدن مظهرها ووجهها الحقيقي، كما استعادت الدولة

هيبتها بعدما تمكن صُتّاع السوق الموازية من فرض منطقتهم خارج أطر القانون والدولة لسنوات طويلة كانت فيها هذه الأسواق الشعبية خارج سلطة الأجهزة الرقابية.

### 6.3 القضاء على التجارة الموازية بالمدن الجزائرية، النتائج و البدائل:

هدفت الحملة حسبما أكدته السلطات المعنية، إلى استعادة الفضاءات العمومية لصالح المواطنين، وتجفيف منابع الفوضى التي تميّز قطاع التجارة والحباية والضرائب، والقضاء على المنافسة غير الشرعية بين التجار النظاميين و التجار الفوضويين، و القضاء على الإجرام المتفشي في الأسواق... وبالموازاة مع ذلك أثارت العملية نقاشا وسط الرأي العام عن مصير آلاف العائلات التي كانت تقف من تجارة أبنائها وأولي أمورها، ورأى البعض أن السلطات المعنية مدعوة لإيجاد بدائل عاجلة في ظل اتساع دائرة البطالة في الأوساط الشبابية والجامعية من تجار تلك الأسواق<sup>1</sup>، بالإضافة إلى أن 22% من سكان الجزائر كان دخلهم الوحيد من التجارة الموازية حسب إحصائيات رسمية<sup>2</sup>.

رغم الصعوبات التي واجهت حملة إزالة الأسواق الشعبية الفوضوية ، فإن السلطات العمومية نجحت بشكل كبير في القضاء على العشرات من المناظر التي كانت تصنعها فوضى التسوق في مدننا، حيث أكدت وزارة الداخلية أنه تم القضاء على ما نسبته 60% من هذه الأسواق و يرتقب أن تصل هذه النسبة إلى 90% قبل حلول شهر رمضان الكريم (أي أنه تم القضاء على حوالي 870 سوق من أصل 1450 محصاة)<sup>3</sup>. غير أن التحدي المطروح يتمثل في كيفية استيعاب العدد الهائل من التجار في أسواق و مساحات تجارية قانونية، و عليه فقد تم اقتراح عدة بدائل لعل أهمها على الإطلاق:

- ✓ إعادة تهيئة الفضاءات التجارية العمومية المتمثلة في "أسواق الفلاح" و"الأروقة الجزائرية"، ومشروع 100 محل لكل بلدية لجعلها مكانا بديلا للأسواق الفوضوية، حيث أكد الإتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين بأن تهيئة الفضاءات السابقة الذكر بإمكانه استيعاب 80% من عدد الأشخاص الذين كانوا ينشطون خارج أطر القانون<sup>4</sup>. غير أن الإشكال المطروح يتمثل في أن استغلال هذه الفضاءات لن يكفي لوحده للقضاء على الأسواق الفوضوية بسبب تحويل العديد من الأروقة الجزائرية و أسواق الفلاح إلى نشاطات أخرى بعد غلقها بداية التسعينات إضافة إلى المشاكل المتعلقة بملكية هذه الفضاءات و التي توجد ملفاتها على مستوى المحاكم للفصل فيها.
- ✓ إنشاء أكبر عدد من الأسواق خاصة قبل حلول شهر رمضان، مع العلم أن الجزائر تحتاج إلى ضعف عدد الهياكل التجارية الموجودة حاليا بهدف الوصول إلى الحد الأدنى المقبول عالميا و المقدر بـ: سوق جوارى واحد لـ 5000 ساكن<sup>5</sup>. و في هذا الإطار أكدت وزارة التجارة على إنشاء و تهيئة حوالي 165 سوق جديد على مستوى التراب الوطني ستضاف إليها 116 أخرى نهاية شهر جوان، ما يعني أن هذه العملية تسير بوتيرة بطيئة مقارنة مع الاحتياجات الواجب توفيرها. و هنا تجب الإشارة إلى برنامج رئيس الجمهورية في إطار البرنامج الخماسي 2009-

<sup>1</sup> عبد السلام بارودي: بعد سنوات من اللامبالاة... أخيرا الجزائر تتحرر و تتطهر، جريدة البلاد ليوم 18 سبتمبر 2012م.

<sup>2</sup> زوبير فاضل: قرار بتأجيل القضاء على التجارة الفوضوية في بعض المناطق، جريدة الخبر ليوم الخميس 6 ديسمبر 2012م.

<sup>3</sup> يمكن الإطلاع على هذه المعطيات من خلال الرابط التالي: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/160619>، على

الخط يوم 19 مايو 2013م، 19:04

<sup>4</sup> يمكن الإطلاع على هذه المعطيات على الرابط: <http://www.eldjournhouria.dz/ar/article.php?id=16904>، مقال منشور يوم

12 مايو 2013م، على الخط: يوم 19 مايو 2013م، 19:58

<sup>5</sup> ... التامة ... الجزائر نيوز ليوم 25 فيفري 2013م.

2014 و القاضية بإنشاء 1000 سوق جوارى في مختلف جهات الوطن، لكن هذا المشروع لم ير النور لعدم تخصيص البلديات أراضي لاحتضانه<sup>1</sup>.

✓ إنشاء وتهيئة ما يسمى بـ "الأسواق الباريسية" على غرار تلك الموجودة في العديد من المدن الأوروبية و التي تتميز بأنها متنقلة و عملها محدود من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة بعد منتصف النهار، غير أن العديد من المشكلات تعرقل إنجاز هذا الاقتراح لعدة عوامل أهمها غياب الفضاءات التي تسمح باحتضان هذه الأسواق و التي تكون غالبا في مراكز المدن و بالقرب من نفس الأسواق المقضي عليها. و لهذا أكدت مصالح وزارة التجارة أن عدد هذه الأسواق لن يتعدى 30 سوقا على المستوى الوطني<sup>2</sup>،

✓ تحديد قائمة التجار الفوضويين الذين مازالوا ينشطون و تنظيمهم و تصنيفهم مع التجار الغير قارين، و ذلك بتشجيعهم على الحصول على السجلات التجارية، دفع الضرائب، التسجيل في صناديق الضمان الاجتماعي... لضمان مواصلة مهنتهم في إطار قانوني.

✓ تطبيق التفاهات التي و التوصيات التي توصل إليها رجال الأعمال مع وزارة التجارة بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية و المتمثلة في إجبار ديوان الترقية و التسيير العقاري على تخصيص المحلات التجارية الموجودة في جميع الصيغ السكنية لأصحاب السجلات التجارية عند بيعها بالمزاد العلني<sup>3</sup> و هذا لا يكون إلا بمنع غير التجار من المشاركة في المزادات.

بعد تطبيق بعض هذه الإجراءات أكدت وزارة الداخلية أن هذه العمليات ساهمت في امتصاص حوالي 40000 تاجر غير شرعي في انتظار وصول هذا الرقم إلى أكثر من 60000 تاجر قبل شهر جوان 2013م<sup>4</sup>، و قد خصص لهذه العملية غلاف مالي مقداره 10 مليار دينار، صرف منها 6 مليار دينار إلى غاية فيفري و البقية تصرف خلال ما بقي من العام الجاري<sup>5</sup>.

#### 4. التجهيزات الخدمية في المدن الجزائرية:

شهدت الجزائر تعاقب عدة حضارات عبر مختلف ربوعها تميزت بخصائص اجتماعية، ثقافية، واقتصادية متباينة انعكست على المميزات الجالية والعمرانية لمجتمعاتها الحضرية. و باعتبار التجهيزات من أهم العناصر المكونة للمجال فهي بدورها تنوعت بتنوع هذه الحضارات واحتياجاتها وتطورت متزامنة مع متطلبات كل عصر، فمن مفهوم التجهيز التي تعبر عن القوة و الرفاهية في العصور الرومانية والمتمثلة في التجهيزات الخدمية (قصور الحكام، الحمامات، الكنائس، المسارح و الثكنات...)، عرفت المدن الجزائرية بعدها ظهور تجهيزات أخرى في العصر الإسلامي (كدار الحاكم والمساجد المدارس القرآنية، الزوايا والأسواق...) خاصة في مدن الجزائر، تلمسان، قسنطينة، تيارت...

بعد سنة 1830م بدأت مدن و أرياف الجزائر تسقط شيئا فشيئا في يد المستعمر الفرنسي الذي عمل على التحكم في المجال و استغلاله بمساعدة المعمرين الذين استوطنوا المدن و الأرياف. فبهدف العمل على

<sup>1</sup> سيد علي.ش: الناطق الرسمي للإتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين: البلديات غير قادرة على تسيير الأسواق، جريدة الجزائر نيوز: يوم الجمعة 26 أفريل 2013م.

<sup>2</sup> زبير فاضل: مرجع سابق.

<sup>3</sup> موسى بونيرة: اتحاد التجار يطالب باشتراط السجل التجاري لدخول مزاد المحلات، متاح على الرابط:

<http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/>، على الخط يوم 19 مايو 2013م، 20.25.

<sup>4</sup> يمكن الإطلاع على هذه المعطيات من خلال الرابط التالي: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/160619->، على الخط يوم 19 مايو 2013م، 19:04

<sup>5</sup> يمكن الإطلاع على هذه المعطيات على الرابط التالي: <http://www.eldjournhouria.dz/ar/article.php?id=16904>، مقال منشور يوم 19 مايو 2013م، 19:58

تثبيتهم و تلبية حاجاتهم عمدت السلطات الاستعمارية إلى تزويد المناطق التي يستوطنونها بتجهيزات إدارية واجتماعية وعسكرية. هذه السياسة أثرت بصورة مباشرة على صورة الإقليم الجزائري بظهور مناطق أكثر تجهيزا من أخرى، و المحصلة كانت أحياء راقية مجهزة للمعمرين، أحياء و محتشدات مهمشة وفقيرة للأهالي.

بعد الاستقلال حاولت الدولة تصحيح الاختلالات الناتجة عن السياسة الاستعمارية وحاولت إتباع سياسة عادلة في توزيع التجهيزات و الخدمات غير أنها سلكت نفس الاتجاه السابق، حيث تركزت عمليات التنمية على بعض المناطق دون أخرى، ما انعكس سلبا على التنظيم المجالي والتجانس الإقليمي.

بسبب التوسع الحضري الذي عرفته المدن الجزائرية، و الحاجة إلى خلق انسجام في توزيع الخدمات على مختلف القطاعات الحضرية بأكثر عدالة اجتماعية دفعت السلطات إلى اعتماد طرق ووسائل جديدة في برمجة و تخطيط وتوزيع التجهيزات، مع تكليف مجموعة من الهيئات المحلية والقطاعية بتطبيق أحكام و توجيهات هذه الأدوات، مما خلق تطورا نوعيا في وجود التجهيزات على مختلف أنواعها ومستوياتها، غير أن ذلك كان مرفقا بمجموعة أخرى من التناقضات في تطبيق معايير الشبكة النظرية للتجهيز بين مختلف القطاعات الحضرية من جهة، وتطبيق معايير كل مديرية أو مصلحة من جهة أخرى.

#### 1.4 الإطار القانوني لإنشاء، تمويل، و تسيير التجهيزات العمومية في الجزائر:

ترتبط التجهيزات العمومية بالإدارة العامة المركزية أو المحلية سواء من حيث إنشائها، إدارتها، تسييرها، إلغائها...فالتجهيزات ذات البعد الوطني ترتبط بالسلطات المركزية و التجهيزات المحلية ترتبط بوحدة الإدارة اللامركزية (البلدية و الولاية)، إنما اتبع هذا التقسيم بهدف العمل على تلبية جميع متطلبات و احتياجات المواطنين بصفة عادلة و متساوية، تخفيف الأعباء المالية على السلطات المحلية...

بالتالي فالتجهيزات العمومية تتصف بخاصية تميزها عن غيرها من الأنشطة الأخرى و التي تتمثل في خضوعها للدولة، و ما يترتب عليه هو أن لهذه الأخيرة ممارسة جملة من السلطات و المسؤوليات حسب القطاعات، إذ لكل قطاع قوانين تحكمه و تضبطه و بالتالي فهي تحدد كيفية إنشاء التجهيزات، نشاطها، هيكلتها، علاقتها مع المنتفعين منها...من أهم هذه القوانين نجد:

- ✓ القانون رقم 90-09 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990م المتضمن قانون التوجيه العقاري،
- ✓ القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م المعدل و المتمم بالقانون رقم 40-05 المؤرخ في 27 فيفري 2004م المتعلق بالتهيئة و التعمير،
- ✓ القانون رقم 90-30 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990م المتعلق بالأموال الوطنية،
- ✓ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011م المتعلق بالبلدية،
- ✓ القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012م المتعلق بالولاية...

كما أصدرت السلطات العديد من المراسيم التنفيذية الموضحة و المكملة للقوانين السابقة، و من أهم هذه المراسيم نجد:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 81-374 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981م الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصهما في قطاع الصحة،

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 81-377 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981م الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصهما في قطاع التربية.....
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991م الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة و العامة التابعة للدولة و تسييرها و يضبط كفاءات ذلك،
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 مايو 1991م المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به،
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 93-57 المؤرخ في 27 فيفري 1993م المتعلق بنفقات تجهيز الدولة،

في هذا الإطار تمت إعادة النظر في دور الدولة من خلال منح لامركزية أكبر في جانب اتخاذ القرارات و إعداد البرامج التنموية و خطط الإنفاق العام. و لهذا أكد القانون على أن تخضع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي<sup>1</sup>. غير أن التركيز الفعلي لهذه الإجراءات كان مرهونا بمدى توافر الموارد المالية الكافية و التسيير العقلاني و الفعال، خاصة إذا علمنا أن ديون البلديات الجزائرية بلغ نهاية سنة 2007م حوالي **150 مليار دينار (1.5 مليار أورو)** كما بلغ عدد البلديات في حالة إفلاس أو عوز مالي نحو **1200 بلدية (أي 78% من العدد الإجمالي للبلديات)**، ضف لهذا ضعف التأطير التقني و الفني (**0.2%** مهندسين معماريين، **0.5%** مهندسي دولة في التخصصات التقنية، **0.1%** بياطرة، **1.6%** حملة شهادة ليسانس من المجموع الكلي لعمال البلديات)<sup>2</sup>.

## 2.4 طرق تمويل و إنشاء التجهيزات الخدمية في الجزائر:

هناك العديد من البرامج التنموية المخصصة لتمويل إنشاء التجهيزات العمومية حيث قسم المشرع الجزائري هذه النفقات إلى<sup>3</sup>: نفقات التجهيزات العمومية الممركزة، و نفقات التجهيزات العمومية غير الممركزة.

### 2.2.4 نفقات التجهيزات العمومية الممركزة:

و هي تخص تجهيزات الإدارات المركزية للدولة و تجهيزات المؤسسات العمومية الإدارية، تسجل باسم الإدارة أو المؤسسة المعنية. و على العموم هذه التجهيزات هي مشاريع كبرى ذات بعد وطني أو جهوي تدخل ضمن أهداف تهيئة الإقليم و تحقيق توازنه من جهة و توفير مناصب عمل على المستوى المحلي من جهة أخرى. تتخذ المقررات بشأنها إلى المجلس الوطني للتخطيط. فعندما يتقرر إنجاز مشروع التجهيز يتخذ قرار يبين ما يلي:

- ✓ مواصفات المشروع و كلفته،
- ✓ هيكل التمويل،
- ✓ التأثيرات المرتقبة خاصة في مجال مناصب الشغل،
- ✓ الاحتياجات المتعددة السنوات المرتقبة لاستيراد السلع و الخدمات المتعلقة بالمشروع...<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المادة 109 من القانون البلدية، مرجع سابق، ص 17.  
<sup>2</sup> محمد الهادي لعروق: التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، 10-9 جانفي 2008، ص 36.  
<sup>3</sup> المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 93-57 المؤرخ في 27 فيفري 1993م المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، الجريدة الرسمية رقم 14، ص 14.  
<sup>4</sup> المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 93-57، مرجع سابق، ص 11.

بسبب أهمية هذه التجهيزات و المشاريع تتدخل العديد من الوزارات و القطاعات في تنفيذها من خلال التنسيق و التشاور فيما بينها، يظهر هذا من خلال الاعتمادات المالية ترصد من خلال مقرر مشترك بين وزير الاقتصاد (وزير المالية) و المجلس الوطني للتخطيط<sup>1</sup> (أو وزارة التخطيط).

### 3.2.4 نفقات التجهيزات العمومية غير الممركزة:

تعتبر النفقات التي تندرج تحت المخططات القطاعية على المستوى المحلي أداة مهمة للتخطيط و التطوير المحلي في إطار البرامج الوطنية الهادفة لتحقيق التنمية الشاملة، و قد قسمت التجهيزات العمومية المرصودة في هذه البرامج إلى نوعين كذلك هما<sup>2</sup>:

#### أ. التجهيزات العمومية غير الممركزة التابعة للدولة:

تتمحور هذه التجهيزات ضمن البرامج القطاعية التي تمول من نفقات التجهيز على مستوى الولاية و يعود اتخاذ المقررات بشأنها إلى الوالي بعد مراجعة مختلف المديرات، قد تكون موجهة إلى بلدية واحدة أو إلى عدة بلديات بهدف توفير مختلف احتياجاتها من مختلف التجهيزات..

يتم إعداد المخططات القطاعية<sup>3</sup> من خلال تحديد و تقدير الولاية لاحتياجاتها من الهياكل و التجهيزات على شكل مشروع برنامج يناقش من طرف المجلس التنفيذي ثم يحول إلى وزارة التخطيط لدراسته دراسة معمقة من مختلف الجوانب من طرف لجنة خاصة تنعقد مرة في السنة تتكون من ممثلين عن وزارة التخطيط و الوزارات المعنية، و قد يتعرض هذا المشروع إلى الزيادة و النقصان حسب آراء أعضاء هذه اللجنة.

بعد ذلك يخصص لكل ولاية برنامج خاص بموجب قرارات تتخذها اللجنة استنادا إلى الحوصلة التقنية المستخلصة أثناء اجتماعها، بعد ذلك تقوم وزارة التخطيط بإرسال مقررات تسجيل البرامج لكل ولاية للبدء في تنفيذها، كما يتم تحديد الاعتمادات المالية المخصصة لكل برنامج ولأني من طرف وزارة المالية و يشترط هنا كذلك موافقة الوالي النهائية على هذا البرنامج.

#### ب. التجهيزات العمومية التابعة لمخططات التنمية البلدية:

المخططات البلدية للتنمية<sup>4</sup> هي برامج يتم تحديدها بناء على اقتراح المجموعات المحلية و تنفذ من طرف الممثلين المحليين تحت رقابة و سلطة الوصاية، و هي تسمح للبلدية بأن تلعب دورها الحقيقي ضمن اختصاصها و وفق إمكانياتها بهدف تحقيق مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات خاصة التي تخص الجانب التنموي الذي يمس حياة المواطنين بصفة مباشرة.

في هذا الإطار يعد المجلس الوطني الشعبي البلدي برنامجها الخاص بالتجهيز المحلي في حدود موارده الموجودة تحت تصرفه كما يقرر الوسائل الخاصة بإنجازها، و مرجعه الأساسي في هذا الأمر هو

<sup>1</sup> المادة 9 من نفس المرسوم.

<sup>2</sup> المادة 13 و 19 من نفس المرسوم.

<sup>3</sup> بودة آمال: ميزانية البلديات و التنمية المحلية في ولاية قسنطينة 1998-2004، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2012م، ص 132.

<sup>4</sup> بودة آمال: نفس المرسوم، ص 132.

مخططات التنمية و متطلبات المواطنين بهدف رفع المستوى المعيشي و إعادة توزيع الوظائف الحضرية و تخطيط الاستثمارات، فك العزلة.<sup>1</sup>

يتم تحضير هذا المخطط من خلال مداوات المجلس الشعبي البلدي و التي تخصص من أجل اقتراح المشاريع المناسبة للبلدية و دراستها بشكل مفصل بعد مشاوره المصالح التقنية المعنية، و بعد المصادقة عليها تقدم الاقتراحات للمجلس التنفيذي الولائي مرورا برئيس الدائرة. المجلس التنفيذي يقوم بدراسة الاقتراحات المقبولة ثم يقدمها للمجلس الشعبي الولائي و الوالي للمصادقة عليها ثم يتم تحويلها إلى المستوى المركزي على مستوى اللجنة الوزارية المشتركة التي تصادق عليها و تجعلها نافذة و قابلة للإنجاز.

تمويل هذه المخططات يتم من طرف الدولة عن طريق ميزانية التجهيز، أو عن طريق الموارد البلدية الخاصة أو عن طريق الموارد الخاصة للولاية أو عن طريق مساعدة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية...

### 3.4 اختيار الأرض و توزيع التجهيزات:

إن اختيار الأرض اللازمة لإقامة أي مشروع أمر في غاية الأهمية فهي تعتبر المرحلة الأولية التي تهدف إلى إلقاء الضوء على ملامح المشروع و تصوره، و هي نقطة انطلاق لأي مشروع .

اللجنة التقنية الولائية للتهيئة و التعمير<sup>2</sup> أو كما تسمى لجنة اختيار الأرض هي المسئولة الأولى عن هذه العملية ومقرها مديرية التعمير والبناء، ولها علاقة بكل ما يخص العمران، و من مهامها:

- العمل على توفير الأوعية العقارية للتجهيزات و البرامج التنموية المختلفة، و تأمين حق البناء بها بطريقة منسجمة مع طبيعة الأرض،
- التحقق من مدى مطابقة الاختيار للأدوات و للقواعد العامة للتهيئة و التعمير،
- التحقق من ملائمة و اندماج المشروع مع التجهيزات الأخرى و تأثيراته المحتملة،
- لفت انتباه المصالح المعنية لأشكال التعمير غير المتوافقة مع الواقع و إعطاء بدائل للتنمية بحيث تتوافق مع التهيئة العمرانية و الديناميكية المجالية....

تتكون هذه اللجنة من الوالي – رئيسا- أو ممثلا عنه، مدير التعمير و البناء –عضوا-، مختلف مدراء المصالح التقنية –أعضاء-، رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، صاحب المشروع.

### 4.4 الجماعات المحلية، مهام ثقيلة و صلاحيات واسعة في إنشاء التجهيزات العمومية:

على مدار تاريخ الجزائر المستقلة أعطيت للبلدية و الولاية العديد من الصلاحيات والمهام باعتبارهما الخلية الإدارية الأقرب للمواطن و الأدرى بانشغالاته و احتياجاته. و لهذا تم التأكيد على التكامل و الانسجام بين أدوار الولاية و البلديات التابعة لها من أجل القيام بالمهام الموكلة بهم في إطار السياسات العمومية التي تعمل على تنفيذها ضمن مخططات قصيرة، متوسطة، وطويلة بما يتماشى مع مخططات التنمية. يمكن تلخيص مهام كل من البلدية و الولاية كما يلي:

<sup>1</sup> المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 93-57، مرجع سابق، ص 13.  
<sup>2</sup> إنشاء اللجنة الولائية للتعمير و التهيئة العمرانية عن وزارة التعمير و التهيئة العمرانية رقم 123 الصادرة بتاريخ 14-4-1991م.

#### 1.4.4 صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصهما في قطاع التربية والتعليم و التكوين المهني:

أكد المشرع الجزائري أن للبلدية و الولاية جميع الصلاحيات من أجل القيام بأي إجراء أو عمل من طبيعته أن يضمن تطوير البنية التربوية و التكوينية في المناطق الواقعة تحت وصايتهما، و لهذا أكد القانون أن من واجبات البلدية أن تتولى ما يلي:

- ✓ إنجاز و صيانة مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية،
- ✓ إنجاز و تسيير المطاعم المدرسية و توفير وسائل النقل للتلاميذ،
- ✓ عند الاقتضاء تقوم البلدية بفتح رياض الأطفال، حدائق الطفولة، أقسام التعليم التحضيري<sup>1</sup>،
- ✓ اقتناء التجهيزات الأولية من أثاث مدرسي و أدوات تربوية لصالح المدارس في الطورين،
- ✓ المساهمة في إعداد الخريطة المدرسية و لا سيما جمع المعلومات المرتبطة بها<sup>2</sup>،
- ✓ إنجاز ملحقات التكوين المهني، و اقتناء الأثاث التعليمي و الإداري الذي تحتاجه،

أما الولاية فلا يقل دورها أهمية عن دور البلدية، فمن مهامها:

- ✓ أنها تتولى في إطار المعايير الوطنية و تطبيقا للخريطة المدرسية إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي ، و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة<sup>3</sup>.
- ✓ تعد مع المصالح التقنية المعنية الخريطة المدرسية،
- ✓ تقتني و تتركب جميع التجهيزات و الأثاث المدرسي...<sup>4</sup>
- ✓ كما تساعد الولاية على إنجاز الهياكل الجامعية إنجاز مراكز للتكوين المهني و تجهيزها و مراقبتها و دعم التخصصات التي تتلاءم مع الاحتياجات المحلية

#### 2.4.4 صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتهما فيما يخص التجهيزات الاجتماعية و الجماعية:

في مجال الصحة العمومية من واجب البلدية أن تتولى إنجاز بعض التجهيزات الصحية البسيطة لا سيما<sup>5</sup>: عيادات العلاج، عيادات الولادة و وحدات حماية الأمومة و الطفولة، العيادات متعددة التخصصات... كما تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية على القيام بأي نشاط من شأنه أن يعمل على حفظ الصحة و النظافة العمومية.

أما الولاية فهي ملزمة بموجب القوانين أن تنجز التجهيزات الصحية التي لا تقدر البلديات على إنشاءها بسبب إمكانياتها المحدودة، كما أن من واجبها كذلك أن تتخذ جميع التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة و حفظ الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور<sup>6</sup>.

من بين التجهيزات التي تشارك الولاية في تمويل إنشائها و تجهيزها نجد المستشفيات العامة، مخابر حفظ الصحة العمومية، كما يمكنها أن تنشئ مؤسسات تقوم بالدراسات الخاصة بالهياكل الأساسية و تجهيزات

<sup>1</sup> المادة 122 من قانون البلدية، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> المادة 2 من المرسوم 377-81 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981م الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصهما في قطاع التربية، ص 22.

<sup>3</sup> المادة 92 من قانون الولاية، مرجع سابق، ص 18.

<sup>4</sup> المادة 8 و 15 من المرسوم 377-81، مرجع سابق، ص 24 و 25.

<sup>5</sup> المادة 2 من المرسوم 374-81 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية في قطاع الصحة، ص 14.

<sup>6</sup> المادة 2 من المرسوم 374-81، مرجع سابق، ص 18.

الصحة العمومية وإنجازها و صيانتها<sup>1</sup>. بالإضافة إلى دورها في إنشاء تجهيزات لمساعدة المسنين و المختلين و المرشدين و الأشخاص الموجودون في وضع صعب بصفة عامة، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في التجهيزات الصحية.

فيما يخص التجهيزات الرياضية و الترفيهية فالبلدية مطالبة بالمساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الثقافية و التسلية و التكفل بصيانتها... كما تعمل على تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية و نشر الفن و القراءة العمومية و التنشيط الثقافي<sup>2</sup> و توفير الهياكل الضرورية و تسييرها و صيانتها و خاصة منها<sup>3</sup>: دور الشباب، ساحات اللعب، ملاعب الهواء الطلق.... أما الولاية فينحصر دورها في تحسين المنشآت الرياضية الأساسية كالملاعب و المركبات الرياضية، مع إنجاز التركيبات الرياضية تبعا لاحتياجات الولاية من ملاعب مختلف الرياضات، قاعات مختلف الرياضات، المسابح بأنواعها<sup>4</sup>.

#### 5.4 أدوات التهيئة و التعمير و علاقتها بإنشاء التجهيزات العمومية:

من أجل تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع يتوجب توفير أدوات و وسائل تخطيط مجالي تسمح بتحديد مواقع هذه التجهيزات و مساحتها و أماد إنجازها، هذه الوسائل تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU، و مخطط شغل الأرض POS التي تعتبر امتدادا و تكميلا لأدوات التهيئة الإقليمية الأخرى (كمخطط تهيئة الولاية PAW، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SEPT، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT). باعتبار أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية كما يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأرض.

حيث أكدت المادة 23 من القانون 90-29 على أنه "يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة و التعمير"، علما أنه "يحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي كما يضبط توقعات التعمير و قواعده... تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العمومية و البنائيات المرصودة للاحتياجات الحالية و المستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة و النشاطات و المساكن..."<sup>5</sup>. و بالتالي فهو يتكفل ببرامج الدولة و الجماعات المحلية و المصالح العمومية بحيث تفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط. أما مخطط شغل الأرض فيحدد "بالتفصيل حقوق البناء و استعمال الأراضي...المواقع المخصصة للمنشآت العمومية و المنشآت ذات المصلحة العامة..."<sup>6</sup>

بربط هذه المعطيات بالعناصر السابقة نجد أن برامج الدولة تتمثل في الصنفين التاليين: التجهيزات العمومية التي يكون تمويلها ممرزا و التجهيزات العمومية التابعة للدولة التي يكون تمويلها غير ممرز، بينما برامج الجماعات المحلية فتتمثل في التجهيزات العمومية المحتواة في مخططات التنمية البلدية.

حرصا من الدولة على مبدأ المشاركة و المشاورة و التنسيق تم التأسيس لآليات للتشاور و المشاركة المكثفة لكل الفاعلين بما فيهم المستعملين بصورة منظمة و على صعيدين:

<sup>1</sup> المادة 6 و 8 من المرسوم 81-374، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> المادة 122 من قانون البلدية، مرجع سابق، ص 18.

<sup>3</sup> المادة 2 من المرسوم 81-371 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية في قطاع الشبيبة و الرياضة، ص 6.

<sup>4</sup> المادة 8، نفس المرجع، ص 6.

<sup>5</sup> المادة 11، نفس المرجع، ص 4.

<sup>6</sup> المادة 24، نفس المرجع، ص 5.

#### 1.5.4 الصعيد الأول:

عند إعداد مخططات التهيئة و التعمير يكون عن طريق مداولة تحدد قائمة محتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية، و تبين كيفية مشاركة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و الجمعيات في هذه العملية<sup>1</sup>. ففي المرحلة الأولى يتم استدعاء هذه الإدارات و المصالح عن طريق قرار يبلغ إليهم و ينشر في البلدية، أما بعد المصادقة على مشروع المخططين في مداولة المجلس الشعبي البلدي يبلغ هذا المشروع إلى المديرية و الإدارات المشاركة من أجل إبداء آرائها وملاحظاتها.

#### 2.5.4 الصعيد الثاني:

و يتعلق بمشاركة السكان في إبداء آرائهم حول المشاريع الواردة في المخططين من خلال الإشهار و الإعلام قبل و أثناء إعداد هذه المخططات من جهة و الاستقصاء العمومي بعد الانتهاء من إعداد هذه المشاريع من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه من أجل إعداد مخططات التهيئة و خاصة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يعتمد المختصون على وسيلة تسمى الشبكة النظرية للتجهيز، و التي هي مجموعة شروط وقوانين موضوعة وفقا لعدة معايير تسمح بخلق تجهيز معين، في منطقة معينة في حالة توفر شروط معينة.

يمكن القول أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأرض يلعبان دورا محوريا في تخطيط و إنجاز التجهيزات العمومية في المدن الجزائرية، فهما يمثلان الآلية و الأداة التي من خلالها يمكن ترجمة متطلبات و احتياجات السكان على أرض الواقع عبر فترات زمنية محددة و مرتبطة بتطور عدد السكان و احتياجاتهم.

<sup>1</sup> المادة 2 من المرسوم التنفيذي 177-91 المؤرخ في 28 مايو 1991م و المتعلق بإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه. جريدة الرسمية رقم 26.

## خلاصة:

إن المنظومة القانونية و المؤسساتية لتسيير و تنظيم النشاط التجاري و التجهيزات الخدمية تتميز بالكثرة و التنوع خاصة بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر أين عرفت المنظومة القانونية زيادة كمية و نوعية لتغطية النفاث و السلبيات التي كانت موجودة في المراحل السابقة، تطبيق هذه المنظومة تطلب تضافر جهود العديد من المتدخلين سواء على المستوى المركزي، الجهوي، أو المحلي.

فبالنسبة للقوانين التي تهتم بالتعمير التجاري و تنظيم البنية التجارية و جعلها متناسقة مع البنية الحضرية فإنها لم تكن متوفرة قبل سنة 2009م، و حتى قوانين التهيئة و التعمير لم تتطرق لهذا الأمر مما جعل الهيئات المشرفة و المختصين يجتهدون من أجل توزيع و تنظيم الأنشطة التجارية، و ما زاد الطين بلة هي تلك المظاهر السلبية التي انتشرت في جميع المدن الجزائرية و المتمثلة في الأسواق الفوضوية و التي شوهدت المظهر العام للمدن، و أثرت سلبا على أمن و سكينه السكان. و هو الأمر تغير بعد بصور المرسوم التنفيذي رقم 12-111 الذي قسم الفضاءات التجارية إلى عدة أقسام حسب حجمها و موقعها كما حدد شروط و أحكام إنشاء و تسيير هذه الفضاءات و المتدخلين في فيه. كما أطر الحملة التي شملت جميع ربوع الوطن و التي هدفت إلى القضاء على التجارة الفوضوية و تعويضها بالتجارة النظامية القانونية.

أما عملية إنتاج التجهيزات العمومية في الجزائر تعتبر عملية معقدة بإجراءات طويلة بسبب تعدد المتدخلين على مختلف المستويات (مركزيا، جهويا، محليا) و لتنوع أنماط التجهيزات في حد ذاتها، و لتنوع مصادر التمويل (ميزانية الدولة، ميزانية الولاية، ميزانية البلدية، صناديق التنمية...)، و لوجود العديد من الأدوات كمخططات التهيئة و التعمير أو البرامج لا سيما صناديق التمويل الاستثنائية (صندوق تنمية الهضاب، صندوق تنمية الجنوب...).

غير أن العامل المشترك بين النشاط التجاري و التجهيزات الخدمية هو الدور الأساسي و المحوري الذي تلعبه الجماعات المحلية و خاصة البلدية باعتبارها المنظمة الإدارية و المنتخبة الأولى المكلفة بالاستجابة لمتطلبات و حاجيات السكان بما فيها المرافق العمومية و المنشآت التجارية و هذا من خلال صلاحيات و أدوات تسمح لها بالتحكم في طرق توضع التجهيزات و الأنشطة التجارية تبعا لمتطلبات التنمية.

## الفصل الثاني:

مدينة عين البيضاء: الخصائص الطبيعية، البشرية و  
الإقتصادية و دورها في تطور الأنشطة التجارية و  
الخدمات العمومية

## تمهيد:

تمثل المدينة أرقى صور الاستيطان البشري منذ التجمعات البدائية إلى أحدث ما توصل إليه اليوم، كما يعتبرها البعض كائنا حيا ينمو ويتطور تبعا للعوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تحيط به، وبالتالي فشكلها وتنظيمها يتبلور تبعا للمكان و الزمان اللذان ظهرت فيهما المدينة، فيتشكل نسيج حضري و تظهر أنشطة إنسانية في إطار خطتها التي رسمها الزمن.

من جهة أخرى، يتطلب تنظيم العلاقة بين المجال والسكان دراسة تحليلية لكل منهما، باعتبارهما الركيزة الأساسية في أي دراسة عمرانية، دون إهمال دور الإرث الحضري، لأن الأحداث التاريخية والتغيرات السياسية عادة ما تترك بصماتها على المجال العمراني للمدينة. لذلك يتوجب على الباحث الإلمام بمجموعة من العناصر عند تحليلها و التي تؤثر على تركيب النسيج الحضري و الاجتماعي للمدينة سواء كانت هذه العوامل طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية.

فباعتبار أن الإنسان كان ولا يزال الهدف الأساسي لجميع عمليات التخطيط، من خلال تسهيل سبل الراحة و الرفاهية للسكان و رفع مستوى معيشتهم، فمن المهم دراسة سكان المدينة فضلا عن خصائصهم الديمغرافية و الاقتصادية من أجل الإلمام بواقعهم المعيشي وتحديد احتياجاتهم المستقبلية، لأن عدم القيام بدراسة سكانية دقيقة ينعكس سلبا على عملية التخطيط وهذا ما يظهر من خلال عديد المؤشرات و العناصر<sup>1</sup>:

- عدم تزايد الخدمات بنفس درجة التزايد السكاني يقلل من مستوى أداء تلك الخدمات،
- الاختناقات المستمرة في شبكات المرافق العامة نتيجة لتصميمها المبدئي على أعداد غير سكانية غير التي تستعملها حاليا و التي تفوقها بمراحل،
- تزايد البطالة إذا لم تتوفر فرص العمل بطريقة متناسبة مع الزيادات السكانية....

أي أن النتائج المستخرجة من الدراسة السكانية غاية في الأهمية التي تظهر من خلال تحديد كفاءة الخدمات التعليمية، الصحية، الترفيهية، و خدمات النقل العام، وشبكات البنية التحتية، بالإضافة إلى تحديد مساحات و نسب استعمالات الأرض بالمدينة، نسب القوى العاملة و معدلات الإعالة.

و عليه سنتناول في هذا الفصل الواقع الطبيعي الذي يفرض نفسه على المدينة، وكيف يتحكم في توجيه عمرانها، إضافة إلى الجانب التاريخي، وأهمية مركز عين البيضاء، و أخيرا سنحاول الإلمام بجملة من الخصائص السكانية لمدينة عين البيضاء لا سيما الاقتصادية منها باعتبارها من العوامل المتحكمة في توقيت و توطین الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية بالمدينة.

<sup>1</sup> عاطف حمزة حسن: تخطيط المدن ، أسلوب ومراحل، مطابع قطر الوطنية، قطر، 1992م، ص 73.

## 1. لمحة تاريخية، من قبيلة حاكمة إلى مدينة كبرى:

مدينة عين البيضاء تصنف ضمن المدن الداخلية ذات الأصل و المنشأ الاستعماري، حيث لم تأخذ الشكل الحضري إلا بعد عام 1855م، بعدما كانت في البداية عبارة عن أبراج بناها الاستعمار من أجل مراقبة المجال و التحكم به.

أثناء فترة الحكم العثماني للجزائر كان النظام القبلي هو السائد في المنطقة، حيث تشير الدراسات إلى وجود 246 قبيلة في إقليم الشرق الجزائري من بين 650 قبيلة على المستوى الوطني<sup>1</sup>، علما أن النظام القبلي هو نظام اجتماعي جماعي يعتمد على القرابة من الأب و تعتبر العائلة هي الخلية الأساسية لهذه الهيكلة الاجتماعية<sup>2</sup>. و من بين هذه القبائل نجد قبيلة الحراكمة التي كانت تنتشر في الموقع الحالي لمدينة عين البيضاء، و هم من الأمازيغ أو البربر الذين كانت حياتهم الاجتماعية و الاقتصادية متمحورة حول الرعي و الزراعة المعاشية.

قبل دخول الإسلام إلى المنطقة كان أهل المنطقة ينتمون إلى قبيلة هوارة الأمازيغية، لكن خلال القرن 15 ميلادي مر عرب رحل من قبيلة "سُلَيْم" "Souleime" عبر إقليم قبيلة هوارة. و قد كان لأفراد قبيلة "سليم" تأثير كبير على السكان المحليين خاصة في المجال الديني و السياسي، و ظهر هذا من خلال اندماج القبيلتين اندماجا تاما، و في هذه الفترة برز اسم "حركات" كأحد الأعيان و أحد أشجع الأشخاص، حيث نسبت إليه قبيلته "الحراكمة" التي كانت قوية و يخشى جانبها، ما دفع القبائل المجاورة إلى شراء السلم معها من خلال دفع الضرائب و الإتاوات. و من مظاهر قوة و غنى هذه القبيلة أنها كانت تملك أكثر من 1500 فارس كما أن مراعيها كانت تمتد إلى جبال العمامرة في الأوراس.

و قد كانت لهذه القبيلة عدة حروب و معارك مع النمامشة و العثمانيين، مع النمامشة من أجل حماية مناطق النفوذ من جهة و مع العثمانيين للحد من توسعهم جنوبا.

لكن ابتداء من 1720 وبعد عدة معارك تم إخضاع القبيلة للسيطرة العثمانية، بحيث نصب باي قسنطينة ابنه القائد العويسي كحاكم لهذه المنطقة<sup>3</sup>. و قد فقدت القبيلة في المعركة 60 من قادتها<sup>4</sup> الذين مثل بهم الأتراك كعبرة لكل قبائل المناطق المجاورة الراضة و الثائرة ضد الوجود العثماني.

وفي سنة 1838 م نظم المستعمر الفرنسي حملة بقيادة الجنرال **Négrier** للسطو على إقليم قبيلة الحراكمة التي كان عدد أفرادها 28000 شخص منهم حوالي 7000 محارب، لكن الحملة لم تحقق أهدافها إلا في سبتمبر 1839 م بقيادة الجنرال **Galbois** بسبب المقاومة الشرسة التي وجدها المستعمر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> RAHAM Djamel, **les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routier**, thèse doctorat d'état, université Mantouri Constantine, p59.

<sup>2</sup> نور الدين عنون: دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية -حالة مدينة باتنة-، مرجع سابق، ص23.

<sup>3</sup> Direction de l'Environnement OEB : schéma de cohérence urbaine de l'aire urbaine de la ville d'Ain Beida, rapport final, CENEAP p20.

<sup>4</sup> براقدي سليم، مرجع سابق: ص 7.

<sup>5</sup> Direction de l'Environnement OEB : schéma de cohérence urbaine de l'aire urbaine de la ville d'Ain Beida, Op.cit, p 21.

وقد تأسست بلدية عين البيضاء كبلدية ذات صلاحيات كاملة في سنة 1868م، حيث كانت تمثل آنذاك مركزا استعماري يشرف على 6 مناطق "قايدات"<sup>1</sup> تتمثل في: عين البيضاء، عين ببوش، جين ريغال، قصر الصبيحي، مسكيانة، وادي نيني.

وغداة اندلاع الحرب التحريرية انتهجت السلطات الفرنسية إصلاحات إدارية وسياسية جديدة، أهمها تم بموجب مرسوم 28 جوان 1956 الذي على إثره تم حل البلديات المختلطة، وحولت إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة بمساحات صغيرة، ومحدودة، وأحجام سكانية قليلة، مع مضاعفة عدد الدوائر و تدعيم صلاحيات و مهام رؤسائها، وكانت مدينة عين البيضاء من بين البلديات التي ارتقت إلى مقر دائرة.

وبعد الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى تقليص عدد البلديات على المستوى الوطني، والتي بلغ عددها آنذاك 1526 بلدية، وهذا نتيجة رحيل جميع الإطارات الفرنسية، فأصبحت الدولة بدون تأطير حيث سادت حالة من التسيير المتدهور لقلة الإمكانيات البشرية والتقنية، وبذلك قلص عدد البلديات إلى 638 بلدية، ويعتبر الجانب المالي أحد أهم الحوافز لهذا التقسيم إذ أن "تجميع البلديات" من شأنه أن يقلل من حجم النفقات العمومية. بسبب تقليص عدد البلديات وخلال هذا التجميع في سنة 1963، أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على: عين ببوش، أم البواقي، مسكيانة، الضلعة، فكيرينة، بريش و قصر الصبيحي<sup>2</sup>.

بعد التقسيم الترابي الإداري في الجزائر عام 1974، و الذي تم بموجب الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 2 جويلية 1974 والمتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، تم استحداث ولاية أم البواقي. وهذا الخيار أخذ بعين الاعتبار الموقع المركزي لمدينة أم البواقي بالنسبة لإقليمها<sup>3</sup>، وخلال هذا التقسيم أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على بلديات: فكيرينة، مسكيانة، بريش.

في ثاني تقسيم ترابي سنة 1984، تم الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات كل منطقة حيث تم فصل وإلحاق بعض البلديات من ولاية واستحداث ولاية جديدة. وبقي مركز عين البيضاء لم يعرف الترقية الإدارية. في هذا التقسيم أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على: بريش، الزرق، عين البيضاء.

هذه المراحل التاريخية و التقسيمات الإدارية التي مرت بها مدينة عين البيضاء تركت بصمات واضحة على المظهر العمراني و المعماري، دون إهمال ذكر تأثير مختلف السياسات التخطيطية التي اتبعتها الدولة على مر التاريخ بهدف تسيير المجال و من أجل التحكم في التوسع العمراني الذي عرفته المدينة.

## 2. الإطار الطبيعي لمدينة عين البيضاء:

تتجلى الأهمية الجغرافية للمدن في مدى فعالية الموقع وقدرة الموضع على استيعاب النمو العمراني المتزايد، لأن المدن تقوم في أماكن محددة، لتؤدي خدمات ضرورية للمجتمع يتغير نوعها بمرور الزمن ولكن الذي يحدد الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة، هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه، أما العامل الذي

<sup>1</sup> براقدي سليم، مدينة عين البيضاء: النمو الحضري، إشكالية التوسع و المشكلات المتعددة تشخيص، تحليل و معالجة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية بجامعة منتوري، 2005. ص 9.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 10.

<sup>3</sup> بوغرة السبتي: السكان والفلاحة في ولاية أم البواقي دراسة في التهيئة الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة 2004

يتحكم في نموها ويساعد على تغيير وظائفها هو الموقع<sup>1</sup>. و عليه سنحاول تحليل الخصائص الطبيعية لمدينة عين البيضاء و إبراز أهمية موقعها و مميزاته و خصائص موضعها و علاقته بتوطن النشاطات الاقتصادية و التجهيزات الخدمية.

## 1.2 موقع هام ذو إمكانيات متميزة:

يعرف الموقع بأنه مكان تواجد المدينة بالنسبة لمقارنة بأكبر المجموعات الجغرافية، الاقتصادية، أو موقع المدينة بالنسبة للوحدات الجهوية. وتؤثر في اختياره عدة عوامل أهمها العوامل الاقتصادية، العوامل الحضرية، و العوامل البشرية...

بلدية عين البيضاء التي تتبع إداريا ولاية أم البواقي، تقع جغرافيا في إقليم السهول العليا القسنطينية الشرقية، على ارتفاع يقدر<sup>2</sup> بـ 923 م، وسط 3 أقطاب توازن كبرى على مستوى الهضاب العليا (باتنة 132 كلم، قسنطينة 128 كلم، تبسة 119 كلم)، كما تبعد عن مدينة عنابة بـ 172 كلم. هذا ما جعل المدينة منطقة عبور مهمة من الشمال إلى الجنوب عبر الطريق الوطني رقم 80 الرابط بين ولايتي خنشلة و قالمة، و من الشرق إلى الغرب عبر الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين ولايتي تبسة و قسنطينة. كما تبرز أهمية طريق السكة الحديدية الرابط بين عين مليلة و تبسة و المار بجوار المنطقة الصناعية بعين البيضاء، و المستغل حاليا لنقل السلع و المحروقات و هذا ما من شأنه دفع عجلة التنمية في هذه المنطقة.

أما إداريا فالمدينة هي التجمع الرئيسي لبلدية عين البيضاء التي تعد من أصغر الوحدات الإدارية في ولاية أم البواقي، حيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 52 كلم<sup>2</sup>، أي ما يمثل 0.84% فقط من مساحة الولاية (6187 كلم<sup>2</sup>). فهي تقع شرق ولاية أم البواقي، يحدها من الشمال بلدية بريش والزررق، من الغرب بلديتي فكيرينة وبريش، من الجهة الشرقية بلدية الزرق، و من الجنوب بلدية فكيرينة. (الخريطة رقم 1).

## 2.2 موضع متجانس رغم بعض العوائق:

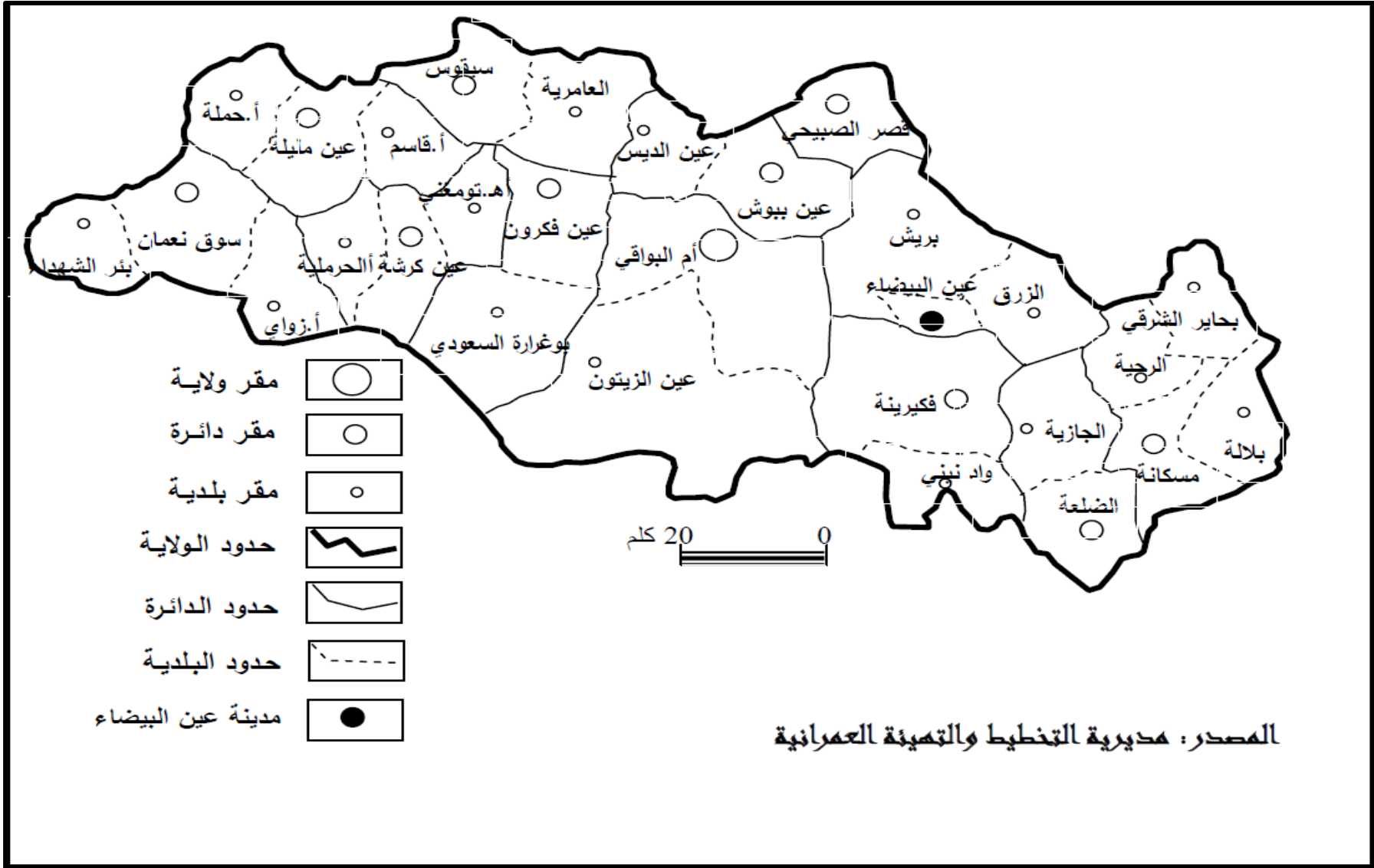
الموضع هو الأرضية التي تقوم عليها المدينة، و هو جميع العناصر: الفيزيائية، الجيولوجية، الطبوغرافية، المناخية، الشبكة المياه... التي تشكل إطار و أرضية المدينة و هو عنصر مهم للتمييز بين المدن، لتحديد شكل مخططات المدينة واتجاه نموها و نظام الشوارع، و لتحديد القيمة العقارية.

تتموضع مدينة عين البيضاء على منطقة منبسطة في أغلبها، بمتوسط ارتفاع يصل إلى 920 م في المركز الاستعماري و الأحياء المبنية بعد الاستقلال، أما التوسعات الحالية فكانت على حواف و سفوح جبل "أم الجمل" 1054م ، وكدية "القلعة" (1105م) ، وجبل "بوعكوز" 1108م<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الهادي العروق: مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ، ص 26.

<sup>2</sup> Direction de l'Environnement OEB : schéma de cohérence urbaine de l'aire urbaine de la ville d'Ain Beida, rapport 2 diagnostique stratégique, CENEAP p8.

<sup>3</sup> شركة الهندسة المعمارية و العمرانية لأم البواقي: مراجعة المخطط التوجيهي للتنهنة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكيرينة، المرحلة الأولى، 2005، ص 10.



هذا لا ينفي أن موضع المدينة يتميز بوجود مرتفعات، وتلال داخل المحيط العمراني للمدينة، ممثلة في كدية الحملاوية، وعسكري الشريف، و التي أدت إلى عدم وجود استمرارية في النسيج الحضري و بالتالي صعوبة تهيئة هذه المناطق. (الصورة رقم 1).

كما يخترق المدينة في جهتها الشمالية واد "الحاسي"، الذي يفصل بين أحياء البيضاء الصغيرة والسلام، وفي الجهة الجنوبية نجد واد "يسفر"، الذي يشق حي الأوراس الكبير. وهذين الواديين يطرحان إشكالية الفيضان<sup>1</sup> خاصة بوجود بعض المساكن القصدية على جانبيهما.

هذا ما جعل موضع مدينة عين البيضاء شبه مغلق في الجنوب الشرقي و الشرق، أما الجهة الغربية و لو أنها تعتبر منبسطة، غير أن عملية التوسع اصطدمت بجملة من العوائق، كخط الضغط المرتفع و المتوسط، وخط السكة الحديدية، وقنوات نقل الغاز الطبيعي... بحيث أصبحت معظم التوسعات تتم باتجاه الجنوب على جانب الطريق الوطني رقم 80 باتجاه ولاية خنشلة و على حساب أراضي تابعة لبلدية فكرينة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المشترك.

### 3. واقع السكان في بلدية عين البيضاء:

بلدية عين البيضاء تصنف كأكبر تجمع سكاني على مستوى ولاية أم البواقي، يظهر هذا من خلال مؤشرين هامين هما عدد السكان و الكثافة السكانية، و التي بمقارنتها بمعطيات بلديات الولاية الأخرى يمكن أن نتأكد من مصداقية الملاحظة السابقة.

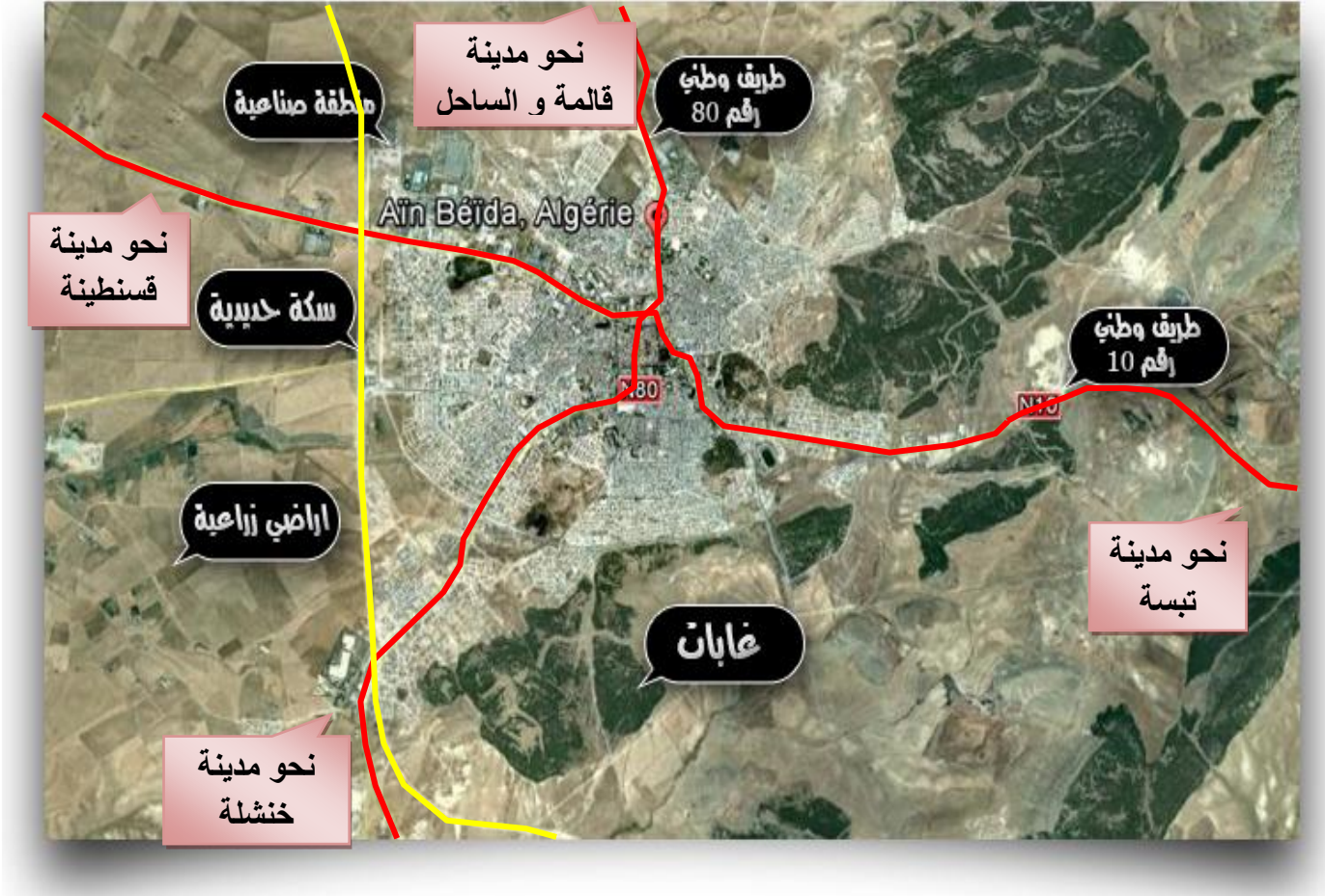
فحسب معطيات آخر إحصاء رسمي و الذي أجري سنة 2008 م، قدر عدد سكان البلدية 116064 ساكن مقارنة بـ 88290 ساكن<sup>2</sup> سنة 1998م. و بالتالي قدرت الكثافة حينها بـ 2000 ساكن /كلم<sup>2</sup>. أما في نهاية سنة 2012 م، فحسب توقعات مديرية الإحصاء و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي فقد قدر سكان بلدية عين البيضاء بـ 127498 ساكن (أي بزيادة قدرها 11500 ساكن خلال 4 سنوات)، منهم 123757 ساكن بمدينة عين البيضاء و 2748 بالتجمع الثانوي بئر وناس و 1173 ساكن بالمناطق المبعثرة. هذا ما يعطينا كثافة سكانية قدرها 2198 ساكن/كلم<sup>2</sup> أي ضعف الكثافة الولائية المقدر بـ 108 ساكن/كلم<sup>2</sup> بـ 20 مرة، و 12 مرة ضعف الكثافة في بلدية أم البواقي و 6 مرات ضعف الكثافة في بلدية عين مليلة. (الشكل رقم 1).

و يمكن تفسير هذه الكثافة العالية جدا إلى عاملين أساسيين و متميزين يتمثلان في كون بلدية عين البيضاء تعد أصغر بلدية تابعة لولاية أم البواقي (أصغر بـ 4 مرات متوسط مساحة بلديات أم البواقي) من جهة و أكبر تجمع سكاني في الولاية من جهة أخرى.

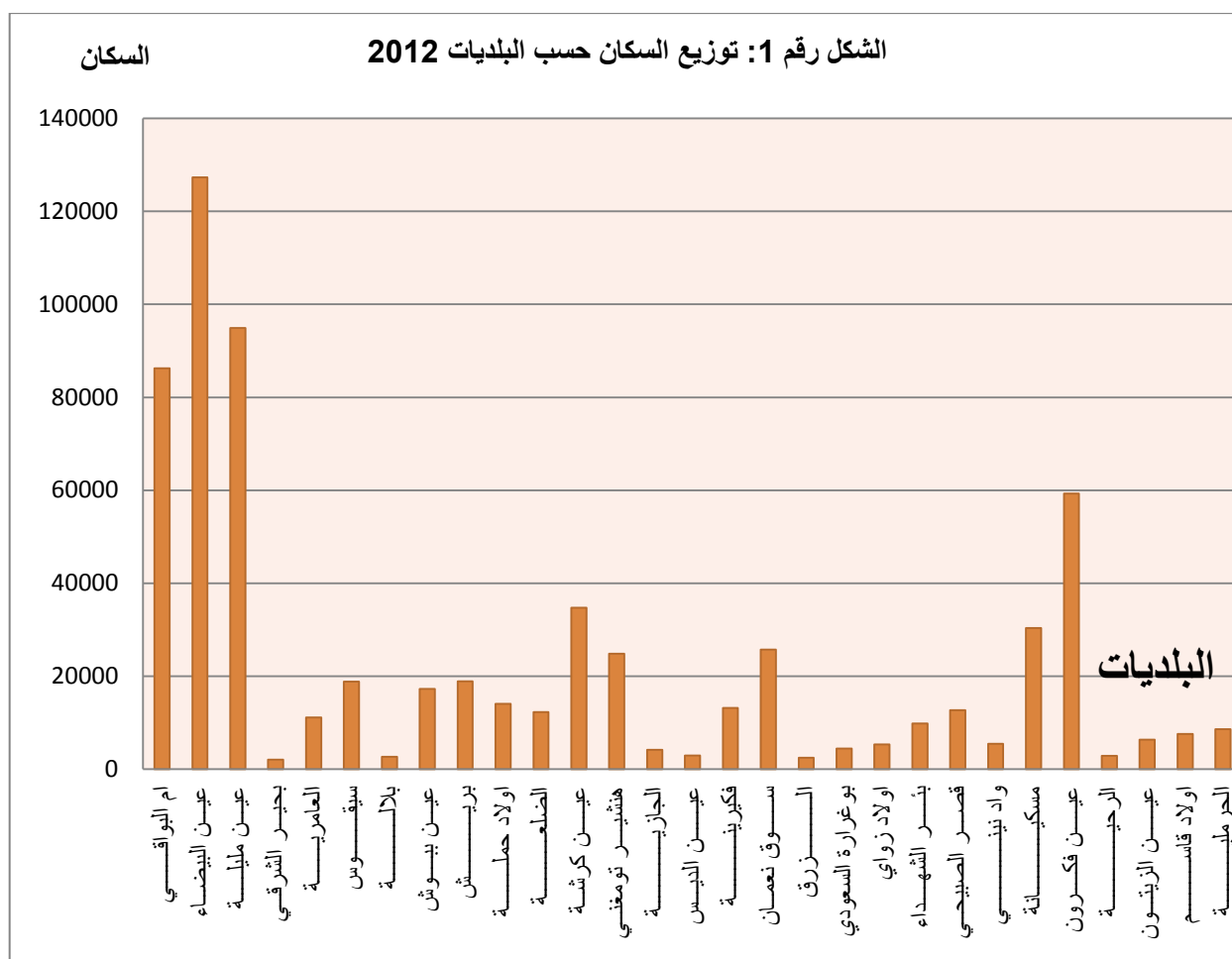
<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 10.

<sup>2</sup> La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie: Recensement général de la population et de l'habitat: armature urbaine 2008 PDF; Alger; septembre 2011; p 97. En ligne sur <http://www.ons.dz/> le 10-07-2013.

الصورة رقم 1: صورة لمدينة عين البيضاء توضح أهم العناصر الطبيعية و البنى التحتية،



المصدر: Google earth + معالجة الطالب 2014م،



المصدر: مديرية الإحصاء و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي، 2012م.

#### 4. التركيب النوعي و العمري و التركيبي الأسري لسكان بلدية عين البيضاء:

تختلف المجتمعات اختلافا كبيرا من حيث التركيب العمري و النوعي و الأسري للسكان، هذا الاختلاف يكون تبعا للعديد من العوامل (خصوبة المجتمع، واقع الرعاية الصحية للأم و الطفل، ثقافة المجتمع...)، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد ملامح التركيب العام للسكان، تحديد التباينات الموجودة في المجتمع، تحديد الشرائح القادرة على العمل، و لفهم معالم و أبعاد التركيبة الاقتصادية للمدينة. كما أنها مؤشرات مهمة يمكن على أساسها التنبؤ بمدى كفاءة و كفاية الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية.

#### 1.4 التركيب العمري<sup>1</sup>:

بالاعتماد على الجدول رقم 1 و شكل رقم 2، نميز ثلاث فئات مختلفة هي:

<sup>1</sup> التركيب العمري و التركيبي النوعي يخص بلدية عين البيضاء ككل لانعدام معطيات تخص مدينة عين البيضاء فقط، غير أنه يمكن تطبيق هذه المعطيات على المدينة لكون نسبة التحضر تعدت 97%.

#### 1.1.4 الفئة الأولى (0-14) سنة:

تمثل هذه الفئة **36,78 %** من إجمالي سكان البلدية حسب توقعات سنة 2012، وهي أقل مما كانت عليه خلال السنوات الماضية حيث قدرت في سنة 1987 بـ **47,36 %** ثم انخفضت سنة 1998 تقدر بحوالي **38,14 %**.

تمثيل هذه الفئة بيانيا يشكل قاعدة الهرم السكاني النوعي والعمرى للمدينة، أما اقتصاديا فتمثل فئة صغار السن (0-14) مجتمع المعالين اجتماعيا و اقتصاديا.

#### 2.1.4 الفئة الثانية (15 - 64) سنة:

تمثل الفئة النشطة والمؤهلة للعمل، و تشكل **58,99 %** من إجمالي سكان البلدية حسب توقعات سنة 2012، وهي أكثر مما كانت عليه سنة 1987، حيث كانت تمثل **48,89 %** من السكان لترتفع مرة أخرى سنة 1998م و تصل إلى **57.63 %**، وقد عرفت هذه الفئة زيادة قدرها 24335 نسمة بين سنتي 1998م و 2012م.

#### 3.1.4 الفئة الثالثة 65 سنة فما أكثر:

تضم كبار السن، وتمثل الفئة المعالة كذلك من الناحية الاقتصادية، تشكل **4,22 %** من إجمالي سكان المدينة حسب تقدير سنة 2012، كما نلاحظ أن نسبة هذه الفئة متقاربة جدا منذ إحصاء سنة 1998م إلى يومنا هذا.

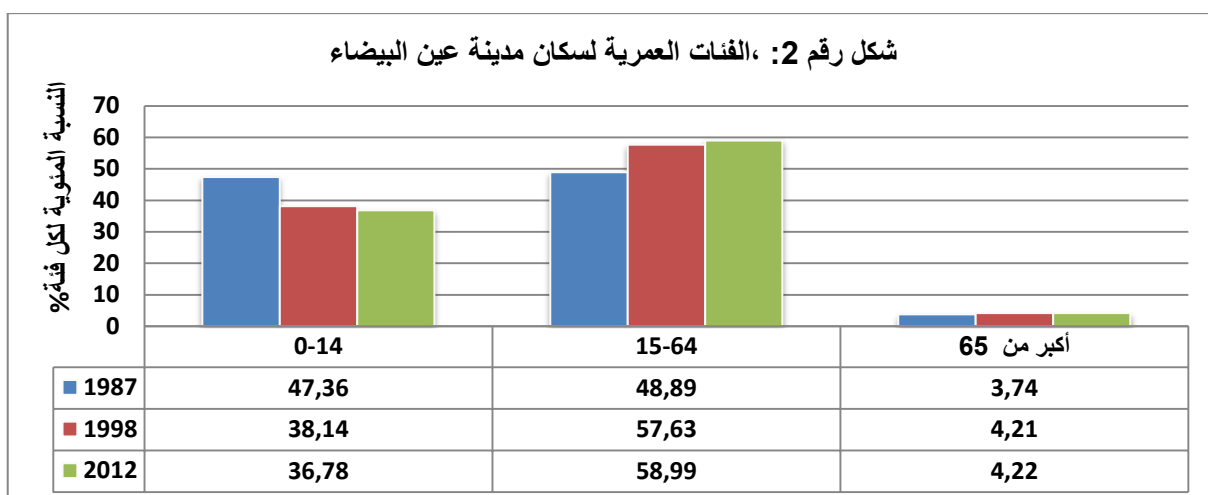
من خلال استقراء هذه المعطيات الموضحة في الجدول نستنتج أن هرم الأعمار سيكون بقاعدة عريضة تمثلها الفئة الشابة المتمثلة في فئة المعالين وفئة القادرين على العمل، وقمة ضيقة تمثلها فئة كبار السن.

جدول رقم 1: الفئات العمرية ببلدية عين البيضاء عبر مختلف الإحصائيات و التوقعات السكانية:

النسبة %	العدد (نسمة)	السنة	الفئة العمرية (سنة)
47.36	29484	1987	14-0
38.14	33674	1998	
36.78	46898	توقعات سنة 2012	
48.89	30438	1987	64-15
57.63	50882	1998	
58.99	75217	توقعات سنة 2012	
3.74	2331	1987	65 فما أكثر
4.21	3734	1998	
4.22	5385	توقعات سنة 2012	
100	62253	1987	المجموع
100	88290	1998	
100	127500	توقعات سنة 2012	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الإحصاء و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي.

يمكن تجسيد الجدول السابق بيانيا كما يلي:



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

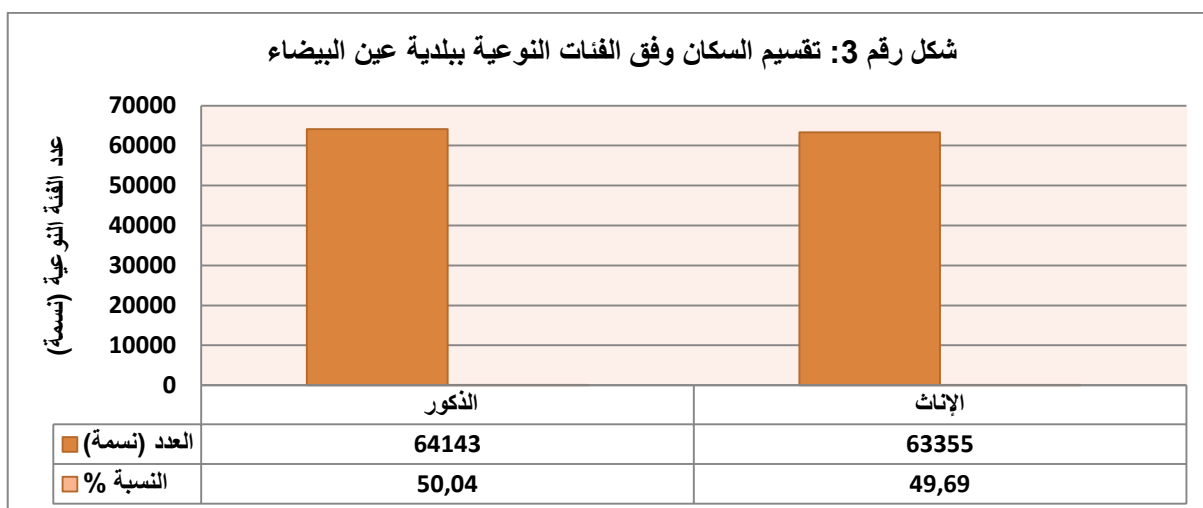
## 2.4 التركيب النوعي :

من خلال ملاحظة الجدول و الشكل الموالين نلاحظ أن نسب الذكور و الإناث متقاربة جدا، و يظهر هذا عند حساب نسبة النوع التي يمكن حسابها من خلال قسمة عدد الذكور على عدد الإناث ضرب 100، و التي قدرت بـ **101%** بمعنى 101 ذكر مقابل 100 أنثى.

الجدول رقم 2: تقسيم السكان وفق الفئات النوعية ببلدية عين البيضاء.

النسبة %	عدد الأفراد	الفئة
50.04	64143	ذكور
49.69	63355	إناث
100	127498	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية السكان بأم البواقي لسنة 2012.



المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق،

### 3.4 التركيب الأسري لبلدية عين البيضاء:

تعتبر البنية أو التركيب الأسري عاملا مهما لتقييم واقع التطور الديمغرافي و ما يرافقه من الطلب على الوحدات السكنية بمختلف أحجامها ومستوياتها بالبلدية، فمن خلال **(الجدول رقم 3)** نلاحظ أنه مع ارتفاع عدد سكان بلدية عين البيضاء إلى 127498، عدد الأسر إلى 26510، و عدد المساكن خلال نفس الفترة إلى 25797 سكنا، هو ما جعل معدل شغل السكن ينخفض من 6.3 سنة 1987م إلى 4.94 فرد في المسكن سنة 2012م، و يرجع هذا إلى برامج السكن بمختلف صيغه و التي أدت إلى التقليل من أزمة السكن.

جدول رقم 3: التركيب الأسري لبلدية عين البيضاء سنتي 1987م و2012م

سنة 2012			سنة 1987		
متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان	متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر	عدد السكان
4.8	26510	127498	6.3	9863	62253

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على براقدي سليم و معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي.

### 5. الخصائص الاقتصادية لسكان بلدية عين البيضاء:

تُجرى الإحصائيات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للسكان للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من أجل إعطاء تصور عام عن التركيب المهني للسكان الذي يتأثر بموقع المدينة و حجمها و نوعية النشاطات السائدة بها... و يبقى الهدف الأساسي هو إعطاء مؤشرات لتطور المدينة أو تقهقرها من المنظور الاقتصادي، كما أن هذه الدراسة من الممكن أن تحدد محاور التنمية بما يتناسب مع الكفاءات المتوفرة في المدينة.

#### 1.5 السكان النشطون أو الداخلون في سن العمل:

يتمثلون في الفئة النشطة بالمدينة أو الفئة العمرية (15-64 سنة)، و التي بلغ تعدادها 50882 نسمة سنة 1998 مشكلين بذلك **57.64 %** من إجمالي سكان المدينة، بعدما كانت تقدر بـ 30438 نسمة أي **48.89 %** من إجمالي سكان المدينة سنة 1987م، أي زيادة مطلقة في حجم هذه الفئة 20444 نسمة، خلال 11 سنة ما يمثل زيادة بـ **1859 نسمة سنويا**، وهي زيادة يمكن تفسيرها بالحجم الكبير للهجرة الوافدة خلال هذه العشرية كما تم التطرق له سابقا.

أما في سنة 2012م فحسب معطيات مديرية التخطيط و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي فقد بلغ حجم هذه الفئة 75217 نسمة ما يمثل **58.99 %** من إجمالي السكان بزيادة قدرها 24335 نسمة خلال 14 سنة أي ما يعادل **1738 نسمة سنويا**، وهي و رغم أنها زيادة معتبرة إلا أنها أقل من زيادة الفترة السابقة (بين 1987م-1998م). هذا التراجع يفسر بانخفاض نسبة الهجرة الوافدة و رجوع بعض العائلات إلى أملاكها في القرى و الأرياف المجاورة بعد استفادتهم من مختلف برامج الدعم الحكومي و برامج السكن

الريفي (استفادت البلدية إلى غاية 2012 من 1170 سكن ريفي أنجز منها 911 مسكن)<sup>1</sup> للنهوض بالاقتصاد الريفي. يمكن تقسيم هذه الفئة إلى : (الجدول رقم 4)

جدول رقم 4: الخصائص الاقتصادية لسكان بلدية عين البيضاء بين سنتي 1998م-2012م

السنوات	القوى العاملة		المجموع %
	الفئة العاملة فعلا: %	فئة البطالين: %	
1998م	30.23	15.28	100
2012م	47.28	7.42	100

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات السابقة.

### 1.1.5 القوى العاملة:

وهم الأفراد القادرين على العمل، والذين يعملون، وكذا العاطلين عنه بعد أن كانوا يعملون فيما سبق ثم انقطعوا عنه، هذا إلى جانب الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل والباحثين عنه ولم يجده<sup>2</sup>، و قد بلغ عدد الأفراد الذين تنطبق عليهم هذه الخصائص في عين البيضاء إلى غاية 2012م حوالي 40967 شخص، و يمكن تقسيم هذه الفئة في حد ذاتها إلى قسمين:

#### • السكان العاملون فعلا:

في سنة 1998م قد قدر حجم هذه الفئة 15382 نسمة، وهي تمثل 17.42 % من إجمالي السكان و 30.23 % من إجمالي تعداد فئة الداخلين في سن العمل. وبمقارنتها بسنة 1987 فإن الفئة عرفت زيادة 2445 نسمة خلال 11 سنة، بمعدل 222 مشتغلا سنويا، وهو معدل ضعيف مقارنة بزيادة السكان لنفس الفترة و المقدر بـ 2367 نسمة سنويا.

أما في نهاية سنة 2012 م فقد قدر عدد المشتغلين فعلا بـ 35480 شخصا، أي ما نسبته 27.82% من السكان. بمقارنتها بسنة 1998م فإن هذه الفئة عرفت زيادة قدرها 20098 شخصا خلال 14 سنة بمعدل 1436 نسمة سنويا. يعود هذا إلى برامج تمويل المؤسسات المصغرة و برامج التشغيل الدائمة أو المؤقتة من أجل امتصاص البطالة، إضافة إلى استفادة المدينة من عدد هائل من برامج السكن و التجهيزات<sup>3</sup> التي خلقت عدد مهم من مناصب الشغل سواء لليد العاملة المؤهلة أو غير المؤهلة.

#### • البطالون:

ويمثلون السكان القادرين على العمل، والمنتمين للفئة العمرية (15-64) سنة، والباحثين عنه ولم يجده، وقد قدر تعدادهم 7776 بطالا سنة 1998، وهو ما يمثل 15.28 % من إجمالي تعداد القوة العاملة. وقد تضاعفت البطالة بالمدينة وبلغت زيادتها المطلقة 4463 بطال، خلال الفترة 1987-1998، وهذا

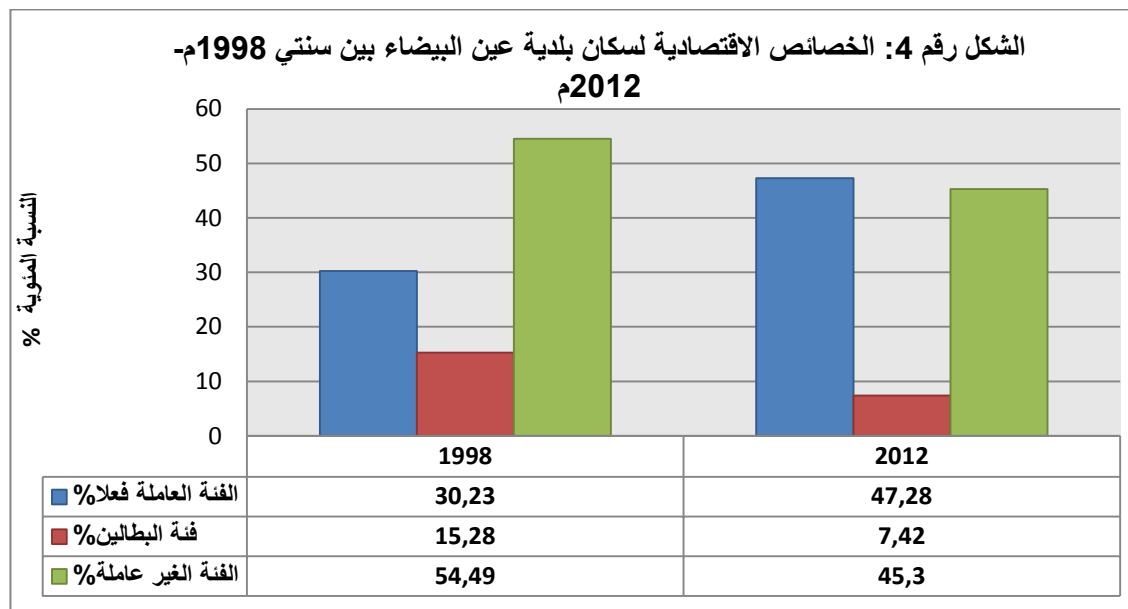
<sup>1</sup> معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لبلدية عين البيضاء، 2012م.

<sup>2</sup> لعروق محمد الهادي: مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير منشورة، جزء أول، جامعة الإسكندرية، 1980. ص 160.

<sup>3</sup> حسب معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية، فإلى غاية بداية 2012م استفادت البلدية من 7686 مسكن اجتماعي و 2901 مسكن ترقوي مدعم و 1466 مسكن ترقوي خاص، مشروع المطار العسكري ببئر الرقعة...

يوافق معدل 406 بطال سنويا، أي ضعف معدل نمو المشتغلين، وهي انعكاس واضح لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة.

لكن في سنة 2012 م انخفض عدد البطالين، حيث بلغ عددهم 5487 شخصا فقط (نسبة البطالة 13.40%)، من إجمالي فئة الداخلين في سن العمل. أي انخفاض نسبتهم إلى النصف مقارنة بمعطيات 1998م، بسبب برامج التوظيف السابق ذكرها.



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

## 2.1.5 القوى غير العاملة:

وهي تتشكل من الأفراد المؤهلين للعمل، والقادرين عليه، والمندرجين ضمن الفئة العمرية (15-64) سنة، وغير الراغبين فيه أو لوجود عائق يمنعه من أدائه، وتتمثل في ربوات البيوت الماكثات بالمنزل، الطلبة، المرضى، العجزة والمعاقين، ويمكن حساب هذه الفئة من خلال طرح عدد أفراد الفئة النشيطة (من 15-64 سنة) من عدد أفراد القوى العاملة (أي المشتغلين فعلا و البطالين).

وصل تعداد هذه الفئة إلى 27724 نسمة عام 1998 م، أي 35.64% سكان البلدية، إلى جانب كونهم يستحوذون على 54.5% من إجمالي السكان الداخلين في سن العمل. أما في سنة 2012 م فقد وصل تعدادهم إلى 34250 نسمة، أي 45.3% من إجمالي الفئة النشيطة، ما يعني انخفاض نسبة هذه الفئة مقارنة بالفترة السابقة نتيجة ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة. (الشكل رقم 4).

## 2.5 توزيع عدد السكان المشتغلين حسب نوع النشاط :

قدر عدد المشتغلين فعلا في مدينة عين البيضاء بـ 35480 شخصا يشتغلون بوظائف وقطاعات مختلفة و بنسب متفاوتة يتحكم فيها المستوى التعليمي و التكويني، و مبدأ العرض و الطلب في ميدان الشغل، و الاختيار الشخصي لطالب العمل...

من خلال معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي يمكن تجسيد توزيع المشتغلين حسب نوع النشاط (الجدول رقم 5) الذي من خلاله نلاحظ أن عدد السكان المشتغلين في كل من قطاعي الفلاحة و الصناعة يشكلان النسبة الأضعف في توزيع عدد السكان المشتغلين، فقطاع الصناعة أصبح يوظف 1936 عامل أي ما يعادل 5.46 % فقط من عدد المشتغلين. يعود هذا إلى الهزات و الأزمات التي عرفها قطاع الصناعة أواخر القرن الماضي، و التي انتهت بإغلاق معظم المصانع و الوحدات الإنتاجية أو إعادة هيكلتها سواء بالمنطقة الصناعية كمصنع النسيج الذي كان يوظف أكثر من 900 شخص أو خارجها كمصنع الخشب و مصنع الزرابي...و لم يبق من النسيج الصناعي في عين البيضاء سوى وحدات إنتاجية صغيرة تعود ملكيتها للخواص (مؤسسات إنتاج مشروبات غازية، مطاحن، صناعة مواد البناء...) تتواجد بالمنطقة الصناعية أو على أطراف المدينة، بالإضافة إلى مؤسسة النجارة العامة التابعة للقطاع العمومي و التي توظف 97 عاملا و مؤسسة الصناعات العسكرية الواقعة على الطريق الوطني رقم 80 شمال المدينة.

جدول رقم 5: توزيع عدد السكان المشتغلين حسب نوع النشاط:

القطاع	عدد المشتغلين (نسمة)	نسبة المشتغلين (%)
قطاع الفلاحة	3189	8.99
قطاع الصناعة	1936	5.46
قطاع البناء و الأشغال العمومية	11863	33.44
القطاع الإداري	6847	19.27
قطاع الخدمات	7496	24.14
قطاع التجارة	4149	11.70
المجموع:	35480	100

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة ميزانية الدولة لأم البواقي 2012.

بالتالي فالنشاط الصناعي في عين البيضاء يعتبر نشاطا غير منتج للثروة أو لمناصب الشغل، بل يعرف تراجعا رغم وجود منطقة صناعية ذات مساحة معتبرة تقدر بـ 121 هكتار لا تضم سوى 7 مؤسسات ناشطة رغم منح العديد من التسهيلات للمستثمرين للخواص بما فيها الأوعية العقارية.

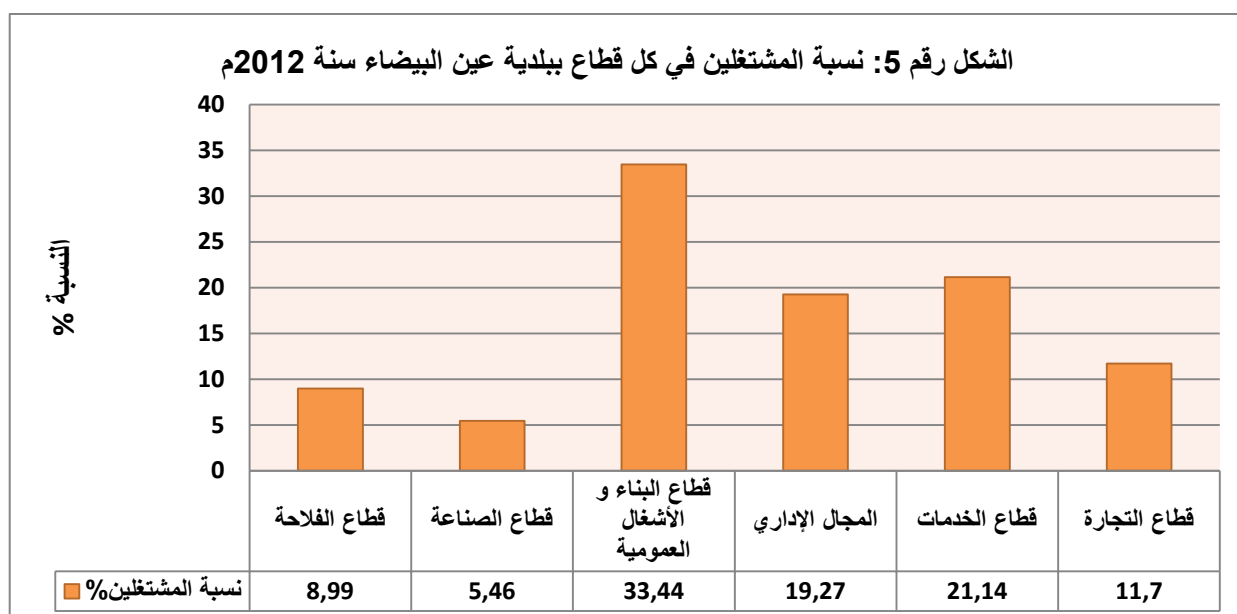
أما القطاع الفلاحي فيوظف 3189 شخصا أي 8.99% من اليد العاملة، و للمفارقة فهذه النسبة تتجاوز نسبة المشتغلين في الصناعة رغم أنها نشاط حضري بامتياز. و يمارس النشاط الفلاحي في الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة وبالتجمع الثانوي ببئر وناس و بالبلديات المجاورة (بريش، فكرينة، الزرق، وادي نيني...) من خلال مستثمرات فلاحية أو من خلال مزارعين خواص.

و فيما يخص قطاع البناء و الأشغال العمومية فهو يوظف أكبر شريحة في المجتمع، حيث يقدر عدد المشتغلين في هذا القطاع بـ 11863 شخصا أي ما يعادل 33.44% من الفئة المشتغلة فعلا. و يعود هذا إلى استفادة المدينة من العديد من مشاريع البناء و البنى التحتية ما جعل هذا القطاع يخلق فرص عمل معتبرة سواء للأشخاص المؤهلين الحاصلين على تكوين في المجال أو الأشخاص غير المؤهلين.

بالنسبة للمشتغلين في الإدارات يقدر عددهم بـ 6847 شخصا ما يعادل 19.27% من أفراد الفئة المشتغلة. هذا القطاع مستقطب خاصة للفئات الحاصلة على شهادات جامعية و جزء كبير منهم يعمل في مقر الولاية بالمصالح الولائية لمختلف المديرات سواء كانوا عمالا دائمين أو مستفيدين عقود مؤقتة للتشغيل.

التجارة كذلك توفر عدد مهم من مناصب الشغل حيث قدر عدد المشتغلين بهذا القطاع بـ 4149 شخصا ما يعادل **11.70%** من الفئة النشطة، وهذا الرقم يشتمل فقط على الأشخاص الحاصلين على سجل تجاري أو رخصة تسمح لهم بممارسة هذا النشاط، بينما يبقى تحديد عدد الأشخاص الذين ينشطون دون سجل تجاري أو رخصة عملية صعبة ومعقدة بسبب عدم التبليغ و التهرب من التسجيل خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون التجارة غير القارة في الشوارع و الساحات، أو يمارسونها بصورة مؤقتة و مناسباتية (خلال شهر رمضان، العطلة الصيفية...).

و في الأخير يجب ذكر قطاع الخدمات الذي يوظف 7496 شخصا، ما يعادل **21.14%** من اليد العاملة النشيطة، و هي نسبة معتبرة لقطاع امتص الكثير الباحثين عن العمل خاصة بعد غلق المصانع و انتشار البطالة.

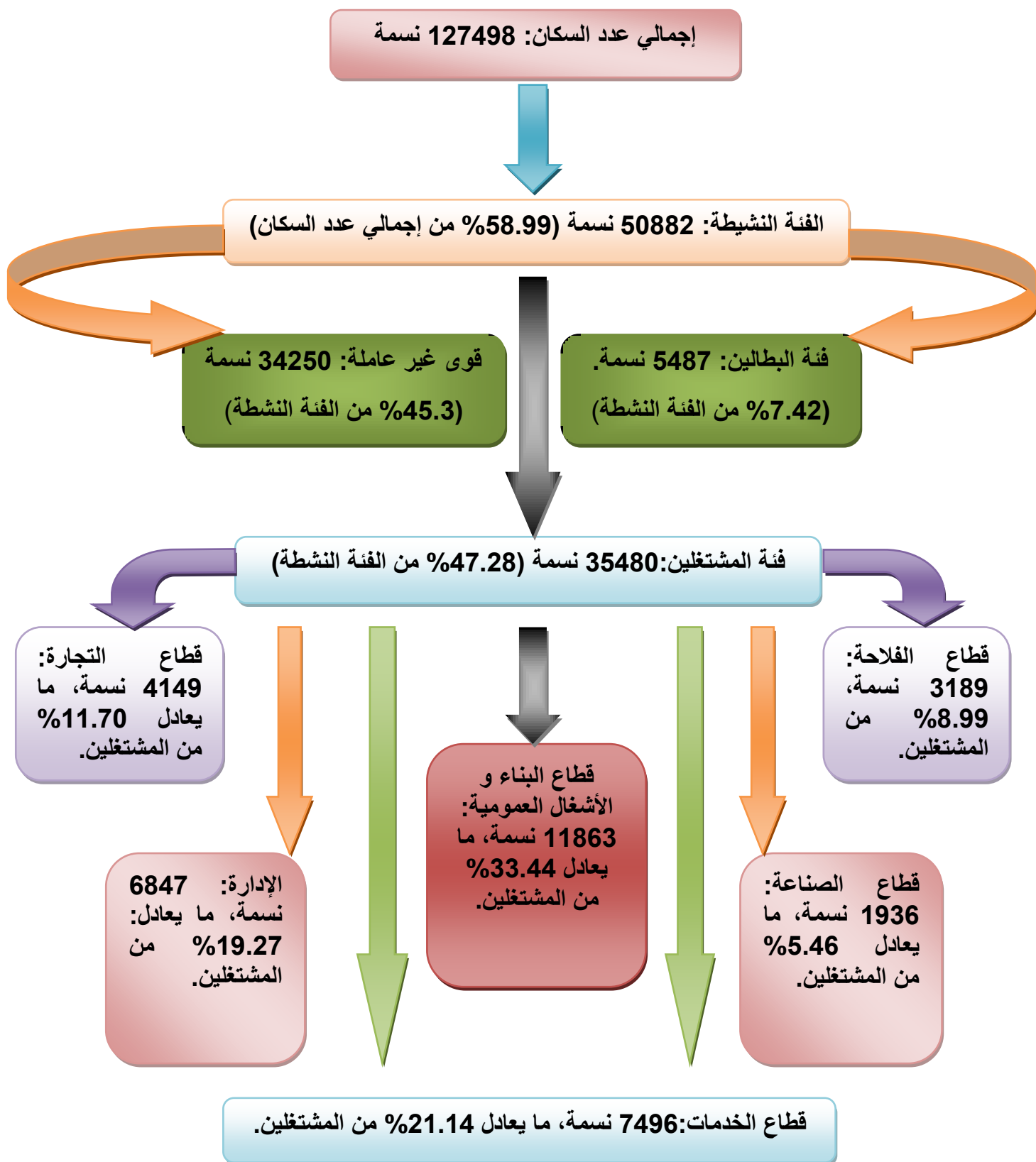


المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال المنحنى و الجدول السابق نستنتج أنه لا يمكن إنكار أهمية القطاع الثالث (التجارة و الخدمات و المجال الإداري) بالإضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية في إنتاج و توفير مناصب الشغل للفئة النشيطة، فهذان القطاعان لوحدهما يوظفان أكثر من **85%** من مناصب عمل الفئة النشيطة فعلا، و ما زاد من أهميتهما هو تدهور و انكماش القطاع الصناعي بمدينة عين البيضاء رغم وجود منطقة صناعية واسعة نسبيا و حتى الوحدات الصناعية الموجودة فهي صغيرة و غير تنافسية ولا تنتج مناصب عمل قارة، و ما يثبت هذا هو أن القطاع الفلاحي يوفر مناصب عمل أكثر من القطاع الصناعي. هذا ما يبرهن أن مدينة عين البيضاء هي مدينة خدمات و تجارة أكثر منها مدينة صناعية.

و عليه يمكن تلخيص التركيب الاقتصادي لسكان بلدية عين البيضاء في الشكل رقم 6 كما يلي:

الشكل رقم 6: التركيب الاقتصادي لسكان بلدية عين البيضاء نهاية سنة 2012م.



المرجع: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الدراسة السابقة.

## 6. القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء:

على اعتبار أن موضوع البحث يتمحور حول الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية التي تتطلب عمل ميداني كبير الذي يعتبر العمود الفقري لهذا البحث من جهة، و لصعوبة تحليل هذه الأنشطة على مستوى المدينة ككتلة موحدة من جهة أخرى فقد تم تقسيم المدينة إلى عدد من القطاعات العمرانية المتجانسة بهدف تسهيل العمل الميداني و الحصول على نتائج قابلة للقياس و المقارنة. النتائج موضحة في الجدول الموالي: (جدول رقم 6). و قد تم الاعتماد في تحديد القطاعات على المعايير التالية:

- ✓ تاريخ نشأة الأحياء السكنية،
- ✓ محاور النقل المهيكل للمدينة وأهم الارتفاقات و الحدود الطبيعية،
- ✓ الأنماط السكنية (استعماري، تحصيلات، مناطق سكنية حضرية جديدة...)،
- ✓ معايير وظيفية، كالمنطقة الصناعية و المنطقة السكنية الحضرية الجديدة..أما تسمية القطاعات فقد تم حسب الأسماء الأكثر تداولاً في هذه المناطق. (المخطط رقم 1)

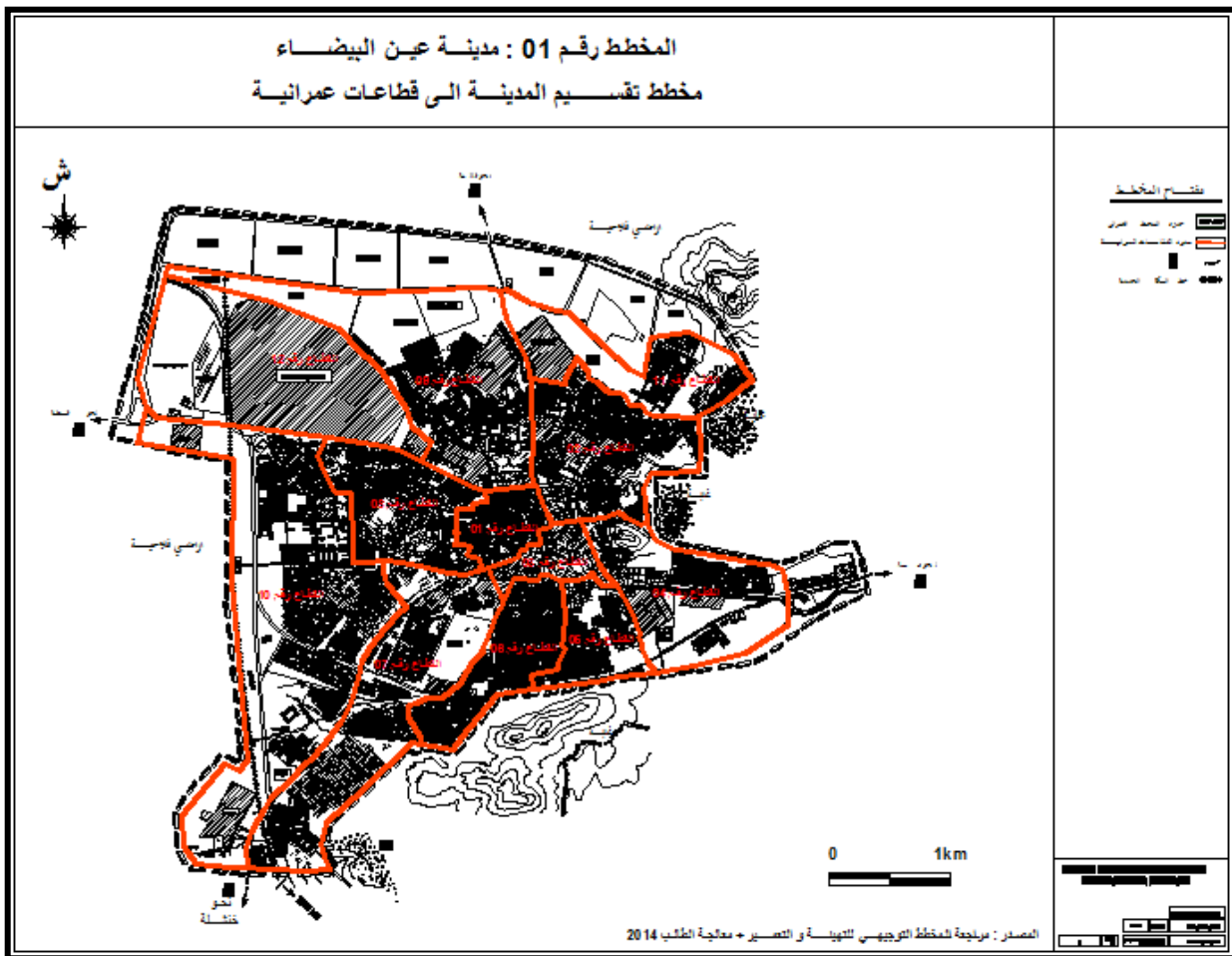
جدول رقم 6: تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية و أهم الأحياء.

رقم القطاع	أهم الأحياء التي يضمها	اسم القطاع
1	مركز المدينة، جزء من حي ماريان،	مركز المدينة
2	حي السلام 1 و 2، حي السعادة 1 و 2، حي المقاومين.	السلام
3	حي الزاوية، حي الهناء، حي ساحة فلسطين،	الزاوية
4	حي الكاهنة 1 و 2، حي الصومام، حي الهواء الطلق،	الكاهنة
5	حي سعدي الجموعي، حي فالييتي، القرية، شننلي، الأوراسي	سعدي الجموعي
6	حي الحاج عمارة، حي سفاري، الزهور...	سفاري
7	حي الأوراس الكبير 1 و 2، ابن رشد، عسكري الشريف، البستان، النهضة، تحصيل أم الجمال، 190 مسكن، حي 350 مسكن...	الأوراس الكبير
8	ماريان، العزابي، الأمل،	ماريان
9	حي الحراكتة، الأهرام، الصنوبر، عمر بن الخطاب 1 و 2، الزاوية، site 1، site 2، المنطقة السكنية الحضرية الجديدة،	الحراكتة
10	حي المستقبل 1 و 2، الموحدين، la ciced، حي عسكري، RHP...	المستقبل
11	البيضاء الصغيرة، بو عكوز، الحي العسكري...	البيضاء الصغيرة
12	المنطقة الصناعية.	المنطقة الصناعية

المصدر: إنجاز الطالب اعتماداً على معطيات مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، 2005م.

باعتبار أن معدل شغل السكن ببلدية عين البيضاء قد قدر بـ 5 أشخاص/السكن، فقد تم أخذ عدد المساكن المحصاة سنة 2005، و إضافتها إلى معظم البرامج السكنية المنجزة منذ تلك الفترة إلى يومنا، مع الأخذ بعين الاعتبار السكنات التي تم هدمها في إطار القضاء على السكن الهش، كل هذا بهدف الحصول على العدد التقريبي لعدد سكان كل قطاع، فكانت النتائج كما يلي:

<sup>1</sup> هذه الإحصائيات تم أخذها من فرع مديرية السكن و التجهيزات لبلدية عين البيضاء، مصلحة متابعة الإنجاز، 2013م. دون إهمال العديد من التحصيلات السكنية الفردية الجديدة (ابن رشد، الحراكتة، الكاهنة 2...)



الجدول رقم 7: عدد المساكن و السكان في القطاعات العمرانية لعين البيضاء.

رقم القطاع	اسم القطاع	مساحته (هكتار)	عدد المساكن	عدد السكان	الكثافة سكن/هكتار	الكثافة نسمة/هكتار
1	مركز المدينة	27.29	1634	9869	59.87	361.63
2	السلام	73.81	2043	10457	27.68	141.67
3	الزاوية	33.71	2026	12606	60.10	373.95
4	الكاهنة	132	1759	6803	13.33	51.54
5	سعيدى الجموعي	39.93	1487	3782	37.24	94.71
6	سفاري	41.52	2704	14437	65.12	347.71
7	الأوراس الكبير	259.42	2696	10087	10.39	38.88
8	ماريان	57.60	2134	11282	37.05	195.87
9	الحراكتة	289.42	4659	27384	16.10	94.61
10	المستقبل	151.16	2083	9215	13.78	60.96
11	البيضاء الصغيرة	199.45	2478	10380	12.42	52.04
12	المنطقة الصناعية	222.36	/	/	/	/
	/	1527.67	25703	126302	16.82	82.67

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير + معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية + تحقيق ميداني 2013.

تحليل معطيات الجدول:

### 1. قطاع مركز المدينة:

يحتل موقعا استراتيجيا بتوسطه للنسيج الحضري، وهو أقدم قطاعات المدينة على الإطلاق حيث أنشئ أثناء الفترة الاستعمارية ابتداء من 1855م وفق خطة شطرنجية، يغلب عليه نمط السكن الفردي بينما السكن الجماعي فيقتصر على 10 عمارات فقط. و هو أصغر القطاعات بمساحة تقدر بـ 27.29 هكتار (1.80% من إجمالي مساحة المدينة) يسكن به 9869 نسمة (7.81% من مجموع السكان) يشغلون 1634 مسكن (6.36% من إجمالي عدد المساكن)، هذا ما جعل الكثافة مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات حيث تقدر بأكثر من 361 نسمة/هكتار. يكتسب هذا القطاع أهميته من تقاطع الطريقين الوطنيين رقم 10 و 80 ما يفسر حركة المرور الكثيفة في هذه المنطقة من المدينة.

### 2. قطاع السلام:

يمكن تقسيمه إلى قسم مبني أثناء الفترة الاستعمارية (دشرة الوصفان) و جزء بني بعد الاستقلال، تقدر مساحته بـ 73.81 هكتار (4.86% من إجمالي مساحة المدينة) ما يجعله يحتل المرتبة السادسة من حيث المساحة. السكن الفردي ذو الحالة الإنشائية المتوسطة هو النمط السائد في هذا القطاع حيث يقدر عدد المساكن بـ 2043 مسكنا (7.95% من إجمالي المساكن) يشغلها 10457 نسمة (8.28% من إجمالي عدد السكان)، مما يعطي كثافة تتجاوز 141 نسمة/هكتار. يتميز هذا القطاع بنوعية طرقه الرديئة و بالمخاطر التي يطرحها الوادي خاصة خلال الفيضانات المفاجئة، و كذا خطوط نقل الكهرباء ذات الضغط المتوسط التي تخترق الأحياء الشمالية لهذا القطاع.

### 3. قطاع الزاوية:

هي امتداد لقطاع مركز المدينة من جهة الجنوب، جزء منه مبني أثناء الفترة الاستعمارية (دشرة الأحرار) و الجزء الثاني بني بعد الاستقلال. تقدر مساحة هذا القطاع بـ 33.71 هكتار (2.22% من إجمالي المساحة) و يقدر عدد مساكنه بـ 2026 منزلا فرديا (7.88% من إجمالي عدد المساكن) حالتها الإنشائية تتراوح بين فيلات في حالة جيدة إلى سكنات في حالة متوسطة إلى رديئة (الزاوية وسوق العصر) حسب فترة بنائها و درجة الصيانة و الاهتمام الذي أولي إليها. قدر عدد سكان هذا القطاع بـ 12606 نسمة (9.98% من إجمالي عدد السكان)، بكثافة تقدر بأزيد من 373 نسمة/هكتار، و التي تفسر بقرب القطاع من المركز من جهة و محدودية مساحة المنازل المتواجدة بهذا القطاع من جهة أخرى (تتراوح بين 50م<sup>2</sup> و 130م<sup>2</sup> و قلما نجد سكنات تتعدى مساحتها 150م<sup>2</sup> ماعدا حي ساحة فلسطين أين تقدر مساحة جميع القطع بـ 200م<sup>2</sup>).

### 4. قطاع الكاهنة:

يقع جنوب شرق مركز المدينة على جانب الطريق الوطني رقم 10، تقدر مساحته بـ 132 هكتارا (8.69% من إجمالي مساحة المدينة) و يسكن به 6803 نسمة (5.38% من إجمالي عدد السكان) يشغلون 1759 مسكنا (6.84% من إجمالي عدد المساكن) معظمها من النمط الفردي أما الباقي فهو عبارة عن 20 عمارة منحت في إطار برنامج السكن الاجتماعي (حي 80 سكن، حي 120 سكن). و أما الكثافة فهي ضعيفة و لا تتعدى 51.54 نسمة/هكتار، بسبب وجود مساحات كبيرة شاغرة (جنوب الثانوية و المركب الرياضي، غابة الحملاوية)، و كذا لوجود تجهيزات ذات مساحة معتبرة كالمركب الرياضي، الثانوية الجديدة، مقبرة بني ميزاب و حظائر صنع مواد البناء و بيع قطع الغيار أقصى شرق القطاع...

### 5. قطاع سعدي الجموعي:

يقع جنوب قطاع الزاوية، تقدر مساحته بـ 39.93 هكتار (2.63% من إجمالي مساحة المدينة) يسكن به 3782 نسمة (2.99% من إجمالي عدد السكان) يشغلون 1487 سكنا فرديا (5.78% من إجمالي عدد السكنات بالمدينة). مع العلم أن هذا القطاع شهد ترحيل 600 عائلة من حي فاليتي الفوضوي نحو سكنات لائقة بقطاع الحراكتة مما تسبب في انخفاض معدل الكثافة إلى أكثر من 94 نسمة/هكتار. شبكة الطرق في هذا القطاع مندهورة في معظمها، لكن تبقى مشكلة الفيضانات هي التحدي الرئيسي الذي يواجه المسؤولين بسبب موقع المنطقة و طبيعة تضاريسها. عدد السكان المحدود بهذا القطاع يعود أساسا إلى طبيعة المنطقة التي لا تصلح إجمالا للبناء لكونها منطقة جبلية ذات انحدارات كبيرة.

### 6. قطاع سفاري:

يقع جنوب قطاع الزاوية و هو ثالث أصغر قطاع بحيث لا تتعدى مساحته 41.52 هكتار (2.73% من إجمالي مساحة المدينة) و مع هذا فهو يضم عددا مهما من السكان يقدر بـ 14437 نسمة (11.43% من إجمالي السكان) ما يجعل الكثافة السكانية أكبر من 347 نسمة/هكتار. و يعود هذا بالأساس إلى محدودية مساحات القطع الأرضية و المساكن من جهة و ضيق الطرقات و الشوارع من جهة أخرى و لوجود العديد من حظائر صناعة و بيع مواد البناء ذات المساحات الكبيرة التي تتراوح بين 800 م<sup>2</sup> و 1200 م<sup>2</sup>. و مثله مثل قطاع سعدي

الجموعي من نوعية الطرقات السيئة و كذا من مشكل الفيضانات لقرب القطاع من وادي يسفر و لانسداد البالوعات و ممرات المياه به.

#### .7. قطاع الأوراس الكبير:

هو ثاني أكبر قطاع من حيث المساحة، حيث تقدر بـ 259.42 هكتارا (17.10% من إجمالي مساحة المدينة)، كما يظم 2696 مسكنا تتوزع بين النمط الفردي (تخصيص الأوراس، تخصيص أم الجمال، تخصيص ابن رشد...)، و النمط الجماعي (حي 350 مسكنا، حي 100 مسكن تساهمي، حي 190 مسكن تساهمي، حي 200 مسكن اجتماعي بعسكري الشريف). هذه السكنات تأتي 10087 ساكنا (7.98% من إجمالي عدد السكان) و مع هذا فالكثافة السكانية لا تتعدى 40 نسمة/هكتار، و هي كثافة محدودة نوعا ما بسبب احتواء هذا القطاع على العديد من المساحات الشاغرة (غابة، ارتفاعات...) كما أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل أهمها تلك المتعلقة بانعدام التهيئة الخارجية و المخاطر المتعلقة بالفيضانات.

#### .8. قطاع ماريان:

هو كذلك امتداد لقطاع مركز المدينة حيث يتجاوز معه من جهة الشرق، تقدر مساحة هذا القطاع بـ 57.60 هكتارا فقط (3.77% من إجمالي مساحة المدينة)، و مع هذا فالكثافة السكانية مرتفعة نسبيا، حيث تصل إلى 196 نسمة/هكتار، و هذا بسبب تكديس 11282 مواطن (8.93% من إجمالي عدد السكان) داخل 2134 مسكن (8.30% من إجمالي عدد السكنات) من النمطين الفردي و الجماعي. و على العموم حالة الطرقات و البنايات في هذا القطاع مقبولة و حسنة.

#### .9. قطاع الحراكتة:

هو أكبر قطاعات المدينة على الإطلاق و من جميع النواحي، حيث تقدر مساحته بـ 289.42 هكتارا (19.07% من إجمالي مساحة المدينة)، يسكن به 27384 نسمة (21.68% من إجمالي عدد السكان) في 4659 مسكنا (18.13% من إجمالي عدد مساكن المدينة)، أغلب هذه السكنات من النمط الجماعي (حي 750 مسكن، حي 160 مسكن عسكري، حي 100 مسكن تساهمي و 200 مسكن تساهمي بمخطط شغل الأرض POS A...). يقع القطاع أقصى غرب المدينة و هو يمتد من حدود المنطقة الصناعية شمالا نحو مصنع الخشب بحي أم الجمال جنوبا، هذا ما جعله مقيد بالعديد من الارتفاعات، كارتفاع خط السكة الحديدية و ارتفاع خطوط نقل الكهرباء ذات الضغط العالي و ارتفاع وادي يسفر و ارتفاع خط نقل الغاز الطبيعي... ما فرض وجود مساحات كبيرة شاغرة داخل الأنسجة الحضرية. و لكن الملاحظ أنه رغم هذه العوائق إلا أن هذا القطاع يعتبر أهم منطقة لتوسع المدينة حاليا باحتضانه للعديد من الاستثمارات العمومية خاصة التجهيزات العمومية و السكن الجماعي بجميع صيغه كالترقوي المدعم و السكن الاجتماعي الإجباري مع الحد من سياسة التخصيصات لإسكان أكبر عدد ممكن من الأفراد.

#### .10. قطاع المستقبل:

يقع هذا القطاع شمال غرب المدينة بجوار المنطقة الصناعية، تقدر مساحته بـ 151.16 هكتار (9.96% من إجمالي مساحة المدينة)، يسكن به 9415 نسمة (7.45% من إجمالي عدد السكان) يشغلون 2083 مسكنا (7.80% من إجمالي عدد المساكن) معظمه من النمط الفردي (ماعداد حي la ciced، و مساكن ديوان الترقية و التسيير العقاري بطريق سدراتة). السكن

الفردى أغلبه من نمط الفيلات ذات الحالة الإنشائية الجيدة، باستثناء بعض السكنات الموزعة في إطار التخلص من السكن الهش RHP. و تقع شمال هذا القطاع مساحات عقارية شاغرة مخصصة للتوسيع في المدى المتوسط لاستقبال البرامج السكنية و التجهيزية، لعل آخرها القطب الجامعي للعلوم و التكنولوجيا و الذي فتح أبوابه خلال الموسم الجامعي 2013-2014م، إضافة إلى حي سكني من برنامج الترقوي المدعم (شمال غرب المنطقة الصناعية) و الذي بلغت به الأشغال نسبة معتبرة.

#### 11. قطاع البيضاء الصغيرة:

يقع أقصى شمال شرق المدينة، تقدر مساحته 199.45 هكتار (13.14% من إجمالي مساحة المدينة) يسكن به 10380 نسمة (8.21% من إجمالي عدد السكان) يشغلون 2478 مسكن (9.64% من إجمالي عدد المساكن) كلها من النمط الفردي الذي منح في إطار القضاء على السكن الفوضوي بالمدينة و الذي كان منتشرًا في عسكري الشريف، الثكنة القديمة، كاريار دومينيك... هذا القطاع مبرمج كذلك للتوسع رغم بعض العوائق الطبيعية كالغابة و وادي الحاسي و المنطقة العسكرية...

#### 12. المنطقة الصناعية:

تقع شمال غرب المدين على جانب الطريق الوطني رقم 10، تقدر مساحتها الحالية بـ 122 هكتار، لكن تقرر توسيعها ناحية الغرب لتصبح مساحتها 222.36 هكتار (14.65% من إجمالي مساحة المدينة). حيث من المقرر تهيئة 14.53 هكتار كمحطة لتنزيل السلع و البضائع المستقدمة عبر خط السكة الحديدية إضافة إلى 70 هكتارًا لتوسيع المنطقة و 0.62 لمحطة نفضال. تضم المنطقة الصناعية العديد من الأنشطة الصناعية و الخدمية و التجارية أهمها: فرع بيع السيارات (Peugeot)، مركز المراقبة التقنية للسيارات، مصانع للمشروبات الغازية، مصنع الروانح و العطور، مقولة كهرباء الجزائر، فرع بيع مواد البناء (EDIMCO)، مصنع النسيج، مصنع تحويل الرخام. دون إهمال ذكر أن معهد الميكانيك و الإلكترونيك كان موجودًا بمقر SNTR قبل فتح القطب الجامعي الجديد.

## خلاصة:

من خلال دراسة الإطار الطبيعي لمدينة عين البيضاء نستنتج أن عناصر الموقع، الموضع، الانحدارات لم تشكل أي عائق أمام توسع المدينة و ما يرافقه من ظهور الأنشطة التجارية و تطور التجهيزات الخدمية تبعا لحاجات السكان، بل على العكس فقد ساهم موقع المدينة الذي يتوسط العديد من الأقطاب العمرانية الكبرى (قسنطينة، باتنة، تبسة، عنابة...) في جعلها منطقة عبور مهمة ضمن الهيراركية العمرانية للجهة الشرقية للوطن، مما أهلها لاستيعاب أنشطة تجارية و خدماتية معتبرة لتلبية حاجات سكان المدينة و إقليمها، إضافة إلى إنشاء و تطوير بنية تحتية متنوعة (طرق، شبكة كهرباء، شبكة الغاز، التزود بالماء...) بنسب تغطية متباينة بهدف ضمان خدمات حضرية جيدة تنعكس إيجابا على نوعية المستعملين.

و قد ترافق النمو السكاني الذي عرفته المدينة مع زيادة في الفئة النشيطة حيث وصلت نسبتها إلى **59%** من إجمالي عدد السكان، غير أن الملاحظ أن التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها البلاد نهاية الثمانينات من القرن الماضي قد تركت بصمتها على أنماط التشغيل و العمل في مدينة عين البيضاء مثلها كمثل المدن الجزائرية الأخرى، فإغلاق المصانع و الوحدات الإنتاجية بسبب الأزمة الاقتصادية من جهة و التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي مع قلة الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي من جهة أخرى جعل القطاع الثالث يستحوذ على أعلى نسبة توظيف بالمدينة بجانب قطاع البناء و الأشغال العمومية، فهذان القطاعان لوحدهما يوظفان أكثر من **85%** من اليد العاملة إلى غاية نهاية سنة 2012م. و هو ما يعطي صورة واضحة و جلية لواقع الصناعة و التجارة و الخدمات في المدينة، بحيث أن القطاع الصناعي يعيش أزمة و تدهورا كبيرا في المدينة عكس قطاعي التجارة و التجهيزات العمومية اللذين عرفا تطورا مهما يظهر من خلال العدد المعتبر من اليد العاملة التي تشتغل بهذين القطاعين.

## الفصل الثالث:

البنية التجارية و التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء:  
ثقل تجاري هام و تأثير مباشر على تنظيم المجال  
الحضري:

### تمهيد:

بعد التطرق إلى واقع الإطار التشريعي و المؤسساتي المسير و المنظم لقطاعي التجارة و التجهيزات العمومية في الجزائر، إضافة إلى الدراسة الطبيعية، السكانية و الاقتصادية لمدينة عين البيضاء، سنشرع من خلال هذا الفصل في تسليط الضوء على النشاط التجاري بمجال الدراسة من خلال:

- ✓ تصنيف المحلات التجارية و تحليل البنية التجارية عبر العديد من المؤشرات و هذا من أجل الوصول إلى خصوصياتها المجالية و وزنها الوظيفي.
- ✓ التطرق إلى نتائج حملة التلخص من التجارة الفوضوية بالمدينة و البدائل المقترحة من أجل استيعاب التجار غير النظاميين.
- ✓ التعمير التجاري من خلال دراسة مطابقة المساحات التجارية الكبرى لأحكام القانون .
- ✓ واقع النشاط التجاري غير القار بالمدينة و التحديات التي يفرضها.

كل هذا لفهم تأثير الأنشطة التجارية على التنظيم المجالي من خلال دراسة كيفية توطن و توزع الأنشطة التجارية بالمدينة و العوامل المتحكمة بها و علاقتها بالتركزات السكانية و أهم محاور النقل...

## 1. لمحة عن الأنشطة التجارية بمدينة عين البيضاء:

خضعت نشأة و تطور الأنشطة التجارية في مدينة عين البيضاء للعديد من العوامل و الظروف السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها، و رغم هذا فالمدينة عرفت منذ نشأتها بأنها ذات طابع تجاري و خدماتي أكثر من غيره.

فبالنسبة لتجارة المواشي كان لقبيلة الحراكطة سوق أسبوعي يقام يومي الاثنين و الخميس، و هذا منذ الفترة العثمانية و مرورا بالفترة الاستعمارية أين كان المعدل السنوي للتبادلات التجارية على مستوى هذه السوق يقدر كما يلي<sup>1</sup>: 6500 رأس من الغنم (12 فرنك/رأس)، 150 حصان (300 فرنك/رأس)، 62 ألف هكتار من مختلف أنواع الحبوب (16 فرنك/هكتار)... كما قدرت قيمة التبادل لجلب ضروريات الحياة بـ 460 ألف فرنك سنويا كمتوسط لهذا النشاط التجاري.

أما داخل أحياء المدينة فكان يوجد شارعين تجاريين رئيسيين سيطر عليهما اليهود، الأول عرف "بشارع الأفضلة" الذي كان مشهورا بتركز محلات الصاغة و حرفيي الحلي و المجوهرات (12 محلا منها 9 لليهود و 3 للأهالي) إضافة إلى أنشطة تجارية أخرى. أما الشارع الثاني فعرف بـ "شارع الصاباطية" أين كانت تتركز محلات صناعة، بيع و تصليح الأحذية و الملابس<sup>2</sup>. غير أن النشاط التجاري تدهور و انحصر بشدة في الفترة بين 1954 م-1962 م بسبب السياسات الاستعمارية للقضاء على الثورة التحريرية و ما نتج عنها من تشريد و مجاعة و نقص التغذية... (الصور رقم: 2، 3، 4، 5).

بعد الإستقلال وفي فترة السبعينات و الثمانينات، كان تحديد عدد المحلات التجارية يتم عن طريق لجان خاصة، لذلك يكون عددها دوما محدودا وفق مبدأ<sup>3</sup> "الاحتياجات لا المنافسة"، فعددها عام 1973 بلغ 414 محلا تجاريا ثم ارتفع سنة 1980 ليبلغ 654 محلا تجاريا، أي أنه خلال 07 سنوات بلغت الزيادة في عدد المحلات التجارية 240 محلا، بمعدل 35 محلا تجاريا في السنة، في المقابل ارتفع عدد سكان المدينة من 30412 نسمة سنة 1966 م إلى 42578 نسمة سنة 1977 م (1216 نسمة سنويا) ثم إلى 62253 نسمة إلى 1987 م (1967 نسمة سنويا)، ما أفرز عدم توازن بين تزايد عدد السكان و نمو الأنشطة التجارية.

خلال فترة التسعينيات، ومع انتهاء الجزائر لسياسة اقتصاد السوق، و بروز عوامل داخلية كالنزوح الريفي و الأزمة الأمنية من جهة أخرى، حدث ما يمكن تسميته بالانفجار التجاري. ففي سنة 1996 تم إحصاء 4870 محلا تجاريا<sup>4</sup> تتوزع بنسب متفاوتة داخل محيط المدينة وبشكل غير متوازن، أي في الفترة الممتدة بين 1980-1996 م ارتفعت أعداد المحلات بـ 4216 محلا، بمعدل 263 محل/سنة. مع انتشار ظاهرة التجارة الفوضوية على نطاق واسع. (الصور 6، 7).

أما في بداية الألفية الجديدة فقد انخفض عدد المحلات التجارية بالمدينة، حيث قدر عددها سنة 2002 م بـ 3812 محلا<sup>5</sup>، بتراجع قدره 1057 محل مقارنة بـ 1996 م، و هذا يرجع إلى استقرار الأوضاع

<sup>1</sup> P.V de la tribu de HAKAKTA; N ° 139, cadastre de Constantine; p 8.

<sup>2</sup> بوكفة هشام و جغلافي أحمد: دور المركزية التجارية و التجهيزات في تسيير المجال، حالة مدينة عين البيضاء، مذكرة لنيل شهادة مهندس تخصص التسيير و التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2007م، ص 29.

<sup>3</sup> شايطة سليمان، قريوة رايح، انعكاس ترقية أم البواقي على النمو العمراني لمدينة عين البيضاء جامعة منتوري، قسنطينة 1981

<sup>4</sup> عقون الحاج و بن علي لخضر: مدينة عين البيضاء، دراسة عمرانية، جامعة قسنطينة، 1995 ص 102.

<sup>5</sup> مصلحة الجباية و الضرائب لفرع بلدية عين البيضاء، معطيات سنة 2002م

الصورة رقم 3: ساحة السوق بمدينة عين البيضاء أثناء الفترة الاستعمارية،



الصورة رقم 2: قافلة تجارية قادمة من الصحراء باتجاه الساحل حطت رحالها بمدينة عين البيضاء ،



La source; disponible sur site web : [www.ABCdelaCPA.com/AinBeida](http://www.ABCdelaCPA.com/AinBeida).

الصورة رقم 5: صورة جانبية للسوق المغطاة تظهر وجود محلات تجارية في الطابق الأرضي.



الصورة رقم 4: صورة للسوق المغطى بمركز المدينة و هو محاط بالعديد من المرافق (محكمة، بلدية، كنيسة...).



الصورة رقم 7: تجارة غير نظامية لبيع الملابس برود السطيفية قبل حملة القضاء على التجارة الفوضوية،



الصورة رقم 6: تجارة غير نظامية لبيع الخضرو الفواكه بالدمشرة (قطاع السلام)



المصدر: بوكفة هشام و جغلافي أحمد: دور المركزية التجارية و التجهيزات في تسيير المجال-حالة مدينة عين البيضاء- مرجع سابق.

الأمنية و ما رافقه من عودة النازحين إلى قراهم و أريافهم من جهة، و بداية بسط الدولة سيطرتها و رقابتها على الأنشطة و المحلات التجارية من جهة أخرى.

## 2. الوزن التجاري لمدينة عين البيضاء "التصنيف وفق مدونة النشاط الاقتصادي":

حسب الإحصائيات و المعطيات الرسمية لمديرية التجارة لولاية أم البواقي و المركز الوطني للسجل التجاري، فبلدية عين البيضاء تحصي **4384** حاصلًا على السجل التجاري و يتوزعون على مختلف القطاعات المحددة في تصنيف مدونة الأنشطة الاقتصادية كما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ 617 حاصل على سجل تجاري في القطاع الصناعي (14.08% من إجمالي عدد السجلات)،
- ✓ 59 حاصل على سجل تجاري في القطاع الحرفي (1.35% من إجمالي عدد السجلات)،
- ✓ 177 حاصل على سجل تجاري في قطاع تجارة الجملة (4.03% من إجمالي عدد السجلات)،
- ✓ 44 حاصل على سجل تجاري في قطاع الاستيراد و التصدير (1% من إجمالي عدد السجلات)،
- ✓ 2046 حاصل على سجل تجاري في قطاع تجارة التجزئة (46.68% من إجمالي عدد السجلات)،
- ✓ 1440 حاصل على سجل تجاري في قطاع الخدمات (32.85% من إجمالي عدد السجلات).

وفق هذه الإحصائيات، تحتل بلدية عين البيضاء المرتبة الثالثة<sup>2</sup> من حيث عدد المسجلين في السجل التجاري على مستوى ولاية أم البواقي بعد بلدية عين مليلة (6081 سجل تجاري) و بلدية أم البواقي (5242 سجل تجاري)، و قبل بلدية عين فكرون (3647 سجل تجاري) على الرغم من أن بلدية عين البيضاء تحصي أكبر عدد من السكان مقارنة بالبلديات السابقة.

من خلال هذه الإحصائيات و بإدراج الحجم السكاني، نجد أن نصيب الفرد في بلدية عين البيضاء من المحلات التجارية يقدر بـ محل تجاري (أو بأكثر دقة سجل تجاري) لكل 29 ساكن، و هو أكبر من المعدل الوطني و الولائي المقدر بمحل لكل 23 ساكن و أكبر من معدل بلدية عين مليلة (محل لكل 16 ساكن) و أكبر من معدل بلدية أم البواقي و عين فكرون (محل لكل 17 ساكن). لكنه قريب من معدل بعض الولايات المجاورة كولاية تبسة (محل لكل 29 ساكن)، و ولاية خنشلة (محل لكل 28 ساكن) و ولاية باتنة (محل لكل 27 ساكن)<sup>3</sup>.

من حيث صنف السجلات التجارية نلاحظ سيادة قطاعي تجارة التجزئة (2046 سجل تجاري)، الخدمات (1440 سجل تجاري) و التي تستحوذ لوحدها على 79.53% من مجموع السجلات على مستوى بلدية عين البيضاء، وهذا ما يعطي صورة عن وزنها التجاري الذي لا يقارن مع بلديتي عين مليلة و عين فكرون، أين نجد أن تجارة الاستيراد و التصدير تمثل على التوالي ما نسبته 11.22% و 25.74% من مجموع سجلات البلديتين (مقارنة بـ 1% بمنطقة الدراسة)، أو تجارة الجملة أين تمثل 7.02% من مجموع السجلات في بلدية عين مليلة و 6.17% من مجموع سجلات بلدية أم البواقي (مقارنة بـ 4% بمنطقة الدراسة). يظهر هذا من خلال المعطيات التالية التي تم فيها مقارنة الوزن السكاني مع الوزن التجاري:

<sup>1</sup> معطيات المركز الوطني للسجل التجاري، ولاية أم البواقي، جويلية 2013م.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> Centre national du registre du commerce ; les créations d'entreprise en Algérie, statistique 2012, direction des publics légales, Alger, Algérie, Mars 2013, p 38.

- ✓ بلدية عين البيضاء تضم **14.81%** من السجلات مقابل **19.09%** من مجموع سكان الولاية،
- ✓ بلدية عين مليلة تضم **20.54%** من السجلات مقابل **14.22%** من مجموع سكان الولاية،
- ✓ بلدية أم البواقي تضم **17.71%** من السجلات مقابل **12.93%** من مجموع سكان الولاية،
- ✓ بلدية عين فكرون تضم **12.32%** من السجلات مقابل **8.9%** من مجموع سكان الولاية.

فالملاحظ هنا أن الوزن التجاري لبلديات عين مليلة و أم البواقي و عين فكرون أكبر من الوزن السكاني بها عكس بلدية عين البيضاء أين نجد أن الثقل السكاني يتفوق على الثقل التجاري و بالتالي فلا يوجد هناك توافق بين نسبة السكان و نسبة التجار. و منه يمكننا القول مبدئياً أن القطاع التجاري في بلدية عين البيضاء يخدم إقليمها المحدود فقط على اعتبار سيادة النشاط التجاري الخدمي و تجارة التجزئة، مع استثناء سوق السيارات المستعملة الموجود ببئر وناس أو سوق الماشية اللذان يستقطبان التجار والمواطنين من مختلف مناطق الجهة الشرقية للوطن.

تجدر الإشارة إلى أن التصنيف وفق العامل الاقتصادي لا يلغي النشاطات ذات الطابع الفلاحي أو الصناعي، أو الخدماتي<sup>1</sup>...و بالتالي هذا التصنيف لا يفيد كثيراً في موضوع البحث، و عليه سنكتفي معطيات المعاينة الميدانية التي بين شهري أوت و سبتمبر من عام 2013م و التي ستحدد الوزن التجاري الحقيقي لمنطقة الدراسة.

### 3. القضاء على التجارة الفوضوية في مدينة عين البيضاء، "النتائج والبدايل":

كغيرها من المدن الجزائرية، اتخذت السلطات إجراءات بهدف محاربة التجارة الفوضوية و تهيئة فضاءات بديلة تكون مهياًة و مخصصة لاستيعاب التجار غير النظاميين، و قد استمرت هذه العملية من شهر نوفمبر 2012م إلى فيفري من عام 2013م (الملحق، ص 278)، مع المراقبة المستمرة للأماكن المحتمل احتلالها مجدداً من طرف هؤلاء التجار من خلال تكليف مجموعة من أعوان الأمن بمراقبة هذه الأماكن و تسليط عقوبة ردية ضد التجار المخالفين.

فحسب إحصائيات مقدمة من طرف خلية الاتصال و العلاقات العامة لأمن ولاية أم البواقي<sup>2</sup> فقد قامت قوات الشرطة بـ 22 حملة بمدينة عين البيضاء خلال شهر نوفمبر سمحت بنزع 176 كشك من أصل 230 كشك على مستوى الولاية ككل أي ما يعادل 76.52% من مجموع الأكشاك. كما سمحت هذه الحملة بنزع 613 طاولة بيع غير شرعية و نزع 1270 مظلية من واجهات المحلات من أصل 1438 على تم نزعها على مستوى الولاية (88.31%) خلال هذه الفترة، أما في شهر جانفي من سنة 2013م و خلال 20 دورية لقوات الأمن تم نزع 26 طاولة للتجارة غير الشرعية، مقابل 26 حملة شهر فيفري من نفس السنة أدت إلى نزع 30 طاولة. أي أنه في فترة 4 أشهر (من نوفمبر 2012م إلى فيفري 2013م) و من خلال 83 حملة، تم التخلص من 176 كشك و 699 طاولة و 1270 مظلة مع العلم أن معظم هذه الأكشاك تتواجد على مستوى مركز المدينة خاصة "رود الصايمين، رود السطايفية"، الدشرة، و حي السلام...

<sup>1</sup> المادة الثانية من القانون رقم 10-06 المؤرخ في 15 أوت 2010 يعدل ويتم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 م، ينص على أنه: "يطبق هذا القانون على نشاطات الإنتاج بما فيها النشاطات الفلاحية و تربية المواشي و على نشاطات التوزيع و منها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها و الوكلاء و وسطاء بيع المواشي و بائعو اللحوم بالجملة، و كذا على نشاطات الخدمات و الصناعة التقليدية و الصيد البحري التي يمارسها أي عون اقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، ص 12.

هذه العملية ساهمت في تغيير ملامح المدينة بصورة كبيرة من خلال إعطاء مظهر أكثر جمالا و تنظيما لمركز المدينة، و فتح محاور قديمة-جديدة على مستوى المركز كانت مغلقة في وجه الحركة الميكانيكية و بالكاد كانت تكفي لسير المواطنين. خاصة بعد تحويل بائعي الملابس و مواد التجميل و الذين كانوا يشغلون طاولات برود السطاييفية إلى الأروقة الجزائرية، التي كانت عبارة عن تجهيز شاغر و غير مستغل تبلغ مساحته<sup>1</sup> الإجمالية **6159 م<sup>2</sup>**، غير أنه تم التنازل عنه لصالح البلدية من أجل تهيئته للتجار الذين تم تفكيك طاولاتهم غير الشرعية بمركز المدينة<sup>2</sup> مع تحويل اسمه إلى سوق الأحذية و الملابس.

أما تجار الخضر و الفواكه فتم توجيههم نحو السوق الأسبوعية في انتظار تهيئة الأسواق الجوارية التي ستوزع على مختلف أنحاء المدينة بهدف تحقيق التوازن بين مختلف الأحياء<sup>3</sup>. إضافة إلى تخصيص **30000 م<sup>2</sup>** بهدف توجيهها لبناء سوق الجملة للخضر و الفواكه<sup>4</sup> خارج المجال الحضري شمال المدينة بسبب المشاكل و التعقيدات التي يطرحها الموقع الحالي للسوق الأسبوعية.

#### 4. توزيع و تصنيف المحلات التجارية بمدينة عين البيضاء:

خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر أوت من سنة 2013م إلى منتصف شهر سبتمبر من نفس السنة تم القيام بجرد و إحصاء ميداني لعدد و أصناف المحلات التجارية بمختلف القطاعات الحضرية المذكورة سابقا، بهدف الوصول إلى العدد الحقيقي لممارسي النشاط التجاري من جهة، و من أجل تحديد أهم مناطق التركيز التجاري بالمدينة من جهة أخرى.

#### 4-1 توزيع المحلات التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء:

الجدول رقم 8، عدد المحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء و علاقته بالكثافات السكانية.

رقم القطاع	اسم القطاع	الكثافة السكانية (نسمة/هكتار)	عدد المحلات التجارية
1	مركز المدينة	361.63	599
2	السلام	141.67	290
3	الزاوية	373.95	459
4	الكاهنة	51.54	111
5	سعيدي الجموعي	94.71	145
6	سفاري	347.71	289
7	الأوراس الكبير	38.88	235
8	ماريان	237	515
9	الحراكتة	94.61	312
10	المستقبل	60.96	165
11	البيضاء الصغيرة	52.04	77
12	المنطقة الصناعية	/	12
/	/	83.22	المجموع: 3209

المصدر: تحقيق ميداني أوت/ سبتمبر 2013م.

<sup>1</sup> سجل الجرد العقاري لفرع مديرية أملاك الدولة لبلدية عين البيضاء، أوت 2013م.  
<sup>2</sup> في زيارة ميدانية للأروقة الجزائرية، تم حساب عدد المحلات والمربعات، و بالحدث إلى بعض التجار أكدوا على أن السلطات البلدية منحت لهم هذه المربعات و المحلات دون أن تفرض عليهم الحصول على سجلات تجارية، كما تم ملاحظة أنه تم بناء جميع المحلات الواقعة في الساحة الخارجية من طرف أصحابها (بناء ذاتي و خلال مدة زمنية محدودة أو نزع مقرر الاستفاد) دون القيام بفتحها أو استغلالها في نشاط حرفي ماعدا 14 محلا فقط.

<sup>3</sup> معطيات مكتب متابعة المشاريع التابع للمصالح التقنية لبلدية عين البيضاء، أوت 2013م

<sup>4</sup> سجل الجرد العقاري لفرع مديرية أملاك الدولة لبلدية عين البيضاء، أوت 2013م.

على اعتبار أن عدد سكان المدينة يقدر بـ 126302 نسمة، و من خلال معطيات هذا الجدول نستنتج أن نصيب الأفراد من المحلات يقدر بـ **محل لكل 39 ساكن**، و هو أكبر من المعدل البلدي المحسوب سابقا عن طريق معطيات المركز الوطني للسجل التجاري و المقدر بـ **محل لكل 29 ساكن**.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه كلما انتقلنا من المركز نحو الأطراف كلما قلت أعداد المحلات التجارية، حيث أن أكبر عدد سجل بمركز المدينة **599 محلا**، ما يعادل **18.66%** من إجمالي محلات المدينة ما يتوافق نسبيا مع الكثافة السكنية به رغم أنه أصغر قطاع من حيث مساحته، ويعتبر نصيب الأفراد من المحلات في هذا القطاع هو الأحسن في المدينة حيث يقدر بـ **محل لكل 16 ساكن**...

أما قطاع ماريان فهو امتداد عمراني و تجاري لمركز المدينة، حيث يضم هذا القطاع **515 محلا تجاريا** ما يعادل **16.05%** من إجمالي المحلات المحصية، وهذا ما يبين الوزن الحقيقي لهذا القطاع يحتل الرتبة الثانية من حيث الثقل التجاري بعد مركز المدينة، و الرابعة من حيث حجم السكان (11282 نسمة)، حيث يقدر نصيب الأفراد بـ **محل لكل 22 ساكن** و هو أقل من المعدل البلدي و المعدل المسجل على مستوى المدينة.

قطاع الزاوية المجاور كذلك لمركز المدينة يضم عددا معتبرا من المحلات التجارية قدر عددها بـ **459 محلا** ما يعادل **14.30%** من إجمالي عدد المحلات تقع معظمها في حي ساحة فلسطين و سوق العصر و شارع فارس حنافي و السوق المغطاة... حيث يعتبر هذا القطاع أول قطاع من حيث الكثافة السكانية و الثالث من حيث أعداد التجار الناشطين به. و من جهة أخرى قدر نصيب الأفراد من المحلات في هذا القطاع بـ **محل لكل 27 ساكن**، و هو معدل أقل من ذلك المسجل على مستوى البلدية و المدينة.

أما قطاع الكاهنة فهو يضم **111 محلا** فقط ما يعادل **3.46%** من إجمالي محلات المدينة رغم أن هذا القطاع يعتبر المدخل الشرقي للمدينة. هذا ما جعل معدل أو نصيب الأفراد من المحلات يقدر بـ **محل لكل 64 ساكن**، و هو ضعف المعدل المسجل على مستوى البلدية بمرتين وضعف المعدل المسجل على مستوى المدينة بمرتين و نصف.

فيما يخص عدد المحلات بقطاع سعيدي الجموعي، فقد قدر عددها بـ **145 محل تجاري (4.51%)** من إجمالي المحلات) رغم أن هذا القطاع يضم العديد من الأحياء التي تأتي حوالي **3782 ساكن**. هذا ما جعل نصيب الأفراد من المحلات يقدر بـ **محل لكل 26 ساكن** ما يجعله أقل من المعدل المسجل على مستوى المدينة.

من جهته، قطاع سفاري يضم **289 محلا تجاريا (9%)** من إجمالي عدد المحلات، و هو ما يتناسب مع نسبة سكان القطاع الذين يتجاوز عددهم **14000 نسمة (11.43%** من إجمالي عدد السكان) ما يجعل نصيب الأفراد يقدر بـ **محل لكل 50 ساكن**، و تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يضم بين جوانبه السوق الأسبوعية التي تعتبر الممون الأول للبلدية من الخضرو الفواكه.

و رغم أن قطاع الأوراس الكبير يعتبر ثاني أكبر قطاع من حيث المساحة (**259.42 هكتار**) و خامس قطاع من حيث عدد السكان (**10087 نسمة**) إلا أنه لا يضم سوى **235 محلا تجاريا** معظمها تقع على جانب الطريق الوطني رقم **80** و الطريق الاجتبابي القديم، وهذا ما يعادل **7.32%** من إجمالي عدد محلات المدينة و هي نسبة قليلة لا تتناسب مع مساحة القطاع و عدد سكانه باعتبار أن نصيب الأفراد يقدر بـ **محل لكل 43 ساكن**.

أما قطاع الحراكثة فهو يضم **312 محلا** تجاريا ما يعادل **9.72%** من إجمالي المحلات، و هي نسبة محدودة إذا ما قورنت بالعدد الكبير لسكان هذا القطاع أو مساحته المعتبرة، حيث يعتبر أكبر قطاع من حيث المساحة (**289.42** هكتار) و من حيث عدد السكان (**27384** نسمة). هذا ما يجعل نصيب الأفراد يقدر بـ **محل لكل 88 ساكن** و هو ضعف معدل المدينة.

من جهته قطاع المستقبل يضم **165** محلا أي ما يعادل **5.14%** فقط من إجمالي محلات المدينة، ما يجعل نصيب الأفراد يقدر بـ **محل تجاري/56 ساكن**.

القطاع الأخير يتمثل في البيضاء الصغيرة و الذي يعتبر أضعف قطاع من حيث الثقل التجاري رغم العدد المعتبر لسكانه (**10380** نسمة)، حيث لا يضم سوى **77** محلا تجاريا ما يعني أن نصيب الأفراد يقدر بـ **محل لكل 135 ساكن**، و ما زاد الطين بلة هو حالة الطرقات السيئة و انعدام خطوط النقل الحضري التي تربط هذا الجزء بمركز المدينة إضافة إلى العزلة و الانقطاع عن النسيج الحضري الذي يفرضه وادي الحاسي و خطوط نقل الكهرباء ذات الضغط المتوسط.

قطاع المنطقة الصناعية به أنشطة تجارية محدودة و متخصصة و تتطلب مساحة كبيرة. و تجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه المنطقة تضم العديد من أماكن التخزين خاصة بمقاولات عمومية و بائعي الأثاث المنزلي، مديريات محلية كسونلغاز و بريد الجزائر...

#### 2-4 تصنيف المحلات التجارية لمدينة عين البيضاء:

بالنسبة للتصنيف فقد كان من الصعب وضع معايير وضوابط موحدة بسبب تنوع النشاط التجاري، تخصصه، تداخله، و تكامله مع أنشطة أخرى... هذا ما فرض الاعتماد على التصنيف المبين في (الشكل رقم: **204**، الملحق ص **274**) بهدف بلوغ أفضل و أدق النتائج عن موضوع البحث، و استعماله لتحديد تصنيفات أخرى كتصنيف سبورك و تصنيف على أساس تجارة غذائية/تجارة غير غذائية، و على العموم كانت النتائج و النسب متباينة و متفاوتة من قطاع لآخر.

#### 1-1-4 تصنيف سبورك للمحلات التجارية:

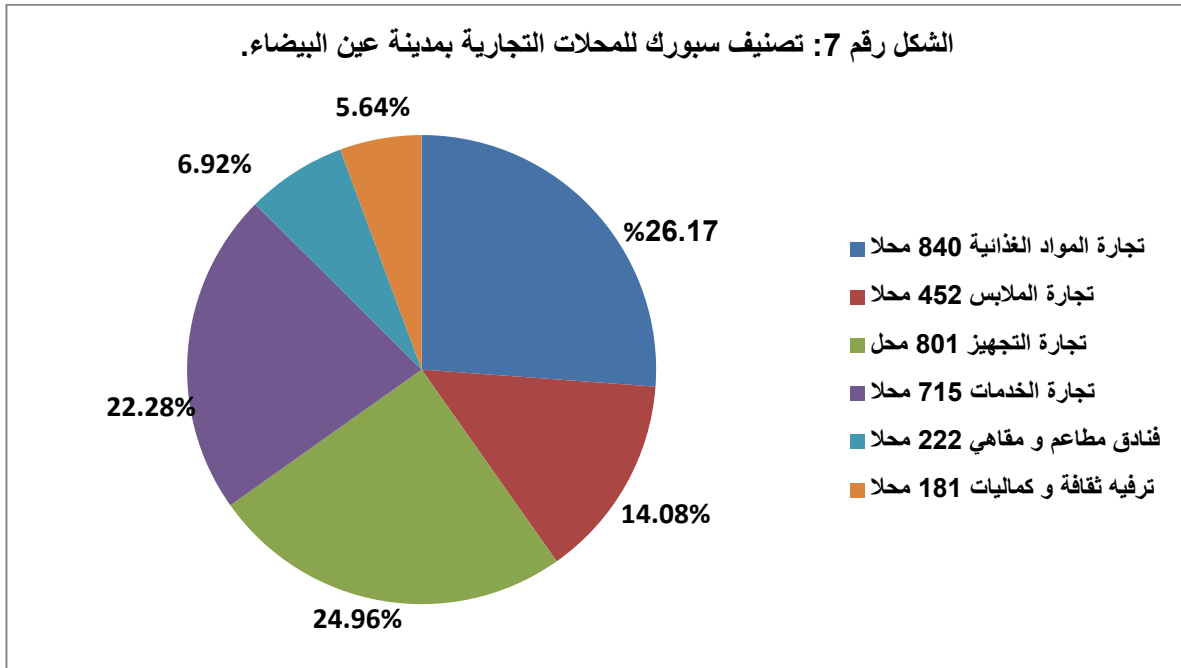
يقوم هذا التصنيف على تقسيم الأنشطة التجارية إلى ستة **6** فئات رئيسية كبرى تتمثل في: تجارة المواد الغذائية - تجارة الملابس - تجهيز - ا فنادق و المطاعم و المقاهي- ترفيه ثقافة و كماليات -خدمات. بإسقاط هذا المفهوم على مدينة عين البيضاء بعد معالجة المعطيات الإحصائية نجد ما يلي:

- ✓ تجارة المواد الغذائية: **840** محلا، ما يعادل **26.17%** من إجمالي المحلات،
- ✓ تجارة الملابس: **452** محلا، أي ما يعادل **14.08%** من إجمالي المحلات،
- ✓ التجهيز: **801** محلا، أي ما يعادل **24.96%** من إجمالي المحلات،
- ✓ الفنادق و المطاعم و المقاهي: **222** باحتساب الفنادق الموجودة بالمدينة، ما يعادل **6.92%** من إجمالي المحلات،
- ✓ خدمات: **715** محلا، ما يعادل **22.28%** من إجمالي المحلات
- ✓ ترفيه، ثقافة و كماليات: **181** محلا (قاعات الألعاب، قاعات الرياضة، قاعات الحفلات، كماليات السيارة، قاعة انترنت، بيع أدوات موسيقية، بيع الطيور و أسماك الزينة، بيع الأقراص المضغوطة...)، ما يعادل **5.64%**، (الشكل رقم **7**)

من خلال معطيات هذا التصنيف نلاحظ أن محلات المواد الغذائية، التجهيز، و الخدمات مجتمعة تستحوذ على معظم المحلات الموجودة بالمدينة، حيث يقدر عددها بـ 2356 محل أي ما يعادل **73.41%** من إجمالي محلات المدينة. مع عدم سيادة أي صنف بصفة مطلقة لتقارب أعداد و نسب محلات كل صنف، تجارة المواد الغذائية (**26.17%** من إجمالي المحلات)، تجارة التجهيز (**24.96%** من إجمالي المحلات) و تجارة الخدمات (**22.28%** من إجمالي المحلات).

دون إهمال ذكر تجارة الملابس التي تعد 452 محلا أي ما يعادل **14.08%** من إجمالي المحلات و هي نسبة كبيرة مقارنة بمحلات تجارة الفنادق، المقاهي، المطاعم و تجارة الترفيه و الكماليات التي سجلت نسبا مقبولة نسبيا، حيث تقدر على التوالي بـ **6.92%** و **5.64%**. غير أنها ضعيفة مقارنة ببعض المدن الغربية، فعلى سبيل المثال نجد في مدينة تور (Tours) الفرنسية فإن **36%** من إجمالي المحلات التجارية تتمثل في تجارة الفنادق و الترفيه لتعداد سكاني يقدر بـ 137 ألف نسمة<sup>1</sup>، ما يبين الدور الاقتصادي و السياحي و الثقافي لهذه المدينة، عكس مدينة عين البيضاء التي يقدر نصيب الأفراد من هذا النوع من المحلات بـ **محل لكل 569 ساكن** بالنسبة لصنف الفنادق و المطاعم و **محل لكل 698 ساكن** بالنسبة لمحلات الثقافة و الترفيه و الكماليات.

كما نلاحظ أن صنف تجارة التجهيز و الخدمات تستحوذ تقريبا على نصف عدد المحلات (**47.24%**)، و هي نسبة و لو أنها معتبرة إلا أنها أقل بكثير من تلك المتواجدة بمدينة باتنة القريبة، التي يتعدى نسبة هذا الصنف من التجارة فيها الثلثين 3/2 من إجمالي 8732 محلا مع إهمال الفارق الزمني المقدر بـ 6 سنوات بين الإحصاءين<sup>2</sup>.



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني.

<sup>1</sup> عنون نور الدين: مرجع سابق، ص 93. اعتمادا على:

M. Bachelard : méthode pour l'étude sur terrain des activités tertiaires –DEA –université François s Rabelais 2002.

<sup>2</sup> الباحث عنون نور الدين أجرى إحصاءه في مارس 2007 بمدينة باتنة.

#### 2-1-4 تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي:

يقدر عدد المحلات التي تمارس نشاطا تجاريا غذائيا في مدينة عين البيضاء تقدر بـ **1060 محلا**، أي ما يعادل **33.03%** من إجمالي المحلات، فيما يقدر عدد المحلات التي تمارس نشاطا غير غذائي بـ **2149 محلا**، ما يعادل **66.97%** من إجمالي المحلات. هذه السيادة لهذا الصنف من المحلات تتباين من قطاع لآخر و الذي من الممكن تلخيصه في الجدول و الشكل الموالي (الجدول رقم 7 و الشكل رقم 8).

يمكن القول أن مجمل القطاعات سادت فيها التجارة غير الغذائية بنسب متفاوتة ماعدا القطاع العمراني رقم 6 (سفاري) أين كانت نسبة الأنشطة التجارية الغذائية أكبر من نظيرتها غير الغذائية.

باستبعاد القطاع رقم 12 (المنطقة الصناعية) لاحتوائها على 12 محلا فقط، لأنه لا يعطينا صورة دقيقة عن نوعية النشاط التجاري، فإن القطاع العمراني 10 (المستقبل) سجل به أضعف نسبة من التجارة الغذائية حيث قدرت بـ **25.45%** فقط، ما يعادل 42 محلا من إجمالي 165 محلا تخصص معظمها في تجارة الخدمات، يليه قطاع ماريان الذي يضم 136 محلا للتجارة الغذائية من إجمالي 515 محلا توجد بهذا القطاع، أي ما يعادل **26.41%** من إجمالي محلات القطاع...

الجدول رقم 9: تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي عبر مختلف القطاعات العمرانية.

رقم القطاع	اسم القطاع	عدد المحلات التجارية	محلات التجارة الغذائية		محلات التجارة غير الغذائية	
			النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
1	مركز المدينة	599	27.54	165	72.46	434
2	السلام	290	41.39	120	58.61	170
3	الزاوية	459	35.73	164	64.27	295
4	الكاهنة	111	27.03	30	72.97	81
5	سعيدي الجموعي	145	37.93	55	62.07	90
6	سفاري	289	53.63	155	46.37	134
7	الأوراس الكبير	235	27.24	64	72.76	171
8	ماريان	515	26.41	136	73.59	379
9	الحراكتة	312	31.09	97	68.91	215
10	المستقبل	165	25.45	42	74.55	123
11	البيضاء الصغيرة	77	38.96	30	61.04	47
12	المنطقة الصناعية	12	16.66	2	83.34	10
	/	3209	33.03%	1060	66.97%	2149

المصدر: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013م.

أما أعلى نسبة لمحلات التجارة الغذائية فقد سجلت بالقطاع العمراني رقم 6 (سفاري)، حيث قدر عددها بـ 155 محلا، ما نسبته **53.63%** من إجمالي 289 محلا. و يعود هذا إلى وجود السوق الأسبوعية التي تضم عدد معتبرا من بائعي الخضر و الفواكه سواء بالجملة أو التجزئة إضافة إلى محلات بيع اللحوم و بيع المواد الغذائية العامة داخل و على أطراف هذه السوق، كما أن هذا القطاع يحوي ثاني أكبر عدد من السكان و هو ما يعزز تركيز هذا النوع من النشاط عبر مختلف الأحياء.

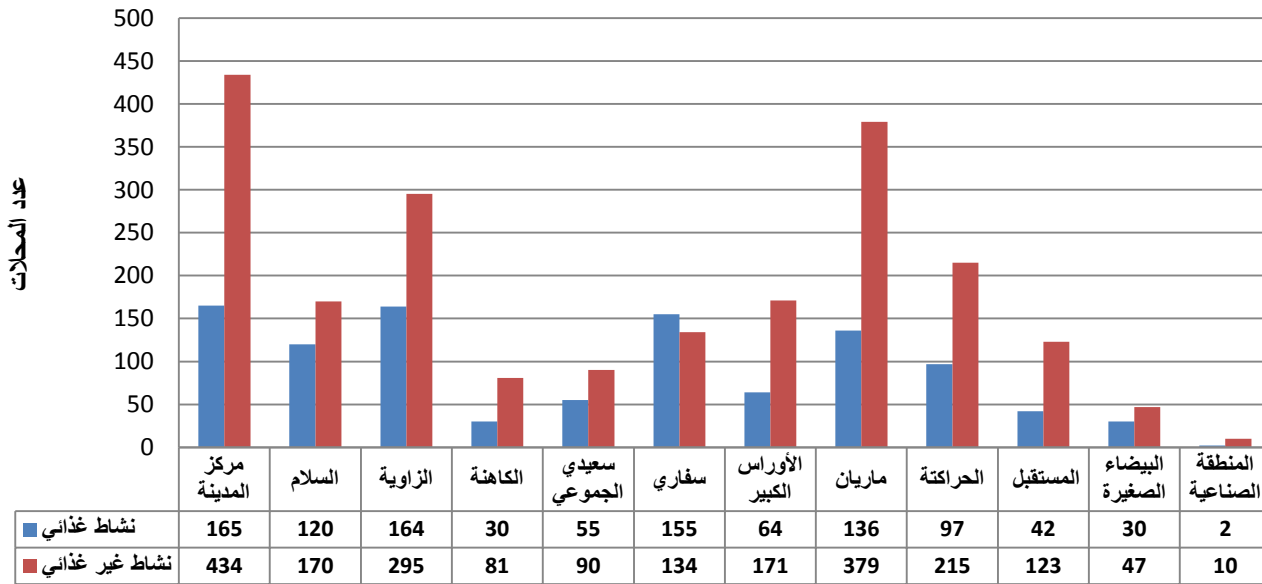
قطاع مركز المدينة يضم أكبر عدد من محلات التجارة الغذائية بـ 165 محلا رغم أن نسبتها لا تتعدى **27.54%** من إجمالي محلات القطاع. هذا العدد المعتبر من محلات التجارة الغذائية في القطاع العمراني الأول يتوافق مع أهمية مركز المدينة الذي يضم أقدم أحياء المدينة إضافة تقاطع محورين كثيفين من حيث

حركة المرور الآلية يتمثلان في الطريقتين الوطنيين رقم 10 و 80 على مستوى هذا القطاع ما يزيد من الطلب على بعض أنواع المحلات كالمطاعم و المقاهي... كما أن وجود العديد من التجهيزات و المرافق العمومية كان له الأثر البارز في تركيز هذا النوع من النشاط.

بدرجة أقل من قطاع سفاري و قطاع مركز المدينة، نسجل عدد لا بأس به من محلات التجارة الغذائية على مستوى قطاعات السلام (120 محلا)، الزاوية (164 محلا)، ماريان (136)، الحراكتة (97 محل) و هو ما يمثل على الترتيب **41.39%**، **35.73%**، **26.41%**، **31.09%**. من إجمالي محلات هذه القطاعات التي تختلف بها أنماط السكن و أشكاله و حالته و لكن العامل المشترك بينها هو العدد الكبير من السكان القاطنين بها والذين يتجاوز عددهم 61729 نسمة (وهي نسب متوازنة جدا تظهر من خلال أن **48.77%** من محلات التغذية موجهة لتلبية حاجات **48.87%** من إجمالي السكان).

بينما سجل أقل عدد من محلات تجارة التغذية بقطاعات الكاهنة (30 محلا)، سعدي الجموعي (55 محلا)، الأوراس الكبير (64)، المستقبل (42) و البيضاء الصغيرة (30)، و هو ما يمثل على التوالي: **27.03%**، **37.93%**، **27.24%**، **25.45%**، **38.96%** من إجمالي محلات هذه القطاعات. رغم أن النسب تعتبر مرتفعة نسبيا إلا أن هذا راجع انخفاض وقلّة عدد المحلات بهذه القطاعات. و من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القطاعات تقع كلها في أطراف المدينة باعتبارها جزءا من التوسعات الحديثة للمدينة يسكن بها عدد معتبر من السكان يقدر بـ **40267 نسمة** (أي أن **20.85%** من المحلات التجارية الغذائية موجهة لتلبية حاجات **31.88%** من إجمالي عدد السكان).

الشكل رقم 8: تصنيف المحلات: غذائية/غير غذائية عبر مختلف القطاعات الحضرية



المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات و إحصائيات الجدول السابق.

و بالحديث عن عدد السكان، فإنه يمكن القول أن نصيب الأفراد من محلات التجارة الغذائية و التجارة غير الغذائية يختلف من قطاع لآخر، حيث لا يمكن الحكم على مدى توفر هذه المحلات التجارية عبر مختلف القطاعات دون ربط عددها مع عدد الأشخاص القاطنين في كل قطاع و من ثم الخروج بنتائج

توضح أي القطاعات يضمن تغطية جيدة لسكانه من حيث احتياجاتهم اليومية. و على العموم يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول التالي (الجدول رقم 10 و الشكل رقم 9):

من خلال الجدول و المنحنى البياني الذي يمثلنا نلاحظ أن نصيب الأفراد من المحلات التجارية الغذائية في مدينة عين البيضاء يقدر بـ **محل لكل 119 ساكن**، بينما نصيبهم من محلات التجارة غير الغذائية يقدر بـ **محل لكل 59 ساكن**، و هو أمر مفهوم إذا أخذنا بعين الاعتبار نسب كل صنف على مستوى المدينة ككل (**37.81%** لمحلات التجارة الغذائية مقابل **62.19%** لمحلات التجارة غير الغذائية). و لكن الملاحظ عبر المنحنى البياني الممثل أعلاه أن هذه المعدلات تختلف و تتفاوت من قطاع لآخر، حيث أنه بعد التدقيق الجيد فيها يمكننا تقسيمها إلى عدة مستويات:

#### بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية:

أ. المستوى الأول: قطاعات نصيب الفرد فيها من محلات التجارة الغذائية أقل من معدل المدينة:

تتمثل في القطاع 1 أين يقدر نصيب الأفراد بـ **محل لكل 60 ساكن** و بالتالي فهو أحسن قطاع من حيث التغطية بهذا النوع من التجارة. أما ثاني قطاع من حيث التغطية فهو سعدي الجموعي بـ **محل لكل 69 ساكن** (و هذا بسبب عدد السكان المحدود بهذا القطاع و الذين لا يتعدى مجموعهم 3800 نسمة مقابل عدد من محلات التجارية الغذائية يقدر بـ 55 محلا). يليه قطاع الزاوية و الذي سجل به معدل **محل لكل 77 ساكن**، هذا المعدل الجيد سجل بسبب وجود العديد من محلات بيع المواد الغذائية بالجملة أو بالتجزئة على مستوى حي ساحة فلسطين إضافة إلى العديد من محلات بيع اللحوم و الخضر بالسوق المغطاة أو على أطراف السوق الأسبوعية أو على مستوى سوق العصر...

جدول رقم 10: نصيب الأفراد من المحلات التجارية الغذائية/غير الغذائية عبر مختلف القطاعات العمرانية.

رقم القطاع	اسم القطاع	عدد السكان	عدد المحلات التجارية		محلات التجارة الغذائية	
			عدد	محل لكل X (مواطن)	عدد	محل لكل X (مواطن)
1	مركز المدينة	9869	599	60	165	434
2	السلام	10457	290	87	120	170
3	الزاوية	12606	459	77	164	295
4	الكاھنة	6803	111	30	227	81
5	سعدي الجموعي	3782	145	69	55	90
6	سفاري	14437	289	93	155	134
7	الأوراس الكبير	10087	235	64	136	171
8	ماريان	11282	515	83	136	379
9	الحراكتة	27384	312	97	282	215
10	المستقبل	9215	165	42	219	123
11	البيضاء الصغيرة	10380	77	30	346	47
12	المنطقة الصناعية	/	12	/	2	10
المجموع	/	126302	3209	119	1060	2149

المصدر: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013 م.

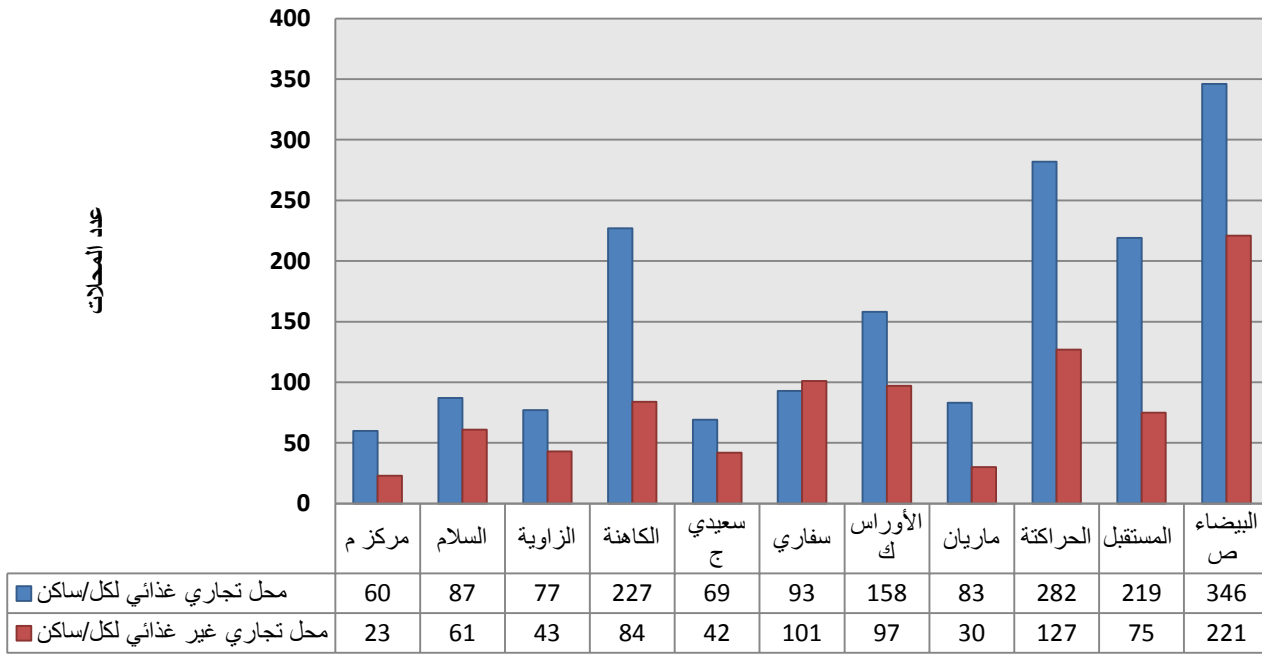
كما تم تسجيل محل لكل 83 ساكن بقطاع ماريان و الذي سجل به رابع أكبر عدد من محلات التجارة الغذائية الموجهة لتلبية حاجيات سكان القطاع أو مختلف المتسوقين القادمين من مختلف أرجاء المدينة لاقتناء حاجياتهم من ألبسة و أواني و مواد تجميل...و فيما يخص قطاع السلام فسجل به معدل يقدر ب محل لكل 87 ساكن، و هذا بسبب محلات بيع المواد الغذائية و الخضر و الفواكه و اللحوم المتمركزة خاصة بالحي الشعبي أحمد بن موسى و الدشرة.

نلاحظ أن هذه القطاعات من أقدم أحياء المدينة من حيث النشأة بداية من مركز المدينة إلى حي الزاوية و ماريان و الدشرة، ما يعني أن الجانب التاريخي له دور كبير في توقيح هذا النوع من التجارة. فهذه القطاعات لوحدها تضم 585 محلا غذائيا ما يعادل 55.19% من إجمالي محلات تجارة التغذية في المدينة لعدد من السكان يقدر ب 44214 نسمة، أي ما يعادل 35% من إجمالي عدد السكان. وهذا ما يتوافق مع النتيجة المتحصل عليها العنصر السابق و التي تنص على أنه كلما اقتربنا من مركز المدينة زاد عدد المحلات التجارية.

فيما يخص قطاع سفاري فقد سجل به معدل يقدر ب محل لكل 93 مواطن و هي نسبة مقبولة و قريبة من معدل المدينة خاصة، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الذين يتجاوز عددهم 14000 ساكن و عدد المحلات التي يقدر عددها ب 155 محلا تقع أهمها بمحيط السوق الأسبوعي و هذا ما يجعل هذا القطاع مقصد العديد من سكان و تجار المدينة خاصة يومي الاثنين و الجمعة.

الملاحظ هنا أن عدد المحلات التجارية الغذائية بقطاعي سعدي الجموعي و سفاري يتناسب مع عدد سكانهما، فعدد المحلات يقدر ب 210 محلا أي ما يعادل 19.81% من إجمالي محلات التغذية لعدد من السكان يقدر ب 18219 نسمة، ما يعادل 14.43% من إجمالي عدد السكان.

الشكل رقم 9: نصيب الأفراد من المحلات الغذائية/غير الغذائية عبر مختلف القطاعات العمرانية



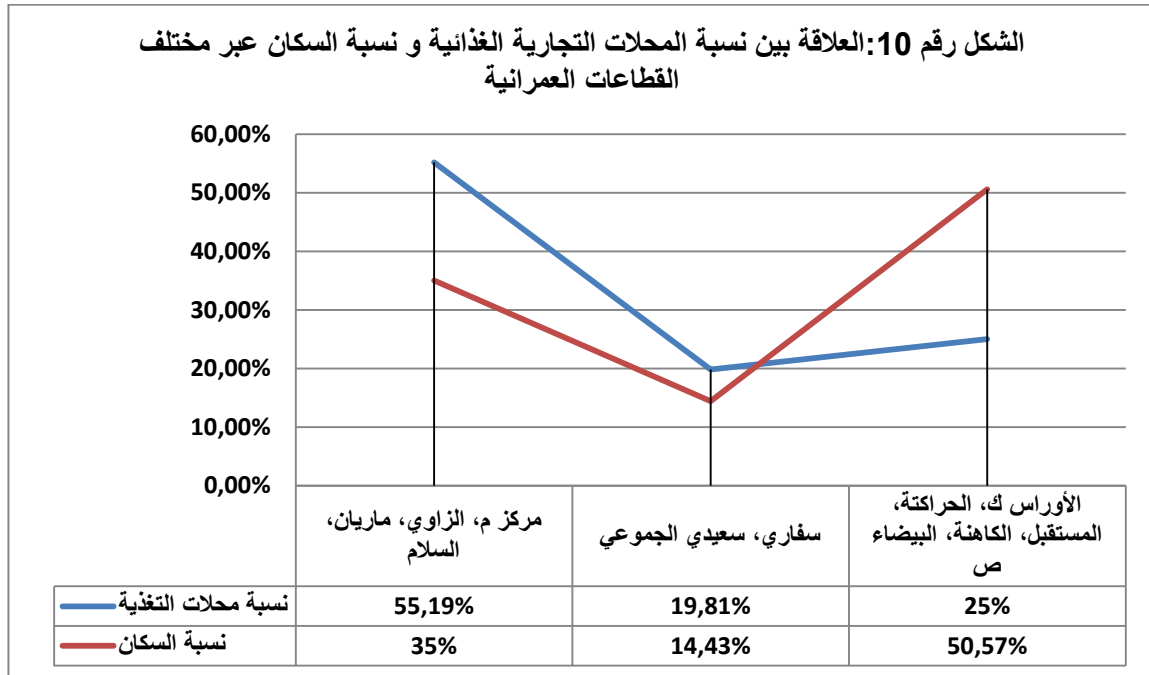
المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ب. المستوى الثاني: قطاعات يعتبر فيها نصيب الفرد من محلات التجارة الغذائية أكبر من معدل المدينة:

تتمثل في قطاع الأوراس الكبير أين يقدر نصيب الأفراد ب محل لكل 158 ساكن، قطاع الحراكنة ب محل لكل 282 ساكن، قطاع المستقبل ب محل لكل 219 مواطن، الكاهنة ب محل لكل 227 ساكن، و البيضاء الصغيرة ب محل لكل 346 ساكن. فهذه القطاعات مجتمعة لا تشتمل إلا على 265 محلا للتجارة الغذائية (باحتراب المحليين الموجودين بالمنطقة الصناعية) من أصل 1060 محلا على مستوى المدينة، ما يعادل 25 % فقط من إجمالي المحلات رغم أن عدد سكان هذه القطاعات يقدر ب 63869 نسمة أي ما يعادل 50.57% من إجمالي سكان المدينة.

الملاحظ أن كل هذه القطاعات تقع في أطراف المدينة (ما عدا بعض أحياء قطاع المستقبل)، فهي تمثل التوسعات الجديدة، كما أن بعض الأحياء بها مازالت في طور التشكل خاصة بالحراكنة و الأوراس الكبير. غير أن الفرق بينها يكمن في أن بعض هذه القطاعات مربوط بخطوط النقل الحضري، كقطاعات الحراكنة، الأوراس الكبير و الكاهنة بينما قطاع البيضاء الصغيرة محروم من هذه الخدمة، عكس سكان قطاع المستقبل الذين تبدو إمكانية تنقل سكانه نحو مركز المدينة متاحة بسبب قربه من مركز المدينة من جهة و محاذاته للطريقين الوطنيين رقم 10 جنوبا و 80 شرقا من جهة أخرى.

هذه المعطيات المتحصل عليها تمكنا من رسم المنحنى البياني التالي: (الشكل رقم 10).



المصدر، إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المتحصل عليها سابقا.

### بالنسبة لمحلات التجارة غير الغذائية:

أ- المستوى الأول: قطاعات يعتبر فيها نصيب الفرد من محلات التجارة غير الغذائية أقل من معدل المدينة:

تتمثل في قطاع مركز المدينة أين يقدر نصيب الأفراد بـ **محل لكل 23 ساكن**، و بالتالي فهو أحسن قطاع من حيث التغطية بهذا النوع من التجارة. أما ثاني قطاع من حيث التغطية فهو ماريان بـ **محل لكل 30 ساكن**، هذا المعدل الجيد المسجل على مستوى هذين القطاعين يعود أساسا إلى العدد الكبير من محلات بيع الملابس و الأحذية بأنواعها و محلات الخدمات، إضافة إلى العامل التاريخي الذي يفرض و جود تموقع بعض أنماط الأنشطة التجارية الخدماتية و الصافية بالأحياء المركزية.

كما تم تسجيل **محل لكل 43 ساكن** بقطاع الزاوية الذي سجل به ثالث أكبر عدد من محلات التجارة غير الغذائية بسبب العدد المهم من محلات بيع الأدوات الكهرومنزلية والهواتف النقالة و مواد التنظيف و مواد التجميل. أما قطاع سعبيدي الجموعي فسجل به معدل يقدر بـ **محل لكل 42 ساكن** و هذا يعود أساسا إلى العدد المحدود من السكان من جهة و إلى العدد المعتبر نسبيا من المحلات التجارية.

هذه القطاعات لوحدتها تضم **1198 محلا** غير غذائي ما يعادل **55.75%** من إجمالي محلات التجارة غير الغذائية في المدينة لعدد من السكان يقدر بـ **37539 نسمة**، أي ما يعادل **29.73%** من إجمالي عدد السكان. وهذا ما يتوافق مع النتيجة المتحصل عليها بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية في هذه القطاعات.

ب- المستوى الثاني: قطاعات يعتبر فيها نصيب الفرد من محلات التجارة غير الغذائية قريب من معدل المدينة:

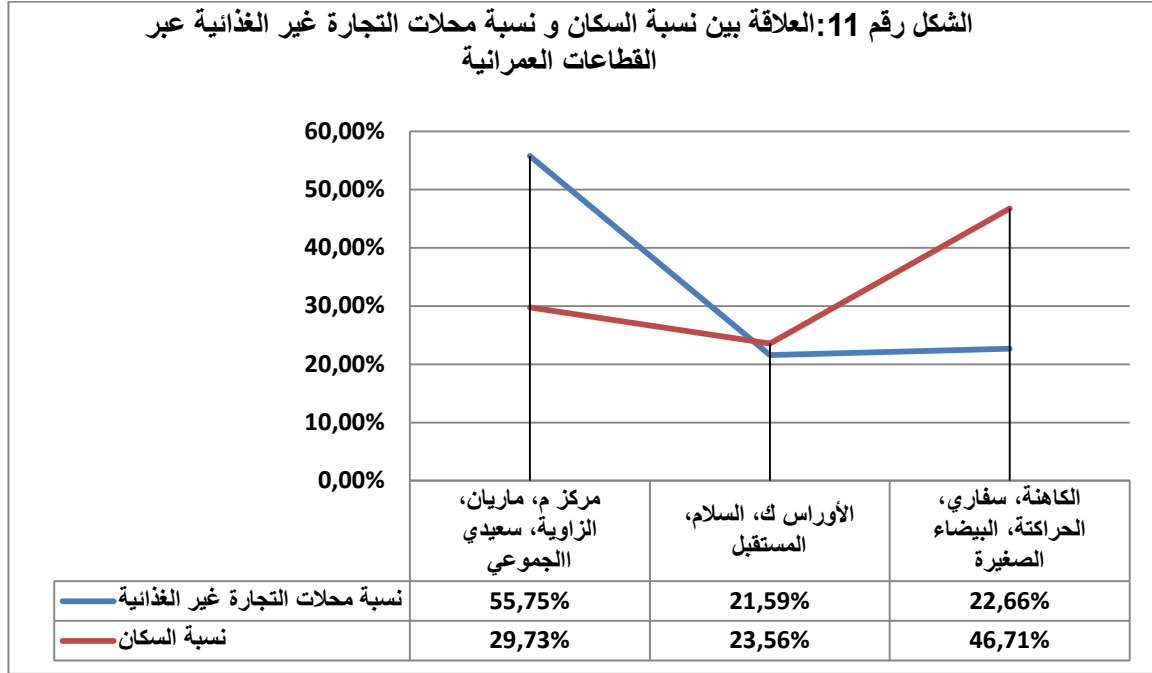
تتمثل في قطاع الأوراس الكبير، قطاع السلام و قطاع المستقبل بـ **محل لكل 59 ساكن**، **محل لكل 61 ساكن** و **محل لكل 75 ساكن** على التوالي. تتمثل الأنشطة السائدة بالقطاع الأول و الثالث في محلات في محلات حرف الإنتاج و محلات التجهيز و محلات الخدمات، أما المحلات السائدة في القطاع الثاني فتتخصص ببيع الملابس، محلات التجهيز المنزلي و محلات الخدمات...

الملاحظ هنا أن عدد المحلات التجارية غير الغذائية بهذه القطاعات يتناسب مع عدد سكانها، فعدد المحلات يقدر بـ **464 محلا** أي ما يعادل **21.59%** من إجمالي محلات التغذية لعدد من السكان يقدر بـ **29759 نسمة**، ما يعادل **23.56%** من إجمالي عدد السكان.

ت- المستوى الثالث: قطاعات يعتبر فيها نصيب الفرد من محلات التجارة غير الغذائية أكبر من معدل المدينة:

تتمثل في قطاع الكاهنة بـ **محل لكل 84 ساكن**، قطاع سفاري أين يقدر نصيب الأفراد بـ **محل لكل 108 ساكن**، قطاع الحراكتة بـ **محل لكل 127 ساكن**، و أخيرا قطاع البيضاء الصغيرة بـ **محل لكل 221 ساكن**. فهذه القطاعات لا تشتمل إلا على **487 محلا** للتجارة غير الغذائية (باحتماب 10 محلات الموجودين بالمنطقة الصناعية) من أصل 2149 محلا على مستوى المدينة، ما يعادل **22.66%** فقط من إجمالي المحلات رغم أن عدد سكان هذه القطاعات يقدر بـ **59004 نسمة** أي ما يعادل **46.71%** من إجمالي سكان المدينة.

الملاحظة المستخلصة سابقا بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية تنطبق كذلك على هذه حالة محلات التجارة غير الغذائية ما عدا في بعض التفاصيل، وهذا ما يظهر جليا من خلال (الشكل رقم 11).



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الميدانية.

من خلال الشكلين و المعطيات السابقة نستنتج أن توزيع المحلات التجارية سواء ذات النشاط الغذائي أو غير الغذائي غير متوازن و لا متوافق مع عدد السكان في كل قطاع. ويظهر هذا جليا من خلال واقع أن أكثر من **50%** من المحلات تقع بالقطاعات المركزية (مركز المدينة، الزاوية، ماريان و بدرجة أقل السلام) رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ **30%** من إجمالي سكان المدينة. بينما الأحياء الواقعة بالأطراف (الحراكتة، البيضاء الصغيرة، الأوراس الكبير...) و التي يسكن بها عدد معتبر من السكان قد يتجاوز **50%** من إجمالي سكان المدينة لا تضم سوى أقل من **25%** من إجمالي محلات المدينة.

#### 3-1-4 تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية:

من بين أهم التصنيفات المستعملة في تحليل البنية التجارية للمدن، لأنه يكشف و يحدد العلاقات بين القطاعات العمرانية، فغياب نشاط تجاري ما في قطاع محدد يدفع سكان هذا القطاع للتنقل نحو قطاعات أخرى لإشباع حاجياتهم مما يؤدي إلى خلق ديناميكية مجالية...على العموم يقوم المختصون بتقسيم الأنشطة التجارية إلى 3 مجموعات كبرى هي: التجارة الصافية، التجارة الحرفية و تجارة الخدمات. غير أن أصحاب بعض المحلات التجارية يقومون بمزج نشاطين أو أكثر في محل واحد (مواد غذائية عامة+ خضر وفاكهة، مكتبة+هاتف عمومي+ هدايا و عطور...)، و هذا ما فرض تحديد النوع السائد في هذا المحل بهدف تصنيفه وفق هذا النوع. عملية فرز المحلات التجارية لمدينة عين البيضاء وفقا لهذا التصنيف أعطت الفئات التالية: (الشكل رقم: 204، الملحق ص 280):

أ. فئة محلات التجارة الصافية: **58** نوعا، مقسمة إلى: صنف التغذية بـ **15** نوع، صنف الملابس بـ **8** أنواع، صنف التجهيز بـ **35** نوعا.

ب. فئة محلات التجارة الحرفية: **30 نوعا**، مقسمة إلى حرف إنتاج بـ **13 نوعا**، و حرف خدمات بـ **17 نوعا**

ت. فئة محلات تجارة الخدمات: **31 نوعا**. تشتمل على مجمل الخدمات كالأطباء، المحامين، المقاهي، المطاعم...

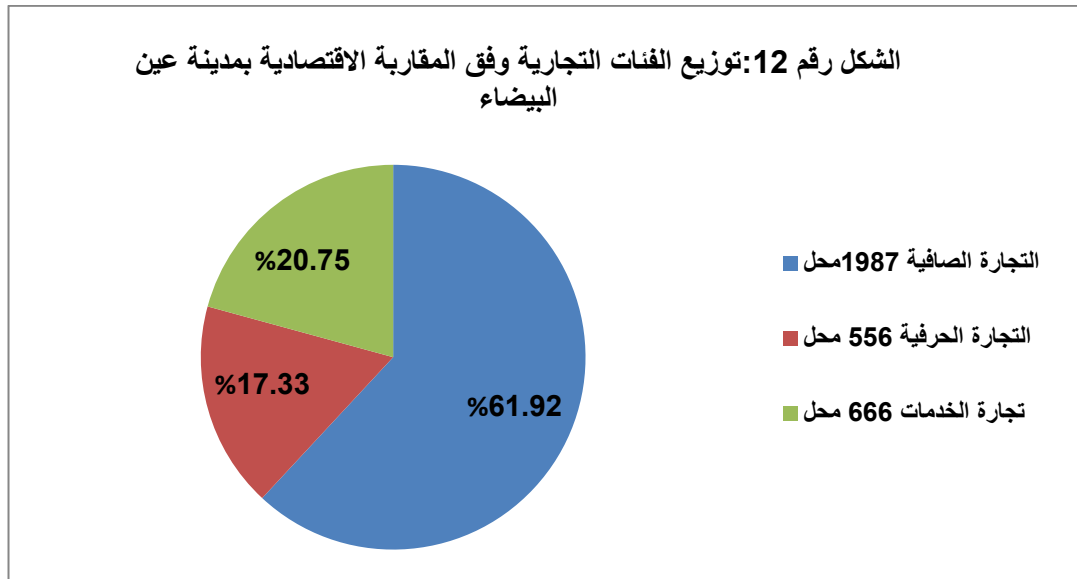
فمن بين 3209 محلا تجاريا تم إحصاؤها بمدينة عين البيضاء، كان عدد محلات التجارة الصافية يقدر بـ 1987 محلا، أي ما يعادل **61.92%** من إجمالي محلات المدينة. بينما قدر عدد محلات التجارة الحرفية بـ 556 محل، أي ما يعادل **17.33%** من إجمالي المحلات. أما محلات تجارة الخدمات 666 محلا، ما يعادل **20.75%** من إجمالي المحلات التي تم إحصاؤها. (الشكل رقم 12).

من خلال هذه المعطيات نلاحظ وجود توزيع غير متوازن لعدد المحلات التجارية كل فئة، حيث تظهر سيادة فئة التجارة الصافية بـ **61.92%** من إجمالي المحلات، تليها فئة تجارة الخدمات بـ **20.75%**، و في الأخير التجارة الحرفية بـ **17.33%** من إجمالي المحلات. وهذا ما يمكننا من تقدير نصيب الأفراد من محلات كل فئة كما يلي:

✓ نصيب الأفراد من محلات التجارة الصافية يقدر بـ **محل لكل 64 ساكن**، (الصور رقم: 8، 9، 10، 11، 12، 13).

✓ نصيب الأفراد من محلات التجارة الحرفية يقدر بـ **محل لكل 227 ساكن**. (الصور رقم: 14، 15، 16، 17، 18).

✓ نصيب الفرد من محلات تجارة الخدمات يقدر بـ **محل لكل 190 ساكن**، (الصور رقم: 19، 20، 21، 22، 23، 24).



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني

لإعطاء نتائج أكثر وضوحا و لإدماج البعد المجالي ضمن هذا التصنيف سنقوم بتوزيع فئات المحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء بهدف فهم درجة التخصص أو التنوع التجاري لكل قطاع. (الجدول رقم 11، الشكل رقم 13).

الصورة رقم 9: بيع الخضرو الفواكه بقطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 8: بيع مواد غذائية عامة بقطاع الزاوية،



الصورة رقم 11: محل الألبسة النسائية بقطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 10: بيع الأدوات الكهربومنزلية بقطاع ماريان،



الصورة رقم 13: محل الأواني المنزلية بقطاع الأوراس الكبير،



الصورة رقم 12: بيع الأفرشة المنزلية بقطاع الزاوية،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

الصورة رقم 15: محل حلاقة بقطاع سعدي الجموعي،



الصورة رقم 17: تصليح الدراجات النارية بقطاع الأوراس الكبير،



الصورة رقم 14: بيع و تركيب الزجاج و قطع غيار السيارات بقطاع ماريان،



الصورة رقم 16: بيع و تصليح الحلبي الذهبية و الفضية، قطاع الزاوية



الصورة رقم 18: غسل و تشحيم السيارات بقطاع الحراكتة،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

الصورة رقم 20: وكالة Renault لبيع السيارات بقطاع الحراكتة،



الصورة رقم 19: الوكالة التجارية لموبيليس بقطاع الزاوية،



الصورة رقم 22: تجمع لعدد من محلات الحرف و الخدمات مقابل الإقامة الجامعية 1000 سرير بقطاع الأوراس الكبير،

الصورة رقم 21: محل مأكولات خفيفة بقطاع ماريان



الصورة رقم 24: وكالة سياحة بمركز المدينة،

الصورة رقم 23: هاتف عمومي بقطاع ماريان،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

الجدول رقم 11: التوزيع المجالي للمحلات التجارية وفقا للمقاربة الاقتصادية عبر القطاعات العمرانية،

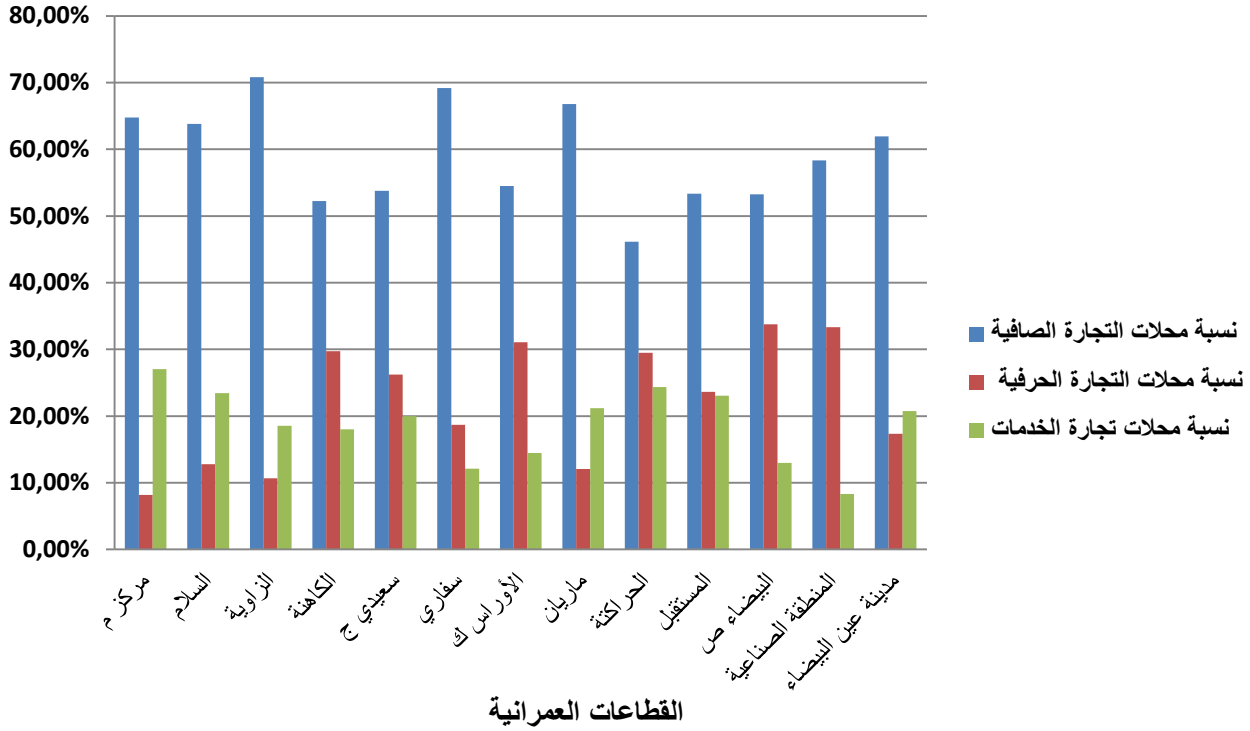
تصنيف المحلات وفق مقاربة اقتصادية						اسم القطاع
%	تجارة خدمات	%	تجارة حرفية	%	تجارة صافية	
27.05	162	8.18	49	64.77	388	مركز المدينة
23.45	68	12.76	37	63.79	185	السلام
18.52	85	10.67	49	70.81	325	الزاوية
18.02	20	29.73	33	52.25	58	الكاهنة
20	29	26.21	38	53.79	78	سعيدي الجموعي
12.11	35	18.69	54	69.20	200	سفاري
14.47	34	31.06	73	54.47	128	الأوراس الكبير
21.16	109	12.04	62	66.80	344	ماريان
24.36	76	29.49	92	46.15	144	الحراكتة
23.03	38	23.64	39	53.33	88	المستقبل
12.98	10	33.77	26	53.25	41	البيضاء الصغيرة
8.34	1	33.33	4	58.33	7	المنطقة الصناعية
17.33	666	20.75	556	61.92	1987	المجموع:

المصدر: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013م.

من خلال هذا المنحنى البياني و الجدول التوضيحي الذي يسبقه يمكن أن نسجل ما يلي:

- ✓ سيادة فئة التجارة الصافية عبر كل القطاعات العمرانية بالمدينة بما يتوافق مع النتيجة الأولية التي تنص على أن التجارة الصافية هي السائدة في المدينة ككل،
- ✓ صعود منحنى التجارة الصافية كلما تعلق الأمر بالقطاعات المركزية (مركز المدينة، السلام، الزاوية، ماريان)، و انخفاضه في الحالات المتعلقة بقطاعات الأطراف، وهذا يعني أن عدد محلات التجارة الصافية ينخفض كلما انتقلنا من المركز نحو الأطراف،
- ✓ هناك قطاعات تتقارب فيها نسبة محلات التجارة الحرفية مع نسبة محلات تجارة الخدمات في الوقت الذي تقل فيه نسبة محلات التجارة الصافية عن المعدل العام المسجل على مستوى المدينة كسعيدي الجموعي و الكاهنة...
- ✓ من حيث المقارنة بين نسبة محلات التجارة الحرفية و تجارة الخدمات نلاحظ و جود علاقة عكسية بينهما، بحيث أن الأحياء المركزية تضم أكبر عدد من محلات تجارة الخدمات (مركز المدينة، الزاوية، السلام، ماريان)، لكن كلما اتجهنا نحو أحياء الأطراف أصبحت محلات التجارة الحرفية أكبر (الأوراس الكبير، الحراكتة، البيضاء الصغيرة...).

الشكل رقم 13: تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية عبر القطاعات العمرانية.

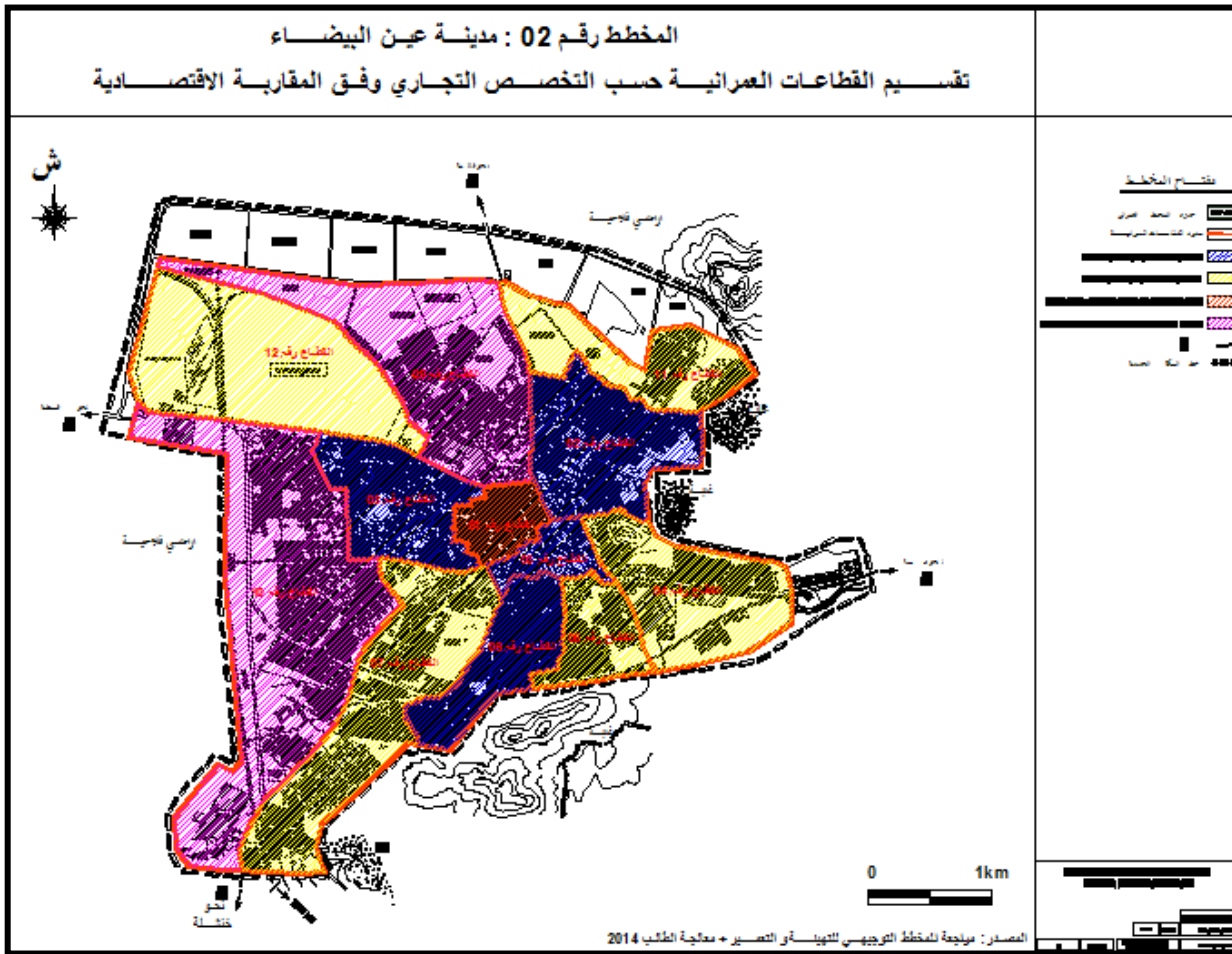


المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق.

بنتبع أعداد و نسب كل فئة من المحلات التجارية عبر كل قطاع حضري على حدى يمكن توضيح واقع التخصص التجاري من خلال سيطرة فئة تجارية معينة أو سيطرة فئتين تجاريتين في هذه القطاعات، فكانت النتائج كما يلي (المخطط رقم 2):

#### القطاعات ذات التخصص التجاري الأحادي:

أ. قطاعات متخصصة في التجارة الصافية: و تضم كل من قطاعات ماريان (66.80%)، الزاوية (70.81%)، سفاري (69.20%) و السلام (63.79%). حيث يبلغ متوسط نسبة التجارة الصافية بهذه القطاعات أكثر من 62%. العامل المشترك بين مختلف هذه القطاعات هو أنها تتميز بنمط و شكل عمراني موحد يتمثل إما في السكن الفردي العادي المبني بعد الاستقلال أو السكن الفردي الموروث من الفترة الاستعمارية، و هو نمط يساهم بظهور هيكلية تجارية تستوعب عدد معتبر من تجار هذه الفئة التي تتطلب مساحة محل محدودة نسبيا و المتوفرة بكثرة على مستوى هذه القطاعات و خاصة المركزية منها. إضافة إلى هذا فإن هذه القطاعات تحوي على العديد من الأسواق المتخصصة كالسوق الأسبوعية بقطاع سفاري، السوق المغطاة بقطاع الزاوية، سوق الملابس و الأحذية بقطاع ماريان. و هي الأسواق التي تضم بين جدرانها عددا معتبرا من محلات التجارة الصافية.



ب. قطاعات متخصصة في التجارة الحرفية: تتمثل في قطاعات الكاهنة (29.73%)، سعدي الجموعي (26.21%)، الأوراس الكبير (31.06%)، البيضاء الصغيرة (33.77%) و المنطقة الصناعية (33.33%)، حيث لم تتعد نسبة محلات التجارة الصافية بهذه القطاعات عتبة 55%، بينما تصل نسبة محلات تجارة الخدمات إلى حوالي الثلث من إجمالي المحلات التجارية المسجلة في بعض القطاعات، وهي نسبة أكبر من تلك المسجلة على مستوى إجمالي المدينة المقدر بـ 17.33%. العامل المشترك بين هذه الطاعات هو أنها تقع على أطراف المدينة، حيث شكلت التوسعات الحديثة المدينة، كما أن معظم سكناتها من النمط الفردي الحديث ذو المساحة الكبيرة وهي الميزة التي تسمح بتوطن هذا النوع من النشاط التجاري الذي يحتاج من جهة إلى مساحات معتبرة و إلى طرقات و محاور نقل كبيرة من جهة أخرى...و التي بحكم نوعية نشاطها أو المواد المستعملة في الإنتاج قد تسبب إزعاج أو خطر على السكان، و هذا ما يدفع أصحابها إلى التركيز في أحياء الضواحي للأسباب المذكورة سابقا.

### قطاعات ذات تخصص تجاري ثنائي:

أ. قطاعات ذات تخصص التجارة الصافية و تجارة الخدمات: هذا النمط من التخصص الثنائي لا يتوفر إلا في قطاع مركز المدينة، أين تقدر نسبة التجارة الصافية بـ 64.77% من إجمالي المحلات ، بينما تقدر نسبة محلات تجارة الخدمات بـ 27.05% (و هي نسبة أكبر من التي سجلت على مستوى المدينة و التي قدرت بـ 20.75%)، و هذا كان على حساب محلات التجارة الحرفية التي لم تتعد نسبتها الـ 8.18% و هذا ما يتوافق مع مكانة و أهمية مركز المدينة الذي من المفترض أن يضم أنشطة تجارية متنوعة و بأعداد مهمة، خاصة التي يشار إليها بالمهن السامية كالمحامين، الموثقين، الأطباء...عكس التجارة الحرفية التي تتم في مجملها بالصائغين و بائعي الذهب، الحلاقين، مصلحي الهواتف النقالة...أي أنها في المجمل حرف خدماتية لا تسبب إزعاج و لا تتطلب مساحات كبيرة كما أن الارتياح عليها كبير لأنها مرتبطة مباشرة بالحياة اليومية للسكان.

ب. قطاعات ذات تخصص التجارة الحرفية و تجارة الخدمات: تظهر في قطاعي اثنين هما الحراكتة و المستقبل، فالأول تقدر نسبة محلات التجارة الحرفية بـ 29.49% من إجمالي محلات القطاع (نسبة أكبر من تلك المسجلة على مستوى المدينة و المقدر بـ 17.33%) بينما تقدر نسبة محلات تجارة الخدمات بـ 24.36% من إجمالي المحلات (أكبر من النسبة المسجلة بالمدينة المقدر بـ 20.75%)، بينما لم تتعد نسبة محلات التجارة صافية 46.15%. و للإشارة فقد سجل أكبر عدد من محلات التجارة الحرفية بهذا القطاع حيث قدر عددها بـ 92 محلا. أما قطاع المستقبل فقد قدرت نسبة محلات التجارة الحرفية بـ 23.64% أما محلات تجارة الخدمات فقد قدرت نسبتها بـ 23.03%، بينما لم تتعد نسبة محلات التجارة الصافية الـ 54% من إجمالي محلات هذا القطاع. و يعود هذا أساسا إلى وجود محلات و مستودعات ذات مساحات معتبرة تسمح بممارسة هذه الأنشطة...أما أهم محلات تجارة الخدمات فمعظمها مرتبط بالحياة اليومية لسكان هذين القطاعين، حيث نجد أنشطة كالمقاهي و المطاعم و الحلاقة و الحمامات و المرشات...

## 5. تحليل البنية التجارية لمدينة عين البيضاء:

يمكن تحليل البنية التجارية لمدينة عين البيضاء عن طريق العديد من المؤشرات لعل أهمها:

### 1-5 التحليل باستعمال مؤشر قوة الجذب التجاري عبر مختلف القطاعات العمرانية:

مؤشر قوة الجذب التجاري هو حاصل قسمة عدد المحلات التجارية غير الغذائية على عدد المحلات التجارية الغذائية، حيث أنه كلما آلت النتيجة إلى الواحد 1 يكون القطاع العمراني المدروس الأقل جذبا و العكس صحيح. أما إذا كان المؤشر أقل من 1 فهذا يعني عدم وجود أي جاذبية بهذا القطاع. يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي: (الجدول رقم 12).

الجدول رقم 12: مؤشر قوة الجذب التجاري عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء.

مؤشر قوة الجذب التجاري	تصنيف المحلات التجارية		اسم القطاع	رقم القطاع
	غذائية	غير غذائية		
2.63	165	434	مركز المدينة	1
1.42	120	170	السلام	2
1.8	164	295	الزاوية	3
2.7	30	81	الكاهنة	4
1.64	55	90	سعيدي الجموعي	5
0.86	155	134	سفاري	6
2.67	64	171	الأوراس الكبير	7
2.79	136	379	ماريان	8
2.22	97	215	الحراكتة	9
2.93	42	123	المستقبل	10
1.56	30	47	البيضاء الصغيرة	11
5	2	10	المنطقة الصناعية	12
2.03	1060	2149	/	/

المصدر: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013م.

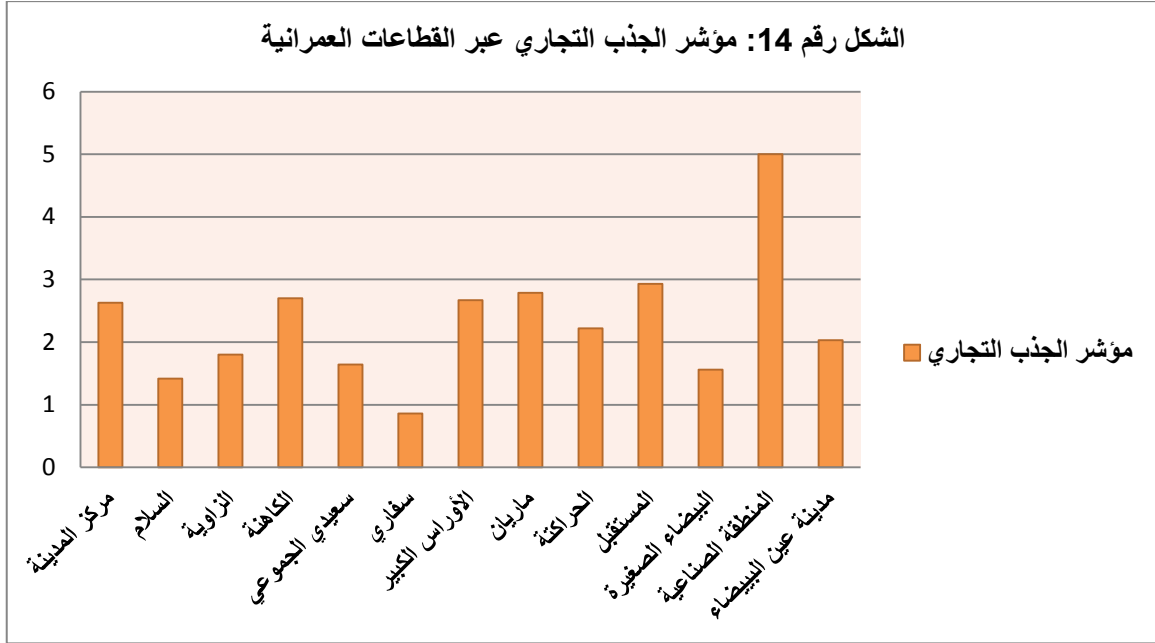
بإسقاط التعريف السابق على مدينة عين البيضاء ككل نجد أن قوة الجذب التجاري تقدر بـ 2.03، غير أن تطبيق هذا المؤشر على القطاعات العمرانية كل على حدة أعطى نتائج متفاوتة و مختلفة من قطاع لآخر، و هو ما سمح لنا برسم الشكل البياني الموالي (الشكل رقم 14).

من خلال الجدول السابق و الأعمدة التكرارية المرافقة له يمكن تقسيم قطاعات المدينة إلى 4 فئات رئيسية من خلال قيم مؤشر الجذب التجاري (المخطط رقم 3):

### 1-1-5 قطاعات ذات جذب تجاري قوي: (من 2.5 إلى 5):

تتمثل في قطاعات مركز المدينة (2.63) الكاهنة (2.7)، الأوراس الكبير (2.67)، ماريان (2.79)، المستقبل (2.93) و المنطقة الصناعية (5)، هذه الأخيرة لا تحوي سوى على 12 محلا منها محلان فقط للتجارة الغذائية و 9 محلات للتجارة غير الغذائية و هو ما يفسر قوة جذب هذا القطاع.

المميز في القطاعات التي تنتمي إلى هذا المؤشر أن 3 منها (دون احتساب المنطقة الصناعية) تقع في أطراف المدينة (الكاهنة جنوب شرق المدينة، الأوراس الكبير جنوب غرب المدينة، المستقبل شمال المدينة)، حيث يفسر ارتفاع قيمة المؤشر بارتفاع نسبة المحلات غير الغذائية بسبب انتشار المحلات



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

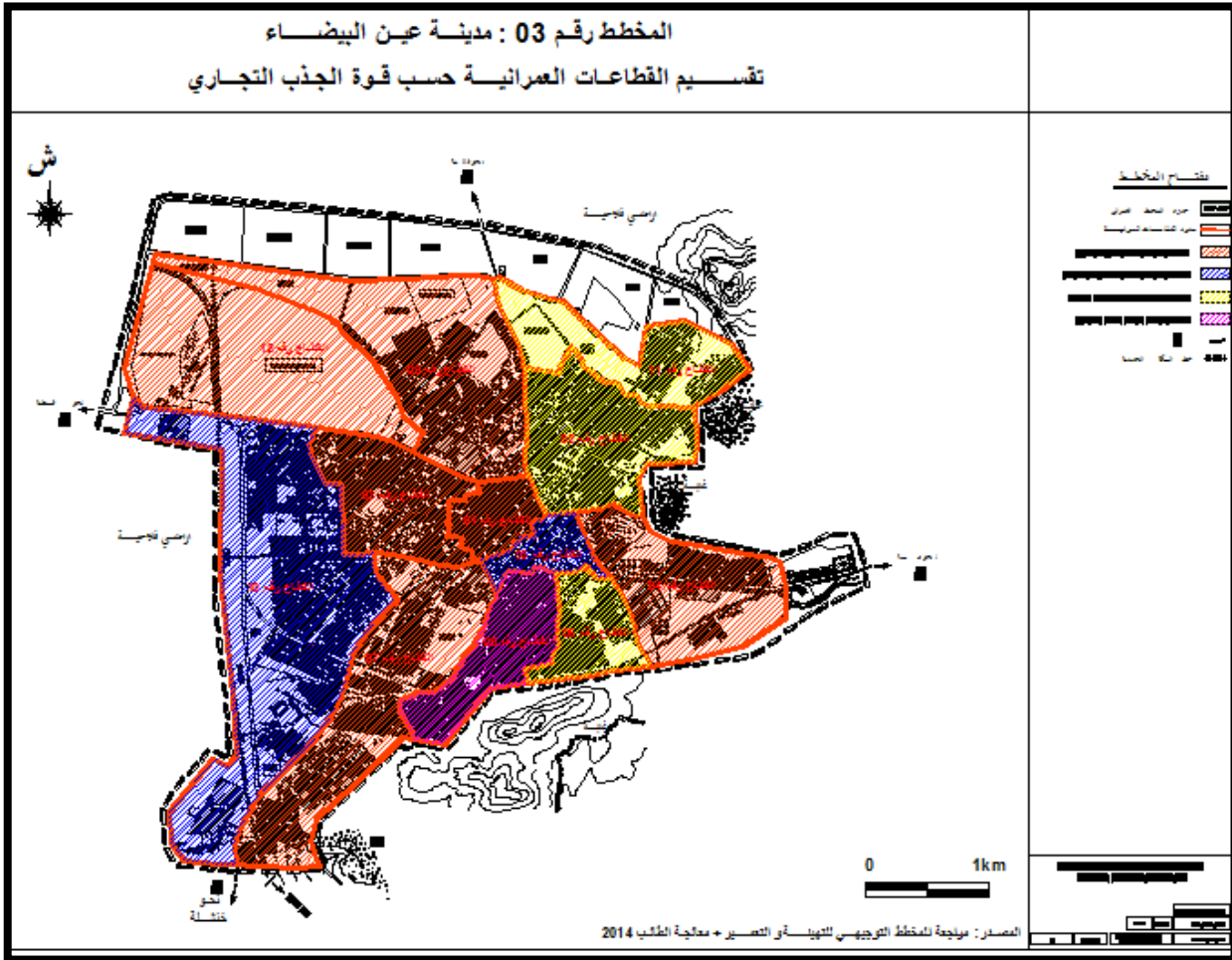
الحرفية و محلات بيع قطع الغيار و كماليات السيارات و مواد البناء، مقابل انخفاض نسبة محلات بيع المواد الغذائية، و بالتالي يمكن القول أن هذه القطاعات تجذب المستهلكين الراغبين في هذا النوع من الخدمات و السلع حتى من خارج هذه القطاعات العمرانية.

أما قطاع مركز المدينة فجاذبيته تنبع أساسا من محلات تجارة الخدمات بـ 162 محلا خاصة السامية منها (أطباء، محامين، كتاب، مهندسين..) إضافة إلى محلات التجهيز بـ 124 محلا و محلات بيع الملابس و الأحذية بأنواعها بـ 152 محلا، و هذا ما يجعل هذه المنطقة محل استقطاب للسكان. و فيما يخص قطاع ماريان فجاذبيته تكمن في النسبة و الأعداد الكبيرة و المهمة من محلات بيع الملابس بأنواعها و التي يقدر عددها بـ 124 محلات، إضافة إلى العديد من محلات الخدمات و المهن الحرة كالأطباء و المحامين و مكاتب الدراسات... بـ 109 محلا و تجارة التجهيز بـ 119 محلات، ما جعله يصنف كثاني أكبر القطاعات جذبا حسب هذا المؤشر (إذا أهملنا قطاع المنطقة الصناعية لأنها لا تعطي صورة دقيقة للجذب التجاري بسبب العدد المحدود من المحلات الموجودة بها).

#### 5-1-2 قطاعات ذات جذب تجاري متوسط: (1.80 إلى أقل من 2.4):

يظهر هذا المؤشر في قطاعين هما: قطاع الزاوية (1.8)، و قطاع الحراكتة (2.22). ما يميز هذه القطاعات هو الارتفاع النسبي لأعداد المحلات الغذائية مقارنة بالقطاعات ذات الجذب التجاري القوي. فقطاع الزاوية يضم عددا مهما من محلات التغذية، حيث يقدر عددها بـ 164 محلا مقابل 295 محلا للتجارة غير الغذائية التي تتمثل في عدد من محلات التجهيز (128 محلا) و محلات الخدمات (85 محلا) و بيع الملابس (85 محلا) إضافة إلى بعض محلات الحرف (39 محلا).

و فيما يخص قطاع الحراكتة و رغم أن عدد المحلات الإجمالية به محدودة مقارنة بالقطاعات السابق ذكرها بحيث لا تتعدى 312 محلا، إلا أن 97 منها متخصصة في التجارة الغذائية أما البقية فمعظمها متخصصة في تجارة الحرف، التجهيز و الخدمات.



### 3-1-5 قطاعات ذات جذب تجاري ضعيف: (من 1 إلى أقل من 1.7):

يظهر هذا المؤشر في قطاعات السلام (1.42)، سعيدي الجموعي (1.64)، البيضاء الصغيرة (1.56). العامل المشترك بين هذه القطاعات أنها إما تقع على أطراف المدينة (البيضاء الصغيرة)، أو أنها أحياء شعبية (السلام، سعيدي الجموعي).

في هذه القطاعات عدد محلات التجارة الغذائية مقارب لمحلات التجارة غير الغذائية كما هو الحال في قطاع السلام (120/170) أو قطاع سعيدي الجموعي (55/90) وهذا بهدف تلبية متطلبات سكان هذه القطاعات التي تأوي أعدادا مهمة من السكان. أهم المحلات التجارية غير الغذائية تخصص في النشاطات الحرفية.

### 4-1-5 قطاعات لا يوجد بها جذب تجاري: (قيمة المؤشر أقل من 1):

تظهر في قطاع سفاري فقط، حيث يقدر مؤشر الجذب التجاري بـ 0.86، و يعود هذا إلى ارتفاع أعداد المحلات التجارية الغذائية التي تتركز في معظمها داخل أو على أطراف السوق الأسبوعية مقارنة بنسبة محلات التجارة غير الغذائية. حيث سجل بهذا القطاع ثالث أكبر عدد من المحلات التجارية الغذائية بـ 155 محلا مقابل 134 محلا للتجارة غير الغذائية.

من خلال هذه النتائج يمكن استنتاج ما يلي:

- أ. موقع القطاعات بالنسبة للمدينة لا يتحكم في قوة الجذب التجاري بدليل أن قطاعات المستقبل، الكاهنة و الأوراس الكبير صنفت ضمن القطاعات ذات الجذب التجاري القوي رغم أنها تقع على أطراف المدينة، بينما صنف قطاع الزاوية ضمن القطاعات ذات الجذب التجاري المتوسط رغم أنه يقع بالقرب من مركز المدينة.
- ب. الأحياء المركزية متخصصة في التجارة الصافية و التجهيز بينما أحياء الأطراف متخصصة في تجارة الحرف،
- ت. قيم الجذب التجاري المسجلة على مستوى الجهة الغربية للمدينة أكبر من نظيرتها المسجلة على مستوى الجهة الشرقية، حيث أن قطاعات الجهة الغربية و المتمثلة في المستقبل، الأوراس الكبير صنفت ضمن القطعات ذات الجذب القوي بينما صنف قطاع الحراكتة ضمن القطاعات ذات الجذب التجاري المتوسط. عكس قطاعا الجهة الشرقية التي صنفت ضمن القطاعات ذات الجذب التجاري الضعيف كالبيضاء الصغيرة ، السلام ماعدا قطاع الكاهنة الذي صنف ضمن القطاعات ذات الجذب التجاري القوي و الذي يستمد أهميته من كونه يعتبر المدخل الشرقي للمدينة.

### 2-5 تحليل البنية التجارية باستعمال الكثافة التجارية:

يمكن احتساب الكثافة التجارية من خلال قسمة عدد المحلات التجارية المحصاة في كل قطاع عمراني على المساحة الإجمالية لهذا القطاع. و على العموم كانت الكثافة التجارية للمدينة ككل تقدر بـ 1.86 محل/هكتار، لكن على مستوى القطاعات كانت النتائج متباينة و مختلفة من قطاع لآخر فبعضها كان مرتفعا و الآخر كان متوسطا و البعض ضعيفا حسب مساحة كل قطاع و عدد محلاته، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي. (الجدول رقم 13).

جدول رقم 13: الكثافة التجارية عبر مختلف القطاعات الخضرية بمدينة عين البيضاء:

الكثافة التجارية (محل/هكتار)	المساحة (هكتار)	عدد المحلات التجارية	القطاعات العمرانية
21.95	27.29	599	مركز المدينة
3.93	73.81	290	السلام
13.61	33.71	459	الزاوية
0.84	132	111	الكاهنة
3.63	39.93	145	سعيدى الجموعي
6.96	41.52	289	سفاري
0.91	259.42	235	الأوراس الكبير
10.82	47.60	515	ماريان
1.08	289.42	312	الحراكتة
1.09	151.16	165	المستقبل
0.39	199.45	77	البيضاء الصغيرة
0.05	222.36 (بالتوسيع)	12	المنطقة الصناعية
2.11	1517.67	المجموع: 3209	/

المصدر: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013م.

من خلال هذا الجدول يمكن القول أن الأحياء و القطاعات المركزية للمدينة سجلت بها أكبر كثافة ممكنة من المحلات التجارية بحيث قدرت الكثافة التجارية بمركز المدينة بـ **21.95 محل/هكتار**، لكن كلما انتقلنا نحو أحياء الأطراف كلما سجلت الكثافة انخفاضا كبيرا لتصل إلى **0.39 محل/الهكتار** أو ما يعادل **1 محل/2.56 هكتار** بقطاع البيضاء الصغيرة. لكن تبقى الإشارة إلى أن أعداد المحلات التجارية و مساحة القطاعات العمرانية تلعب دورا محوريا في تحديد الكثافة التجارية حيث أن القطاعات المركزية تضم أكبر عدد من المحلات التجارية رغم أنها ذات مساحة صغيرة و محدودة، بينما القطاعات الواقعة بالأطراف فمساحتها كبيرة بينما عدد محلاتها أقل من الفئة الأولى.

وعلى أساس الكثافة المسجلة على مستوى المدينة ككل تم تقسيم قطاعات المدينة و هذا اعتمادا على الشكل الموالي (الشكل رقم 15) إلى:

#### 5-2-1 الحلقة الأولى: كثافة تجارية عالية جدا: أكثر من 10 محلات/هكتار: تضم 3 قطاعات

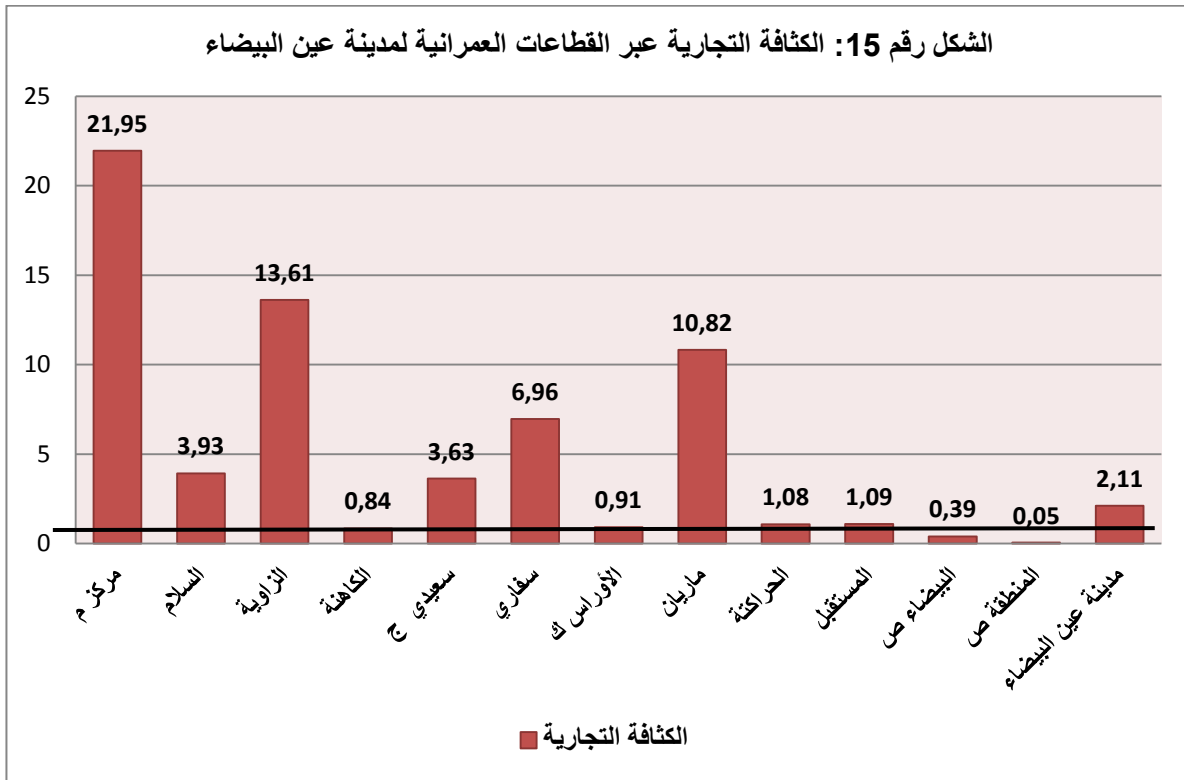
مركزية (مركز المدينة، الزاوية، ماريان) التي تحوي أكبر عدد من المحلات التجارية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يقدر إجمالي عدد محلاتها بـ 1573 محلا ما نسبته **49.02%** من مجموع محلات المدينة على مساحة لا تتعدى 108.6 هكتار ما يعطينا كثافة متوسطة لهذه القطاعات الثلاث تقدر بـ **14.48 محل/هكتار**.

#### 5-2-2 الحلقة الثانية: كثافة تجارية مرتفعة: من 3.5 إلى 9 محلات/هكتار: سجلت هذه الكثافة في

بعض الأحياء المحيطة بالقطاعات الأولى (محيطة بالقطاعات ذات الكثافة التجارية العالية). وهي تضم 3 قطاعات: السلام بـ **3.93 محل/هكتار**، سعيدى الجموعي بـ **3.63 محل/هكتار**، و سفاري بـ **6.96 محل/هكتار**. مع كثافة متوسطة لهذه القطاعات تقدر بـ **4.66 محل/هكتار** على اعتبار أن إجمالي عدد محلاتها يقدر بـ 724 محلا في مساحة تقدر بـ 155.26 هكتار.

**3-2-5 الحلقة الثالثة 1: كثافة تجارية متوسطة: من 1 إلى 3 محلات/هكتار:** سجلت بقطاعي الحراكتة بـ **1.08 محل/هكتار** و المستقبل بـ **1.09 محل/هكتار**، مع كثافة متوسطة تقدر بـ **1.08 محل/هكتار** على اعتبار أن إجمالي محلات القطاعين يقدر بـ 477 محلا في مساحة قدرها 440.58 هكتار.

**4-2-5 الحلقة الثالثة 2: كثافة تجارية ضعيفة: أقل من 1 محل/هكتار:** سجلت بأحياء و قطاعات أطراف المدينة و هي تضم 3 قطاعات (مع إهمال قطاع المنطقة الصناعية لأن الكثافة تؤول إلى 0) تتمثل في: قطاع الكاهنة بـ **0.84 محل/هكتار**، قطاع الأوراس الكبير بـ **0.91 محل/هكتار**، و أخيرا قطاع البيضاء الصغيرة الذي سجلت به أضعف كثافة بحيث لا تتعدى **0.39 محل/هكتار**.



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال النتائج المتحصل عليها وفق هذا التصنيف يمكن القول أن موقع القطاع أو الحي يتحكم بصفة مباشرة في الكثافة التجارية، حيث أنه كلما اقتربنا من المركز كلما زادت عدد المحلات في الهكتار الواحد لتبلغ ذروتها في مركز المدينة بمعدل يقارب 22 محلا/هكتار. بينما سجلت أضعف الكثافات على مستوى قطاعات الأطراف البعيدة نسبيا عن المركز كقطاع الكاهنة (0.84 محل/هكتار) البيضاء الصغيرة (0.39 محل/هكتار) غير أنه يجب استثناء قطاع سفاري و الذي رغم أنه يقع على الأطراف إلا أن الكثافة به مرتفعة، و يعود هذا أساسا إلى مساحته المحدودة من جهة و العدد المعتبر من المحلات الموجودة به... أما الأحياء المندمجة مع المركز فسجلت بها كثافات مقبولة أكبر من كثافة المدينة ككل مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع الزاوية (13.61 محل/هكتار) و ماريان (10.82 محل/هكتار) و السلام (3.93 محل/هكتار) وهذا ما جعلها إضافة إلى المركز تضم أهم المحاور التجارية بالمدينة.

### 3-5 تحليل البنية التجارية باستعمال المصفوفة:

يعتمد هذا التصنيف على المصفوفة بهدف معرفة الوزن الحقيقي للبنية التجارية لكل قطاع من القطاعات العمرانية من خلال تحديد الأنشطة التجارية الموجودة و المفقودة في كل قطاع، و هذا من خلال الترتيب التنازلي للمراكز العمرانية حسب عدد تردد الظهور (تنازليا من اليسار إلى اليمين) و ترتيب الأنشطة التجارية من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا أو الأكثر ندرة (تنازليا من الأعلى إلى الأسفل) و هو ما سمح لنا برسم مصفوفة البنية التجارية (الملحق الشكل رقم 205: ص: 284).

#### 3-5-1 القراءة العمودية: أعطت القراءة العمودية 4 فئات متباينة من حيث تنوع الأنشطة التجارية

حيث أن النتائج المتحصل عليها يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. **قطاعات ذات تنوع قوي أو قطاعات الفئة أ:** و تحوي بين 80 و 119 نوعا من الأنشطة التجارية، و تظهر في قطاعات مركز المدينة، الزاوية، و ماريان. و لكن الملفت للانتباه هو تفوق قطاع ماريان على مركز المدينة من حيث التنوع، و يعود هذا أساسا إلى توسع و امتداد هذا القطاع و اندماجه مع أحياء الأطراف و هذا ما أدى إلى ظهور أنواع تجارية لا توجد بقطاع مركز المدينة (كالنجارة و الحدادة و غسل و تشحيم السيارات و ميكانيك...). و يمكننا القول أن جميع هذه القطاعات تقع في المنطقة المركزية للمدينة ما جعلها تضم أهم و أكبر عدد من الأنواع التجارية.

ب. **قطاعات ذات تنوع تجاري حسن أو قطاعات الفئة ب:** و تحوي بين 60 و 79 نوعا من الأنشطة التجارية و تظهر في قطاعات السلام بـ 74 نوعا، الحراكتة بـ 79 نوعا، سفاري بـ 70 نوعا و الأوراس الكبير بـ 66 نوعا. العامل المشترك بين هذه القطاعات أنها تقع على تماس مباشر مع الأحياء المركزية للمدينة، فقطاع السلام يجاور المركز الحضري من الشرق و قطاعي سفاري يقع بمحاذاة حي الزاوية جنوبا و جزء من قطاع الحراكتة الذي يلي مباشرة قطاع ماريان من الغرب، و قطاع الأوراس الكبير الذي يقع جنوب قطاع ماريان و جنوب غرب المركز.

ت. **قطاعات ذات تنوع تجاري متوسط أو قطاعات الفئة ج:** تتمثل في قطاعات المستقبل بـ 63 نوعا، سعدي الجموعي بـ 58 نوعا، و الكاهنة بـ 44 نوعا، و هي قطاعات تقع في الأطراف تتميز بالنمط العمراني الفردي، حيث تنتشر بها سكنات من نوع فيلات بالكاهنة و المستقبل أو سكنات فردية ذات حالة إنشائية متوسطة إلى حسنة بقطاع سعدي الجموعي.

ث. **قطاعات ذات تنوع تجاري ضعيف أو قطاعات الفئة د:** تظهر في قطاعي البيضاء الصغيرة و المنطقة الصناعية، فالأول لا يضم سوى 34 نوعا تجاريا و الثاني 11 نوعا فقط، و هو ما يتوافق مع القطاعات ذات الكثافة التجارية الضعيفة (الكثافة تؤول إلى الصفر في قطاع المنطقة الصناعية، بينما لا تتعدى 0.4 محل/الهكتار في قطاع البيضاء الصغيرة) حيث تتمثل أهم الأنواع في بيع المواد الغذائية بـ 5 أنواع و محلات التجارة الحرفية بـ 12 نوع و تجارة الخدمات بـ 6 أنواع... و الباقي للتجارة الصافية (باستثناء التجارة الغذائية).

من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن قيمة التنوع التجاري تزداد كلما انتقلنا من الأطراف نحو المركز، حيث أن قطاعات ماريان و مركز المدينة و الزاوية تحوي على معظم و أهم الأنواع التجارية (على التوالي 78.15%، 76.47%، 68.07% من إجمالي 119 نوعا على مستوى المدينة) بينما سجلت قيم تنوع من حسنة إلى متوسطة بالأحياء و القطاعات الانتقالية كالسلام الذي

يحتوي على **62.18%** من الأنواع التجارية أو الحراكتة بـ **66.38%** من الأنواع...و في الأخير توجد القطاعات التي يمكن تسميتها بالمهمشة تجاريا و التي تتجسد حرفيا في قطاع البيضاء الصغيرة التي لا تحوي إلا ما نسبته **28.57%** فقط من إجمالي الأنواع التجارية.

يعود هذا التدرج و التباين أساسا إلى عدة عوامل و أحكام لعل أهمها هو العامل التاريخي، فكلما كانت الأحياء و القطاعات قديمة كلما زادت فرص ظهور أنواع أكبر من الأنشطة التجارية. إضافة إلى هذا لا يمكن إنكار دور و أهمية هيراركية شبكة الطرق، فباعتبار أن الطريقين الوطنيين رقم 10 و 80 يتقاطعان في مركز المدينة إضافة إلى وجود قطاع الكاهنة على جانب الطريق الوطني رقم 10 و قطاعي الأوراس الكبير و الحراكتة على جانبي الطريق الوطني رقم 80 و الطريق الإجتتابي فرض وجود أنواع تجارية تهدف إلى تلبية حاجات مستعملي الطريقين.

كما يبدو أن الأصل السابق للسكان يعمل كذلك على التأثير على تنوع النشاط التجاري بقطاع ما، فمثلا سكان قطاع البيضاء الصغيرة (حي بوعكوز و البيضاء الصغيرة الذين وزعا على المواطنين في إطار امتصاص السكن الهش (RHP) كانوا كلهم يسكنون بأحياء الصفيح التي كانت منتشرة على أطراف المدينة (عسكري الشريف، كاريار دومينيك، الثكنة القديمة...)، ما يعني محدودية دخل هذه الفئة، بينما سكان بعض الأحياء الجماعية لقطاع الحراكتة و الذين تحصل معظمهم على السكن في إطار برامج الترقوي المدعم أو السكن الاجتماعي الإيجاري، الموجهين لأصحاب مستوى الدخل من متوسط إلى حسن و هو ما ينعكس على أنماط الاستهلاك التي تفرض توفر أنواع من الأنشطة التجارية الموجهة لتلبية حاجات هذه الفئة من السكان.

**2-3-5 القراءة الأفقية:** هذه القراءة تسمح لنا بتحديد و حساب تردد ظهور نوع تجاري ما عبر مختلف القطاعات العمرانية، حيث كانت القراءة متباينة و مختلفة حسب كل نوع تجاري و عدد محلاته... غير أن الملاحظ هو التشتت الكبير لتردد الظهور بداية من الأنشطة التجارية التي يقدر تردد ظهورها بـ 8 مرات، و قد كانت النتائج كما يلي:

أ. على العموم هناك علاقة طردية بين عدد المحلات و درجة تردد الظهور، بمعنى أنه كلما كان عدد محلات صنف ما من الأصناف التجارية كلما زاد تردد ظهوره عبر معظم القطاعات العمرانية. يظهر هذا عند التطرق إلى تجارة المواد الغذائية العامة و التي يقدر عدد محلاتها عبر المدينة بـ 314 محلا و تظهر عبر 11 قطاعا عمرانيا، أو محلات تجارة الخضر و الفواكه التي يقدر عددها بـ 152 محلا تظهر كذلك على مستوى 11 قطاعا. غير أن هذه النتيجة غير دقيقة دائما، فمثلا يقدر عدد محلات تجارة الحليب و مشتقاته بـ 25 محلا فقط و مع ذلك فهي تظهر على مستوى جميع القطاعات (النشاط التجاري الوحيد المتميز بهذه الخاصية). وعلى العكس من ذلك، فعدد محلات تجارة الألبسة النسائية يقدر بـ 161 نوعا و مع ذلك فهو يظهر على مستوى 8 قطاعات عمرانية فقط.

ب. كلما كان النشاط التجاري يرتبط بالحياة اليومية للسكان كلما أدى ذلك إلى زيادة ظهوره على مستوى القطاعات العمرانية، و هو ما ينطبق على محلات تجارة التغذية بأنواعها، المرشحات و الحمامات، مقاهي و نوادي الإنترنت...بينما النشاطات التجارية التي لا ترتبط بالمتطلبات اليومية للسكان أو الأنشطة التجارية السامية يكون تردد ظهورها محدودا عبر القطاعات

كمحلات تجارة الجملة للخضر و الفواكه و المواد الغذائية و التي تظهر على مستوى قطاع عمراني واحد، أو محلات بيع السيارات التي تظهر على مستوى 6 قطاعات.  
 ت. الأنشطة التجارية التي ظهرت على مستوى قطاع عمراني واحد فقط قدر عددها ب 10 أنواع، 6 منها ظهرت على مستوى مركز المدينة (موثق، بيع الأسماك الطازجة، طرح الصوف، بيع أسماك و طيور الزينة، محضر قضائي، و وكالة سفر) بينما البقية توزعت على بعض القطاعات العمرانية (المراقبة التقنية للسيارات بالمنطقة الصناعية، بيع الأدوات الطبية بقطاع الأوراس الكبير، بيع الخضر و الفواكه بالجملة على مستوى قطاع سفاري و بيع الآلات الموسيقية بقطاع ماريان).

#### 4-5 التحليل باستعمال قيم المركزية التجارية:

الهدف الرئيسي من هذا التصنيف هو استخراج المركز التجاري للمدينة و باقي المركزيات المنتشرة عبر أرجاء المدينة، فمن أجل حساب قيمة المركزية التجارية و ضع الباحث كريستالر صيغة بسيطة كما يلي<sup>1</sup>:

المركزية = عدد المحلات بالقطاع -  $\frac{\text{عدد تجار المدينة} \times \text{سكان القطاع}}{\text{سكان المدينة}}$  ، و التي أعطت النتائج التالية  
 (الجدول رقم 14):

جدول رقم 14: المركزية التجارية عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء:

القطاع العمراني	عدد السكان	عدد المحلات	قيمة المركزية
مركز المدينة	9869	599	348.26
السلام	10457	290	24.32
الزاوية	12606	459	138.72
الكاهنة	6803	111	-61.85
سعيدي الجموعي	3782	145	48.91
سفاري	14437	289	-77.80
الأوراس الكبير	10087	235	-21.28
ماريان	11282	515	228.36
الحراكتة	27384	312	-383.75
المستقبل	9215	165	-69.13
البيضاء الصغيرة	10380	77	-186.73
المجموع:	126302	3209	/

المصدر: تحقيق ميداني: أوت/سبتمبر 2013م.

بقراءة متأنية و بسيطة لنتائج الجدول السابق نلاحظ وجود 5 قيم موجبة تمثل قطاعات على التوالي: مركز المدينة ب 384.26، ماريان ب 228.36، الزاوية ب 138.72، سعيدي الجموعي ب 48.91، والسلام ب 24.32. إضافة إلى 6 قيم سلبية تمثل قطاعات الأوراس الكبير ب 21.28، الكاهنة ب 61.85، المستقبل ب 69.13، سفاري، البيضاء الصغيرة ب 186.73 و أخيرا قطاع الحراكتة ب 383.75، هذا الأخير سجلت به أدنى قيمة على مستوى المدينة ككل.

<sup>1</sup> بوكفة هشام و جغلافي أحمد سماتي: دور المركزية التجارية و التجهيزات في تسيير المجال الحضري: حالة مدينة عين البيضاء، مرجع سابق، ص 162.

هذه النتائج تبين أن الثقل التجاري للمدينة يقع بالمركز الحضري و هو ما يعبر عنه بالقلب التجاري للمدينة)، بينما تظهر مركزيات تجارية على مستوى الأحياء الانتقالية التي تقع مباشرة بعد المركز الحضري (الحزام الذي يحيط بمركز المدينة)، بحيث يمكن تلخيصها كما يلي:

- أ. المركزية التجارية بالزاوية و تظهر خاصة على مستوى السوق المغطاة و حي ساحة فلسطين وحي المقاومين (سوق العصر)،
- ب. المركزية التجارية بماريان و تظهر حي ماريان، الأمل، و الشارع الرابط بين محطة المسافرين و مقر الضمان الاجتماعي...
- ت. المركزية التجارية بسعيدى الجموعي و تظهر ب أساسا بشوارع حركات الذي يضم معظم محلات هذا القطاع،
- ث. المركزية التجارية بقطاع السلام و نجدها على مستوى الدشرة التي تضم عددا معتبرا من محلات هذا القطاع.

القطاعات التي سجلت بها قيم سلبية تعبر عن الأحياء الواقعة عن أطراف المدينة، بحيث أن قيمة النشاط التجاري الذي تضمه لا يمكنه بأي حال من الأحوال منافسة ذلك الذي يقع على مستوى الأحياء للمدينة من حيث أعداد المحلات التجارية أو أحجام الأموال المستثمرة فيها.

بإدخال عنصر الفئات التجارية (التصنيف وفق المقاربة الاقتصادية) كل على حدى تصبح قيم المركزية كما يلي (الجدول رقم 15):

الجدول رقم 15: المركزية التجارية حسب الفئات التجارية عبر قطاعات مدينة عين البيضاء.

رقم القطاع	التجارة الصافية	المركزية للتجارة الصافية	تجارة الخدمات	المركزية لتجارة الخدمات	التجارة الحرفية	المركزية للتجارة الحرفية
1	388	232.74	162	109.96	49	5.55
2	185	20.49	68	12.86	37	-9.03
3	325	126.32	85	18.53	49	-6.49
4	58	-49.03	20	-15.87	33	3.05
5	78	18.50	29	9.06	38	21.35
6	200	-27.12	35	-41.13	54	-9.55
7	128	-30.69	34	-19.19	73	28.60
8	344	166.51	109	49.51	62	12.33
9	144	-286.81	76	-68.40	92	-28.55
10	88	-56.97	38	-10.59	39	-1.56
11	41	-122.30	10	-44.73	26	-19.69
المجموع	1987	/	666	/	556	/

المصدر إعداد الطالب: تحقيق ميداني أوت/سبتمبر 2013م.

النتائج المستخرجة تؤكد و تدعم النتائج السابقة خاصة لما نتكلم عن التجارة الصافية و تجارة الخدمات، و هذا ما يجعل المركز يصبح هو القلب النابض للمدينة باعتباره يضم أهم الأنواع التجارية. و حتى ترتيب باقي القطاعات يعطينا نفس المركزيات المذكورة سابقا.

لكن الأمر يختلف لما نتكلم عن التجارة الحرفية فالإحصائيات تثبت أنها نشاط ممارس على أطراف المدينة بامتياز، حيث يعتبر قطاع الأوراس الكبير أهم مركزية لممارسة هذا النشاط بـ **28.60**، مركز المدينة بـ **5.55** متفوقا على قطاعات المستقبل و الحراكتة اللذان سجلا على التوالي **-1.56** و **-28.55** رغم أن هذا الأخير يضم أكبر عدد من محلات التجارة الحرفية في المدينة.

الملاحظ كذلك أن قيمة المركزية التجارية لمحلات التجارة الحرفية بقطاع ماريان تحتل الترتيب الثالث مقارنة بباقي القطاعات لضمه العديد من النشاطات الحرفية خاصة في الجهة الغربية منه (المجاورة لقطاع الحراكتة)، و هذا لكونها منطقة انتقالية من المركز نحو الأطراف.

## 6. انتشار المحلات التجارية عبر المجال الحضري لمدينة عين البيضاء:

بعد تصنيف المحلات التجارية و تحليل البنية التجارية لمدينة عين البيضاء في العناصر السابقة و بهدف إثراء البحث أكثر سنحاول في العنصر الموالي إبراز كيفية انتشار و تموضع هذه المحلات عبر المجال الحضري، لأن الواقع يقول أنه لا يمكن تحديد و توضيح مدى تأثير هذه الوظيفة على التنظيم الحضري دون تحليل بنيتها المجالية من خلال عنصرين محوريين هما:

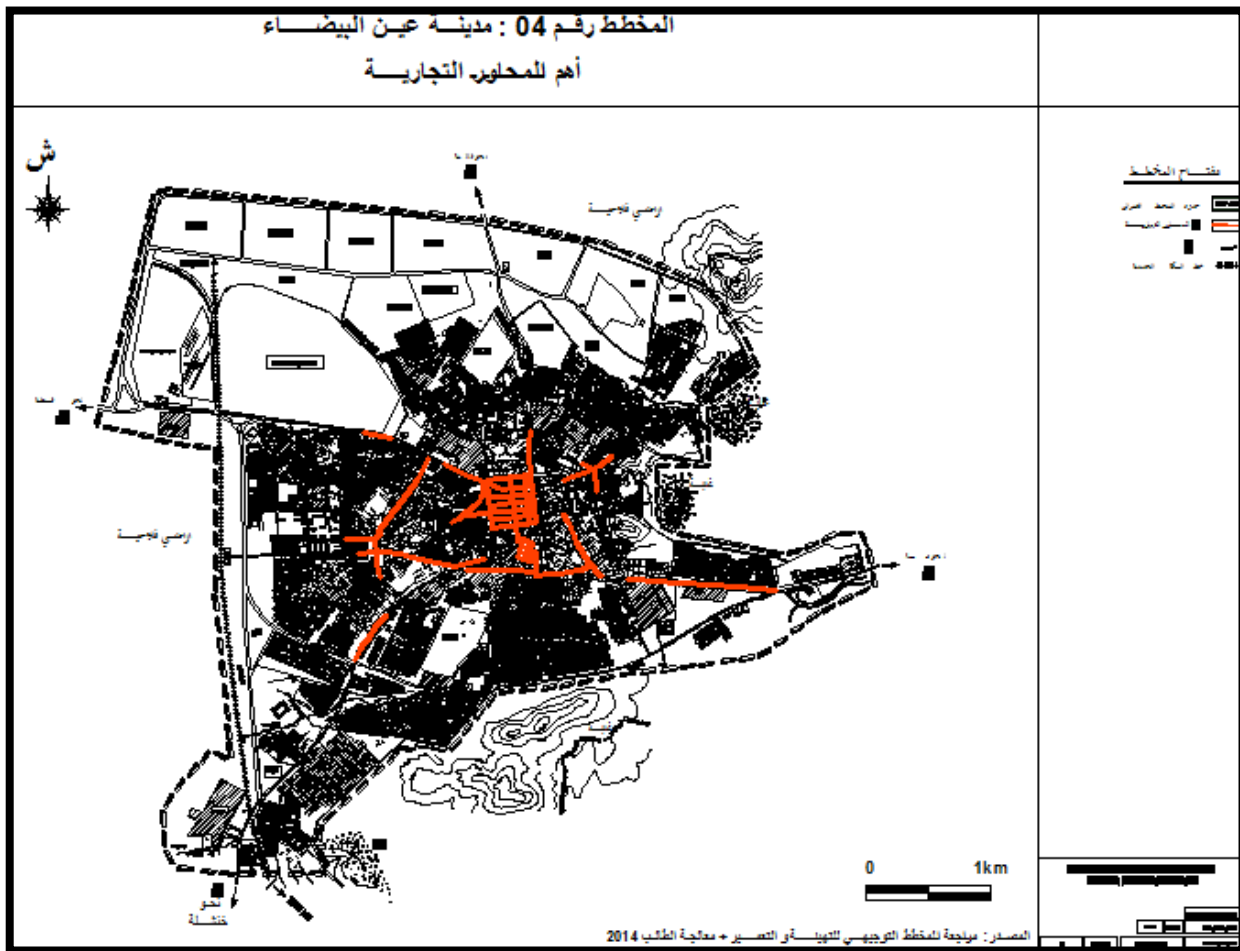
### 1-6 أهم المحاور التجارية بمدينة عين البيضاء:

من خلال الدراسة المرفقة في العناصر السابقة و المتعلقة بتحليل البنية التجارية تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن أكبر عدد من المحلات التجارية يقع في المنطقة المركزية للمدينة و ما يحيط بها، من خلال هذه الخلاصة سنحاول حصر أهم المحاور التجارية بالمدينة من خلال العديد من العناصر كموقعها و طولها و عدد محلاتها و أهم الأنشطة التجارية الممارسة بها، و لكن قبل ذلك يمكن القول أن من العوامل التي تؤثر على أهمية و حركية و ديناميكية هذه المحاور نجد:

- ✓ تصنيف المحاور و الطرق و أبعادها و وجود الأرصفة من عدمه، حجم حركة المشاة و الحركة الميكانيكية عبر هذه المحاور.
- ✓ موقعها (مركز المدينة أو على الأطراف)،
- ✓ نوعية البناءات، فالسكن الفردي و السكن الجماعي من النوع الاجتماعي التساهمي تستغل طوابقه الأرضية كمحلات لممارسة مختلف الأنشطة التجارية، عكس السكن الاجتماعي الإيجاري أين تستغل الطوابق الأرضية كسكنات ماعدا بعض الحالات النادرة، (المخطط رقم 4).

بالاعتماد على الدراسة السابقة و على الخرجات الميدانية تم التحصل على الملاحظات التالية:

- أ. أكبر عدد من المحاور التجارية يقع بمركز المدينة و بالأحياء المحيطة (الزاوية، ماريان، السلام) و كلما اتجهنا نحو أحياء الأطراف كلما قل عدد هذه المحاور، و هو ما يتوافق مع الدراسة السابقة التي تؤكد على أن أكبر الكثافات التجارية تقع في المركز،
- ب. على اعتبار أن أهم التوسعات الحديثة للمدينة تتوافق مع امتداد أهم الطرق و المحاور الكبرى (طرق وطنية و الطريق الاجتبابي القديم) فقد أدى هذا إلى نشوء و تطور محاور تجارية على امتداد هذه الطرق، خاصة و أن الطريقين الوطنيين 10 و 80 يتقاطعان في مركز المدينة،
- ت. القضاء على التجارة الفوضوية و خاصة تجارة الأرصفة التي كانت منتشرة على نطاق واسع بمركز المدينة لم تنقص أبدا من قيمة محاوره أبدا بل على العكس تماما، فقد أدى فتح و تحرير



الطرق و الأرصفة التي كانت مشغولة من طرف التجار إلى تسهيل حركة المشاة و الحركة الميكانيكية بهذه المنطقة و بالتالي زيادة نسبة التردد على المحلات التجارية الموجودة بهذه المحاور،

ث. هناك علاقة وطيدة بين تموقع التجهيزات و المرافق العمومية و تموقع المحاور التجارية، حيث أن المناطق التي تضم بين أطرافها أكبر عدد من التجهيزات تضم بالمقابل أكبر عدد من المحاور التجارية، وهي الحالة التي تنطبق على مركز المدينة حيث يحوي على أهم التجهيزات و في نفس الوقت فهي تحوي أكبر عدد من المحاور التجارية،

ج. ساهم انتشار السكن الفردي على نطاق واسع على توظيف الطوابق الأرضية في إنشاء محلات لمختلف الأنشطة التجارية، و نفس الأمر ينطبق على بعض المناطق السكنية الجماعية مثل حي 100 سكن تساهمي بقطاع الأوراس الكبير و حي 350 مسكن في العمارات المقابلة لمستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح أو في الحي المقابل للطريق الاجتبابي بجوار الأمن الحضري بقطاع الحراكتة،

ح. هناك العديد من المحاور التجارية المتقاطعة مجاليا خاصة على مستوى المركز الحضري مثلما هو الحال بالنسبة لمحور عباس الغرور (رود الصايمين) مع محور دلفي إبراهيم (رود السطايفية) رغم أن كل محور من المحاور السابقة متخصص في نوع مختلف من الأنشطة التجارية.

خ. الامتداد الطولي الكبير لبعض المحاور التجارية جعلها تقع ضمن قطاعين عمرانيين مختلفين مثلما هو الحال بالنسبة لعدد من المحاور الممتدة من قطاع مركز المدينة إلى قطاع ماريان، و هو ما يعزز و يعبر عن التكامل و الاستمرارية الوظيفية، علما أن هذه المحاور في معظمها متخصصة في أنشطة تجارية محددة (ملابس و أحذية نسائية، مواد تجميل، أواني منزلية، تجهيز منزلي...)، و هذا ما يقودنا إلى الحديث عن المحاور المخصصة حصريا بنسبة كبيرة للنساء فعلى سبيل المثال أصبح رود السطايفية يسمى "رود النساء".

و على العموم يمكن القول أن أهم المحاور التجارية تتمثل في (الجدول رقم 16):

الجدول رقم 16: أهم المحاور التجارية بمدينة عين البيضاء.

رقم القطاع العمراني	اسم المحور	طول المحور (متر)	عدد المحلات	الكثافة التجارية (محل/100م)	النشاط التجاري السائد
مركز المدينة	1 نوفمبر	375	36	9.6	متنوعة
مركز المدينة	عباس لغرور	375	51	13.6	غذائية
مركز المدينة+السلام	منصوري علي	355	48	13.52	متنوعة
مركز المدينة+المستقبل	دلفي إبراهيم	420	68	16.19	ملابس+مواد تجميل+أواني
مركز المدينة	بو عالم محمد	375	62	16.53	مواد تجميل، ملابس، أواني...
الزاوية	ساحة فلسطين	265	37	13.96	كهربو منزلية+هواتف
سعيدي الجموعي	شارع حركات	310	68	21.93	غذائية
السلام	الدشرة	625	64	10.24	غذائية
السلام+المستقبل	La Ciced	815	65	8	متنوعة
ماريان+الأوراس الكبير	فاضلي لخضر	940	158	16.8	ملابس، غذائية، مطاعم، خدمات...
الأوراس	طريق خنشلة	1100	138	12.54	ميكانيك، غذائية، قطع

الكبير+الحراكات					
ماريان	الأمل	1075	143	13.30	غذائية+متنوعة
ماريان	ماريان	220	27	12.27	ملابس و أحذية رجالية
ماريان+مركز المدينة	العزابي	715	75	10.5	ملابس، أثاث، أواني، مواد تجميل...
الحراكات	الطريق الاجتبابي 1	630	35	5.55	مقاهي، ميكانيك، مواد بناء...
الحراكات	الطريق الاجتبابي 2	580	43	7.41	متنوعة
الحراكات+ماريان	براكنية علي	265	17	6.4	متنوعة
ماريان	نزل المالية	225	28	12.44	حرف+غذائية+متنوعة
ماريان+المستقبل	طريق قسنطينة 1	470	35	7.44	متنوعة

المصدر: تحقيق ميداني جانفي 2014م.

تجدر الإشارة إلى أن المحاور التي تم تناولها في الجدول السابق تعتبر هي الأهم في المدينة، غير أن هذا لا يمنع وجود محاور أخرى غير أنها أقل أهمية من الأولى. أما فيما يخص أطوال و أبعاد المحاور فهي تقريبية و قد تم استخراجها من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير باستعمال برنامج ARCHICAD.

## 2-6 الانتشار المجالي للمحلات التجارية:

من خلال الدراسة التحليلية الميدانية التي قمنا بها على مستوى مدينة عين البيضاء و من خلال الدراسة التي قمنا بها في العناصر السابقة و بغض النظر عن حدود القطاعات العمرانية نستنتج ما يلي:

- أكبر و أهم التركزات التجارية تقع على مستوى مركز المدينة أو المناطق الانتقالية بين المركز و الأطراف...بينما معظم الشوارع الواقعة بالأطراف خالية من التركزات التجارية (وظيفة سكنية سائدة و وظيفة تجارية محدودة)،
- محاور التنقل الكبرى و الطرق الرئيسية للمدينة في معظمها تعتبر مواقع تجارية نشيطة، وكلما قلت أهمية محاور النقل كلما رافقه انخفاض في أهمية التركزات التجارية،
- بعض التركزات التجارية تميل إلى التخصص من خلال تجمع عدد معتبر من المحلات التجارية التي تباع نفس السلعة أو تقدم نفس الخدمة في مكان و احد لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن مثلما هو الحال بالنسبة لتركز محلات بيع الأجهزة الكهرومنزلية و محلات بيع أدوات المهاتفة بحي ساحة فلسطين،
- التركزات التجارية القليلة الموجودة على الأطراف إما تقع على جانبي الطريقين الوطنيين رقم 10 و 80، أو على جانب الطريق الاجتبابي القديم تضم عموما العديد من محلات تصليح السيارات و الشاحنات، مطاعم، مقاهي، غسل و تشحيم، بيع السيارات وقطع الغيار...
- توجد عدة أصناف تجارية تميل بسبب أهميتها و ندرتها إلى التركيز في المركز الحضري أو في أطرافه بما يتوافق مع مكانة و أهميته ونفوذه، مثل الأطباء، المهندسين، المحامين، الموثقون... لكن من جهة أخرى يمكن القول أن المنطقة المركزية للمدينة تحوي مزيجا كبيرا لمعظم الأصناف التجارية، حيث نجد تركزات لمحلات تجارة الألبسة النسائية، مواد التجميل، المقاهي و قاعات الشاي و المطاعم، تركزات تجارة مواد التنظيف و التجميل، المواد الغذائية بالجملة، الأدوات الكهرومنزلية و أدوات المهاتفة...

ح. المحور الرابط بين المركز الوطني للضمان الاجتماعي CNAS شمالا و محطة كباش لنقل المسافرين جنوبا يعرف تركز 5 محلات من نوع سوبرمارت Superette مما جعلها حافزا لظهور أصناف و أنواع مختلفة من المحلات التجارية (الخضر والفواكه، الحوم البيضاء والحمراء، الحليب ومشتقاته...دون إهمال باقي الأصناف التجارية الحرفية و الخدماتية).

خ. نهج كانوني الطيب و في الجزء الجنوبي الذي توجد به مقر البلدية نسجل تركز العديد من محلات الطباعة و صور طبق الأصل تماشيا مع متطلبات هذا المرفق العمومي، و كذلك هو الحال بالنسبة للفروع البلدية الأخرى بحي ماريان و سوق العصر و احمد بن موسى.

من خلال دراسة انتشار المحلات التجارية عبر المجال الحضري لمدينة عين البيضاء لوحظ أن أهم وأكبر المحاور و التركزات التجارية تقع على مستوى مركز المدينة و المنطقة المحيطة بها و على جانبي محاور النقل الكبرى، و هو ما يتوافق مع النتيجة المستخرجة من خلال تحليل البنية التجارية على مستوى المدينة سواء من خلال قيم الجذب التجاري، الكثافة التجارية، أو من خلال نصيب الأفراد من المحلات التجارية.

## 7. التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء، تحليل و تشخيص الواقع:

بعد التطرق إلى تحليل البنية التجارية القارة في العناصر السابقة، سنحاول في هذا العنصر الإلمام بواقع المساحات التجارية الكبرى بالمدينة سواء التي يمارس بها نشاط تجاري قار أو غير قار، و خاصة تلك التي تدخل ضمن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-111 الذي يحدد شروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية، و هذا من خلال إسقاط أحكام و ضوابط هذا المرسوم على المساحات التجارية الموجودة بمدينة عين البيضاء.

### 1-7 دراسة واقع الأسواق بمدينة عين البيضاء:

تعد الأسواق بعين البيضاء من أهم مكونات البنية التجارية بالمدينة، حيث تستمد أهميتها من خلال العديد من العناصر أبرزها: تاريخ نشأة هذه الأسواق، النشاط الممارس بها (بالجملة أو بالتجزئة)، نفوذها (الإقليم الذي تغطيه)، مساحتها، الأسواق المنافسة لها في المدن المجاورة...و بالتالي يمكن القول أن هذه الأسواق تحدد بصورة واضحة العلاقة بين المدينة و إقليمها المحيط بها من خلال عدد التجار الوافدين من خارج المدينة سواء لبيع سلعهم و منتجاتهم أو لشراء احتياجاتهم.

فالملاحظة الأولية تؤكد أن أكبر مجال نفوذ لأسواق المدينة يقع في الجهة الشرقية للولاية و هذا لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها كالتالي:

أ. أغلب بلديات الجهة الشرقية للولاية تتميز بكونها ذات طابع ريفي، إذا ما استثنينا بلدية مسكيانة غير أن أسواق هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الأحوال منافسة أسواق مدينة عين البيضاء لعدة عوامل كالثقل السكاني، أعداد الأسواق، أعداد تجار<sup>1</sup>...و هو مجال شاسع يشتمل على أكثر من 76000 نسمة دون احتساب سكان المدينة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري، يقدر عدد التجار ببلدية مسكيانة إلى غاية جويلية 2013م بـ1069 تاجرا منهم 29 تاجر جملة فقط، بينما البقية فهم متخصصون في تجارة التجزئة و الخدمات و الصناعة...

<sup>2</sup> معطيات مديرية الإحصاء و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي إلى غاية 31 ديسمبر 2012م، و البلديات المعنية هي: مسكيانة، فكرينة، الضلعة، وادي نيني، بريش، الزرق، الرحية، بلالة، الجازية، بحير الشرقي، قصر الصبيحي.

ب. وجود مقر الولاية على بعد أقل من 30 كيلومتر غرب مدينة عين البيضاء إضافة إلى وجود العديد من المراكز الحضرية الكبيرة نسبيا كمدينة عين فكرون و مدينة عين مليلة و عين كرشة يحد من مجال نفوذ أسواق المدينة في هذه المنطقة لعدة أسباب أهمها الثقل التجاري و الإداري للمراكز السابق ذكرها ما يجعلها تستقطب حتى سكان و تجار مدينة عين البيضاء،

ت. وجود العديد من الأسواق خارج الولاية لم يحد من توافد التجار و المتسوقين من المدن المجاورة خاصة الحدودية مثل سدراتة، ترقالت، عين الطويلة، متوسة...

ث. رغم قيمة و أهمية الأسواق الموجودة في مدينة عين البيضاء إلا أن سلعها مصدرها في الغالب من الأسواق الجهوية الموجودة على مستوى الشرق الجزائري. فالخضر و الفواكه مصدرها سوق شلغوم العيد أو أسواق الوسط و الغرب الجزائري، أما الملابس فمصدرها أسواق و محلات مدينتي عين مليلة و عين فكرون، و فيما يخص الأدوات الكهرومنزلية و الهواتف و ملحقاتها و الأثاث فمصدرها أسواق مدينتي العلمة و سطيف، بينما الملابس المستعملة يتم جلبها من أسواق مدينة تيسة، أما المواد الغذائية العامة فمصدرها أسواق مدينة سطيف، عين مليلة، شلغوم العيد...

### 7-1-1 سوق الجملة للخضر و الفواكه:

يقع السوق شمال قطاع فاليتي على الحدود مع قطاع الزاوية، تقدر مساحته بأزيد من 5 هكتارات، يتم الدخول إليه عبر مدخلين اثنين الشمالي مخصص للمشاة فقط، بينما الشرقي مخصص للمشاة و للحركة الميكانيكية. هذا السوق محدود بسكنات فردية ذات واجهتين أحدها يطل على الشارع و الآخر يطل على السوق من الداخل. وهو مقسم إلى إطار مبني يتمثل في أكثر من 200 محل و مستودعين ضخمين غير مستغلين<sup>1</sup>، إضافة إلى إطار غير مبني يتمثل في طرق و ساحات لعرض السلع و الخدمات... (الصور 25، 26، 27، 28، 29، 30). مع العلم أنه تعرض لعملية تهيئة سنة 2009 م من خلال تزفيت الطرقات، تجديد شبكة الصرف الصحي... من حيث النشاط التجاري الممارس به فهو مقسم كذلك إلى قسمين:

القسم الجنوبي مخصص لتجارة الخضر و الفواكه بالجملة، حيث يستغله أزيد من 50 تاجر<sup>2</sup> من خلال محلات أو مربعات تجارية أو موقف شاحنات معبأة بالسلع في انتظار بيعها، بينما الجزء الشمالي مخصص لتجار الخضر و الفواكه بالتجزئة و اللحوم و المواد الغذائية و العقاقير الطبية و الملابس...

مع العلم أن السوق الأسبوعية للخضر و الفواكه (سواء بالجملة أو بالتجزئة) تقام كل يوم الاثنين، غير أن أكبر تجمع للتجار و المستهلكين يكون كل يوم جمعة باعتباره يوم العطلة الأسبوعية، حيث يحضر التجار من داخل و خارج المدينة سلعهم و تصبح جميع المساحات الشاغرة داخل السوق مستغلة و تصبح الحركة داخل السوق صعبة و معقدة بسبب الاكتظاظ الكبير للتجار و المتسوقين. في هذا اليوم حتى الجهة الغربية من السوق تصبح مشغولة تماما رغم أنها تكون عادة شاغرة سائر الأيام.

<sup>1</sup> هذين المستودعين استغلا سابقا من طرف السلطات المعنية كسوق مغطاة و بعد ذلك كمخازن للحبوب و المحاصيل الفلاحية... و قد حاولت السلطات البلدية إقناع التجار غير النظاميين على استغلاله كمربعات تجارية بعد حملة القضاء على التجارة الفوضوية إلا أنهم رفضوا ذلك لأسباب ربطوها بالمنافسة مع التجار الناشطين خارج المستودعين إضافة إلى الحالة السيئة و المتدهورة لهذين التجهيزين التجاريين الضخمين.

<sup>2</sup> هذا العدد من المحلات غير ثابت و هذا بسبب العدد الكبير من المحلات المغلقة في هذا الجزء من السوق، حيث من المحتمل أن يكون أصحابها قد توجهوا إلى أسواق الجملة الكبرى من أجل جلب و شراء السلع، أو أن تكون سلعهم قد نفذت فأغلقوا المحلات...

الصورة رقم 26: المدخل الشمالي للسوق (خاص بالمتسوقين)



الصورة رقم 25: المدخل الجنوبي الشرقي للسوق (خاص بالشاحنات و السيارات)



الصورة رقم 28: مستودع مهمل و غير مستغل غرب السوق الأسبوعية،



الصورة رقم 27: مستودع في حالة تهديم شرق السوق الأسبوعية



الصورة رقم 30: تفريغ السلع من الشاحنات في الجهة المخصصة لتجارة الجملة،



الصورة رقم 29: عرض الخضراوات و الفواكه في المربعات التجارية باستعمال مواد بناء بسيطة،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

تاريخيا، هذه السوق أنشئت سنة 1980م، بعدما كان التجار يستغلون السوق المغطاة بمركز المدينة لتصريف سلعهم و منتجاتهم رغم المشاكل التي يعانيها لاسيما منها المتعلقة بالتهئية و التنظيم و الصحة العمومية.

حسب دراسة قام بها الأستاذ بوشمال صالح<sup>1</sup> في الفترة الممتدة من 20 إلى 26 جويلية 1991م، فقد اتضح أن من بين حوالي 7000 قنطار، 20% من السلع الواردة كان مصدرها أسواق ولاية مستغانم، 15% من أسواق الجزائر العاصمة، 13% من أسواق ولاية عنابة، 9% و 4% على التوالي من أسواق بوفاريك و قسنطينة. (الخريطة رقم 02).

غير أن بعض الخضر و الفواكه يكون مصدرها من الأرياف و المحيطات الفلاحية القريبة كما هو الحال بالنسبة لوادي نيني (12%)، متوسة بولاية خنشلة (7%)، و أخيرا الضلعة و الجازية (ب 4% و 3.6% على التوالي). خاصة تلك التي توصف بالمنتجات الفصلية (البطيخ، الطماطم، الفلفل...)، حيث أنه خلال فترة جنيها تعرف السوق حركية دعوية يوميا بهدف تصريف السلع الوافدة، في هذه الفترة يتم البيع بصيغتين:

- ✓ أن يتوجه تاجر الخضر إلى الحقل من أجل التفاهم مع الفلاح حول أجل شراء جزئي أو كلي للمحصول و بعد ذلك على التاجر قطف و نقل و بيع السلعة،
- ✓ أن يتولى الفلاح بنفسه قطف و نقل المنتج نحو سوق الخضر لبيعه إما لتجار الجملة أو لتجار التجزئة مباشرة أو يبيعه هو شخصيا للمتسوقين (دون وسيط)،
- ✓ بسبب توفر المنتجات الفلاحية في هذه الفترة و قلة غرف التبريد و قرب أماكن إنتاجها (انخفاض تكاليف النقل) و قلة الوسطاء الداخليين في عملية البيع تعرف أسعار الخضر و الفواكه الموسمية انخفاضا كبيرا في الأسعار ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للسكان.

بالنسبة لتصريف المنتجات، توجه 32% من السلع إلى تجار التجزئة الناشطين بمدينة عين البيضاء، بينما قد تصل الكمية التي الموجهة نحو أسواق ولاية تبسة إلى 30%. علما أن 28.6% من السلع المتبقية توجه لتجار التجزئة الناشطين في ولاية أم البواقي بينما البقية توجه نحو الأسواق المجاورة خاصة على مستوى ولايات خنشلة، سوق اهراس، و بعض بلديات ولاية قالمة<sup>2</sup>. (الخريطة رقم 03).

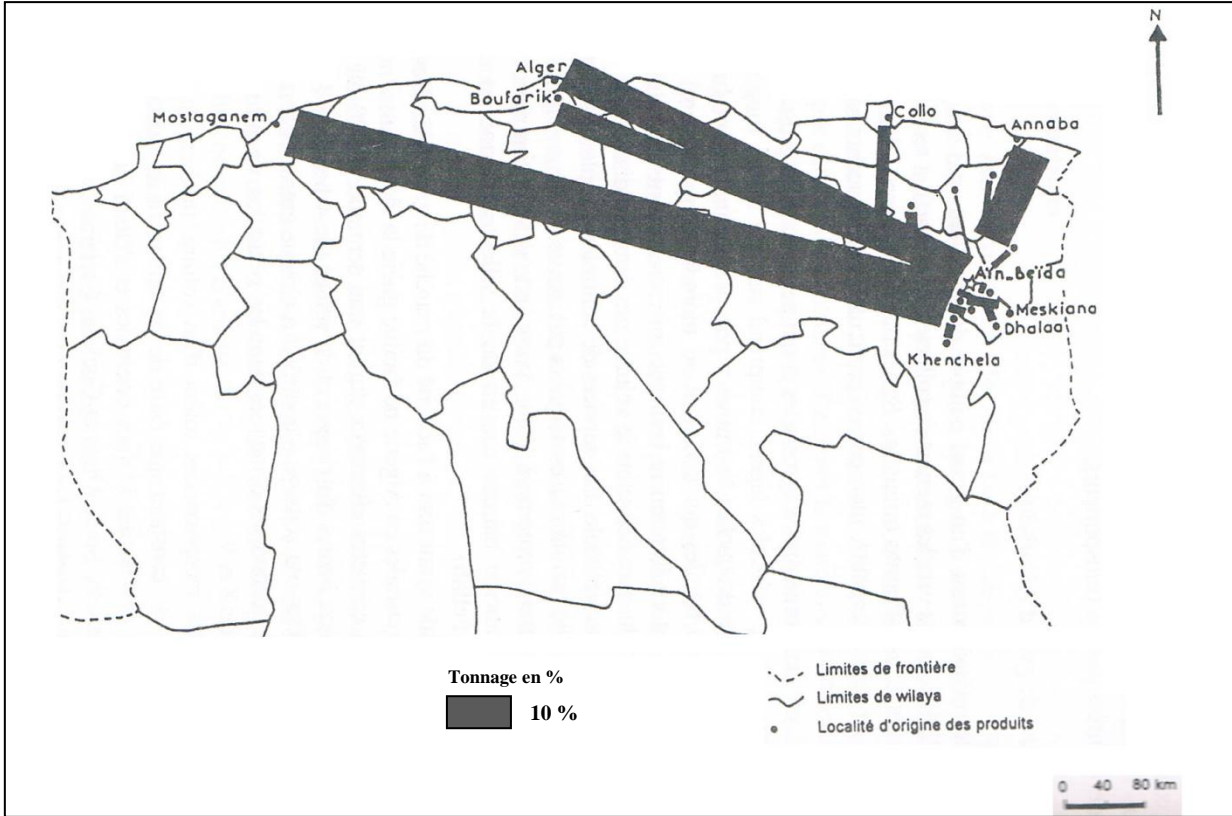
#### ❖ مدى استجابة سوق الخضر و الفواكه لمتطلبات و أحكام قوانين التعمير التجاري:

في هذا العنصر سنحاول إسقاط المعارف و المكتسبات التي تم الحصول عليها في المحور السابق على السوق الأسبوعية المدروسة و على المساحات التجارية الكبرى المنتشرة في عين البيضاء بصفة عامة و هذا من خلال المعاينات الميدانية التي قمنا بها:

بما أن السوق المعنية بالدراسة مقسمة إلى قسم مخصص لتجار الجملة و قسم مخصص لتجار التجزئة، فهذا يجعله يخضع بطريقة مباشرة للأحكام المطبقة على أسواق الجملة و أنشطة التوزيع من جهة، إضافة إلى الأحكام المطبقة على أسواق التجزئة و الأسبوعية و نصف الأسبوعية و الجوارية<sup>2</sup> من جهة أخرى:

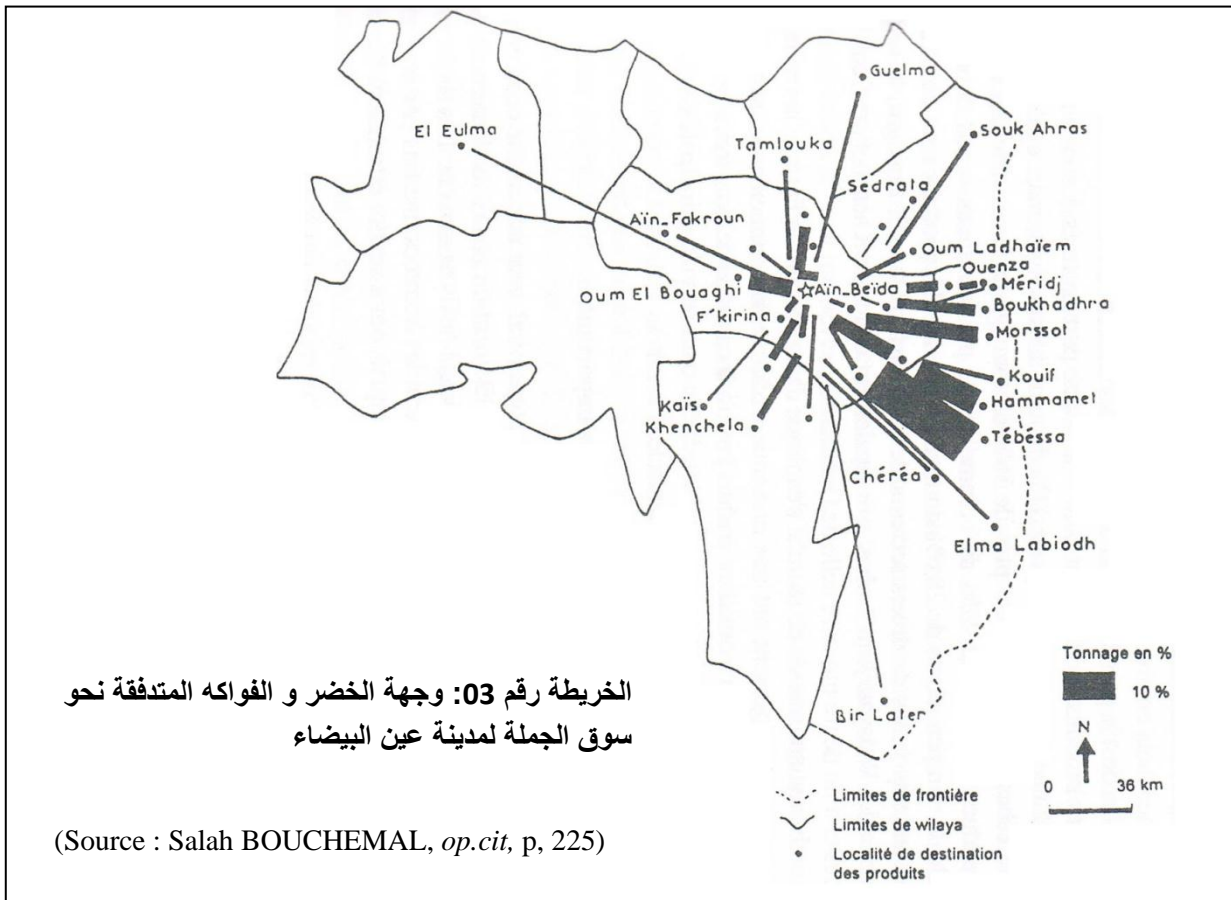
<sup>1</sup> Salah Bouchemal : **Mutations agraires en Algérie** ; édition L'Harmattan ; Paris : France ; 1997 ; ISBN 2-7384-5176-4. P 223 ,226.

<sup>2</sup> Idem ; p 226.



الخريطة رقم 02 : مصدر الخضار و الفواكه المتدفقة إلى سوق الجملة

(Source : Salah BOUCHEMAL, *op, cit*, p, 224)



الخريطة رقم 03: وجهة الخضار و الفواكه المتدفقة نحو سوق الجملة لمدينة عين البيضاء

(Source : Salah BOUCHEMAL, *op.cit*, p, 225)

✓ **من حيث المساحة:** حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-111 الذي يحدد شروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية أكد على أن أسواق الجملة و أنشطة التوزيع و تسيرها يجب أن تكون مساحتها 3 هكتارات على الأقل، و بما أن سوق الخضر و الفواكه لمدينة عين البيضاء تتعدى مساحته الـ 5 هكتارات، فهذا يعني أنه يستجيب لمعيار المساحة الدنيا المحددة في القانون،

✓ **من حيث الموقع:** قلنا سابقا أن أحكام المرسوم السابق تؤكد على أن هذا النوع من الأسواق من المفترض أن يكون واقعا خارج المجال الحضري نهائيا، غير أن الملاحظ أن سوق الجملة للخضر و الفواكه لمدينة يقع داخل النسيج الحضري بالقرب من مركز المدينة، هذا ما يتسبب في إزعاج السكان بسبب الضجيج و التلوث و الروائح الكريهة... (الصورة رقم: 31).

الصورة رقم 31: موقع السوق وسط المدينة بمحاذاة أحياء سكنية مكتظة، إضافة إلى وقوعه بجوار سوق جوارية،



المصدر: google earth + معالجة الطالب،

حدود السوق

✓ **من حيث المظهر العام (التهيئة العامة):** سوق الخضر و الفواكه لمدينة عين البيضاء مهياً على شكل محلات تجارية تقع على الأطراف الداخلية للسوق أو في وسطه على جوانب المستودعين (الصورة رقم: 32)، بينما جميع المربعات التجارية تقع وسط السوق أو مقابل المحلات السابق ذكرها، غير أن الملاحظ أن هذه المربعات غير محددة أو معلّمة، بمعنى أنه ليس لديها حدود مرسومة و ليست متساوية مساحيا، بل أن كل تاجر يختار موقعا لإقامة طاولة أو مظلة مبنية بمواد بدائية مشوهة للمظهر العام. بينما يضطر بعض تجار الجملة الذين يملكون محلات محدودة المساحة إلى عرض سلعهم إما على الرصيف أو في شاحناتهم

- الشخصية دون تفرغها وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى خلق مشاكل سير داخل السوق بسبب التوقف و العرض العشوائيين للشاحنات و السلع،
- ✓ **من حيث الأمن و الصحة العمومية:** من خلال المعاينة الميدانية للسوق الأسبوعية لمدينة عين البيضاء تم ملاحظة العديد من المظاهر المخالفة لأحكام المرسوم التنفيذي السابق ذكرها لعل أهمها: غياب المراحيض العمومية، غياب النظافة و الرمي العشوائي للمخلفات و النفايات العضوية، غياب المحلات الموجهة للمصالح الخاصة (الشرطة و الحماية المدنية...)، عرض السلع في مداخل السوق ما أدى إلى التقليل من أبعادها رغم أنها في الأصل صغيرة (لا تتعدى الـ 4 أمتار)، عرض السلع خارج محيط السوق و على الأرصفة، استغلال المحلات المغلقة الواقعة داخل السوق في الجهة الغربية منه كمذابح غير شرعية، حيث يقوم الجزائريون الناشطون هناك بذبج المواشي في ظروف صحية كارثية بعيدا عن الرقابة مع التخلص من البقايا في الهواء الطلق... (الصور: 33، 34، 35).
- ✓ **من حيث وقت الفتح و الغلق:** رغم أن السوق الأسبوعية يجب أن يحدد لها أيام لممارسة نشاطها إلا أن الملاحظة الميدانية تؤكد أنها تفتح يوميا من الصباح إلى المساء إضافة إلى يومي التسوق (الاثنين و الجمعة) بمعنى أنها تستغل كسوق جوارية.
- ✓ يمكن إرجاع هذه المخالفات و النقائص إلى عدة عوامل لعل أهمها على الإطلاق كون السوق أنشئ قبل إصدار المرسوم السابق بفترة طويلة جدا، و بالتالي فجعله مطابقا للمعايير القانونية و الصحية يتطلب بذل جهود كبيرة، قيام بدراسات تقنية عديدة...

### 7-1-2 السوق المغطاة:

يقع هذا السوق بحي ساحة فلسطين جنوب غرب قطاع الزاوية و مقابل السوق الأسبوعي، تقدر مساحته بـ **1.6 هكتار** يتم ضمان الدخول إليه عبر مدخلين الأول من جهة الشمال و الثاني من جهة الشرق، إضافة إلى آخر من جهة الجنوب مخصص للراجلين (الصور 36 و 37). علما أن الزوايا الأربعة لهذه السوق تتمثل في 4 سكنات استغلت طوابقها الأرضية كمحلات تجارية تماشيا و تكملة للنشاط الاقتصادي السائد في المنطقة. و قد بني هذا المرفق على أساس كونه سوقا جوارية مقسمة إلى 3 أجزاء متباينة تتمثل في ما يلي:

- ✓ **المساحة المغطاة:** تمثل المنطقة المركزية للسوق ككل تقدر مساحتها بـ 2400 م<sup>2</sup>، و هي مبنية على شكل مستطيل بجدران أسمنتية أعمدة دعم معدنية و سقف بصفائح الزنك المقوسة. من الداخل مقسم على شكل مربعات و محلات متقابلة. كانت فيما مضى مستغلة من طرف تجار المواد الغذائية و الخضر و الفواكه و اللحوم الذين تخلوا عنه بسبب المنافسة غير الشريفة التي فرضها عليهم القطاع غير الرسمي. هذا ما يقود إلى التساؤل حول المعايير و الأسس التي اتبعتها المسؤولون لتوقيع سوق جوارية جديدة على بعد أمتار قليلة من سوق أسبوعية قديمة، و لم يكتفوا بهذا بل تم استغلال مساحة شاغرة تقع شرق السوق المغطاة بحوالي 50 م لإقامة 13 محل على شكل بناء سابق الصنع لم يتم استغلالها لغاية اليوم. (الصور: 38، 39).

الصورة رقم 33: عرض السلع على الأرصفة و خارج محيط السوق و على جوانبها،



الصورة رقم 32: محلات مهملة و غير مستغلة،



الصورة رقم 35: عرض السلع في المدخل الشرقي للسوق بطريقة غير شرعية،



الصورة رقم 34: رمي عشوائي للقمامة في أماكن غير مرخصة، يصعب على عمال النظافة الوصول إليها.



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

✓ **المحلات التجارية:** و يقدر عددها بـ 58 محلا تقع في المحيط الخارجي للسوق تقدر مساحة كل وحدة منها بـ 24 م<sup>2</sup>، يختلف تنظيمها حسب موقعها، محلات الجهة الجنوبية و الغربية بنيت متجاورة من الخلف (محلات تطل على الطريق الخارجية و الأخرى تطل على المساحة الشاغرة داخل السوق) أما محلات الجهة الشرقية و الشمالية فتطل فقط على الطرق المحيطة بالسوق، هذا ما أثر على التقسيم الوظيفي للنشاط التجاري، فالمحلات التي تطل على المساحة الداخلية معظمها متخصصة في بيع اللحوم، المشروبات الغازية (14 محلا). بينما المحلات الواقعة تطل على الجهة الشرقية فمعظمها متخصصة في بيع الأدوات الكهرومنزلية و أدوات الإعلام الآلي (10 محلات)، أما محلات الجهة الغربية فأغلبها متخصصة في بيع الأدوات الحديدية و الكهربائية و الأثاث المنزلي (8 محلات)، بينما محلات الجهة الشمالية فمتخصصة في بيع مواد التجميل و التنظيف بالجملة و نصف الجملة (12 محلا) و في الأخير محلات الجهة الجنوبية المتخصصة في بيع المواد الغذائية العامة بالجملة و نصف الجملة (14 محلا). و هنا تجب الإشارة إلى أن العديد التجار قد قاموا بأشغال توسيع لمحلاتهم إما على حساب الرصيف المواجه للطريق العمومي أو على حساب المساحة الشاغرة الواقعة داخل السوق... (الصورة رقم 40).

✓ **المساحة الشاغرة:** تفصل بين المساحة المغطاة و المحلات التجارية و تستغل كموقف لشاحنات و سيارات أصحاب المحلات التجارية نهارا، بينما تستغل ليلا كموقف سيارات محروس على الهواء الطلق. و قد تدهورت حالة هذه الساحة كثيرا من خلال ظهور حفر و تشققات بسبب غياب الصيانة. (الصورة رقم 41).

#### ❖ مدى استجابة السوق المغطاة لأحكام قوانين التعمير التجاري:

بمقارنة الخصائص التقنية للسوق المغطاة مع أحكام و قوانين التعمير التجاري نجد ما يلي:

✓ **من حيث الموقع:** تقع السوق وسط العديد من الأحياء السكنية التي تضم عددا معتبرا من السكان أهمها حي الزاوية، حي ساحة فلسطين، حي سعدي الجموعي، حي قحموص محمد الكامل... هذا ما يجعله يستجيب لمعيار الجوارية، كما أن موقعه لا يسبب أي ضرر أو إزعاج للسكان المجاورين.

✓ **من حيث النشاط:** كان من المفترض أن تحوي هذه السوق أنشطة تجارية جوارية، بمعنى لتلبية الحاجيات الأساسية التي يحتاجها السكان يوميا كالمواد الغذائية و الخضر و الفواكه... غير أن الواقع شيء آخر، فباستثناء المحلات التي تطل على الساحة الداخلية للسوق (من الجهة الجنوبية) و المخصصة لبيع اللحوم الحمراء و البيضاء، فإن معظم المحلات التجارية موجهة لممارسة تجارة الجملة و نصف الجملة (مواد غذائية، مواد التنظيف، مواد التجميل، أدوات حديدية، لعب...) و هو ما يفرغ مفهوم النشاط التجاري الجوارى من معناه على مستوى هذه السوق. إضافة إلى هذا فإن المربعات التجارية الموجودة داخل السوق المغطاة (المساحة المغطاة فعلا) غير مستغلة تماما، (الصور: 42، 43، 44، 45، 46، 47).

✓ **من حيث التجهيز:** السوق الجوارية المدروسة تتوفر على جميع التجهيزات الضرورية بما فيها دورة المياه، شبكة الماء الصالح، الكهرباء، مكان رمي القمامة... و هو ما يضمن التسيير الحسن لهذا المرفق،

✓ **من حيث احترام مواقيت العمل:** السوق مفتوحة في جميع أيام الأسبوع من الصباح إلى غروب الشمس، مما يعني أن هذا المرفق لا يسبب إزعاج أو مشاكل للسكان ليلا.

الصورة رقم 37: المدخل الجنوبي للسوق و المخصص للراجلين،



الصورة رقم 36: المدخل الشرقي للسوق المغطاة،



الصورة رقم 39: محلات تطرح تساؤل حول سبب توقيعتها بجوار السوق المغطاة و السوق الأسبوعية،



الصورة رقم 38: المساحة المغطاة داخل السوق،



الصورة رقم 41: المساحة الداخلية الشاغرة من السوق،

الصورة رقم 40: محلات تجارية على جانب السوق الأسبوعية،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

الصورة رقم 43: محلات لبيع المواد الغذائية بالجملة و نصف الجملة،



الصورة رقم 42: محلات لبيع مواد التنظيف بالجملة و نصف الجملة،



الصورة رقم 45: محلات تجارية غير مستغلة داخل المساحة المغطاة،



الصورة رقم 44: مربعات تجارية غير مستغلة داخل المساحة المغطاة،



الصورة رقم 47: استغلال المساحة الداخلية كموقف للسيارات و الشاحنات ليلا و نهارا،

الصورة رقم 46: رمي القمامة و المخلفات داخل المربعات التجارية،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

### 3-1-7 سوق الملابس و الأحذية بماريان، Monoprix سابقا:

الـ **Monoprix** أو الأروقة الجزائرية<sup>1</sup> هي منشآت تجارية تابعة للدولة ظهرت أثناء إتباع النهج الاشتراكي، و هي هياكل تم بناؤها وفقا لنموذج معتمد و معمم على القطر الجزائري، حيث شكلت من طابق واحد مصمم على شكل بهو كبير مغطى بمادة صفائح الزنك. و يتم توزيع السلع داخل البهو وفقا لأصناف في أجنحة متوازية. غير أن منطق اقتصاد السوق و فتح التجارة أمام الخواص أفضل جميع محاولات إعادة إحياء هذه الهياكل التجارية لكونها أصبحت مجالات لممارسة كل أشكال المضاربة إضافة إلى اجتياح محلات تجارة الجملة و التجزئة لكل المدن الجزائرية.

الأروقة الجزائرية لمدينة عين البيضاء لم تشذ عن هذه الوضعية حيث تم غلقها نهائيا مطلع التسعينات من القرن الماضي مع فتحها في بعض المناسبات لإقامة معارض ومهرجانات تجارية و ترفيهية خاصة في فصل الصيف أو موقف للسيارات سائر الأيام.

بعد قيام السلطات بجملة القضاء على التجارة الفوضوية بالمدينة تم تحويل ملكية هذا العقار الواقع بحي الأمل و الذي تبلغ مساحته **6159 م<sup>2</sup>** من مصلحة أملاك الدولة إلى أملاك البلدية لتحويلها إلى سوق للملابس و الأحذية موجهة للتجار الذين تم ترحيلهم من **رود السطايفية**، حيث قُسم البهو الداخلي إلى 70 مربعا استغل منها 68 مربعا، بينما وزعت المساحة الخارجية على شكل 52 قطع أرضية موجهة لبناء محلات (بناء ذاتي) لم يفتح منها سوى 18 محلا بينما الباقي أبقاها أصحابها بدون استغلال.

هذا التجهيز التجاري يحوي على 3 مداخل، اثنان 2 منهما يؤديان إلى البهو الداخلي و الثالث يؤدي إلى الساحة التي حولت إلى محلات و هذا في غياب موقف للسيارات، ما يؤدي إلى التوقف العشوائي على جانبي الطرق المحيطة بالأروقة.

#### ❖ مدى مطابقة هذا الهيكل التجاري لمتطلبات و أحكام قانون التعمير التجاري:

يقع الهيكل التجاري المدروس تحت أحكام المواد التي تنظم عمل أسواق التجزئة المغطاة و الأسواق الأسبوعية و النصف أسبوعية و الجوارية و التي تهدف في مجملها إلى ضمان عدم وقوع أضرار بالسكان و المحيط و بتطبيق الأحكام الواردة في المرسوم التنفيذي على هذه السوق نجد:

- ✓ **من حيث الموقع:** يقع الـ **Monoprix** بقطاع ماريان وسط العديد من الأحياء السكنية كحي الأمل، حي ماريان، العزابي...و في منطقة هي في الأصل تحوي العديد من محلات تجارة الملابس و الأواني المنزلية و الأفرشة و الأغطية، و بالتالي يمكن القول أن اختيار الموقع موفق إلى حد كبير لضمان استمرارية النشاط التجاري من جهة و لكونه يقع بالقرب من مركز المدينة من جهة أخرى ما يجعله يستقطب الزبائن من جميع المناطق، غير أن النقطة السوداء هي غياب مواقف السيارات بالمنطقة و هو ما يخلق أزمة مرور خاصة خلال المناسبات،
- ✓ **من ناحية النشاط:** النشاط الغالب تجارة التجزئة للألبسة و الأحذية النسائية و ألبسة الأطفال، الأواني المنزلية، الأفرشة، اللعب...ما يجعله يستجيب لمعيار نوعية النشاط الواجب ممارسته بالمنطقة، علما أنه نشاط لا يسبب أي مخاطر أو إزعاج للسكان المجاورين،

<sup>1</sup> عنون نور الدين: مرجع سابق، ص 142.

- ✓ من ناحية التجهيز: السوق محددة و معلمة بسور خارجي و ساحة صغيرة مهيأة تفصل البهو و المحلات عن الطرق المحيطة، كما انه مزود بشبكات الماء و الكهرباء و أماكن رمي القمامة في غياب دورات المياه و مواقف السيارات،
- ✓ من ناحية أوقات الفتح و الغلق: السوق تفتح يوميا من الصباح إلى المساء و هو ما ينطبق على أحكام القانون التي تفرض على الأسواق الجوارية هذا التوقيت،

يمكن القول أن هذه السوق تستجيب لمعظم المعايير و الأحكام الواردة في المرسوم التنفيذي السابق ما عدا غياب مواقف السيارات و غياب دورات المياه غير أنها مشاكل و نقائص يمكن معالجتها.

#### 4-1-7 سوق الماشية:

باعتبار أن مدينة عين البيضاء تقع ضمن إقليم فلاحى و رعوي بالدرجة الأولى استلزم وجود سوق للمواشى كغيرها من المدن. و لأن المدينة عرفت توسعات عمرانية متلاحقة هذا ما أثر على موقع السوق، فقبل الثورة كان يقع شمال المدينة في الموقع الحالى لثانوية عباسية عبد الحميد. أما أثناء الثورة التحريرية فحوّل إلى مكان السوق الأسبوعية الحالية جنوب المدينة على حدود حي الزاوية و سعدي الجموعي<sup>1</sup>. و بقي الأمر كذلك إلى غاية سبعينات القرن الماضى أين اتخذت السلطات المحلية قرارا بتحويل مكان السوق إلى الموقع الحالى أقصى جنوب المدينة بحى أم الجمال (قطاع الأوراس الكبير).

من الناحية التاريخية و مقارنة بأسواق أخرى، أنشأ سوقي عين البيضاء (سوق قبيلة الحراكنة) و قصر الصبيحي قبل الفترة الاستعمارية، بينما أنشأ سوقي أم البواقي و مسكينة أثناء الفترة الاستعمارية. في حين أن باقى أسواق الولاية فأنشئت كلها بعد مختلف التقسيمات الإدارية التي عرفتها الجزائر.

علما هذه السوق تحتل المرتبة الثالثة إقليميا من حيث الأهمية و الوزن بعد أسواق بلديتي الخروب (ولاية قسنطينة) و الشريعة (ولاية تبسة) بمعدل 8000 إلى 10000 رأس غنم و بين 120 و 150 رأس بقر أسبوعيا، و هو الأمر الذي جعلها تهيمن و تؤثر الأسواق المجاورة لها. فكما هو معلوم فالأسواق الصغرى عادة تنجذب و تهيكّل وفقا لسوق أساسية كبيرة<sup>2</sup>.

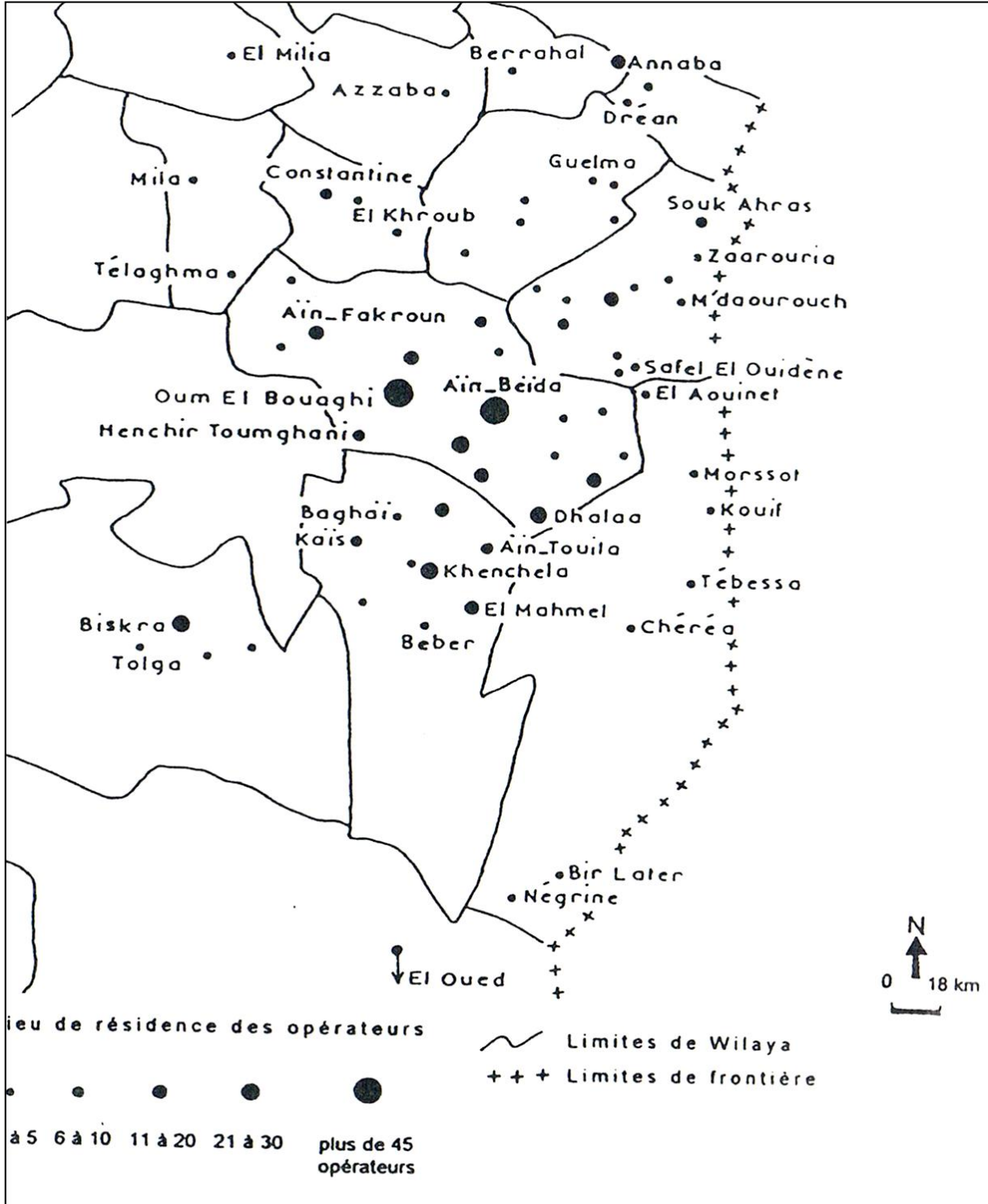
تبلغ مساحة السوق أزيد من 3 هكتار و يبعد عن الطريق الوطنى رقم 80 بحوالى 500 متر شرقا ويتم الوصول إليه عبر طريق ترابي غير مهيأ. يحده من الشرق و الغرب أحياء سكنية و من الجنوب مرتفعات غابية و من الشمال ساحة واسعة تخصص لتوقف السيارات و الشاحنات. و هو عبارة عن ساحة رباعية الشكل غير مهيأة يحيط بها سور لا يتعدى ارتفاعه 1.5 م و يتم الدخول إليها عبر مدخل وحيد بالجهة الجهة الشمالية.

يقام السوق أسبوعيا كل يوم اثنين و حسب المعاينة الميدانية بتتبع الأرقام التسلسلية للسيارات و الشاحنات الوافدة فهو يستقطب تجارا و فلاحين من معظم المناطق الشرقية للجزائر كتبسة، خنشلة، سوق اهراس، عنابة، باتنة، بسكرة... إضافة إلى فلاحى مختلف مناطق الولاية (الخريطة رقم 04). علما أن السلع المعروضة به لا تشمل فقط على المواشى بل تتعداه إلى الأعلاف، المطاعم و المقاهى المتنقلة، الألبسة، الخضر و الفواكه... يعتبر هذا السوق جزءا من منظومة أسواق جهوية و محلية تنشط على مستوى شرق

<sup>1</sup> هذه المعلومات تم أخذها بناء على تصريحات مجموعة من السكان و الفلاحين الذين عايشوا مختلف مراحل تطو المدينة.

<sup>2</sup> Salah Bouchemal : OP.cit ; p 229.

البلاد و بالتالي فهي إما تتكامل أو تتنافس معها. من الأسواق التي تتكامل معها نجد سوق مدينتي مسكيانة و الخروب اللذان



الخريطة رقم 04 : مصدر المتعاملين الوافدين على سوق المواشي لمدينة عين البيضاء

(Source : Salah BOUCHEMAL, *OP.cit*, p, 238)

يقامان يوم الخميس أو سوق مدينة أم البواقي الذي يقام يوم الثلاثاء، أو سوق عين فكرون الذي يقام يوم الأربعاء، و سوق فكرينة الذي يقام يوم السبت...بينما يتنافس خصوصا مع سوق عين مليلة الذي يقام هو الآخر يوم الاثنين مما يحد من قدوم الفلاحين و التجار من الجهة الغربية للولاية.

و في دراسة أجراها الباحث عنون نور الدين تم طرح أسئلة على 83 فلاحا و تاجرا بسوق المواشي لمدينة عين مليلة حول أحسن سوق للمواشي (الجدول رقم 17) فكانت النتائج كما هي موضحة كما يلي:

الجدول رقم 17: آراء التجار و الفلاحين حول أحسن سوق أسبوعي للمواشي، (سوق عين مليلة).

اسم السوق الأسبوعية	عدد الآراء	نسبة المستجيبين
الخروب	24	28.91%
عين مليلة	21	25.30%
عين البيضاء	17	20.48%
شलगوم العيد	12	14.45%
بريكة	07	8.43%
قالمة	02	2.41%
المجموع	83	100%

المصدر: هشام بوكفة و جغلافي أحمد سماتي: مرجع سابق، ص 169.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 17 مستجوبا من بين 83 صنفوا سوق مدينة عين البيضاء الأول مقارنة بباقي الأسواق، أي ما يعادل 20.48% من التجار و الفلاحين. هذا ما جعله يأتي في المرتبة الثالثة غير بعيد عن سوقي الخروب بـ 28.91% و عين مليلة بـ 25.30% من الفلاحين متفوقا على أسواق كل من شलगوم العيد، بريكة و قالمة.

و بغض النظر عن الفترة الزمنية التي أجري فيها هذا البحث (2001م) إلا أن هذه النتائج نسبية، فعند القيام بطرح نفس السؤال على الموالين و التجار بسوق المواشي لمدينة عين البيضاء كانت النتائج كما يلي (الجدول رقم 18).

الجدول رقم 18: آراء التجار و الموالين حول أحسن سوق أسبوعي للمواشي، (تجار سوق عين البيضاء):

اسم السوق الأسبوعية	عدد الآراء	نسبة المستجيبين
عين البيضاء	23	23.95%
الخروب	20	20.83%
عين مليلة	18	18.75%
أم البواقي	16	16.67%
فكرينة	12	12.50%
قالمة	7	7.30%
المجموع	96	100%

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المقابلة مع التجار بسوق المواشي يوم الإثنين 20 جانفي 2014م.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن ربع المستجوبين تقريبا (23.95%) يعتقدون أن سوق المواشي لمدينة عين البيضاء هو الأفضل مقارنة بسوقي مدينة الخروب (20.83%) و عين مليلة (18.83%) و أم البواقي (16.67%)...يمكن تفسير هذه النتائج بالأصل الجغرافي للتجار فمعظمهم يأتون من القرى و الأرياف المحيطة بالمدينة و خاصة وادي نيني، فكرينة، الزرق، العين فرحات، مسكيانة، بريش، ترقلت، متوسة، عين طويلة... ما يجعل السوق أقرب إليهم مقارنة بأسواق أخرى مما يؤدي إلى تخفيض

مصاريق التنقل و تقليص الفترة الزمنية للتسوق. إضافة إلى أن العلاقات العشائرية و القبلية مازالت تتحكم و تؤثر على توجهات الفلاحين و الموالين، باعتبار أن قبيلة الحراكتة التي استوطنت إقليم عين البيضاء و أقامت فيه هذه السوق كانت من أقوى و أكبر القبائل.

#### ❖ مدى مطابقة سوق المواشي لمتطلبات و أحكام قانون التعمير التجاري:

يقع الهيكل التجاري المدروس تحت أحكام المواد التي تنظم عمل أسواق التجزئة المغطاة و الأسواق الأسبوعية و النصف أسبوعية و الجوارية باعتباره سوقا أسبوعية للمواشي، و بإسقاط أحكام المرسوم التنفيذي على الخصائص التقنية للسوق نجد ما يلي:

✓ **من حيث الموقع:** السوق يقع وسط حيين سكنيين، و بما أن النشاط بهذا السوق يبدأ كل يوم اثنين في وقت مبكر من الصباح و هذا ما يسبب إزعاجا كبيرا للسكان نتيجة أصوات المحركات و المواشي... و ما زاد من حدة المشكلة هو عدم تهيئة الطريق الرابط بين السوق و الطريق الوطني رقم 80 مما يدفع السائقين إلى استعمال الطرق الثالثية وسط الأحياء السكنية للوصول إلى السوق و الخروج منه لتفادي الحفر و المطبات. غير أن هذا الإزعاج يقتصر على يوم الاثنين فقط بينما باقي الأيام تكون الأمور هادئة.

✓ **من حيث التهيئة:** من حيث التحديد، السوق محددة بسور صخري لا يتعدى طوله 1.5م. أما من حيث التهيئة و رغم أن السوق يوجد فوق أرضية منحدرية إلا أنه غير مزود بأي تجهيزات أو وسائل لضمان سيره الحسن، حيث تم ملاحظة غياب دورات المياه، مواقف السيارات، شبكة الكهرباء... صف إلى هذا غياب أي تهيئة داخلية خاصة الممرات، المربعات التجارية، الطرق و مواقف السيارات و الشاحنات ما يدفع الموالين لركن مركباتهم في الساحة الخارجية.

✓ **من حيث احترام مسير السوق لمواقيت ممارسة النشاط التجاري:** النشاط التجاري يمارس يوم الاثنين فقط من كل أسبوع من ساعات الصباح الأولى إلى غاية منتصف النهار تقريبا، و بالتالي فهو يستجيب للمعايير من هذا الجانب.

من خلال هذا العرض يمكن القول أن هذه السوق يفتقر للعديد من شروط و المتطلبات التي تسمح بالسير الحسن للنشاط التجاري، خاصة في غياب دورات المياه، شبكة الماء، الكهرباء... إضافة إلى عدم تهيئة الطريق و المساحات الخارجية و الداخلية للسوق خاصة لما نعلم أن الموضع يتميز بالانحدار و وجود مجاري تصريف مياه الأمطار القادمة من الجبال المجاورة.

#### 7-1-5 المساحات الصغرى من نوع سوبرات:

توجد بمدينة عين البيضاء 12 مساحة صغرى من نوع سوبرات تقع 6 منها على جوانب المحور الرابط بين محطة المسافرين و مقر الضمان الاجتماعي و البقية موزعة كما يلي: 1 بقطاع مركز المدينة 1 بقطاع الزاوية 1 بقطاع سفاري 2 بقطاع سعدي الجموعي و 1 بقطاع السلام.

الملاحظ أن جميعها توجد في مناطق تضم عددا معتبرا من السكان رغم أنها ظاهرة تجارية جديدة نسبيا بالمدينة حيث لم تظهر إلا خلال 10-15 سنة الأخيرة و ربما هذا ما يفسر سبب عدم انتشارها على نطاق واسع بالمدينة.

### ❖ مدى مطابقة المساحات الصغرى لمتطلبات و أحكام قوانين التعمير التجاري:

هذه المساحات تندرج ضمن المساحات عليها أحكام المساحات الصغرى و الكبرى و المراكز التجارية و التي تهدف إلى توفير شروط السلامة و الأمن للتجار و المتسوقين بسبب خصوصيتها. من خلال إسقاط أحكام المرسوم التنفيذي على عينة من المساحات الصغرى الموجودة على محور محطة المسافرين-مركز الضمان الاجتماعي نلاحظ ما يلي:

- ✓ **من حيث المساحة:** جميع هذه المساحات التجارية تحتل كامل الطوابق الأرضية التي لا تقل مساحتها عن 180م<sup>2</sup> مما يعني أنها تستجيب لمعيار المساحة التي ينص القانون على وجوب أن لا تقل عن 120م<sup>2</sup> و لا تزيد عن 500م<sup>2</sup>،
- ✓ **من حيث الموقع:** جميع المساحات التجارية الصغرى تقع وسط أحياء سكنية و هو ما يعني أنها تستجيب لمعيار الجوارية و هو ما يسمح للسكان بقضاء حاجاتهم ببسر و سهولة،
- ✓ **من حيث الأمن و السلامة:** معظم المساحات التجارية الصغرى المدروسة تضم على الأكثر بابين اثنين يضمنان دخول و خروج المتسوقين، غير أن و عكس المطلوب فهذه الأبواب تفتح من الخارج في اتجاه الداخل و هو ما يصعب من خروج الأفراد في حال وقوع خطر ما.
- ✓ **العلاقة مع الأبنية المجاورة:** جميع المساحات التجارية الصغرى بمدينة عين البيضاء تتجاور مع الأبنية، بل إن البنايات التي تضم هذه المساحات تستغل حتى للسكن في الطوابق العلوية و هو ما يؤدي إلى سرعة انتشار النيران في حال وقوع حريق،
- ✓ **العلاقة بالفضاءات الخارجية:** جميع المساحات التجارية الصغرى بمدينة عين البيضاء تقع على محاور طرق رئيسية بالمدينة، غير أنها بالمقابل تفتقر إلى مواقف سيارات مما يدفع الأفراد إلى ركن مركباتهم على جوانب هذه المحاور. و مما يزيد من تعقيد الأمور أن أصحاب هذه المساحات التجارية يقومون بعرض جزء سلعهم على الأرصفة المقابلة كالخضر و الفواكه، المشروبات الغازية و المعدنية، الدقيق... على الرغم أن هذا الأمر غير قانوني. ففي غياب الرصيف و مواقف السيارات يضطر السكان إلى السير في عرض الطريق و هو ما يطرح مخاطر حوادث المرور.

من خلال هذا العرض المبسط لواقع الفضاءات التجارية الخاضعة لأحكام و قواعد التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء أنها لا تستجيب لمعظم المعايير و الشروط الواردة في القانون و خاصة فيما يتعلق بشروط الأمن و السلامة ، النظافة، الموقع... و رغم أن المشرع حدد مهلة سنة من تاريخ صدور المرسوم التنفيذي بهدف جعل هذه المساحات مطابقة للقوانين المعمول بها إلا أن هذا الأمر لم يحدث.

تجدر الإشارة إلى وجود مساحات تجارية كبرى أخرى غير مستغلة أهمها السوق الموجودة بمركز المدينة و الموروثة من الفترة الاستعمارية و التي تحتل موقعا هاما في وسط المدينة على الرغم أن المحلات التجارية الواقعة أسفله مستغلة بصفة عادية. إضافة إلى سوق الفلاح الواقع حي قحموص بجوار المكتبة البلدية و ثانوية الشيخ الأخضر بوكفة، و هي منشأة ذات حجم كبير بطابق أرضي (RDC) كانت قبل غلقها تباع معظم السلع خاصة المحلية الصنع. فهي تمثل صورة للمراكز التجارية الكبرى في العصر الحالي، غير أن سوء التسيير و المنافسة المفروضة من قبل المحلات التجارية بعد الانفتاح الاقتصادي دفع السلطات إلى تصفيته و غلقها نهائيا.

## 8. تحليل واقع التجارة غير القارة بمدينة عين البيضاء:

تتقاطع التجارة غير القارة مع التجارة الفوضوية في العديد من الخصائص في مدينة عين البيضاء لدرجة يصعب التمييز بينهما و يعود هذا أساسا لكونها يشغلان نفس مكان العرض و يستعملان نفس طرق العرض، إضافة إلى صعوبة تحديد التاجر الحائز على السجل التجاري من الذي لا يحوزه... و رغم هذا قمنا بجرد عدد التجار الناشطين أيام السوق الأسبوعية ليومي الإثنين و الجمعة من كل أسبوع بهدف تحديد عدد التجار و نوعية النشاط السائد، علما أن أماكن العرض المرخصة لهذا النشاط تقع بين قطاعي الزاوية و سفاري و مركز المدينة، تبدأ من المدخل الجنوبي للسوق الأسبوعية إلى سور الملعب البلدي غربا والذي تمتد بجواره وصولا إلى سكنات HLM على حدود مركز المدينة شمالا مرورا بساحة فلسطين، حيث يشغل كل تاجر مربعا معيناً مقابل مبلغ مالي يدفعه للجباة "المكّاس".

و قد كانت المعاينة أيام الجمعة و الاثنين الموافق لـ 10 و 13 جانفي من عام 2014م و قد تم تلخيص النتائج في الجدول الموالي (الجدول رقم 19):

نلاحظ أن عدد التجار الناشطين يوم الجمعة كان أكبر من الذين ينشطون يوم الاثنين، حيث قدر عددهم يوم 10 من جانفي بـ 108 تاجر مقابل 96 تاجرا يوم 13 جانفي، ما يعني أن الفارق يقدر بـ 8 تاجر. يعود السبب في هذا لكون الجمعة هي يوم عطلة ما يعني زيادة عدد المتسوقين مما يرفع عدد التجار الراغبين في تحقيق أرباح أكبر. عكس يوم الاثنين الذي يعتبر يوم عمل مما يؤثر على نسبة إقبال المستهلكين. ضف إلى هذا تؤثر حالة الطقس على النشاط التجاري غير القار، فإذا كان الجو معتدلا و صحوا زاد إقبال التجار على عرض سلعهم أما إذا كان الطقس سيئا بسبب الأمطار أو الرياح قل عدد التجار الذين ينشطون بهذا المكان لكونه مفتوحا على الهواء الطلق.

تجار الملابس و الأحذية (الجديدة و المستعملة مجتمعة) يمثلون أكبر نسبة حيث يمثلون أكثر من 20% من مجموع التجار سواء يومي الاثنين أو الجمعة. في المرتبة الثانية نجد تجار الهواتف النقالة بـ 12.05% ثم الأدوات المنزلية بـ 9.26% يوم الجمعة، بينما الإثنين كان عدد تجار الأدوات المنزلية أكبر (13.54%) من تجار الهواتف النقالة (11.46%). باقي الأصناف التجارية كانت نسبتها تتراوح بين 3% و 10% سواء يوم الجمعة أو الاثنين. (الصور: 48، 49، 50، 51، 52، 53).

تجدر الإشارة إلى أن تجار الهواتف النقالة و طيور الزينة الذين تم إحصاؤهم هم فقط الأشخاص الذين يشغلون حيزا مكانيا محددًا بمعنى التجار الذين يملكون مربعا تجاريا، بينما الأشخاص الذين لا يملكون حيزا فكان من المستحيل إحصاؤهم بسبب تغيرهم المستمر لأماكن نشاطهم.

التوزيع المجالي للتجار داخل السوق ليس عشوائيا بل يوجد هناك نظام معين يحكم هذا التوزيع، فتجار الألبسة و الأحذية المستعملة يشغلون ساحة فلسطين و يجاورهم تجار الخردوات و الإكسسوارات، أما تجار الألبسة و الأحذية الجديدة فيتوزعون على طول سور الملعب البلدي. و فيما يخص تجار الهواتف النقالة و طيور الزينة فهم يشغلون الحديقة و الساحة المقابلة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية أما شمال المؤسسة فيشغله تجار الخردوات و الأدوات المنزلية المستعملة. وأخيرا تجار الخضار و الفواكه فينشطون بجانب المدخل الشمالي للسوق.

الصورة رقم 49: ساحة فلسطين المخصصة لتجار بيع الملابس المستعملة،



الصورة رقم 51: بيع الأدوات الحديدية و الخردوات بجوار العيادة متعددة الخدمات،



الصورة رقم 53: بيع مواد التنظيف و لعتور بجور العيادة متعددة الخدمات،



الصورة رقم 48: مربع تجاري لبيع الأحذية و الملابس بجوار سور الملعب البلدي،



الصورة رقم 50: استغلال الأرصفة لبيع سلع و أدوات مستعملة (هواتف، ملابس، أدوات حديدية)،



الصورة رقم 52: بيع طيور الزينة و الهواتف النقالة بحديقة ساحة فلسطين،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

من خصائص التجارة غير القارة بمدينة عين البيضاء كذلك هو وجود عدد من النسوة العجائز اللواتي لا يتجاوز عددهن الـ 15 امرأة و المعروفات محليا بـ "الدالات" يمارسن التجارة كمهنة لهن. حيث يقمن بعرض ألبسة مستعملة، عقاقير، حلي...في أماكن محددة بالسوق.

غير أن الملاحظ هو وجود العديد من الممارسات السلبية التي تؤثر سلبا على المحيط العام، لعل أهمها:

✓ تشويه المظهر العام بسبب المخلفات التي يتركها التجار بعد انقضاء فترة عرض السلع، حيث لا يكلفون أنفسهم عناء تنظيف المكان أو تجميع القمامة في مكان واحد، و الأدهى من ذلك هو رمي و حرق المخلفات في الحديقة و الساحة المجاورتين لمؤسسة الصحة العمومية، (الصور: 54، 55).

✓ التوقف التام لحركة المرور الميكانيكية على مستوى المحاور التي يستغلها التجار لعرض سلعهم، و حتى المحاور المجاورة تعرف صعوبة كبيرة في التنقل بسبب التوقف العشوائي لأصحاب السيارات و الشاحنات (تجارا كانوا أو متسوقين)، و خاصة في المحور الذي يؤدي إلى مركز المدينة أو الطريق الوطني رقم 80 سواء باتجاه طريق سدراتة أو طريق خنشلة،  
✓ المناوشات و الصراعات التي تحدث بين أصحاب المحلات التجارية و تجار الأرصفة بسبب ضيق المكان و غلق مداخل المحلات و المنافسة...

الصورة رقم 55: رمي مخلفات تجارة الخضر و الفواكه في الساحة المقابلة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية،



الصورة رقم 54: رمي و حرق القمامة في حديقة ساحة فلسطين.



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، تحقيق ميداني مايو 2014م،

الجدول رقم 19: عدد التجار و نوع التجارة غير القارة المسجلة أيام السوق الأسبوعية بمدينة عين البيضاء،

المجموع	خردوات حديدية	بيع CD و DVD	مواد تجميل	عقاقير و حشائش طبية	مواد غذائية	خضر و فواكه	مطعم متنقل	طيور و أدوات تربية الطيور	هواتف نقالة مستعملة	أدوات منزلية	خردوات و إكسسوارات	أواني منزلية	ملابس و أحذية جديدة	ملابس و أحذية مستعملة	عدد التجار يوم الجمعة
108	7	4	5	5	8	9	3	7	13	10	11	4	8	14	عدد التجار يوم الجمعة
%100	6.48	3.70	4.63	4.63	7.41	8.33	2.77	6.48	12.05	9.26	10.18	3.70	7.41	12.97	النسبة %
96	4	3	4	6	6	7	3	9	11	13	7	3	9	11	عدد التجار يوم الاثنين
100%	4.16	3.12	4.16	6.25	6.25	7.29	3.12	9.37	11.46	13.54	7.29	3.12	9.37	11.46	النسبة %

المصدر: تحقيق ميداني يومي 10 و 13 جانفي 2014م.

## خلاصة:

بعد تصنيف البنية التجارية و تحليلها استنتجنا أن النشاط التجاري بمدينة عين البيضاء يحتل مكانة مهمة في النسيج الحضري للمدينة غير أن توزيع المحلات مجاليا كان متباينا من قطاع لآخر غير أن معظمها تتركز بالأحياء المركزية و ما يحيط بها، و هذا ما جعل المدينة تنهيكل تجاريا وفق خطة متعددة المراكز أو الأقطاب (أي وفقا لنظرية الباحثان أولمان **E.L Ullmann** و هاريس **C.D Harris**)، فالمركز الرئيسي بوسط المدينة إضافة إلى 4 مراكز ثانوية تحيط بالمركز الرئيسي، الأول بقطاع الزاوية و الثاني بماريان (حي ماريان و العزابي) و الثالث بسعيدى الجموعي (شارع حركات) و الرابع بحي السلام. علما أن المركز التجاري و الأحياء المندمجة معه تختص في التجارة الصافية و تجارة الخدمات أما قطاعات الأطراف و خاصة الحراكتة و الكاهنة فتختص في التجارة الحرفية. إضافة إلى هذا و من خلال دراسة الوزن التجاري للمدينة استنتجنا أنها تأتي في المرتبة الرابعة ولأثيا بعد عين مليلة، أم البواقي، و عين فكرون، و خاصة فيما يتعلق بالتجارة السامية (استيراد و تصدير، تجارة الجملة...).

من ناحية أخرى استنتجنا أن مدينة عين البيضاء تفتقر إلى الوفرة في التجهيزات التجارية الكبرى، و حتى الموجودة لا يستجيب بعضها (خاصة السوق الأسبوعي و سوق المواشي و المساحات الصغرى) لأحكام و معايير التعمير التجاري التي وضعها المشرع الجزائري بهدف تنظيم هذا النوع من التجهيزات خاصة تلك المتعلقة بالصحة العامة والأمن و المظهر العام و الموقع. و رغم مرور أزيد من سنة على تاريخ صدور هذا القانون إلا أن السلطات لم تكلف نفسها المكالفة بتسيير هذه التجهيزات إدخال تعديلات و تصليحات عليها بهدف جعلها صالحة لممارسة النشاط التجاري في إطار قانوني.

## الفصل الرابع:

التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:

أهمية متزايد في تنظيم المجال الحضري:

## تمهيد:

مدينة عين البيضاء، و باعتبارها من أكبر المدن في إقليمها هذا يفرض ضغطا كبيرا على مختلف مرافقها خاصة السامية، رغم تنوع التجهيزات التي استفادت منها المدينة عبر مختلف مراحل زمنية طويلة نسبيا، عكس الأنشطة التجارية التي عرفت نموا كبيرا غداة الانفتاح الاقتصادي و تحرير السوق وما نتج عنها من تسهيل سبل الاستثمار في القطاع التجاري.

فالتحولات الكبرى التي عرفت المدينة خاصة التوسع العمراني، البنى التحتية و البرامج التنموية التي استفادت منها البلدية... فرضت على المسؤولين القيام بمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2005، خاصة بسبب نفاذ الاحتياطات العقارية و عدم استجابة المخطط السابق لمتطلبات التنمية، حيث خصصت الناحية الشمالية للتوسعة على المدى القريب و المتوسط، أما بالنسبة للمدى البعيد فالتوسعة تكون بالناحية الجنوبية الغربية خارج الحدود الإدارية لبلدية عين البيضاء و داخل حدود بلدية فكرينة على أن تكون اقتراحات التهيئة مشتركة بينهما<sup>1</sup> بهدف تخفيف الضغط عن تجهيزات المدينتين. بينما أكد **مخطط التناسق الحضري للمدينة SCU** على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين و على إنشاء تجهيزات ذات بعد و نفوذ يتعدى حدودها ليصل إلى المستوى الجهوي من أجل أن تسترجع المدينة مكانتها المفقودة إضافة إلى النهوض بمركز المدينة و تلمين إمكانياته من خلال اقتراح خدمات و مرافق سامية تليق بثقله التاريخي و والديموغرافي<sup>2</sup>.

حسب توجيهات نفس المخطط فإن هذه العملية لن يكتب لها النجاح دون العمل وفق مقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين و المتدخلين في اقتراح و إنجاز هذه التجهيزات خاصة الجوارية حسب احتياجات كل حي بهدف ضمان أكثر فعالية للعمليات العمرانية، توفير احتياجات السكان، تحقيق مبدأ المساواة و العدل تجاه هذه المرافق و التخلص من مشكل الأحياء المهمشة أو أحياء المراقد كما يسميها بعض المختصين.

على هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بدراسة وصفية و تحليلية لواقع التجهيزات العمومية الموجودة بمدينة عين البيضاء، و كيفية توزيعها عبر مختلف أرجاء المدينة بهدف استخراج الأحياء المخدومة و الأحياء المهمشة باستخدام مصفوفة المرافق، و بعد ذلك سنتطرق لأهم التجهيزات المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير على المديين القصير و المتوسط و مقارنتها بالوضع الحالية بهدف التأكد من مدى الالتزام بتنفيذ توجيهات و متطلبات المخطط على أرض الواقع من خلال المؤشرات و الأحكام التي ينص عليها. و في الأخير سنستخرج العلاقة بين مواقع التجهيزات العمومية و الأنشطة التجارية اعتمادا على معطيات الفصل السابق بهدف دراسة درجة تأثير كل نشاط على الآخر.

<sup>1</sup> شركة الهندسة المعمارية و التقنية لأم البواقي: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء فكيرينة، التقرير الثالث، 2005م، ص 11.

<sup>2</sup> Direction de l'Environnement OEB : SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE L'AIRE URBAINE DE LA VILLE DE AIN BEIDA, rapport 5 : Stratégie d'aménagement urbain, CENEAP p19

## 1. كرونولوجيا ظهور و تطور التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:

لقد كان للسياسات العمرانية و التنمية المتبعة منذ نشأة المدينة إلى يومنا هذا أثر جلي على إنتاج و تطور التجهيزات الخدمية في مدينة عين البيضاء. فالبداية كانت بالتركز الاستيطاني الفرنسي في المنطقة، و الذي لم يحدث إلا بعد 9 سنوات من إخضاع المدينة سنة 1839م، من خلال بناء برجين ابتداء من 23 مارس 1848<sup>1</sup>: الأول خصص لاحتضان ديوان و مقر إقامة الخليفة "سي علي باحمد" المنصب من طرف الفرنسيين كقائد لقبيلة الحراكمة. و الثاني بني بين سنتي 1850م و 1852 كمقر قيادة عسكرية للنتيب **Bonvalet** المنصب مكان سي علي باحمد.

و رغم هذا فعين البيضاء لم تأخذ الصفة الحضرية إلا بعد عام 1855م لما بنا المستعمر عددا من المنازل الموجهة للمعمرين بالإضافة إلى السوق، و بعض التجهيزات الضرورية كالمدرسة الأساسية سنة 1863 و المسماة حاليا "مدرسة لوصيف مباركة"<sup>2</sup> التي كانت واحدة من 7 مدارس في إقليم قسنطينة، ثم المذبح البلدي سنة 1875م، الكنيسة سنة 1885م، مقر البلدية سنة 1893م<sup>3</sup> (سنة 1868م تم ترقية المنطقة<sup>4</sup> إلى بلدية كاملة الصلاحيات). الصور رقم: 56، 57، 58، 59، 60، 61.

في فترة الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت توسعات جديدة نحو الجهة الجنوبية بجوار الشارعين الرئيسيين كانوني و خميستي، و باتجاه الجهة الشمالية الشرقية على أراضي "الحاج عمارة". مع استفادة المدينة في هذه الفترة من العديد من التجهيزات أهمها الملعب البلدي و محطة القطار و المقبرة...

بعد الإستقلال اتبعت السلطات نفس المخططات و السياسات الموروثة عن الفترة الاستعمارية لتلبية متطلبات المواطنين، غير أن قلة الإطارات المؤهلة و ضعف الميزانية أدى إلى نقص في مراقبة المشاريع و التوسعات، ما أدى إلى بداية ظهور الأحياء العشوائية على أطراف المدينة ابتداء من 1970م، الأول و الثاني غير بعيد عنه على حافة جبل بوعكوز شمال المدينة و الثالث على أرض عسكري الشريف جنوب غرب المدينة و استمرت في التوسع حتى بلغ عدد سكانها حوالي 16000 مواطن سنة 1998م<sup>5</sup>.

في هذه الفترة أنشئت العديد من الأحياء السكنية كحي سعدي الجموعي و تجزئة الأمل، تخصيص 400 سكن... كما استفادت المدينة من العديد من التجهيزات العمومية في إطار المخطط الثلاثي 1967م-1969م و المخطط الرباعي 1970م-1973م كالمستشفى، مركز البريد، مقر الشرطة، ثانوية، مقر للحماية المدنية، مصنع الزرابي... ما جعل نفوذ المدينة يتعدى حدودها الإدارية فأصبحت جاذبة لعدد كبير من المهاجرين من الأرياف المجاورة طلبا لظروف معيشية أحسن.

كغيرها من المدن الجزائرية، استفادت مدينة عين البيضاء من مخططين للتعمير التوجيهي كأداة جديدة لتسيير المجال PUD الأول في سنة 1973م و الثاني بعد التقسيم الإداري لسنة 1984م، بالتوازي مع

<sup>1</sup> Direction de l'Environnement OEB : Op.cit. P 21.

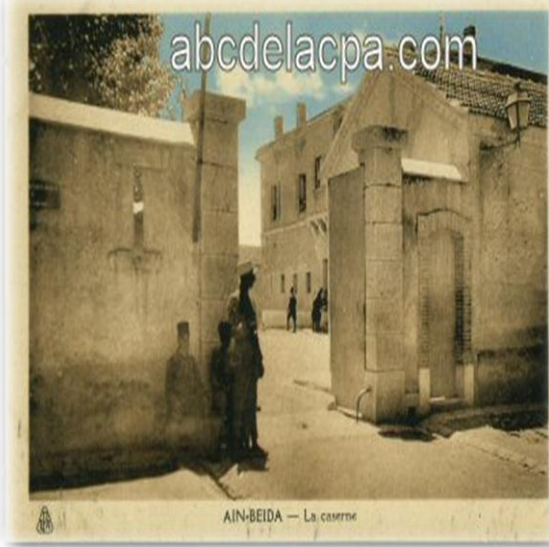
<sup>2</sup> معطيات و إحصائيات مأخوذة من مخطط التنسيق الحضري لمدينة عين البيضاء، و مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

<sup>3</sup> CHARLES Féraud; revue africaine; N ° 96; nov.1872.

<sup>4</sup> عدد سكان البلدية المذكور هنا يشمل على السكان الحضريين و الريفيين.

<sup>5</sup> Salah Bouchemal : mutations sociospatiales en milieu urbain, entre citadinité et ruralité : l'exemple d'une ancienne ville coloniale française en Algérie ; cahiers de géographie du Québec ; volume 53 ; numéro 149 ; septembre 2009 ; université Laval ; Québec ; Canada ;

الصورة رقم 57: الثكنة العسكرية القديمة شرق المدينة،



الصورة رقم 59: قاعة الحفلات بمركز المدينة



الصورة رقم 61: مقر بلدية عين البيضاء أثناء الفترة الاستعمارية،



الصورة رقم 56: محطة القطارات القديمة أثناء الفترة لاستعمارية



الصورة رقم 58: المسجد العتيق أثناء الفترة الاستعمارية



الصورة رقم 60: المحكمة الإسلامية بمدينة عين البيضاء أثناء فترة الإحتلال الفرنسي



ظهور برامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة<sup>1</sup> ZHUN التي جاءت استجابة لتلبية الطلب المتزايد على السكن في المدن الجزائرية التي غزتها الأحياء العشوائية في مختلف جوانبها.

هذه الفترة كانت الأكثر حركية في توسع و تطور المدينة حيث استفادت من منطقة سكنية حضرية جديدة بمساحة تقدر بـ 120 هكتارا في الجنوب الغربي للمركز الحضري، بالإضافة إلى منطقة صناعية<sup>2</sup>. كما ظهرت العديد من التخصيصات السكنية ابتداء من سنة 1987 م مثل تخصيص الكاهنة 1 و 2 شرق المدينة، أو تخصيص الأوراس... أما أهم التجهيزات التي استفادت منها المدينة فتتمثل في العديد من المتوسطات و المدارس الابتدائية، ثانويتان، الأروقة الجزائرية، مركز التكوين المهني، مؤسسات صحية جوارية و قاعات علاج... بالإضافة إلى نمو النشاط التجاري و ازدهاره حيث أصبح طابعا يميز مركز المدينة.

بعد صدور القانون 29-91 المتعلق بالتهيئة و التعمير، استفادت البلدية من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU غير أنه اصطدم بالعديد من العوائق أهمها مشكل العقار بسبب طبيعته القانونية و طرق تسييره، خاصة بعد رد الاعتبار للملكية الخاصة بموجب قانون التوجيه العقاري، هذا ما انعكس سلبا على توسع المدينة.

التوسعات في هذه الفترة كانت توجه نحو الشمال و الغرب فوق أراضي استفادت منها البلدية في إطار نزع الملكية للمصلحة العامة استعملت من أجل التحكم أكثر في تنظيم المجال بالإضافة إلى اقتراح حلول جديدة و استعجالية لأزمة السكن على المدى القريب و المتوسط من خلال برامج القضاء على السكن الفوضوي (*résorption d'habitat précaire*). و هذا ما تجسد في حي البيضاء الصغيرة، حي بوعكوز... الموجهة للقضاء على أحياء كاريار دومينيك، عسكري الشريف، و بوعكوز الفوضوية. قدر عدد السكنات المبنية في إطار هذا البرنامج بـ 1500 سكن و جهت لإسكان حوالي 14000 ساكن<sup>3</sup>. كما استفادت المدينة من العديد من التجهيزات المهمة أهمها المركب الرياضي جنوب شرق المدينة و مركز جديد للتكوين المهني مكان الثكنة العسكرية، مفتشية الضرائب و مديرية أملاك الدولة في المنطقة الحضرية الجديدة، العديد من المدارس الابتدائية و المتوسطات، ثانوية براكنية علي، محطة لنقل المسافرين، المسبح البلدي، مقر للشرطة القضائية و عدد من مقرات الأمن الحضري...

بعد سنة 2000 م، و بسبب ارتفاع أسعار البترول و زيادة مداخل الخزينة العمومية برمجت العديد من المشاريع السكنية و الخدمية في مدينة عين البيضاء. ففي الفترة من 2005 م إلى 2009 م استفادت بلدية عين البيضاء من 1602 مسكن، منها 382 مسكن في إطار المخطط الخماسي و 772 في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا و 390 في إطار البرنامج التكميلي، أما في سنتي 2010 و 2011 فتم برمجة إنجاز 430 و 475 مسكن على التوالي بصيغة التساهمي في موقع مخطط شغل الأرض "أ" جنوب غرب المدينة و 150 سكن اجتماعي إيجاري بطريق مسكينة من بين 1050 سكن اجتماعي مبرمج<sup>4</sup>...

<sup>1</sup> Saleh Bouchemal : la production de l'urbain en Algérie : entre planification et pratique ; presse universitaire de Rennes ; 2010 ; p 145.

<sup>2</sup> Ibid. P 145.

<sup>3</sup> Ibid. p 146.

<sup>4</sup> معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء: وضعية الأشغال في برامج السكن التساهمي والسكن الاجتماعي على مستوى دائرة عين البيضاء، 2011.

كما تجدر الإشارة إلى أنه و بسبب عدم مطابقة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1992م لمتطلبات المرحلة الجديدة ولبعده عن الواقع المعاش، قامت البلدية بإعداد مخطط مشترك مع بلدية فكرينة سنة 2005م، و الذي أعطى توجيهات جديدة للتعمير حيث تم توجيه حركة التوسع نحو الجنوب و الغرب لتفادي العوائق الصناعية و الطبيعية و القانونية المتعلقة بملكية الأراضي. أما أهم التجهيزات المنجزة في هذه الفترة فكانت المركز الثقافي الأمير خالد غرب المدينة و بجواره دار الحرف التقليدية و فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية، الإقامة الجامعية 1000 سرير في المدخل الجنوبي للمدينة، القطب الجامعي 3000 مقعد بيداغوجي شمال المدينة المسبح النصف أولمبي بجوار المركب الرياضي، مديرية جديدة للضرائب، محطة السكة الحديدية، المؤسسة العقابية الجديدة، مقر جديد للشرطة القضائية...

## 2. واقع التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:

من بين أهم المبادئ التي تحكم التجهيزات العمومية أنه كلما كانت المرافق قريبة قلت تنقلات السكان أما إذا كانت مفقودة في أحيائهم فإنهم سيضطرون للتنقل إلى الأحياء المجاورة أو البعيدة من أجل إشباع رغباتهم. واقع مرافق مدينة عين البيضاء لا يتعارض مع هذا المبدأ، فمن خلال معاينة أولية لأماكن تموقع التجهيزات نلاحظ تباينا واضحا في توزيعها داخل النسيج الحضري. و بتعبير أدق هناك اختلاف كمي و نوعي للمرافق على مستوى كل قطاع عمراني ما يجعل بعض المناطق تتخصص في تأدية وظيفة أو وظائف سائدة. و يمكن تلخيص واقع توزيع التجهيزات الخدمية في المدينة كما يلي (المخطط رقم 5):

### 1.2 التجهيزات التعليمية<sup>1</sup>: (الصور رقم 62، 63، 64، 65).

تعتبر من أهم التجهيزات في المدينة و التي تسعى السلطات الوصية إلى توفيرها بشكل متوازن بين الأحياء السكنية، و حسب معطيات الموسم الدراسي 2012-2013 يمكن تقسيمها في مدينة عين البيضاء على الشكل التالي:

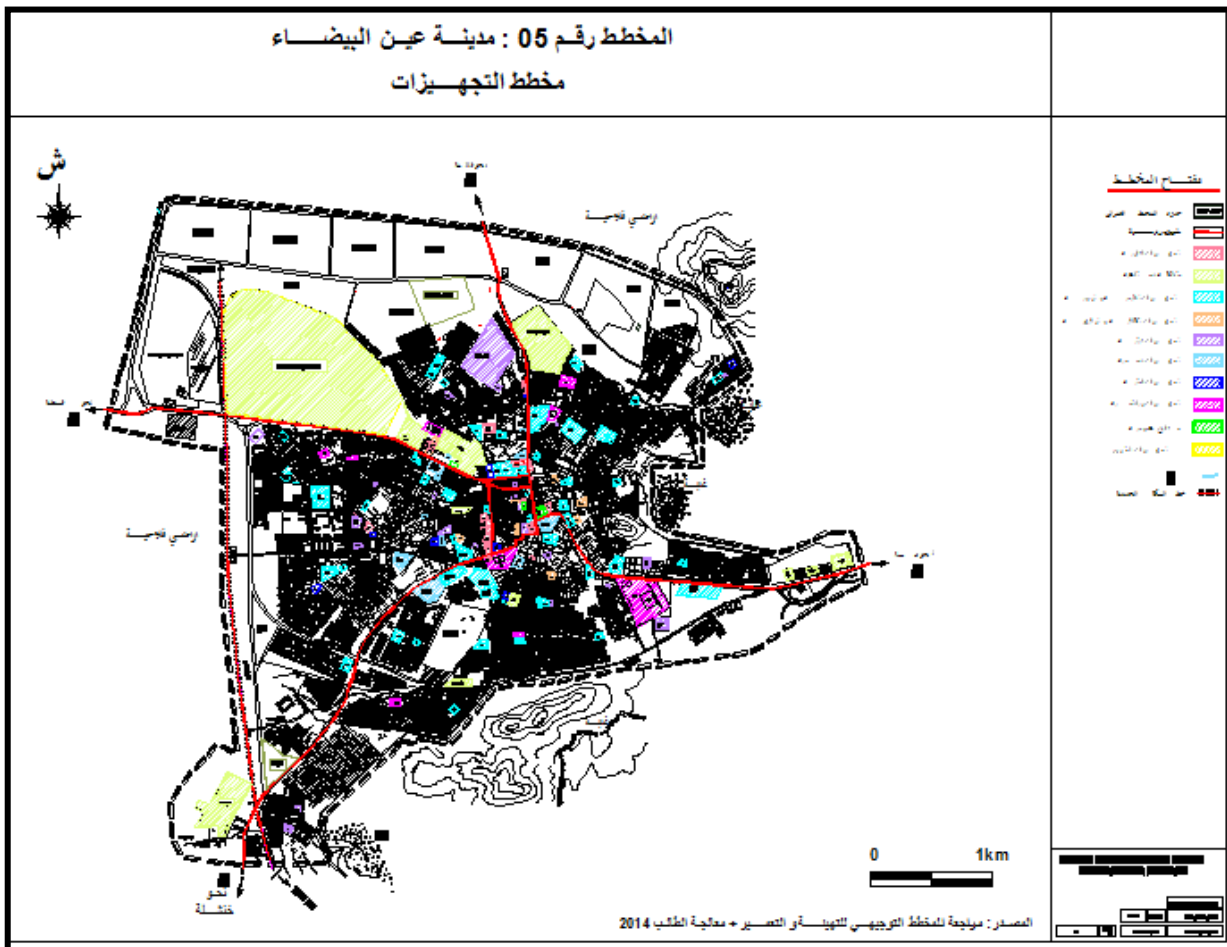
#### 1.1.2 المدارس الابتدائية:

يقدر عددها على مستوى البلدية بـ 37 مدرسة منها 35 على مستوى المركز. يقدر عدد حجراتها بـ 386 حجرة خصص منها 277 للتعليم الابتدائي و 63 للتحصيري، يدرس بها 11277 تلميذا، و يوظفهم 489 معلما. و رغم زيادة عدد المدارس إلا أن معدل شغل القسم يقدر حاليا بـ 41 تلميذا/الحجرة، و هو ما يتجاوز المعدل الوطني المقدر بـ 35 تلميذا/الحجرة و المعدل الولائي المقدر بـ 33 تلميذا/الحجرة، بحيث لا تتجاوزها سوى مدينة عين فكرون التي تحصي معدل 42 تلميذا/الحجرة.

#### 2.1.2 المتوسطات:

يبلغ عددها ببلدية عين البيضاء 17 متوسطة من أصل 107 على مستوى ولاية أم البواقي، منها 16 بالمركز، تحوي على 262 حجرة لا يستغل منها سوى 236. يبلغ عدد الأساتذة المؤطرين 456 معلما يشرفون على 7996 تلميذا بمعدل 34 تلميذا/الحجرة، وهو قريب من المعدل الولائي المقدر بـ 33 تلميذا/الحجرة وأقل من المعدل الوطني المقدر بـ 35 تلميذا/الحجرة.

<sup>1</sup> معطيات مديرية التربية لولاية أم البواقي و المتعلقة بالعام الدراسي 2013-2014م.



### 2..3 الثانويات:

توجد ببلدية عين البيضاء ست ثانويات توجد كلها بالمركز، و هي تحوي على 138حجرة و 17 مخبر و 7 قاعات للإعلام الآلي و مدرجين. أما عدد التلاميذ فيقدر بـ 5835 تلميذ، حيث يبلغ معدل الإشغال **44 تلميذ/الحجرة** و هو أكبر ممن المعدل الولائي المقدر بـ **40 تلميذ/الحجرة** و أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ **35تلميذ/الحجرة**. (الصورة رقم 66 و 57).

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاث قدر في الموسم الدراسي 2013-2014 بـ 25108 تلميذا من أصل 145611 تلميذا على مستوى الولاية، أي نسبته **17.24%** من إجمالي التلاميذ، و هي نسبة معتبرة ربما تفسر الاكتظاظ الذي تعرفه مدارس و ثانويات المدينة رغم استفادة بلديات ظهير المدينة من (فكرينة، الزرق، بريش) من ثانويات و متوسطات جديدة أدت إلى تقليل الوافدين إلى المدينة من أجل التعليم.

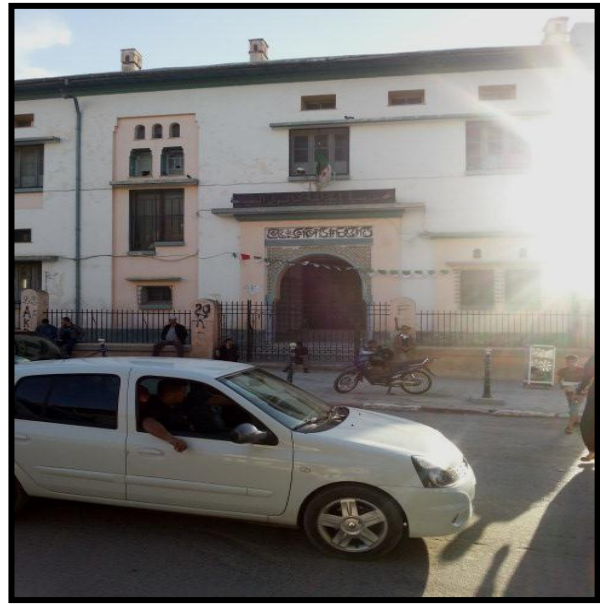
#### 4.1.2 التعليم العالي: (الصور رقم 68 و 69)

كان يمثل في معهد الميكانيك التابع لكلية العلوم و التكنولوجيا الموجود بمجمع **SNTR** بالمنطقة الصناعية، في انتظار تسليم القطب الجامعي للعلوم و التكنولوجيا الواقع شمال مدينة عين البيضاء، و الذي خصص له المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير مساحة قدرها **15 هكتار**، غير أن المشروع أقيم على أرضية تقدر مساحتها بـ **10 هكتار و 80 آر و 97 سنتار**<sup>1</sup>.

الصورة رقم 63: متوسطة أحمد بن موسى بقطاع السلام،



الصورة رقم 62: المدرسة الابتدائية كانوني الطيب بقطاع مركز المدينة،



<sup>1</sup> معطيات مكتب المشاريع، رئاسة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

الصورة رقم 65: مركز التكوين المهني "قدور العربي" بقطاع الأوراس الكبير



الصورة رقم 64: متوسطة فاضلي لخضر بقطاع ماريان



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م

هذا القطب فتح أبوابه لاستقبال الطلبة خلال الموسم الجامعي 2013-2014م بعدما تم تجهيزه بـ 30 قسما و 4 مدرجات و قاعتين للإعلام الآلي و الإنترنت إضافة إلى 13 ورشة و 3 مخابر للبحث العلمي، كما تم إلحاق إقامة جامعية بـ 500 سرير و مطعم جامعي لـ 600 طالب و عدد من المساكن الوظيفية<sup>1</sup>. و قدرت تكلفة المشروع بـ 1.313.161.979 دينار جزائري.

أما فيما يخص الخدمات الجامعية فيتم توفيرها من خلال الإقامة الجامعية 1000 سرير و التي تبلغ مساحتها<sup>2</sup> 7 هكتار و 41 آر. تقع هذه الإقامة أقصى جنوب قطاع الحراكتة. وقد قدرت كلفة<sup>3</sup> إنجاز هذه الإقامة بـ 421.086.050 دينار جزائري.

## 5.1.2 التكوين المهني:

يوجد بمدينة عين البيضاء<sup>4</sup> مركزين للتكوين المهني الأول (قدور العربي) و هو القديم يقع وسط المدينة في طريق خنشلة، أما الثاني (الإخوة صالح) فبني مكان الثكنة العسكرية الاستعمارية.

<sup>1</sup> معالجة شخصية لمعطيات جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي+ معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء، سبتمبر 2013م.

<sup>2</sup> المساحات مستخرجة من سجل الجرد التابع لفرع مديرية أملاك الدولة بعين البيضاء، و في مقابلة مع المدير يوم 21 أوت 2013م أكد أن معظم التجهيزات بنيت فوق أراضي تابعة لأملاك الدولة، تم التنازل عنها لصالح مختلف المديريات لإنشاء مشاريعها.

<sup>3</sup> فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء: الوضعية المالية و الفيزيائية لمشاريع التعليم العالي لدائرة عين البيضاء، 2012م.

<sup>4</sup> معطيات مديرية التكوين المهني لولاية أم البواقي: إحصائيات الموسم الدراسي 2012-2013م.

الصورة رقم 67: ثانوية الشيخ "زيناي بلقاسم" بقطاع السلام



الصورة رقم 66: ثانوية الشيخ "الأخضر بوكفة" بقطاع الأوراس الكبير،



الصورة رقم 69: الإقامة الجامعية 1000 سرير بقطاع الحراكتة،



الصورة رقم 68: القطب الجامعي بقطاع المستقبل،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م

المركز الأول تبلغ مساحته **1.53 هكتار** بقدرة استيعاب تقدر بـ 500 متربص، يشرف على تدريبهم و تأطيرهم طاقم يقدر بـ 27 معلماً. أما مركز الإخوة صالحى فهو من الصنف الثاني و هو ذو قدرة استيعاب تقدر بـ 300 متربص بنظام خارجي، يشرف على تدريبهم و تأطيرهم طاقم مكون من 13 أستاذ.

التخصصات المدروسة تتماشى و الحرف و الأنشطة السائدة في مدينة عين البيضاء كميكانيك و كهرباء السيارات، حلاقة النساء و الرجال، طبخ الجماعات، صناعة الحلويات، تصليح أدوات التبريد و التسخين، تصليح الأدوات الكهرومنزلية، البناء و الأشغال العمومية، نجارة الخشب...

مع العلم أنه شرع في بناء معهد و طني متخصص في التكوين المهني بأقصى غرب المدينة بحي الموضع 5 بجوار محطة السكة الحديدية. و الذي تبلغ مساحته **1 هكتار** و **92 آر** و **73 سآ**، منها **1 هكتار** و **22 آر** و **96 سآ** تم نزعها من الخواص (زاوية، عسكري) و **69 آر** و **77 سآ** نزعت من الوكالة العقارية و هذا في إطار نزع الملكية من أجل المنفعة العامة<sup>1</sup>.

## 2.2 التجهيزات الصحية: (الصور رقم: 70، 71، 72، 73).

التجهيزات الصحية في مدينة عين البيضاء لا تكفي بتقديم خدماتها لسكان المدينة فحسب، بل يتعدى مجال نفوها حدود المدينة ليصل إلى البلديات المجاورة. و على العموم فهذه التجهيزات احترم فيها مبدأ الهيراركية الوظيفية (من الأكبر إلى الأصغر ومن التركز إلى الانتشار و من الأبسط إلى المعقد).

### 1.2.2 المستشفيات:

من بين 7 مستشفيات<sup>2</sup> بولاية أم البواقي بقدرة **1173 سرير** نجد مستشفيين يقعان بمدينة عين البيضاء هما مستشفى بومالي محمد و مستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح و اللذان يشتملان على **370 سرير**.

#### أ. مستشفى بومالي محمد:

من أقدم المستشفيات في ولاية أم البواقي يقع بجوار شارع منصورى علي، يتربع على مساحة **1.08 هكتار** ويتوفر على **120 سرير** و مخزن كبير للأدوية. كان في ما مضى مستشفى عام لكن بعد فتح مستشفى زرداني محمد الصالح تحول إلى مركز لعلاج الأمراض المعدية و طب العظام، ثم بعد ذلك أغلق لمدة طويلة بهدف مباشرة أشغال التجديد و إعادة التهيئة لجعله عيادة حضرية للأمومة و الطفولة.

#### ب. مستشفى زرداني محمد الصالح:

و هو أكبر و أحدث مقارنة بمستشفى بومالي محمد، إذ يتربع على مساحة تقدر بـ **6.01 هكتار** و يقع جنوب غرب المدينة على هضبة عسكري الشريف، يتوفر على **240 سرير**. يحوي هذا المستشفى على العديد من التخصصات أهمها: أمراض و جراحة الأطفال، أمراض النساء و التوليد، الأمراض الداخلية، الأمراض التنفسية... و هو مقسم إلى 3 مجتمعات: مجمع الأمراض المعدية و أمراض العيون و الحنجرة و المجمع الرئيسي و مجمع الاستعجالات الطبية و الجراحية.

<sup>1</sup> المصالح التقنية لبلدية عين البيضاء (مكتب متابعة المشاريع): التحقيق الجزئي والخبرة العقارية لبناء مركز وطني للتكوين المهني (الخبير سابق حسان)، خبرة منجزة يوم 10-1-2013م.  
<sup>2</sup> معطيات مديرية الصحة لولاية أم البواقي، 2013م.

الصورة رقم 71: مستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح بقطاع الأوراس الكبير.



الصورة رقم 70: المؤسسة العمومية للصحة الجوارية "مصلحة الأوبئة و الطب الوقائي" بقطاع المستقبل



الصورة رقم 73: المؤسسة العمومية للصحة الجوارية "شكاوي سعدان" بقطاع الزاوية



الصورة رقم 72: مصلحة الاستعجالات الجديدة بمستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح بقطاع الأوراس الكبير



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م،

### 2.2.2 المؤسسات العمومية للصحة الجوارية:

توجد 3 عيادات بمدينة عين البيضاء، الأولى تقع بحي ماريان (فرانتز فانون) و الثانية بحي ساحة فلسطين (شكاوي سعدان)، و اللتان تقدمان خدمات طبية خاصة فيما يخص جراحة الأسنان و إعادة التأهيل الحركي للمعاقين و المشلولين...علما أنها تقدم الخدمات ليلا و نهارا لتوفر المناوبة الطبية. أما العيادة الثالثة فهي الأحدث من حيث تاريخ إنشائها، و توجد بحي المستقبل و هي موجهة بالإضافة إلى المهام الاعتيادية إلى توفير اللقاحات و الأمصال...كما توجد 4 عيادات تابعة للخواص هي مصحة الأمير، و عيادة طاهير و عيادة الأمل و عيادة بن بودريو لغسل الكلى...

### 3.2.2 قاعات العلاج:

توجد ببلدية عين البيضاء 6 قاعات للعلاج منها 5 توجد بالمركز و واحدة بالتجمع الثانوي بئر وناس. هذه العيادات تقع في مختلف الأحياء السكنية و تقدم خدمات علاجية بسيطة للمواطنين، ما عدا تلك التي تقع بمركز المدينة و التي تتخصص بمعالجة و محاربة الأمراض الصدرية و التنفسية المعقدة. دون إهمال ذكر وجود مركز صحي بفرع المركز الوطني للضمان الاجتماعي و الذي يقدم خدمات صحية عديدة في طب الأسنان و إجراء التحاليل الطبية و صور الأشعة....

### 4.2.2 المؤسسات الطبية و البيداغوجية المتخصصة:

بالنسبة لفئة المتخلفين ذهنيا فلها مركز خاص بها "المركز الطبي البيداغوجي للمتخلفين ذهنيا" الواقع غرب المدينة، و الذي يتربع على مساحة 1 هكتار. حيث يتكفل حاليا بـ 63 حالة يشرف عليهم طاقم من 60 موظفا في مختلف التخصصات و المهن. و يوجد كذلك " المركز الطبي البيداغوجي للمعوقين حركيا" الواقع بحي الأمل، و الذي يتكفل بـ 69 مريضا يشرف عليهم 43 عاملا في مختلف التخصصات و المهن.

### 3.4 تقييم الخدمات الصحية بمدينة عين البيضاء:

"تقاس كفاية الخدمات الصحية بعدد أفراد المجتمع الذي توجه إليه الخدمات الصحية منسوبا إلى عدد الأطباء و الأسرة المتوفرة بهذه المرافق، وليس معنى وجود موقع للخدمات الصحية أن تكون تلك الخدمات في متناول الجميع، بل يتوقف ذلك على الكوادر الطبية الموجودة ممثلة في الأطباء بمستوياتهم و تخصصاتهم المختلفة بالإضافة إلى التجهيزات المختلفة بالمستشفى و التي يمثلها السرير باعتباره وحدة القياس الخاصة بهذه الخدمات"<sup>1</sup>. بإسقاط هذا التعريف على واقع التجهيزات الصحية يمكن الخروج بالنتائج التالية:

بالنسبة للمعيار الأول لقياس كفاءة الخدمات الصحية، يبلغ عدد الأطباء العاملين<sup>2</sup> ببلدية عين البيضاء 247 فردا، يتوزعون بين المستشفيات و العيادات العمومية أو الخاصة. و على اعتبار أن عدد سكان بلدية عين البيضاء يقدر بـ 127498 نسمة، فالمعدل يقدر بطبيب لكل 519 نسمة و هو أكبر من المعدل المسجل في بلدية أم البواقي و المقدر بطبيب لكل 369 فرد (239 طبيب لـ 87878 نسمة)

<sup>1</sup> عاطف حمزة حسن، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> معطيات و إحصائيات مديرية الصحة لولاية أم البواقي، 2013م.

و أقل من المعدل الولائي المقدر **بطبيب لكل 605 أفراد** (1123 طبيب لـ 679796 نسمة)، غير أنه يمكن القول أن هذه المعدلات الثلاث قريبة من المعدل المعمول به عالميا المقدر **بطبيب لكل 400-800 فرد<sup>1</sup>**.

غير أن هذه النسب تبقى نسبية و غير دقيقة لأننا حصرنا المستفيدين من الخدمات الصحية في سكان البلديتين فقط بينما الواقع يبين أن مستشفيات و عيادات بلدية أم البواقي يقصدها المرضى من معظم جهات الولاية، و كذلك الأمر بالنسبة لمستشفيات و عيادات بلدية عين البيضاء التي تستقبل المرضى من معظم الجهة الشرقية للولاية، دون إهمال ذكر أن أسرة مستشفى بومالي محمد مازالت غير مستغلة نهائيا ما يرفع المعدل إلى **1 سرير لكل 518 فرد**. بالإضافة إلى أن الأطباء المشار إليهم سابقا يتوزعون بين القطاع الخاص و القطاع العام، فإذا احتسبنا أطباء القطاع العام فقط سترتفع المعدلات إلى **1 طبيب لكل 791 ساكن** بالنسبة لبلدية عين البيضاء و **1 طبيب لكل 474 ساكن** بالنسبة لبلدية أم البواقي.

## 4.2 التجهيزات الإدارية و الأمنية:

هي التجهيزات التي تضمن تسيير الأمور الإدارية و التنظيمية للسكان، كما تضمن توفير الأمن و السكينة للمواطنين و حماية ممتلكاتهم و حرياتهم الشخصية بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية بينهم. و مدينة عين البيضاء و باعتبارها أكبر مدن الولاية فهي تتوفر على عدد مهم من هذه التجهيزات. و هي مختلفة و متنوعة، فبعضها تجهيزات جوارية و الأخرى تجهيزات سامية و مجال نفوذها و خدمتها يتعدى حدود البلدية.

### 1.4.2 التجهيزات الإدارية:

تتنوع بين تجهيزات تخدم مجموعة أحياء و أخرى تخدم المدينة و إقليمها ككل. أهم هذه التجهيزات هي مقر البلدية الذي كان يعرف اكتظاظا كبيرا بسبب العدد الكبير للوافدين عليه، وخاصة في مصلحة الأحوال المدنية، غير أن الخدمات تحسنت كثيرا بعد القيام برقمنة الأرشفة و استعمال تجهيزات الإعلام الآلي لحفظ و استخراج الوثائق الشخصية.

كما لا تقل أدوار الدائرة أهمية، فهي كيان إداري يشرف على ثلاث بلديات (عين البيضاء، بريش، الزرق) خاصة في استخراج بعض الوثائق، حيث أصدرت خلال سنة 2012م أكثر من **10500 بطاقة تعريف و 2590 جواز سفر<sup>2</sup>**...

و توجد بمدينة عين البيضاء فروع لعدة مديريات و لائية، كفرع مديرية التجارة، فرع مديرية الأشغال العمومية، ديوان الترقية و التسيير العقاري و فرع المديرية الولائية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري، فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية، المجمع الإداري الذي يضم فرع مديرية أملاك الدولة، فرعي مديرية الضرائب، فرع مديرية المسح العقاري **cadastre**، علما أن الفرعين الأولين ستستفيدان من مقرات جديدة في طور الإنجاز بمحطة القطار القديمة... (الصور: 74، 75، 76، 77، 78، 79).

<sup>1</sup> عاطف حمزة حسن، نفس المرجع، ص 80.

<sup>2</sup> معطيات مكتب التنظيم و الشؤون العامة لدائرة عين البيضاء 2013م.

الصورة رقم 75: فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لبلدية عين البيضاء بقطاع المستقبل،



الصورة رقم 77: الملحق البلدي "سعيدي الجموعي" بقطاع سفاري



الصورة رقم 79: محافظة الغابات لبلدية عين البيضاء، قطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 74: مقر بلدية عين البيضاء بقطاع مركز المدينة



الصورة رقم 76: دار الصناعات التقليدية بقطاع المستقبل،



الصورة رقم 78: فرع مديرية الأشغال العمومية "جسور و طرقات" بقطاع مركز المدينة،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م

بالإضافة إلى العديد من التجهيزات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي كالبنوك و شركات التأمين و فروع شركة توزيع الغاز والكهرباء SONELGAZ و فروع شركة توزيع المياه، صندوق الضمان الاجتماعي، مركز البريد و فروع...

#### 2.4.2 التجهيزات الأمنية:

هي بدورها تجهيزات متنوعة و متميزة حسب الجهة التي تشرف عليها (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل...). الهدف الرئيسي لوجودها هو حماية أمن و سكينه المواطنين و ممتلكاتهم و الحفاظ على البيئة و المحيط وفق ما ينص عليه القانون (الصورة رقم: 80، 81).

هذه التجهيزات بعضها موروث عن الفترة الاستعمارية كمقر الدرك الوطني و السجن، و بعضها بني على مراحل زمنية مختلفة بعد الاستقلال، غير أن أهم هذه التجهيزات هو مقر أمن الدائرة الذي يشتمل كذلك على مرقد للشرطة بمساحة تقدر بـ 1774م<sup>2</sup> و 30 سكن وظيفي لأعوان الشرطة، بالإضافة إلى مقر الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية و الذي يتربع على مساحة تقدر بـ 3700م<sup>2</sup> بانتظار انتهاء الأشغال بالمقر الجديد الواقع جنوب المدينة، و الذي يمتد على مساحة تقدر بـ 12000م<sup>2</sup>. دون إهمال ذكر وجود 4 مقرات للأمن الحضري إضافة إلى مقر مهجور للحرس البلدي الممتد على مساحة 3220م<sup>2</sup> و الذي تم احتلاله من طرف بعض العائلات المهاجرة من خارج المدينة في انتظار حصولهم على سكن لائق.

أما مقر المحكمة فيعرف توافد عدد كبير من المواطنين من داخل المدينة أو من خارجها، إما لاستخراج وثائق السوابق العدلية و الجنسية أو للتقاضي، و هي تحوي على عدد معتبر من المكاتب إضافة إلى قاعة للجلسات. أما الموقوفون و السجناء فهم يوجهون نحو مؤسسة إعادة التربية المتواجدة بمركز المدينة في انتظار الإنتهاء من أشغال إنجاز السجن الجديد المتواجد بالمرج الجنوبي للمدينة.

#### 5.2 التجهيزات الثقافية و الترفيهية و الرياضية:

تشتمل على العديد من المرافق و المساحات التي تعمل على تنشيط الحياة الثقافية و الرياضية لسكان المدينة و خاصة فئة الشباب، علما أن هذه التجهيزات يقوم على إنشائها و تسييرها العديد من المتدخلين (مديرية الشباب و الرياضة، مديرية الثقافة، مديرية البيئة، البلدية...).

#### 1.5.2 التجهيزات الثقافية و الترفيهية:

تحصي مدينة عين البيضاء العديد من المرافق الثقافية أهمها المركز الثقافي الأمير خالد، الواقع شمال غرب المدينة بحي المستقبل و الذي دشن سنة 2007م بطابع معماري إسلامي مميز، و هو يضمن القيام بالعديد من النشاطات الثقافية من خلال العديد من الأجنحة.

كما يوجد بالمدينة مسرح موروث عن الفترة الاستعمارية، كان فيما مضى قاعة للحفلات ثم إلى قاعة سينما و بعد القيام بترميمه و تجديده أصبح مسرحا. أما قاعة النصر و الموروثه كذلك من الفترة الاستعمارية فهي توجد في حالة كارثية بسبب قدمها و عدم ترميمها بعدما كانت فيما مضى عبارة عن قاعة سينما تعرف بـ "Cinéma Le Phare".

الصورة رقم 81: مؤسسة إعادة التربية بقطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 80: مقر الوحدة الثانوية للحماية المدنية بقطاع المستقبل،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب،

و تضم المدينة مكتبتان بلديتان، الأولى تقع بجوار ثانوية الشيخ الأخضر بوكفة و الثانية بجوار المركز الثقافي الأمير خالد... تجدر الإشارة إلى أن المكتبة الأولى تضم كذلك فرع المراقب المالي لبلدية عين البيضاء، غير أن ضيق مقر البلدية دفع المسيرين إلى اختيار المكتبة العمومية لاحتضان هذا الفرع.

## 2.5.2 التجهيزات الرياضية:

على غرار المجتمع الجزائري ككل، فمجتمع مدينة عين البيضاء في مجمله يتكون من فئة الشباب الذي من طبعه أنه محب للرياضة و ممارس لها. هذا ما يفرض العمل على توفير التجهيزات الرياضية بجميع أنواعها و عبر مختلف مستوياتها من أجل إشباع رغبات الشباب من هذه المرافق.

و على العموم تتوفر مدينة عين البيضاء على مركب رياضي (حمدي الحاج علي) يحوي ملعبا لكرة القدم معشوشبا طبيعيا بمساحة تقدر بـ 8.4 هكتار، ذو قدرة استيعاب تقدر بـ 15000 متفرج، إضافة إلى ميدان للتدريب. وهو مستغل حاليا من طرف فريق كرة القدم "اتحاد عين البيضاء" USMAB.

أما الملعب البلدي القديم (ملعب مزياتي عبد الرحمن) فيوجد بالقرب من مركز المدينة، و هو يحوي على أرضية من العشب الصناعي من الجيل الرابع، و جزء منه مزود بمدرجات إضافة إلى قاعة للرياضات القتالية. هذا الملعب مستغل من طرف الفريق الثاني بالمدينة "اتحاد بلدية عين البيضاء" USCAB.

كما تحوي المدينة على قاعة متعددة الرياضات تقع بحي المنظر الجميل شمال شرق المدينة تقدر مساحتها بـ 4200 م<sup>2</sup>. إضافة إلى ملعب متعدد الرياضات بحي المستقبل بجوار المركز الثقافي يحوي ملاعب لكرة القدم و قاعات لممارسة الرياضات القتالية. كما توجد قاعة لممارسة الرياضة بجوار الغابة الحضرية غرب المدينة... أما ساحات اللعب فيوجد في المدينة حوالي 18 ملعبا صغيرا مهيباً، و هي تتواجد بصفة خاصة في الأحياء الموجودة على أطراف المدينة لتوفر مساحات تسمح ببناء مثل هذه الساحات. (الصور رقم 82، 83، 84، 85، و 87).

الصورة رقم 83: حديقة 1 نوفمبر بقطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 82: المركز الثقافي الأمير خالد بقطاع المستقبل،



الصورة رقم 85: ملعب جوارى بحى la ciced بقطاع المستقبل،



الصورة رقم 84: قاعة الحفلات بقطاع مركز المدينة



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م،

### 3.5.2 المساحات الخضراء:

تحتوي مدينة عين البيضاء على عدد لا بأس به من المساحات الخضراء<sup>1</sup>، بعضها موروث من الفترة الاستعمارية و بعضها بني بعد الاستقلال كما أن بعضها مهياً و بعضها بقي على طبيعته، و على العموم يمكن تلخيص واقع أهم المساحات الخضراء بعين البيضاء كما يلي:

أ. **حديقة 1 نوفمبر:** تعتبر أهم حديقة في المدينة كما تعتبر معلماً من معالمها، حيث تم إنجازها في الفترة الاستعمارية وبالتحديد سنة 1910، تتوسط العديد من التجهيزات العمومية، كما يتقاطع على جانبيها الطريقان الوطنيان رقم 10 و 80. وتتربع الحديقة على مساحة إجمالية تقدر بـ 9555م<sup>2</sup> و تتميز باحتوائها على حوض مائي، وبعض الآثار الرومانية إضافة إلى تواجد 3 أكشاك، تتميز بتنوع النباتات فهي تحتوي على الميليا "Melia frène"، السرو "Cyprès" و أشجار العشقة "Lierre"...

<sup>1</sup> معطيات مديرية البيئة لولاية أم البواقي و فرع الغابات لبلدية عين البيضاء.

ب. **حديقة ساحة الشهداء:** وهي مساحة خضراء كانت تابعة للكنيسة إبان الفترة الاستعمارية، لكن بعد الاستقلال أعيدت تهيئتها وتم تغيير وظيفتها إلى ساحة تحتوي على نصب تذكاري يحمل أسماء شهداء المدينة، لتأخذ بعدها تسمية ساحة الشهداء سنة 1965، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ **5000 م<sup>2</sup>**، تحتوي على مجموعة من نباتات الزينة، وقد شهدت الحديقة مؤخرا عملية إعادة تهيئة تمثلت في نزع السور المحيط بها وتبليط الأرضية وتزويدها بالكراسي. كانت هذه المساحة الخضراء تشهد إهمالا كبيرا بسبب احتلال أجزاء كبيرة منها من طرف التجار الفوضويين المتمركزين بـ "**رود السطافية**"، لكنها استعادت مكانتها وجمالها حملة القضاء على التجارة الفوضوية.

ت. **حديقة ساحة فلسطين:** وهي مساحة خضراء، تم إنجازها سنة 1982 بمساحة تقدر بأكثر من **5000 م<sup>2</sup>**، تحتوي على مجموعة من الأشجار تتمثل في: أشجار الحور **Peplier**، الفلفل الكاذب **Faux Poivrier**، شجيرات الزهور البيضاء **Troène**... كما تحوي كشكا، وهي غير محروسة و لا تستقطب المواطنين بسبب حالتها المتدهورة. و بسبب موقعها الذي يتوسط العديد من المحلات التجارية وسوق الخضار و الفواكه و السوق الأسبوعية، تعرف هذه الحديقة وضعية متردية بسبب استغلال جزء منها كمكان لعرض السلع بطريقة عشوائية و لرمي القمامة من طرف التجار.

ث. **حديقة ماريان أو جنان "Tigre Noir":** تقع بحي العزابي بماريان، وهي حديقة خاصة محاطة بسور عال. الدخول إليها يكون بمقابل مالي، حيث تستغل كمنطقة للنشاطات و الترفيه خاصة خلال موسم الصيف، كما توجد بها أكشاك لبيع المأكولات الخفيفة، بيع شتلات مختلف الأشجار... و هي أغنى حديقة من حيث تنوع النباتات، فهي تحوي على نباتات الزينة، أشجار مثمرة و غير مثمرة، نباتات متسلقة....

ج. **حديقة الأمير خالد:** تم إنشائها سنة 1981، و تقع جنوب قطاع المستقبل، و تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: **0.33 هكتار**، و هي تحتوي على مقاعد و تماثيل بالإضافة إلى نافورة تتوسط الحديقة إلا أن معظمها تعرض للتخريب و النهب. و رغم موقعها الجيد فهي تشهد إقبال متواضع من المواطنين بسبب وضعيتها السيئة. و تعتبر من أغنى الحدائق من حيث تنوع النباتات فهي تحتوي على أشجار الزيتون **Olivier**، أشجار الصفصاف **Saule**، أشجار السرو **Cyprès**، أشجار الكازيارنيا **Casuarina**...

ح. **الغابة الحضرية (غابة الصنوبر):** تقع في المدخل الغربي للمدينة مقابل المنطقة الصناعية، كانت فيما مضى بعيدة عن الأحياء السكنية إلا أن التوسع العمراني جعلها تندمج مع النسيج الحضري و خاصة بالنسبة لحي الأهرام و حدود فندق سيدي إبراهيم. هذه الغابة مغروسة بأشجار الصنوبر و السرو على شكل خطوط مستقيمة و متقابلة، و هي بحالة حسنة عموما.

## 6.2 التجهيزات الدينية:

هي تجهيزات تلعب دورا كبيرا في الحياة الدينية و الروحية و الاجتماعية في المجتمع الإسلامي عموما بما فيه مدينة عين البيضاء، و لهذا فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للسكان خاصة المساجد و الزوايا بحيث أصبحت هذه التجهيزات جوارية، ففي أي حي إن لم تجد مسجدا فحتما هناك زاوية أو

مصلى باعتبارها أماكن لأداء العبادات و تعلم أصول الدين و الأخلاق الحسنة، كما أنها أماكن للتكافل الاجتماعي و حل الخصومات و إقامة الملتقيات الدينية و الفكرية و الثقافية.

### 1.6.2 المساجد و الزوايا والمصليات:

تتوفر مدينة عين البيضاء على 21 مسجدا منجزا من أصل 124 مسجدا على مستوى ولاية أم البواقي<sup>1</sup>، كما يوجد بها 9 مساجد في طور الإنجاز و 23 زاوية و مصلى... (الصورة رقم 86).

من أهم مساجد مدينة عين البيضاء نجد "المسجد العتيق" الواقع بمركز المدينة و الذي بني أثناء فترة الاحتلال، و قد تمت إعادة تجديده بالكامل من خلال هدمه و إعادة بناءه وفق مخطط معماري جديد (R+1، و طابق تحت الأرض + قبة كبيرة و منذنتين). هذا ما أدى إلى توسيع المسجد و استحداث قاعة صلاة للرجال و قاعة صلاة للنساء و قاعة مخصصة للمدرسة القرآنية بالإضافة إلى مرش و مائضة في طابق تحت الأرض.

كما توجد مساجد أخرى لا تقل أهمية و جمالا عن المسجد العتيق كمسجد الشيخ زموشي و مسجد الهداية و اللذان يقعان في مركز المدينة و يستغل طابقهما الأرضي كمحلات تجارية و قفية لبيع مختلف السلع خاصة الملابس و المواد الغذائية في أكثر المحاور التجارية اكتظاظا بمدينة عين البيضاء.

### 2.6.2 المقابر:

على اعتبار أن المدينة كانت مكانا لإقامة المسلمين و المعمرين المسيحيين و جزء من الطائفة اليهودية، هذا فرض وجود مقبرة لكل طائفة. وحتى بعد خروج المستعمر بقيت المقبرتان اليهودية و المسيحية في المدينة، فالأولى تقع بالمنطقة الحضرية الجديدة تقدر مساحتها بـ 1.03 هكتار و هي محاطة بسور. كما تقع المقبرة المسيحية في حي الكاهنة 1 و تقدر مساحتها بحوالي نصف هكتار، ولكن الملاحظ أن كلا المقبرتين توجدان في حالة متدهورة بسبب الإهمال الذي طالهما منذ عدة عقود.

ولوجود أفراد من "بني ميزاب" فقد كانت لهم مقبرة خاصة يدفنون فيها موتاهم و هي تقع جنوب المدينة وراء المركب الرياضي على جانب الطريق الاجتبابي القديم حيث تقدر مساحتها بأكثر من 2 هكتار.

فيما يخص سكان المدينة فهم يدفنون موتاهم في المقبرة المتواجدة شمال غرب المدينة و التي تتكون من قسمين يفصل بينهما سور الأول قديم و مملوء تماما و الثاني كان عبارة عن توسيع للقسم الأول، وهو ممتلئ بنسبة 90%. تبلغ مساحة هذه المقبرة حوالي 12 هكتار. و بجوارها توجد مقبرة الشهداء (0.16 هكتار) التي تضم رفات شهداء الثورة المجيدة مما جعلها تحضا برعاية و اهتمام جيدين من قبل السلطات المحلية. كما توجد مقبرة "القراشة" أقصى جنوب المدينة بحي أم الجمال و تقدر مساحتها بحوالي 0.67 هكتار و ما زالت أفراد من عرش القراشة يدفن موتاه في هذه المقبرة رغم الأماكن المحدودة بها كتقليد عائلي.

و للعلم فإن جميع هذه المقابر كانت تقع خارج النسيج الحضري للمدينة بمسافات بعيدة، غير أن نمو المدينة و توسعها جعل هذه المقابر تندمج مع الأحياء السكنية، و هذا ما يفرض البحث عن أماكن جديدة

<sup>1</sup> معطيات مديرية الشؤون الدينية لولاية أم البواقي، نوفمبر 2013م.

بعيدة لاحترام الارتفاقات التي تنص عليها قوانين التهيئة و التعمير لضمان حماية السكان و المياه الجوفية.

## 7.2 تجهيزات أخرى: أهمها:

### 1.7.2 تجهيزات النقل العمومي للأشخاص:

و هي متعددة حسب وسيلة التنقل و موزعة عبر مختلف أحياء المدينة لكونها تلعب دور محوري في الحركة اليومية داخل و خارج المدينة.

أهم هذه التجهيزات تتمثل في محطة كباش لنقل المسافرين، و هي مدرجة ضمن **الصف B** حسب المعايير الواردة في التعلية الوزارية المشتركة بين وزارات النقل و الداخلية و التخطيط و الصيد البحري ليوم 22 مارس 1982م و المتعلقة بالهيكل القاعدية لمحطات النقل<sup>1</sup>. تقع هذه المحطة بالمنطقة الحضرية الجديدة غرب المدينة و تقدر مساحتها بحوالي **0.65 هكتارات** جز منها مخصص لحافلات نقل المسافرين بين المدن و الولايات و جزء آخر مخصص لسيارات أجرة النقل الحضري، كما تتخذها حافلات النقل الحضري كنقطة عبور أثناء ذهابها.

لكن عند محاولة مقارنة أحكام التعلية السابقة مع واقع المحطة فإننا نستنتج بسهولة أنها لا تنتمي حتى إلى **الصف C** لعدم توفر الشروط و الأحكام المنصوص عليها. فالمحطة في الواقع عبارة عن ساحة واسعة غير مهيأة، مفتوحة على الهواء الطلق بمدخل ومخرج، إضافة إلى محلات لبيع المأكولات الخفيفة و التبغ و الكبريت و الجرائد...بينما التعلية الوزارية تنص على أن المحطة البرية من **الصف B** يجب أن تتوفر على قاعة استقبال، قاعة لوضع و فرز الأمتعة، مكاتب لإدارة المحطة، مستودع لإصلاح الحافلات و السيارات، موقف عمومي لسيارات الجمهور إلى غير ذلك من المتطلبات التي لا تتوفر في محطة محل الدراسة.

أما في المدخل الشرقي للمدينة و بجانب الطريق الإجتنابي القديم توجد محطة برية جديدة لنقل المسافرين بنيت سنة 2008م غير أنها غير مستغلة نهائيا، و عند الاتصال بمصالح الدائرة تبين أن السبب هو عدم مطابقتها للمواصفات التقنية المطلوبة في دفتر الشروط، حيث أن المطلوب كان بناء محطة برية من **صف B** لكن التي أنشئت كانت من **صف C** ما جعل مصالح المراقبة التقنية و مديرية النقل لا تؤشران على قابلية المحطة للاستغلال.

### 2.7.2 قاعات الحفلات:

بسبب التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر عموما و منها مدينة عين البيضاء بالطبع و التي أثرت بصفة مباشرة و غير مباشرة في سلوكيات و توجهات الأفراد، ظهر نوع جديد من التجهيزات لتلبية حاجات جديدة للمواطنين تتمثل في قاعات لإقامة الحفلات و الأفراح كالزواج و الختان و النجاح. فعكس الأعراس التي كانت تقام سابقا أين كانت تمتد أحيانا أكثر من أسبوع كامل في المنازل

<sup>1</sup> حسب هذه التعلية فالمعايير المتبعة في تصنيف محطات النقل البري هي أهمية التجمع السكاني و نسب نموه، حجم تدفقات النقل. و عليه تم تقسيم هذه المحطات إلى ثلاث أقسام: **الصف A**: تخص التجمعات التي يفوق عدد سكانها 250 ألف نسمة، **الصف B**: للتجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين 60 ألف و 250 ألف نسمة، **الصف C**: للتجمعات التي يقل عدد سكانها عن 60 ألف (البلديات و الدوائر المهمة). علما أن لكل صف مقاييس و أحكام و شروط يجب أن تتوفر به.

الصورة رقم 87: الملعب البلدي "مزياني عبد الرحمن" بقطاع الزاوية،



الصورة رقم 89: المذبح البلدي بقطاع الأوراس الكبير،



الصورة رقم 91: مخزن الحبوب الجافة CCLS بقطاع ماريان.



من التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م

الصورة رقم 86: مسجد عائشة رضي الله عنها بقطاع الأوراس الكبير،



الصورة رقم 88: البنك الوطني الجزائري بقطاع الزاوية،



الصورة رقم 90: الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر، قطاع مركز المدينة



بين الأقارب و الجيران أو في الشوارع، أصبحت حالياً تقام ليوم واحد بعد ظهور هذه القاعات من خلال كرائها مقابل ثمن متفق عليه.

و في هذا الإطار تحصي مدينة عين البيضاء عددا معتبرا يقدر بـ 9 قاعات معظمها يقع بالأحياء المركزية أهمها قاعة النخلة وقاعة الأفراح بالمنطقة الحضرية الجديدة، وقاعة شريدي وقاعة عرار بحي المستقبل وقاعة صايم بالمخرج الغربي للمدينة، وفندق الحراكتة الذي حوله صاحبه إلى قاعة حفلات بعدما أخضعه للعديد من عمليات التجديد وإعادة التهيئة.

### 3.7.2 مخازن الحبوب، المذبح، محطات متعددة الخدمات:

من التجهيزات كذلك نجد وحدات تخزين ومعالجة الحبوب والمحاصيل الجافة، فالأول يقع شمال المدينة في حي الموحدين والذي تقدر مساحته بـ 1.8 هكتار، والذي بسبب طبيعة وحجم نشاطه يؤدي إلى إزعاج السكان المجاورين بسبب الأصوات الصادرة عن الوحدة، وللعدد الكبير من شاحنات الوزن الثقيل التي تتخذ من الطرقات والشوارع المجاور أماكن لتوقفها. المخزن الثاني بني إبان الفترة الاستعمارية بماريان وتقدر مساحته بحوالي 5100 م<sup>2</sup> ويتم استغلاله حالياً لبيع الحبوب الغذائية وكذا بيع الأسمدة والحبوب الزراعية للفلاحين. (الصورة رقم 91)

و يوجد كذلك المذبح البلدي (تقدر مساحته بـ 2200 م<sup>2</sup>) جنوب غرب المدينة على جنب الطريق الوطني رقم 80 (الصورة 89)، بالإضافة للعديد من المحطات متعددة الخدمات داخل وخارج النسيج الحضري، كما هو الحال بالنسبة لمحطة سعيدي جنوب المدينة والتي تقدر مساحتها بـ 5000 م<sup>2</sup>، ومحطة بورحلي شمال المدينة التي تقدر مساحتها بـ 4500 م<sup>2</sup>، ومحطة بوجابي المتواجدة بمركز المدينة بجوار مدرسة كانوني الطيب، وتقدر مساحة هذه المحطة بـ 400 م<sup>2</sup> غير أن موقعها يطرح إشكالا كبيرا بسبب طوابير السيارات التي تعرقل حركة المرور وكذا بسبب الأخطار المتوقع حدوثها لكونها تقع وسط نسيج عمراني كثيف.

كما تجدر الإشارة إلى حظيرة البلدية الواقعة في حي الهواء الطلق شمال المدينة والذي تبلغ مساحتها بـ 6128 م. هذه الحظيرة مخصصة لركن الآلات والشاحنات والجرارات والسيارات التابعة لمصالح البلدية بهدف تقديم خدمات عمومية عديدة خاصة فيما يخص جمع ونقل النفايات المنزلية نحو مركز الدفن التقني خارج المدينة.

### 3. تحليل مستويات التجهيز عبر مختلف القطاعات العمرانية:

بعد الدراسة الوصفية لوضعية التجهيزات العمومية على مستوى مدينة عين البيضاء ككل، سنقوم في هذا العنصر بتحليل التجهيزات الموجودة بكل قطاع حضري على حدى لفهم طريقة توزعها عبر المجال وعلاقتها بالتركزات السكانية وحركة المستعملين، باعتبار أن غياب أي مرفق (خاصة الأساسية أو الجوارية) عن منطقة ما يدفع السكان للتنقل إلى لمناطق أخرى من أجل إشباع حاجاتهم، ولهذا سنستعين بالتحليل النوعي والتحليل الكمي لتحديد القطاعات الأكثر تجهيزا والأقل تجهيزا:

**1.3 التحليل النوعي:** هذا التحليل يعتمد على مصفوفة التجهيزات كأداة لتحديد نوع التجهيزات الموجودة والسائدة بكل قطاع:

الشكل رقم 16: توزيع التجهيزات بمدينة عين البيضاء حسب النوع عبر القطاعات العمرانية،

تردد الظهور	قطاع المنطقة الصناعية	قطاع سعيدي الجموعي	قطاع البيضاء الصغيرة	قطاع سفاري	قطاع الكاهنة	قطاع الزاوية	قطاع الحراكنة	قطاع السلام	قطاع الأوراس الكبير	قطاع حارين	قطاع المستقبل	قطاع مركز المدينة	التعيين
11													مدرسة ابتدائية
11													مسجد
10													زاوية أو مصلى
8													متوسطة
5													حديقة عمومية
5													قاعة حفلات
5													روضة أطفال
5													ثانوية
4													قاعة علاج
4													ملحق بريد
4													محطة متعددة الخدمات
4													الأمن الحضري
3													فرع إداري
3													بنك
3													فروع مؤسسات الهاتف النقال
3													صحة مدرسية
3													قاعة رياضة
3													مؤسسة عمومية للصحة الجوارية
3													عيادات خاصة
3													مقبرة إسلامية
3													فرع مصلحة الري
2													فرع الضرائب
2													فرع سونلغاز
2													مخزن الحبوب
2													خزان ماء
2													محطة نقل المسافرين
2													مكتبة بلدية
2													تعليم جامعي
2													مستشفى
2													مركز تكوين مهني
2													درا الشباب
2													مضمار السباق
1													مقر البلدية
1													مقر الدائرة
1													المحكمة

1												مؤسسة إعادة التربية
1												الدرك الوطني
1												مديرية المنافسة و الأسعار
1												التأمينات
1												محافظة الغابات
1												فرع مديرية الأشغال العمومية
1												الوكالة التجارية للخطوط الجوية الجزائرية
1												فرع مفتشي التعليم الابتدائي لبلدية عين البيضاء
1												قاعة سينما
1												مسرح
1												معرض كتب (الكنيسة سابقا)
1												منظمة المجاهدين
1												منظمة أبناء الشهداء
1												منظمة قداماء الجيش
1												مقرات الأحزاب
1												مقرات الجمعيات
1												أمن الدائرة
1												الحماية المدنية
1												منظمة أطباء مدينة عين البيضاء
1												فرع المركز الوطني للقياسة القانونية
1												فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية
1												فرع مديرية السياحة
1												فرع مديرية الصناعات الصغيرة و المتوسطة
1												ملعب متعدد الرياضات
1												مركز ثقافي
1												مقبرة الشهداء
1												حظيرة البلدية
1												فندق
1												م.طب للمعوقين حركيا
1												الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية
1												فرع أملاك الدولة
1												فرع مسح الأراضي
1												الضمان الاجتماعي
1												فرع مديرية التجارة
1												مركز ثقافي إسلامي
1												غابة حضرية

1													مقبرة يهودية
1													مدرسة تكوين خاصة
1													ديوان الترقية و التسيير العقاري
1													فرع صندوق التقاعد
1													م.طب للمتخلفين ذهنيا
1													فرع مديرية التسيير و التنظيم العقاري
1													مذبح بلدي
													فرع مديرية الفلاحة
1													مركز بريد
1													قاعة متعددة الرياضات
1													وكالة التشغيل
1													محول الطاقة الكهربائية
1													إقامة جامعية
1													مسبح بلدي
1													ملعب بلدي
1													مدرسة التكوين شبه الطبي
1													مقر الهلال الأحمر الجزائري
1													مركب رياضي
1													مقبرة مسيحية
1													مقر الحرس البلدي
/	3	3	5	8	10	15	15	17	19	29	32	33	عدد الأنواع
	ج				ب				أ				الفئات

المصدر: تحقيق ميداني، فيفري 2014م.

تجهيزات تعليمية، تجهيزات إدارية، أمنية و اقتصادية، تجهيزات رياضية و ترفيهية، تجهيزات صحية، تجهيزات دينية، منظمات و أحزاب.

هذا التحليل يهدف إلى معرفة الوزن الحقيقي لبنية التجهيزات العمومية لكل قطاع عمراني من خلال تحديد المرافق و التجهيزات الموجودة و المفقودة على مستوى كل قطاع من خلال الترتيب التنازلي حسب تردد الظهور (تنازليا من اليمين إلى اليسار) و من الأكثر انتشارا إلى الأكثر ندرة (تنازليا من الأعلى إلى الأسفل).

### 1.1.3 القراءة العمودية:

أعطت القراءة العمودية 3 فئات متباينة من حيث تنوع التجهيزات العمومية و كل فئة تضم 4 قطاعات، هذه الفئات يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. قطاعات ذات تنوع قوي أو قطاعات الفئة أ: و هي القطاعات التي تحوي بين 18 و 33 نوعا من بين 88 نوعا متواجدا بالمدينة، و تتمثل في قطاعات مركز المدينة (33 نوعا)، المستقبل (32 نوعا)، ماريان (29 نوعا)، الأوراس الكبير (19 نوعا). فبالإضافة إلى التجهيزات

الجوارية، تحوي هذه القطاعات مجمل التجهيزات التي يقدر تردد ظهورها بـ 1، حيث أنها تضم 49 نوعا (81.66%) من بين 60 نوعا. فقطاع مركز المدينة يضم لوحده 20 نوعا يليه قطاع المستقبل بـ 12 نوعا فقطاع ماريان بـ 11 أنواع و أخيرا قطاع الأوراس الكبير بـ 6 أنواع. كما تشتمل هذه القطاعات على 9 أنواع من التجهيزات التي يقدر تردد ظهورها بـ 2، منها 3 تظهر حصريا بهذه القطاعات (فرع مصلحة الضرائب بقطاعي مركز المدينة و ماريان، مخازن الحبوب بقطاعي ماريان و المستقبل، المكتبة البلدية على مستوى قطاعي المستقبل و الأوراس الكبير).

**ب. قطاعات ذات تنوع متوسط أو قطاعات الفئة ب:** و هي القطاعات التي تحوي بين 10 و 17 نوعا، و تتمثل في قطاعات السلام بـ 17 نوعا، الحراكتة بـ 15 نوعا، الزاوية بـ 15 نوعا و أخيرا الكاهنة بـ 10 أنواع. هذه القطاعات لا تحوي سوى على 10 أنواع من التجهيزات التي يقدر ترددها بـ 1، وأهمها (القاعة متعددة الرياضات بقطاع السلام، وكالة التشغيل و محول الطاقة الكهربائية و فرع مديرية الفلاحة بقطاع الحراكتة، المركب الرياضي بقطاع الكاهنة و مدرسة التكوين شبه الطبي و المسبح بقطاع الزاوية).

**ت. قطاعات ذات تنوع ضعيف أو قطاعات الفئة ج:** و هي القطاعات التي لا تحوي على أكثر من 6 أنواع، و تشتمل على 4 قطاعات هي سفاري بـ 6 أنواع، البيضاء الصغيرة بـ 5 أنواع، سعدي الجموعي و المنطقة الصناعية بـ 3 أنواع. و تقتصر التجهيزات المتوفرة هنا على المرافق الجوارية في الأغلب، إذا ما استثنينا مقر الحرس البلدي المهجور بقطاع البيضاء الصغيرة، مضمار تعليم السباق و المعهد الجامعي بالمنطقة الصناعية، مع الغياب الكلي للتجهيزات الإدارية و الاقتصادية و الترفيهية بهذه المناطق. كما يمكن ملاحظة أن جميع هذه القطاعات تقع في الأطراف بعيدا عن المركز شرق المدينة كما تتميز بكونها ذات طابع سكني فردي.

من خلال هذه القراءة يمكن استنتاج ما يلي:

**أ.** التجهيزات العمومية أكثر عددا و تنوعا بقطاعات الجهة الغربية للمدينة مقارنة بالجهة الشرقية للمدينة، حيث أن (قطاعات الفئة أ) تقع كلها غرب مركز المدينة، إضافة إلى قطاع الحراكتة الذي يصنف ضمن القطاعات ذات التنوع المتوسط. بينما قطاعات الجهة الشرقية تصنف بين القطاعات ذات التنوع المتوسط (الكاهنة، السلام) و الضعيف (سعدي الجموعي، البيضاء الصغيرة)،

**ب.** استثنائا قطاعات مركز المدينة، ماريان، المستقبل و الأوراس الكبير بمعظم التجهيزات الإدارية و الأمنية المحورية بالمدينة و التي يتعدى نفوذ بعضها حدود المدينة إلى إقليمها، و هنا تجدر الإشارة إلى الطفرة التي عرفها قطاع المستقبل باستقباله للعديد من التجهيزات الإدارية، الثقافية، و الصحية في السنوات الأخيرة،

**ت.** القطاعات التي تتميز بنمط البناء الجماعي و نمط الفيلات و النمط الاستعماري (مركز المدينة، المستقبل، ماريان، الأوراس الكبير) أكثر تنوعا من حيث التجهيزات مقارنة بالقطاعات التي تتميز بنمط البناء الفردي البسيط المنتشر خاصة بقطاعات الزاوية، سفاري، سعدي الجموعي...

### 2.1.3 القراءة الأفقية:

تسمح هذه القراءة بتحديد و حساب تردد ظهور أي نوع من التجهيزات العمومية عبر مختلف القطاعات العمرانية حيث كانت القراءة متباينة و مختلفة حسب كل صنف من التجهيزات، غير أن الملاحظ هو التشتت الكبير لتردد الظهور بداية من تردد الظهور 3. يمكن تلخيص الملاحظات كما يلي:

أ. هناك علاقة طردية بين عدد التجهيزات و تردد الظهور، بمعنى أنه كلما كان عدد صنف من التجهيزات كلما زاد تردد ظهوره عبر معظم القطاعات، كما هو الحال بالنسبة للتجهيزات الموصوفة بالجوارية (خاصة المدارس الابتدائية و المتوسطات، المساجد و الزوايا، قاعات العلاج، فروع البريد...)، حيث أنه كلما كان التجهيز يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للسكان كلما زاد ظهوره عبر مختلف القطاعات،

ب. من بين 88 نوعا من التجهيزات العمومية، كان 59 نوعا ذات تردد يقدر بـ 1 (67.05% من إجمالي الأنواع) و هي تتمثل خصوصا في التجهيزات المحورية و السيادية التي يتعدى مجال نفوذها حدود المدينة كالمحكمة، فروع المديريات الإدارية، الدائرة، البلدية، البنوك...

ت. التجهيزات الإدارية و الأمنية هي الأكثر انتشارا بالمدينة حيث تقدر بـ 34 نوعا (39.08% من إجمالي الأنواع)، غير أن 28 منها ذات تردد ظهور يقدر بـ 1 أي ما يعادل 50% من إجمالي التجهيزات التي تصنف تحت هذا التردد.

ث. قطاعا سفاري و سعدي الجموعي هما الوحيدان اللذان لم تظهر بهما التجهيزات ذات تردد ظهور 1، بينما التجهيزات التي ظهرت بهما اقتصر على تلك التي توصف بأنها جوارية،

ج. قطاعات مركز المدينة، الزاوية و سعدي الجموعي هي الوحيدة التي لا تحوي على متوسطات، ما يدفع التلاميذ إلى التوجه نحو المتوسطات الموجودة في القطاعات المجاورة،

### 2.3 التحليل الكمي:

هذا التحليل يعتمد تحديد كمية و عدد كل صنف من التجهيزات على مستوى كل قطاع على حدى من أجل ربطها مباشرة مع التركزات السكانية بالمدينة، خاصة لما نتحدث عن التجهيزات الجوارية التي من المفروض أن تكون موجودة و موزعة في كل القطاعات من دون استثناء و بطريقة عادلة. و بعد الدراسة و البحث الميداني كانت النتائج كما يلي:

#### أ. قطاع مركز المدينة:

الجدول التالي يوضح أهم تجهيزات هذا القطاع (الجدول رقم 20)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 9869 بينما تقدر مساحته بـ 27.29 هكتارا:

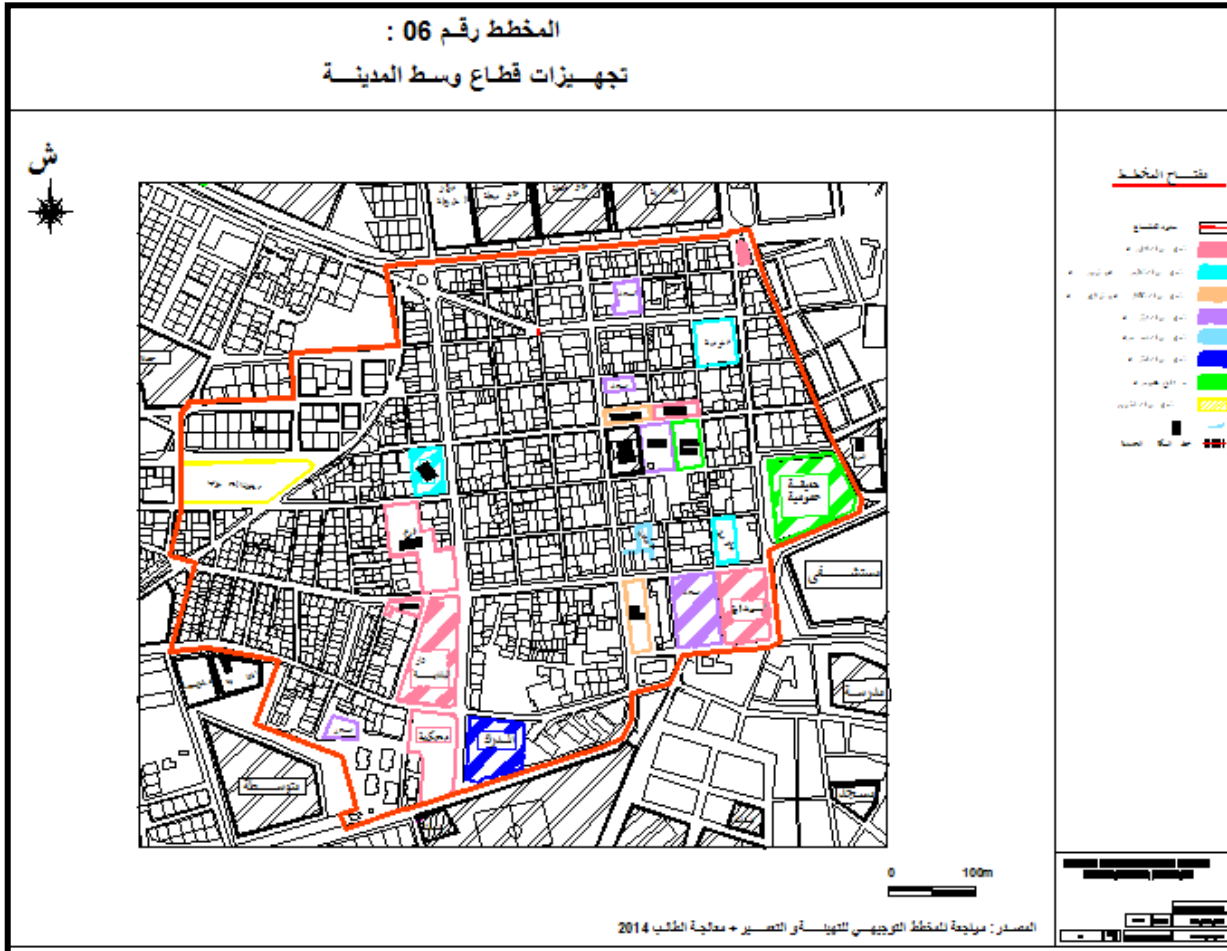
الجدول رقم 20: توزيع التجهيزات على مستوى قطاع مركز المدينة حسب الكم،

تصنيف التجهيزات	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصب الفرد من التجهيزات (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية	مدرسة ابن باديس	990 م <sup>2</sup>	8094 م <sup>2</sup>	0.82 م <sup>2</sup> /فرد
	ملحقة مدرسة ابن باديس	1000 م <sup>2</sup>		
	مدرسة لوصيف مباركة	3422 م <sup>2</sup>		
	كانوني الطيب	1682 م <sup>2</sup>		

الفصل الرابع: التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء، أهمية متزايدة في تنظيم المجال:

		1000 م <sup>2</sup>	المدرسة الابتدائية شكاوي سعدان	
0.63 م <sup>2</sup> /فرد	6240 م <sup>2</sup>	2300 م <sup>2</sup>	المسجد العتيق	التجهيزات الدينية
		1340 م <sup>2</sup>	مسجد أبي ذر الغفاري	
		1220 م <sup>2</sup>	مسجد بدر	
		180 م <sup>2</sup>	زاوية محمد العيد آل خليفة	
		200 م <sup>2</sup>	زاوية الشيخ الأخضر بوكفة	
		350 م <sup>2</sup>	مصلى 1	
		200 م <sup>2</sup>	مصلى رقم 2	
		450 م <sup>2</sup>	مصلى رقم 3	
3.84 م <sup>2</sup> /فرد	37907 م <sup>2</sup>	4640.5 م <sup>2</sup>	دار البلدية	تجهيزات إدارية و أمنية و اقتصادية
		5600 م <sup>2</sup>	الدائرة	
		3570 م <sup>2</sup>	المحكمة	
		5920 م <sup>2</sup>	مقر الدرك الوطني	
		1440 م <sup>2</sup>	مؤسسة إعادة التربية	
		984 م <sup>2</sup>	التأمينات	
		4762.5 م <sup>2</sup>	محافظة الغابات	
		2820 م <sup>2</sup>	فرع مديرية الأشغال العمومية	
		940 م <sup>2</sup>	الوكالة التجارية للخطوط الجوية الجزائرية	
		2600 م <sup>2</sup>	فرع مفتشي التعليم الابتدائي لبلدية عين البيضاء	
		2450 م <sup>2</sup>	فرع الضرائب	
		300 م <sup>2</sup>	فرع مؤسسة الهاتف النقال "نجمة"	
		800 م <sup>2</sup>	فرع بريد + اتصالات الجزائر	
		300 م <sup>2</sup>	بنك التوفير و الاحتياط	
680 م <sup>2</sup>	بنك الوطني الجزائري			
400 م <sup>2</sup>	محطة متعددة الخدمات			
0.08 م <sup>2</sup> /فرد	800 م <sup>2</sup>	800 م <sup>2</sup>	قاعة علاج	تجهيزات صحية
1.74 م <sup>2</sup> /فرد	17200 م <sup>2</sup>	9555 م <sup>2</sup>	حديقة 1 نوفمبر	تجهيزات رياضية و ترفيهية و ثقافية و مساحات خضراء
		5000 م <sup>2</sup>	حديقة الشهداء	
		800 م <sup>2</sup>	قاعة سينما النصر	
		1000 م <sup>2</sup>	قاعة المسرح	
		645 م <sup>2</sup>	معرض الكتاب (الكنيسة سابقا)	
		200 م <sup>2</sup>	قاعة الحفلات	
0.13 م <sup>2</sup> /فرد	1260 م <sup>2</sup>	معظمها تقع بمقر البلدية القديم و بعض البنائيات المجاورة له	منظمة المجاهدين	مقرات الأحزاب و المنظمات
			منظمة أبناء الشهداء	
			منظمة قدماء الجيش	
			مقرات الأحزاب	
			مقرات الجمعيات	
			الاتحاد العام للعمال الجزائريين	
7.24 م <sup>2</sup> /فرد	71501 م <sup>2</sup>	/	/	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.



من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ يقدر نصيب الساكن من التجهيزات العمومية بـ **7.24 م<sup>2</sup>/فرد**، غير أن هذه النسبة تتباين حسب نوع التجهيزات ، فبينما لا يتعدى المعدل **0.08 م<sup>2</sup>/فرد** بالنسبة للتجهيزات الدينية، إلا أنه يتعدى **3.84 م<sup>2</sup>/فرد** بالنسبة للتجهيزات الإدارية الأمنية و الاقتصادية، و هي قيمة نسبية على اعتبار أن هذه التجهيزات تخدم المدينة و إقليمها ككل،
- ✓ تمثل مساحة التجهيزات العمومية بمركز المدينة ما نسبته **26.20%** من إجمالي مساحة القطاع و هذا ما يبرز الدور القيادي الذي يلعبه المركز، خاصة أنها تحوي على العديد من التجهيزات الإدارية و الاقتصادية و الأمنية السامية،
- ✓ يشتمل هذا القطاع على مجمل التجهيزات الجوارية التي تخدم سكان المركز، إضافة إلى تجهيزات تخدم المدينة ككل (مقر البلدية، المحكمة، بنوك...). هذا ما يفسر الديناميكية التي يعرفها المركز يوميا و التي تترجم بالممارسات اليومية للسكان لا سيما حركة التنقل، الأنشطة التجارية...
- ✓ بالنسبة للتجهيزات التعليمية، غياب الثانويات و المتوسطات يدفع الطلبة للتوجه لتجهيزات القطاعات المجاورة، كما هو الحال بالنسبة لمتوسطتي العنثري و ابن سينا و ثانوية عبابسة عبد الحميد بقطاع المستقبل، و ثانويتي زيناوي الحاج بلقاسم و أسماء بنت أبو بكر الصديق بقطاع السلام،
- ✓ رغم المساحة و عدد السكان المحدود لهذا القطاع إلا أننا نلاحظ وجود 5 مدارس إبتدائية كاملة تغني تلاميذ المركز عن التنقل إلى القطاعات المجاورة،
- ✓ لعب العامل التاريخي دورا مهما في إعطاء قيمة مضافة لتجهيزات مركز المدينة، على اعتبار أن بعض هذه التجهيزات تعتبر إرثا عمرانيا و حضريا و تؤرخ لفترة مهمة من تاريخ المدينة خاصة لما نتكلم عن المسرح، الكنيسة، حديقة 1 نوفمبر، حديقة الشهداء، قاعة السينما، فرع البريد... (المخطط رقم 6)

#### ب. قطاع السلام:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع السلام (الجدول رقم 21)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 10457 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 73.81 هكتار:

الجدول رقم 21: توزيع التجهيزات على مستوى قطاع السلام حسب الكم،

تصنيف التجهيزات	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية،	ثانوية الشيخ زيناوي بلقاسم	50000 م <sup>2</sup>	115123 م <sup>2</sup>	11.01 م <sup>2</sup> /فرد
	ثانوية أسماء بنت أبي بكر الصديق	40000 م <sup>2</sup>		
	متوسطة احمد بن موسى	4301 م <sup>2</sup>		
	متوسطة بلقاضي محمد الصغير	5264 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية مرواني يوسف	4992 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية بوكاكرة بوزيد	3042 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية تماربط علي	3274 م <sup>2</sup>		

		1400 م <sup>2</sup>	المدرسة الابتدائية أمقران مختار	
		2850 م <sup>2</sup>	المدرسة الابتدائية سعدي علي	
0.86 م <sup>2</sup> /فرد	8960 م <sup>2</sup>	3640 م <sup>2</sup>	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	التجهيزات الإدارية و الاقتصادية،
		400 م <sup>2</sup>	الفرع البلدي	
		200 م <sup>2</sup>	فرع شركة الاتصالات "دجيزي"	
		4300 م <sup>2</sup>	مقر البريد	
		420 م <sup>2</sup>	فرع الجزائرية للمياه	
2.05 م <sup>2</sup> /فرد	21450 م <sup>2</sup>	4200 م <sup>2</sup>	قاعة متعددة الرياضات	التجهيزات الثقافية، الرياضية، و الترفيهية
		250 م <sup>2</sup>	قاعة رياضة	
		5200 م <sup>2</sup>	دار الشباب	
		4600 م <sup>2</sup>	ملعب جوارى	
		7200 م <sup>2</sup>	فندق الحراكتة+قاعة حفلات	
0.034 م <sup>2</sup> /فرد	400 م <sup>2</sup>	400 م <sup>2</sup>	قاعة علاج	تجهيزات صحية
0.22 م <sup>2</sup> /فرد	2260 م <sup>2</sup>	820 م <sup>2</sup>	مسجد محمد السعيد زموشي	تجهيزات دينية
		1240 م <sup>2</sup>	مسجد	
		200 م <sup>2</sup>	زاوية	
14.17 م <sup>2</sup> /فرد	148193 م <sup>2</sup>	/	/	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات بقطاع السلام ما نسبته **20.08%** من إجمالي مساحة القطاع، و هذا بفضل التجهيزات التعليمية، حيث تمثل مساحة الثانويتين حوالي ثلثي مساحة تجهيزات القطاع (**9 هكتارات من إجمالي 14.8 هكتار**). هذا ما جعل نصيب الفرد من التجهيزات مرتفعا، حيث يقدر بـ **14.54 م<sup>2</sup>/فرد** و هو ضعف المعدل المسجل على مستوى مركز المدينة،
- ✓ يقدر نصيب الفرد من التجهيزات التعليمي بـ **11.01 م<sup>2</sup>/فرد** و هي الأعلى على مستوى المدينة، خاصة في ظل وجود ثانويتين، متوسطتان و 5 مدارس ابتدائية موزعة على جميع أحياء القطاع،
- ✓ قطاع السلام هو القطاع الوحيد الذي يضم ثانويتين إثنين، ضف إلى هذا فالمسافة بينهما قريبة جدا و لا تتعدى 500 م، رغم أن قطاعات أخرى لا تضم أي ثانوية،
- ✓ يحوي قطاع السلام مجمل التجهيزات الجوارية الواجب توفيرها من أجل تلبية الحاجات الأولية و الأساسية لسكان القطاع (مدارس ابتدائية، متوسطات، مساجد، قاعة علاج، تجهيزات رياضية...)، ما يجعل السكان في غنى عن التنقل إلى القطاعات المجاورة لتلبية حاجاتهم،
- ✓ العلامة المميزة بهذا القطاع هو وجود عدد من التجهيزات الرياضية و الترفيهية التي خلقت فضاء لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب المتعطش لهذه الأنشطة خاصة لما نتكلم عن القاعة متعددة الرياضات، دار الشباب، و الملعب الجوارى. (**المخطط رقم 7**)

### ت. قطاع الزاوية:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع الزاوية (**الجدول رقم 22**)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 12606 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 33.71 هكتار:



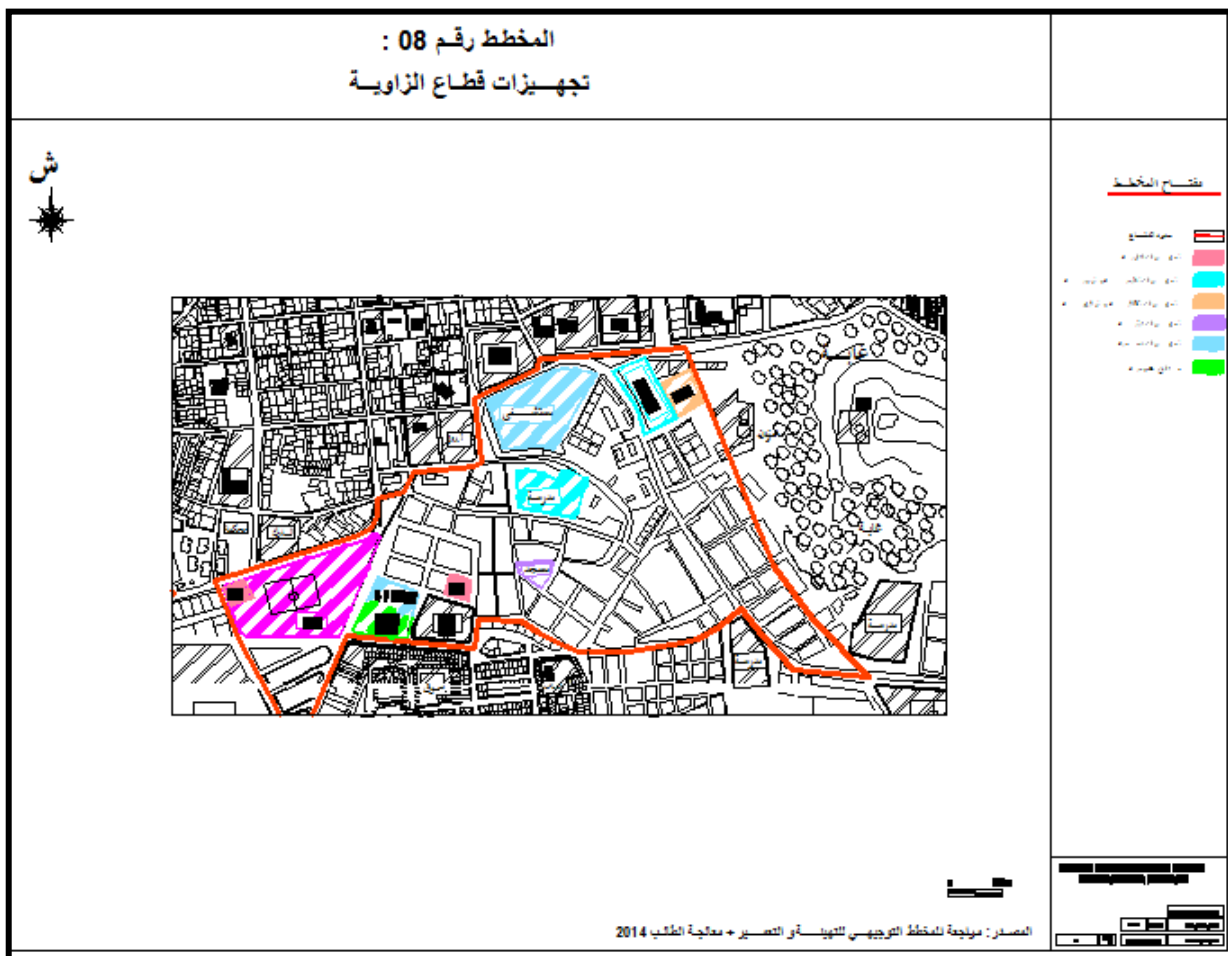
الجدول رقم 22: توزيع التجهيزات على مستوى قطاع الزاوية حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية،	ملحقة مدرسة بوغالم محمد	1420 م <sup>2</sup>	15318 م <sup>2</sup>	1.21 م <sup>2</sup> /فرد
	مركز التكوين المهني الإخوة صالح	6218 م <sup>2</sup>		
	مدرسة التكوين الشبه الطبي	7680 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الصحية،	مستشفى الأمومة و الطفولة بومالي محمد	10800 م <sup>2</sup>	16000 م <sup>2</sup>	1.27 م <sup>2</sup> /فرد
	مؤسسة عمومية للصحة الجوارية "شكاوي سعدان"	4800 م <sup>2</sup>		
	عيادة بن بودريو لتصفية الكلى	400 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الدينية،	مسجد عقبة بن نافع	680 م <sup>2</sup>	2080 م <sup>2</sup>	0.17 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد عمر بن الخطاب	1240 م <sup>2</sup>		
	زاوية ولاد معافة	160 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الرياضية، والترفيهية، والثقافية،	الملعب البلدي	28700 م <sup>2</sup>	36600 م <sup>2</sup>	2.90 م <sup>2</sup> /فرد
	المسبح البلدي	2400 م <sup>2</sup>		
	حديقة عمومية	5000 م <sup>2</sup>		
	ساحة عمومية بحي المقاومين	500 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الإدارية و الاقتصادية،	فرع شركة الاتصالات "موبيليس"	400 م <sup>2</sup>	2560 م <sup>2</sup>	0.20 م <sup>2</sup> /فرد
	بنك الجزائر الخارجي	1100 م <sup>2</sup>		
	بنك التنمية المحلية	800 م <sup>2</sup>		
	مقر الهلال الأحمر الجزائري	60 م <sup>2</sup>		
	فرع مؤسسة الجزائرية للمياه	200 م <sup>2</sup>		
المجموع	/	/	72558 م <sup>2</sup>	5.76 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات على مستوى قطاع الزاوية ما يعادل **21.52%** من إجمالي مساحة القطاع، و هذا بفضل وجود الملعب البلدي و مستشفى بومالي محمد (**39500 م<sup>2</sup>**، ما يعادل **54.44%** من إجمالي مساحة التجهيزات الموجودة بالقطاع)،
- ✓ نصيب الفرد من التجهيزات يقدر بـ **5.76 م<sup>2</sup>/فرد** و هي أقل بقليل من تلك المسجلة على مستوى مركز المدينة،
- ✓ التجهيزات التعليمية التابعة لمديرية التربية تقتصر على مدرسة بوغالم محمد فقط، ما يدفع التلاميذ و الطلبة للتنقل إلى القطاعات المجاورة (ثانوية بوكفة بقطاع الأوراس الكبير، متوسطنا فاضلي لخضر و قوادرية الربيعي بقطاع ماريان، المدارس الابتدائية الموجودة بقطاعات سفاري، سعدي الجموعي و مركز المدينة)،



- ✓ رغم غياب العديد من الخدمات الجوارية على مستوى قطاع الزاوية خاصة الإدارية و الأمنية و الترفيهية و الرياضية... إلا أنه يستفيد من ميزة وقوعه على مسافة قريبة من قطاعات مركز المدينة، ماريان، الأوراس الكبير و التي تتوفر بها معظم الخدمات المفقودة بقطاع الزاوية،
- ✓ موقع المسبح البلدي أقصى شرق القطاع على حواف المرتفعات الجبلية جعله غير وظيفي بسبب احتلال المنطقة من طرف المنحرفين و المجرمين ما دفع السكان إلى هجره نهائيا، حيث لا يفتح إلا في فترات محدودة خلال فصل الصيف. (المخطط رقم 8).

### ث. قطاع الكاهنة:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع الكاهنة (الجدول رقم 23)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 6803 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 132 هكتار:

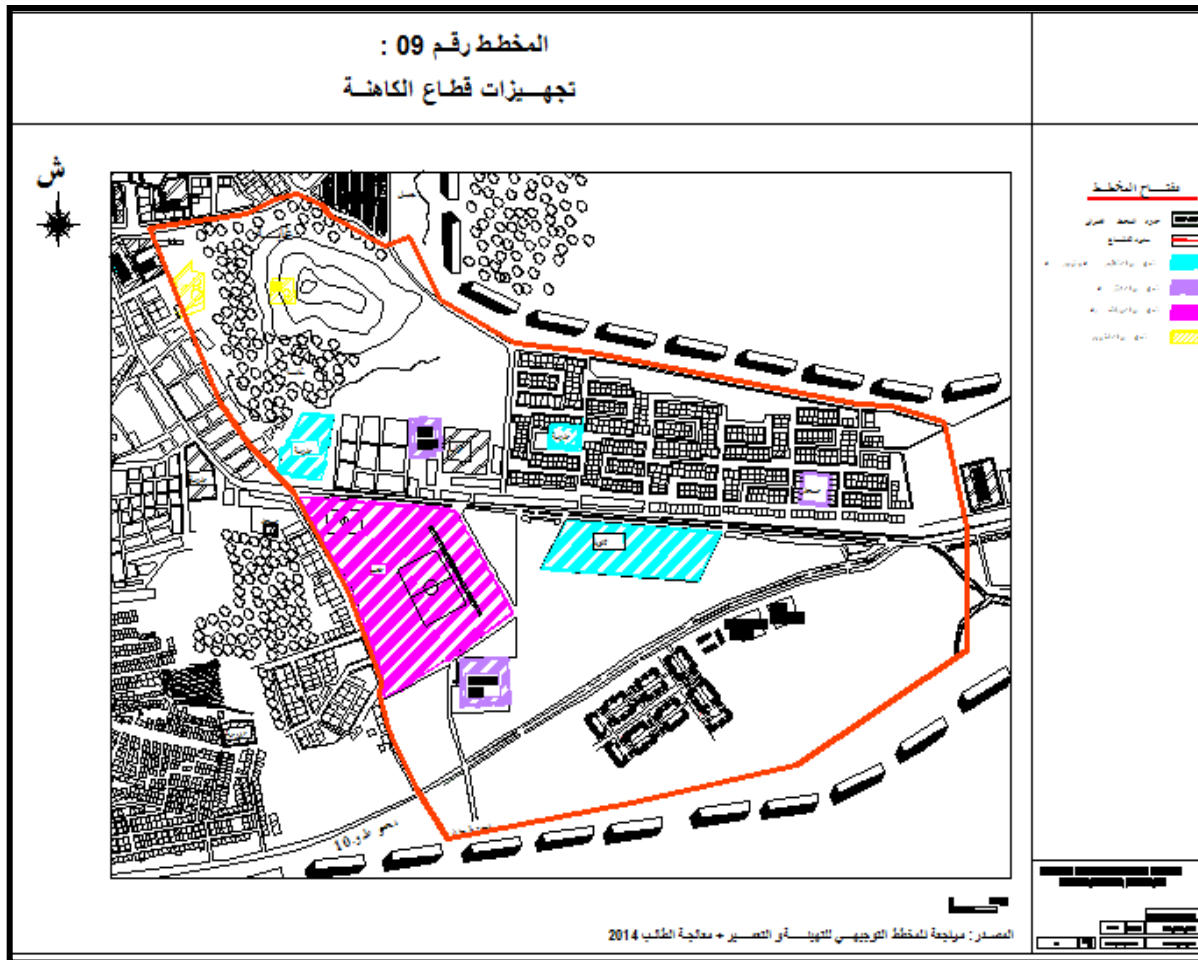
الجدول رقم 23: توزيع التجهيزات على مستوى قطاع الكاهنة حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
تجهيزات تعليمية،	المدرسة الابتدائية زرارة السبتي	2926 م <sup>2</sup>	58866 م <sup>2</sup>	8.65 م <sup>2</sup> /فرد
	متوسطة حميمي الطاهر	12740 م <sup>2</sup>		
	ثانوية حيحي اليمين	43200 م <sup>2</sup>		
تجهيزات دينية،	مسجد الكاهنة	725 م <sup>2</sup>	25800 م <sup>2</sup>	3.79 م <sup>2</sup> /فرد
	مصلى	85 م <sup>2</sup>		
	المقبرة المسيحية	5000 م <sup>2</sup>		
	مقبرة بني ميزاب	20000 م <sup>2</sup>		
تجهيزات رياضية،	المركب الرياضي حمدي الحاج علي	84000 م <sup>2</sup>	84000 م <sup>2</sup>	12.34 م <sup>2</sup> /فرد
تجهيزات اقتصادية، وإدارية	محطة مسافرين (خط مسكينة عين البيضاء)	600 م <sup>2</sup>	20874 م <sup>2</sup>	3.07 م <sup>2</sup> /فرد
	محطة المسافرين الجديدة	6584 م <sup>2</sup>		
	مضمار تعليم السباق	3650 م <sup>2</sup>		
	خزان ماء	9640 م <sup>2</sup>		
	قاعة حفلات	400 م <sup>2</sup>		
المجموع	/	/	189540 م <sup>2</sup>	27.86 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته **14.36%** من إجمالي مساحة القطاع، و هي نسبة مرتفعة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تاريخ نشأة القطاع حديثة نسبيا. و يعود هذا إلى وجود تجهيزات ذات مساحات معتبرة (المركب الرياضي، الثانوية، مقبرة بني ميزاب تقدر مساحتها مجتمعة **14.72** هكتار أي ما يعادل **77.66%** من إجمالي مساحات القطاع)،



✓ الغياب الكلي للتجهيزات الإدارية، الأمنية، الاقتصادية و الصحية خاصة الجوارية منها يدفع السكان للتنقل نحو القطاعات المجاورة أو البعيدة لتلبية حاجاتهم (خاصة قطاعي الزاوية و مركز المدينة)، (المخطط رقم: 9).

✓ ساهم وقوع قطاع الكاهنة على جانب الطريق الوطني رقم 10، و توفر خطوط نقل حضري منتظمة على تسهيل وصول سكان القطاع إلى تجهيزات باقي القطاعات لقضاء مصالحهم،  
ج. قطاع سعدي الجموعي:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع سعدي الجموعي (الجدول رقم 24)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 3782 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 39.93 هكتار:

الجدول رقم 24: توزيع التجهيزات على مستوى قطاع سعدي الجموعي حسب الكم،

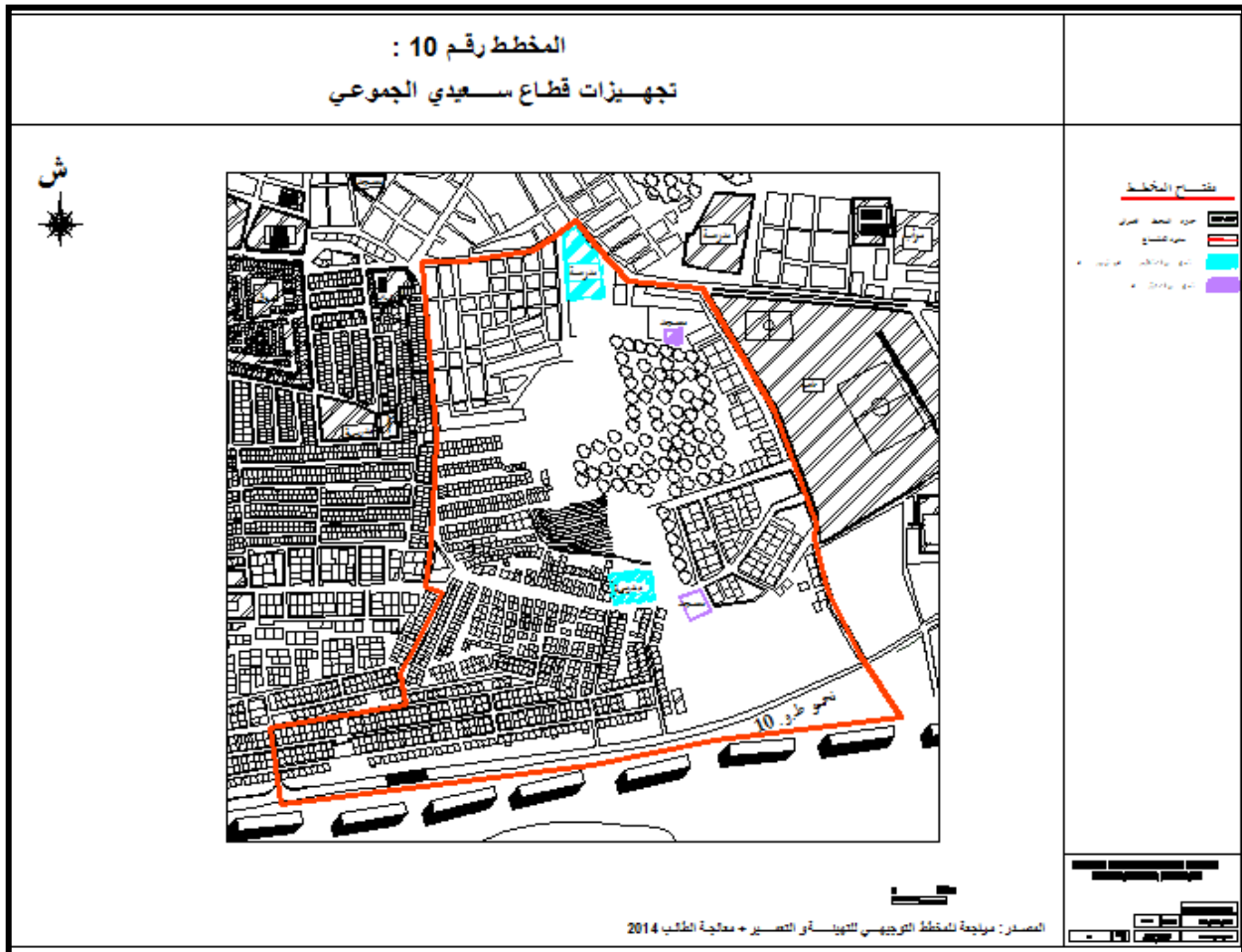
التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
تجهيزات تعليمية،	المدرسة الابتدائية جبار مصباح	3280 م <sup>2</sup>	8334 م <sup>2</sup>	2.20 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية زموشي محمد السعيد	2416 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية سعدي الجموعي	2638 م <sup>2</sup>		
تجهيزات دينية،	مسجد	322 م <sup>2</sup>	1222 م <sup>2</sup>	0.32 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد	780 م <sup>2</sup>		
	مصلى	120 م <sup>2</sup>		
المعدل العام،	/	/	9556 م <sup>2</sup>	2.52 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته 2.39% فقط من مساحة القطاع وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى رغم أن مساحة قطاع سعدي جموعي لا تتعدى الـ 40 هكتارا.
  - و هذا ما جعل نصيب الفرد من التجهيزات لا يتعدى 2.52 م<sup>2</sup>/فرد،
  - ✓ تقتصر التجهيزات الموجودة في القطاع على التجهيزات الدينية و التعليمية فقط، و حتى التعليمية تقتصر فقط على المدارس الابتدائية في غياب الثانويات و المتوسطة، و هذا ما يعني أن هذا القطاع يعاني تهميشا كبيرا،
  - ✓ الغياب الكلي لباقي التجهيزات بما فيها الجوارية خاصة الصحية و الترفيهية و الأمنية يدفع السكان إلى التنقل نحو قطاع سفاري و الزاوية و مركز المدينة لتلبية حاجياتهم و مصالحهم،
  - ✓ إضافة إلى غياب التجهيزات و المرافق، يعاني هذا القطاع من غياب خطوط النقل الحضري التي تربطه بباقي أجزاء المدينة، إضافة إلى تدهور الحالة الإنشائية لبعض محاور التنقل مما يحد من قدرة التوصيل و الحركة بهذا القطاع. (المخطط رقم 10).
- ج. قطاع سفاري:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع سفاري (الجدول رقم 25)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 14437 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 41.52 هكتار:



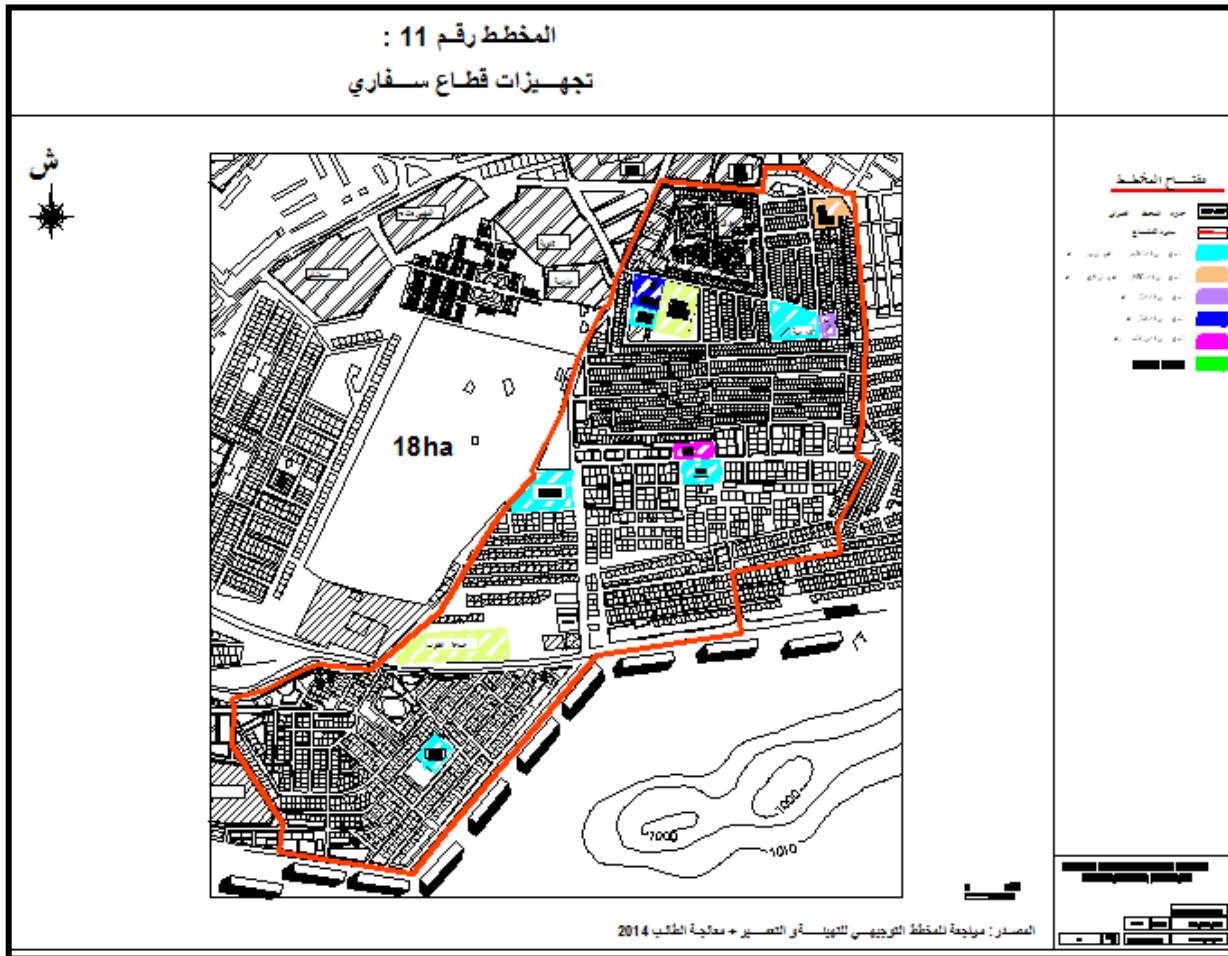
الجدول رقم 25: توزيع التجهيزات بقطاع سفاري حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية	المدرسة الابتدائية حمودي السعيد	1512 م <sup>2</sup>	10779 م <sup>2</sup>	0.75 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية	2347 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية	1964 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية	2100 م <sup>2</sup>		
	متوسطة زرارة صالح	2856 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الدينية	مسجد بلال بن رباح	860 م <sup>2</sup>	1940 م <sup>2</sup>	0.13 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد الشيخ الإبراهيمي	640 م <sup>2</sup>		
	مصلى 1	200 م <sup>2</sup>		
	مصلى الحاج المكي	110 م <sup>2</sup>		
	مصلى 2	130 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الإدارية والأمنية	فرع بلدي	200 م <sup>2</sup>	5240 م <sup>2</sup>	0.36 م <sup>2</sup> /فرد
	فرع بريدي	2480 م <sup>2</sup>		
	أمن حضري	2560 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الترفيهية والرياضية	دار الشباب	5080 م <sup>2</sup>	5080 م <sup>2</sup>	0.35 م <sup>2</sup> /فرد
المجموع	/	/	23039 م <sup>2</sup>	1.59 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته 5.55% من إجمالي مساحة القطاع التي لا تتعدى الـ 42 هكتارا، هذا ما جعل نصيب الفرد من التجهيزات يقدر بـ 1.59 م<sup>2</sup>/فرد، و هو معدل أقل حتى من ذلك المسجل على مستوى قطاع سعدي الجموعي.
- ✓ يمكن تفسير المعدل الضعيف فيما يخص نصيب الفرد من التجهيزات العمومية بالعدد الكبير من السكان القاطنين بهذا القطاع، و الذي يصنف في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان و الثاني من حيث الكثافة السكانية،
- ✓ تستحوذ التجهيزات التعليمية على حوالي نصف التجهيزات الموجودة بقطاع سفاري، حيث تقدر مساحتها بـ 10779 م<sup>2</sup> من إجمالي 23039 م<sup>2</sup>، و البقية موزعة بين التجهيزات الدينية، الإدارية و الترفيهية و الأمنية... في غياب كلي للتجهيزات الصحية و الرياضية.
- ✓ جميع المرافق الموجودة بقطاع سفاري تقتصر على التجهيزات الجوارية ما عدا دار الشباب التي يقصدها المستعملون من باقي القطاعات،
- ✓ غياب باقي التجهيزات الصحية و الترفيهية و الإدارية و الاقتصادية يدفع السكان للتنقل نحو القطاعات المركزية لقضاء حاجاتهم، لكن أكبر عائق يتمثل في غياب خدمات النقل الحضري من جهة و تدهور حالة محاور النقل من جهة أخرى. و هذا ما جعل هذا القطاع يعني من التهميش و الإقصاء، (المخطط رقم 11)



✓ من حيث الموقع، التجهيزات الأمنية الإدارية و الترفيهية (الفرع البلدي، فرع البريد، الأمن الحضري، دار الشباب) تقع كلها أقصى شمال القطاع على الحدود مع قطاعات الأوراس الكبير، و الزاوية، بينما نجد فقط التجهيزات التعليمية التي تتوزع في باقي أرجاء القطاع.

### خ. قطاع الأوراس الكبير:

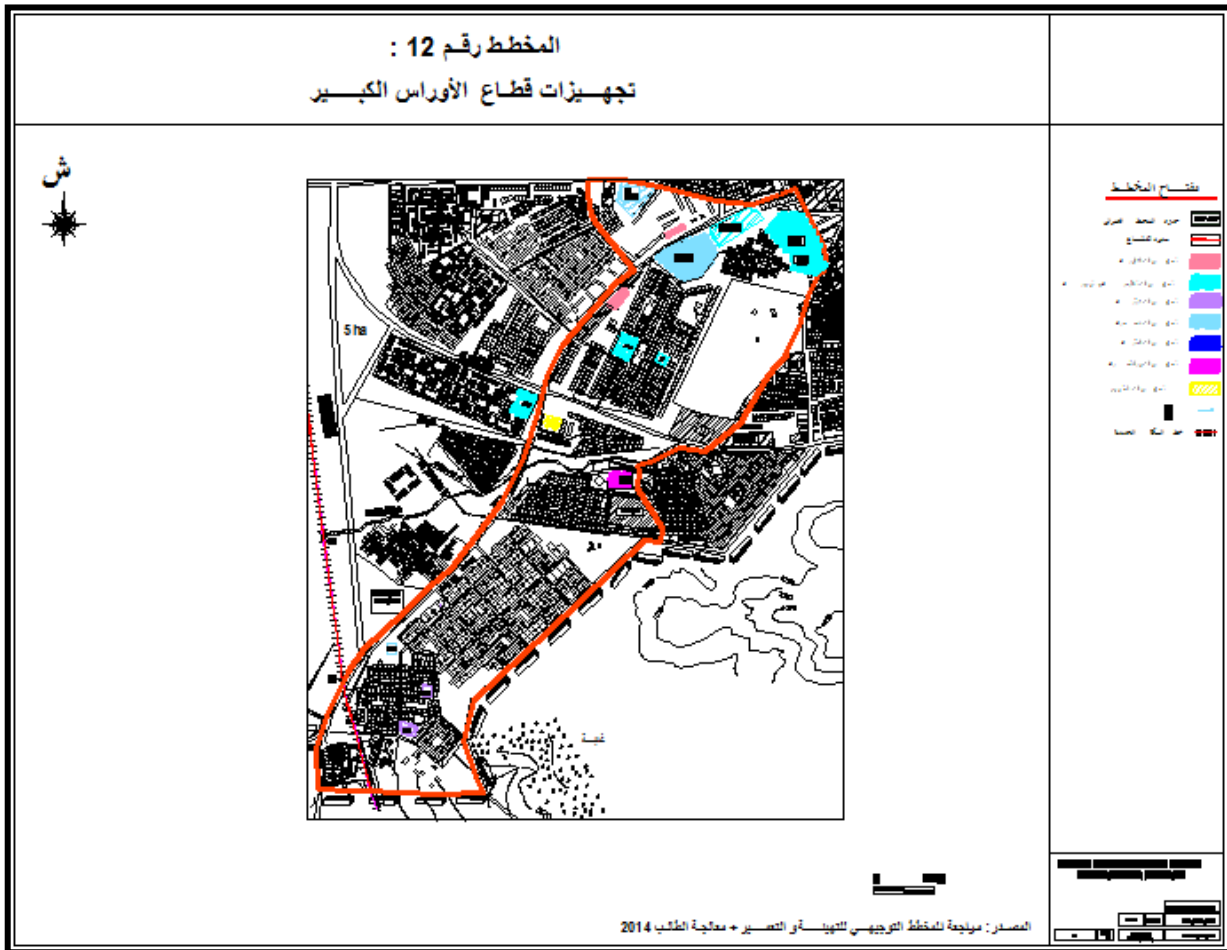
الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع الأوراس الكبير (الجدول رقم 26)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 10087 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 259.42 هكتار:

الجدول رقم 26: توزيع التجهيزات بقطاع الأوراس الكبير حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
تجهيزات تعليمية	مدرسة قحموص محمد الكامل	5110 م <sup>2</sup>	61634 م <sup>2</sup>	6.11 م <sup>2</sup> /فرد
	مدرسة بن دادة العمري	3189 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية سايعي محمد الفصيل	3963 م <sup>2</sup>		
	متوسطة حجاج العربي	6852 م <sup>2</sup>		
	متوسطة ابن رشد	8700 م <sup>2</sup>		
	ثانوية الشيخ الأخضر بوكفة	18320 م <sup>2</sup>		
	مركز التكوين المهني "قدور العربي"	15300 م <sup>2</sup>		
مدرسة التكوين في اللغات و الإعلام الآلي و المحاسبة	200 م <sup>2</sup>			
تجهيزات دينية	مسجد لزهرة	600 م <sup>2</sup>	7500 م <sup>2</sup>	0.74 م <sup>2</sup> /فرد
	المسجد الجديد	420 م <sup>2</sup>		
	مصلى	180 م <sup>2</sup>		
	مقبرة القراشة	6700 م <sup>2</sup>		
تجهيزات صحية	مستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح	60100 م <sup>2</sup>	70500 م <sup>2</sup>	6.99 م <sup>2</sup> /فرد
	قاعة علاج	400 م <sup>2</sup>		
	م.طب للمعوقين ذهنيا	10000 م <sup>2</sup>		
تجهيزات إدارية و اقتصادية	المذبح البلدي	2200 م <sup>2</sup>	3080 م <sup>2</sup>	0.30 م <sup>2</sup> /فرد
	ديوان الترقية و التسيير العقاري	400 م <sup>2</sup>		
	فرع مديرية التسيير و التنظيم العقاريين	400 م <sup>2</sup>		
	فرع الصندوق الوطني للتقاعد	80 م <sup>2</sup>		
تجهيزات ترفيهية، ثقافية و رياضية	المكتبة البلدية + المراقب مالي	600 م <sup>2</sup>	6380 م <sup>2</sup>	0.63 م <sup>2</sup> /فرد
	مساحة خضراء	780 م <sup>2</sup>		
	ملعب جواري	5000 م <sup>2</sup>		
المجموع	/	/	149094 م <sup>2</sup>	14.78 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:



- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته **5.75%** من مساحة القطاع. فرغم أن مساحة التجهيزات لا تزيد عن 15 هكتار، إلا أنها لا تقارن بالمساحة الكبيرة للقطاع والتي تزيد عن **250 هكتار**،
  - ✓ رغم أن نسبة المساحة لتجهيزات لا تتعدى **6%** من إجمالي مساحة القطاع، إلا أن نصيب الفرد قدر بـ **14.87 م<sup>2</sup>/فرد**، و هو معدل مرتفع نسبياً، حيث يمثل ضعف المعدل المسجل على مستوى قطاع مركز المدينة، و ضعف المعدل المسجل على مستوى قطاع الزاوية بمرتين و نصف، و هو ما يفسر بالعدد المحدود للسكان الذي لا يتعدى 10100 ساكن،
  - ✓ التجهيزات التعليمية و الصحية تستحوذ على حصة الأسد من التجهيزات، حيث تقدر مساحتها مجتمعة بـ **132134 م<sup>2</sup>**، ما يعادل **86.72%** من إجمالي مساحة تجهيزات القطاع،
  - ✓ المساحة المعتبرة لمساحة تجهيزات القطاع لا تنفي غياب و نقص بعض أنواع التجهيزات خاصة الجوارية منها كالفرع البلدية والفرع البريدية و الأمن الحضري...ما يدفع السكان للانتقال إلى قطاع مركز المدينة لتلبية حاجاتهم. غير أن توفر و انتظام خدمات النقل الحضري يسهل من الوصول إلى الخدمات المفقودة على مستوى القطاع،
  - ✓ القطاع يعرف كذلك توافد سكان باقي المدينة للاستفادة من خدمات التجهيزات الموجودة بالقطاع خاصة مستشفى زرداني محمد الصالح، ثانوية الشيخ الأخضر بوكفة، مركز التكوين المهني،
  - ✓ أهم و أكبر التجهيزات تقع شمال القطاع بالتماس مع قطاع ماريان و فاليتي و الزاوية، و مركز المدينة، خاصة لما نتكلم عن المستشفى، الثانوية، مركز التكوين المهني، المكتبة البلدية، مركز المعوقين، ديوان الترقية و التسيير العقاري...بينما الجهة الجنوبية للقطاع لا تضم سوى المدارس الابتدائية، المسجد... (المخطط رقم 12).
- د. قطاع ماريان:**

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع ماريان (الجدول رقم 27)، علماً أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 11282 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 57.60 هكتار:

الجدول رقم 27: توزيع التجهيزات بقطاع ماريان حسب الكم،

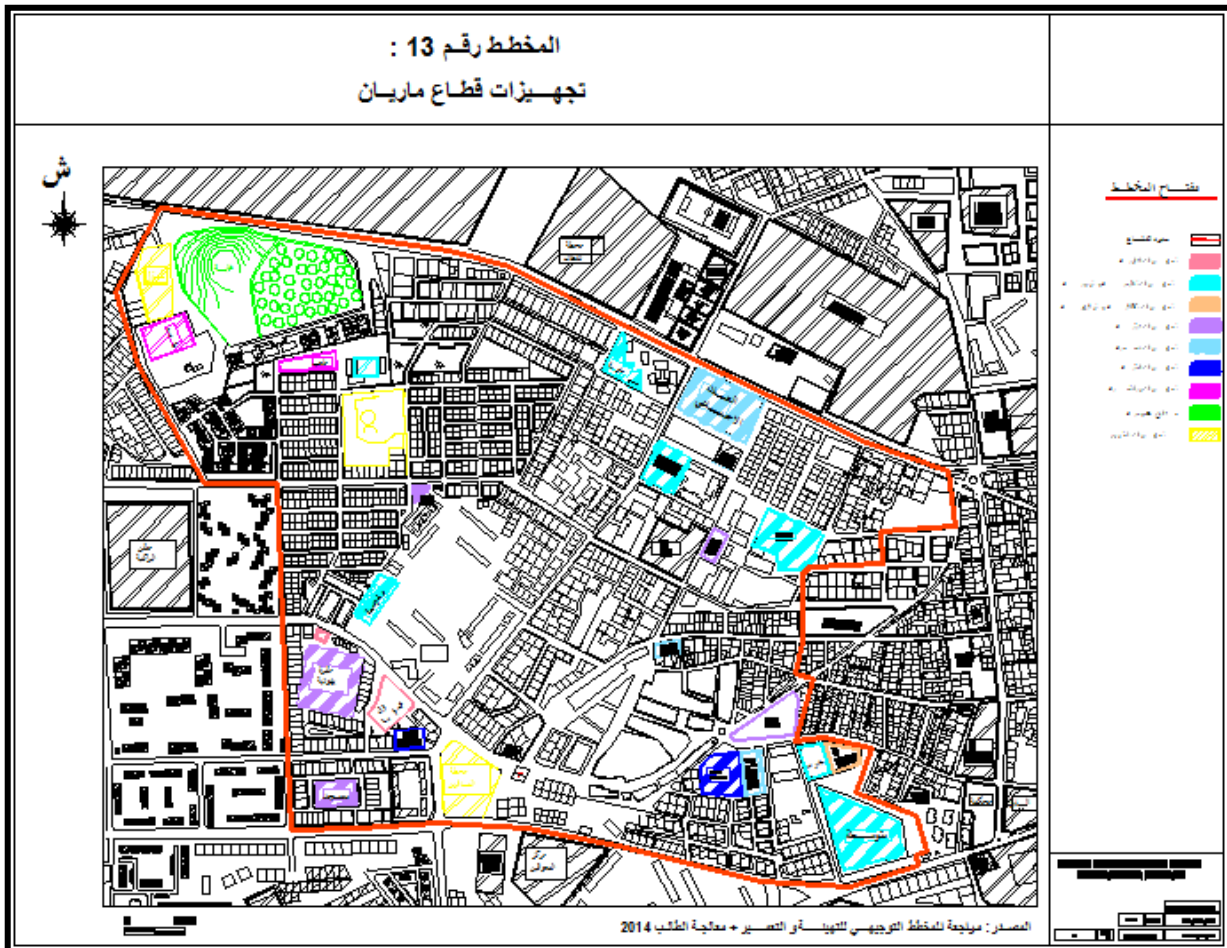
التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية،	المدرسة الابتدائية الصادق بلكبير	2540 م <sup>2</sup>	21435 م <sup>2</sup>	1.9 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية	1600 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية	2400 م <sup>2</sup>		
	متوسطة كوشاري بشير	3803 م <sup>2</sup>		
	متوسطة فاضلي لخضر	7412 م <sup>2</sup>		
	متوسطة قوادرية الربيعي	3480 م <sup>2</sup>		
	روضة الأطفال ماسيسيليا	200 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الدينية،	مسجد خديجة أم المؤمنين	600 م <sup>2</sup>	13020 م <sup>2</sup>	1.15 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد	400 م <sup>2</sup>		
	مصلى الصحابة	180 م <sup>2</sup>		
	مصلى رقم 1	60 م <sup>2</sup>		
	مصلى رقم 2	160 م <sup>2</sup>		
	مصلى رقم 3	120 م <sup>2</sup>		

		مركب إسلامي	1200 م <sup>2</sup>
		مقبرة يهودية	10300 م <sup>2</sup>
3.55 م <sup>2</sup> /فرد	40023 م <sup>2</sup>	نزل المالية (فرع الضرائب، مسح الأراضي، أملاك الدولة)	2735 م <sup>2</sup>
		أمن حضري	800 م <sup>2</sup>
		الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية	3700 م <sup>2</sup>
		مقر الضمان الاجتماعي	4856 م <sup>2</sup>
		فرع مديرية التجارة	60 م <sup>2</sup>
		فرع بريدي	320 م <sup>2</sup>
		فرع مديرية الفلاحة	420 م <sup>2</sup>
		فندق سيدي إبراهيم	2749 م <sup>2</sup>
		خزانات الماء	1824 م <sup>2</sup>
		مخزن الحبوب	5100 م <sup>2</sup>
		محطة كباش لنقل المسافرين	6429 م <sup>2</sup>
0.99 م <sup>2</sup> /فرد	11170 م <sup>2</sup>	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية "فرانتز فانون"	2358 م <sup>2</sup>
		العيادة الخاصة "طاهير"	200 م <sup>2</sup>
		العيادة الخاصة "سالم"	400 م <sup>2</sup>
		م.ط.ب للمعوقين حركيا	8212 م <sup>2</sup>
4.18 م <sup>2</sup> /فرد	47128 م <sup>2</sup>	حديقة TIGRE NOIRE	6928 م <sup>2</sup>
		قاعة رياضة خاصة	180 م <sup>2</sup>
		قاعة رياضة جوارية	1200 م <sup>2</sup>
		قاعة الحفلات "الونام"	400 م <sup>2</sup>
		قاعة الحفلات "النخلة"	400 م <sup>2</sup>
		قاعة الحفلات	200 م <sup>2</sup>
		الغابة الحضرية	37820 م <sup>2</sup>
المجموع	132776 م <sup>2</sup>	/	/
11.77 م <sup>2</sup> /فرد			

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات العمومية ما نسبته **23.05%** من إجمالي مساحة القطاع، و هي مقارنة للنسب المسجلة على مستوى قطاعات الزاوية (**21.52%**)، السلام (**20.01%**) و أقل بقليل من تلك المسجلة بقطاع مركز المدينة (**26.20%**)،
- ✓ يقدر نصيب الفرد من التجهيزات العمومية بـ **11.77 م<sup>2</sup>/فرد**، و هو معدل مرتفع بسبب العدد الكبير للتجهيزات الموجودة بالقطاع (37 تجهيزا)، و المساحة الكبيرة لبعض التجهيزات (كالغابة الحضرية و المقبرة ...)،
- ✓ التجهيزات الموجودة بقطاع ماريان متنوعة و متميزة، فمنها ما يخدم سكان القطاع فقط (كالمساجد و المصليات، المدارس العيادة الجوارية، الأمن الحضري...)، و منها ما يخدم المدينة و إقليمها كنزل المالية، محطة نقل المسافرين، و مقر الضمان الاجتماعي...و بالتالي فهذا القطاع يعرف ديناميكية كبيرة تترجم من خلال حركة السكان، حجم محاور النقل، الأنشطة التجارية...



✓ القطاع يتميز بظهور عيادتين طبييتين تابعتين للقطاع الخاص، و هو النشاط الذي لا يظهر سوى بقطاعي الزاوية و المستقبل، إضافة إلى ميزة أخرى تتمثل في ظهور عدد معتبر من قاعات الحفلات الخاصة و المصليات الصغيرة لتعويض قلة المساجد بالقطاع، (المخطط رقم 13).

ذ. قطاع المستقبل:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع المستقبل (الجدول رقم 28)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 9215 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 151.16 هكتار:

الجدول رقم 28: توزيع التجهيزات بقطاع المستقبل حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الكلية (م <sup>2</sup> )	نصيف الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية،	المدرسة الابتدائية حي المستقبل	3080 م <sup>2</sup>	149572 م <sup>2</sup>	16.23 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية قوادرية صالح	4500 م <sup>2</sup>		
	المدرسة الابتدائية الحاج عبي خامدي	2000 م <sup>2</sup>		
	متوسطة حي المستقبل	9528 م <sup>2</sup>		
	متوسطة ابن سينا	3986 م <sup>2</sup>		
	متوسطة محمد الصالح العنثري	9378 م <sup>2</sup>		
	ثانوية عابسة عبد الحميد	8130 م <sup>2</sup>		
القطب الجامعي 3000 مقعد بيداغوجي	108970 م <sup>2</sup>			
التجهيزات الدينية	مسجد	300 م <sup>2</sup>	112570 م <sup>2</sup>	12.22 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد	450 م <sup>2</sup>		
	مسجد	200 م <sup>2</sup>		
	مصلى	120 م <sup>2</sup>		
	مقبرة	109900 م <sup>2</sup>		
	مقبرة الشهداء	1600 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الإدارية، الأمنية، الاقتصادية،	أمن الدائرة	2863 م <sup>2</sup>	60625 م <sup>2</sup>	6.77 م <sup>2</sup> /فرد
	الحماية المدنية	9740 م <sup>2</sup>		
	الأمن الحضري	650 م <sup>2</sup>		
	منظمة أطباء مدينة عين البيضاء	60 م <sup>2</sup>		
	فرع المركز الوطني للقياسة القانونية	620 م <sup>2</sup>		
	فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية	1240 م <sup>2</sup>		
	فرع مديرية السياحة	400 م <sup>2</sup>		
	فرع مديرية الصناعات الصغيرة و المتوسطة	4582 م <sup>2</sup>		
	فرع شركة الغاز و الكهرباء	680 م <sup>2</sup>		
	مقبرة الشهداء	1600 م <sup>2</sup>		
	حظيرة البلدية	6128 م <sup>2</sup>		
	مخزن الحبوب	18000 م <sup>2</sup>		
	محطة سيارات الأجرة	1800 م <sup>2</sup>		
فرع البريد	1120 م <sup>2</sup>			

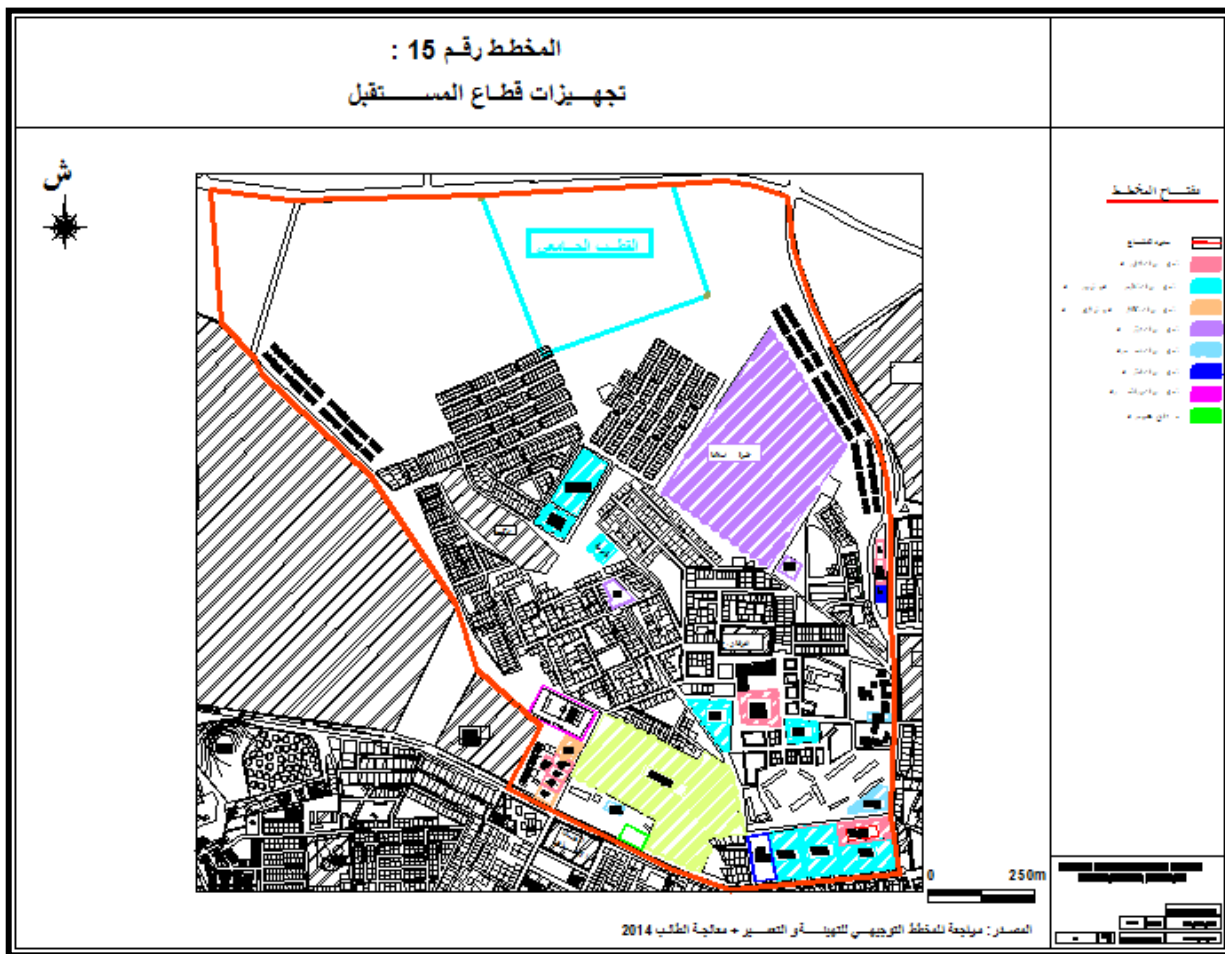
		8160 م <sup>2</sup>	فرع مديرية الري	
		4782 م <sup>2</sup>	محطة متعددة الخدمات	
		4200 م <sup>2</sup>	مركز ثقافي "الأمير خالد"	تجهيزات ثقافية، ترفيهية و رياضية،
		200 م <sup>2</sup>	قاعة الحفلات "شريدي"	
		200 م <sup>2</sup>	قاعة الحفلات "عرعار"	
		600 م <sup>2</sup>	مكتبة بلدية	
		3300 م <sup>2</sup>	حديقة الأمير خالد	
		4500 م <sup>2</sup>	ملعب متعدد الرياضات	
		1362 م <sup>2</sup>	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	تجهيزات صحية،
		400 م <sup>2</sup>	مصحة الأمير	
1.41 م <sup>2</sup> /فرد	13000 م <sup>2</sup>			
0.19 م <sup>2</sup> /فرد	1762 م <sup>2</sup>			
36.63 م <sup>2</sup> /فرد	337529 م <sup>2</sup>	/	/	المجموع

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته **22.33%** من إجمالي مساحة القطاع، و هي نسبة معتبرة جدا بالنظر لمساحة القطاع التي تزيد عن الـ 150 هكتارا، غير أنها تقارب للمعدلات المسجلة على مستوى قطاعات الزاوية (**21.52%**)، السلام (**20.01%**)، ماريان (**23.05%**) و أقل بقليل من مركز المدينة (**26.20%**)،
- ✓ هذه النسبة المعتبرة تعود من جهة للعدد الكبير من التجهيزات الموجودة بالقطاع (38 تجهيزا) من جهة، و لوجود تجهيزات ذات مساحة معتبرة كالقطب الجامعي و المقبرة و مخزن الحبوب (مجموع مساحتها يقدر بـ **236870 م<sup>2</sup>**، أي ما يعادل **69.80%** من إجمالي مساحة تجهيزات القطاع)،
- ✓ يقدر نصيب الفرد من التجهيزات بـ **36.63 م<sup>2</sup>/فرد** و هو الأعلى مقارنة بباقي القطاعات، و يعود هذا أساسا إلى المساحة الكبيرة للتجهيزات مقابل العدد المحدود للسكان مقارنة بباقي القطاعات،
- ✓ أهم و أكبر تجهيزات القطاع تقع على جانبي الطريق الوطني رقم 80 (الثانوية، الحماية المدنية، الأمن الحضري، فرع مديرية المياه...) و الطريق الوطني رقم 10 (الثانوية، المتوسطتان، فرع سونلغاز، المركز الثقافي...) و هذا ما يزيد من سهولة الوصول إلى هذه التجهيزات،
- ✓ عدد مهم من تجهيزات القطاع يقع أقصى جنوب القطاع بالتماس مع القطاعات المركزية و هذا ما يعبر استمرارية أهمية تجهيزات المنطقة المركزية للمدينة (الثانوية، فرع سونلغاز، أمن الدائرة، المتوسطتان، الحماية المدنية...)،
- ✓ تجهيزات القطاع لا تكفي بخدمة سكان القطاع، بل تخدم المدينة و إقليمها ككل خاصة لما نتكلم عن التجهيزات السامية كالقطب الجامعي، الحماية المدنية، أمن الدائرة، فروع مختلف المديرية....(المخطط رقم 14)
- ✓ قطاع الحراكتة:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع الحراكتة (الجدول رقم 29)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 27384 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 289.42 هكتارا:



الجدول رقم 29: توزيع التجهيزات بقطاع الحراكات حسب الكم،

التصنيف	التعيين	المساحة م <sup>2</sup>	المساحة الإجمالية م <sup>2</sup>	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
تجهيزات تعليمية	المدرسة الابتدائية ابتدائية تخصيص 2	3280 م <sup>2</sup>	133301 م <sup>2</sup>	4.87 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية بوكفة عبد المجيد	2778 م <sup>2</sup>		
	مدرسة بن بودريو عبد العزيز	4360 م <sup>2</sup>		
	ابتدائية حي الهناء	2165 م <sup>2</sup>		
	ابتدائية حي الأهرام	2500 م <sup>2</sup>		
	متوسطة سعدي الجموعي	4500 م <sup>2</sup>		
	متوسطة شرفي السعيد	4218 م <sup>2</sup>		
	متوسطة بلعلمي عبد الرحمن	5400 م <sup>2</sup>		
	ثانوية براكنية علي	30000 م <sup>2</sup>		
الإقامة الجامعية	74100 م <sup>2</sup>			
تجهيزات دينية	مسجد	600 م <sup>2</sup>	1760 م <sup>2</sup>	0.06 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد الحراكات	400 م <sup>2</sup>		
	مسجد	400 م <sup>2</sup>		
	مصلى	180 م <sup>2</sup>		
	مصلى	180 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الإدارية، الاقتصادية و الأمنية	أمن حضري	560 م <sup>2</sup>	40785 م <sup>2</sup>	1.49 م <sup>2</sup> /فرد
	محول الطاقة الكهربائية	35000 م <sup>2</sup>		
	فرع وكالة التشغيل	80 م <sup>2</sup>		
	فرع شركة الغاز والكهرباء "سونلغاز"	65 م <sup>2</sup>		
	محطة متعددة الخدمات "سعدي"	5000 م <sup>2</sup>		
وكالة التشغيل	80 م <sup>2</sup>			
تجهيزات صحية	قاعة علاج	400 م <sup>2</sup>	400 م <sup>2</sup>	0.02 م <sup>2</sup> /فرد
تجهيزات رياضية و ترفيهية	قاعة حفلات	200 م <sup>2</sup>	380 م <sup>2</sup>	0.01 م <sup>2</sup> /فرد
	قاعة رياضة	180 م <sup>2</sup>		
المجموع	/	/	176626 م <sup>2</sup>	6.45 م <sup>2</sup>

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته **6.10%** من إجمالي مساحة القطاع، و هي نسبة ضعيفة مقارنة بقطاعات أخرى فهي تمثل ثلث المعدل المسجل على مستوى قطاعات الزاوية، السلام، ماريان، و ربع المعدل المسجل على مستوى قطاع مركز المدينة،
- ✓ تمثل مساحة محول الطاقة الكهربائية و الإقامة الجامعية و الثانوية ما نسبته **78.75%** من إجمالي مساحة تجهيزات القطاع، ما يجعل التجهيزات الجوارية على قلتها لا تحتل سوى مساحة محدودة في قطاع هو الأكبر من حيث المساحة و عدد السكان،



- ✓ تحتل التجهيزات التعليمية بكل أنواعها حصة الأسد من مجموع التجهيزات، حيث تمثل مساحتها ما نسبته **75.47%** من إجمالي مساحة تجهيزات القطاع، بينما البقية تقتصر على التجهيزات الإدارية والأمنية والاقتصادية والدينية،
  - ✓ الملاحظ كذلك في هذا القطاع هو الغياب شبه الكلي للتجهيزات الصحية والترفيهية، حيث لا يتعدى نصيب الفرد منها الـ **0.01 م<sup>2</sup>/فرد**، و هو المعدل الأضعف المسجل على مستوى المدينة،
  - ✓ حتى توزيع التجهيزات داخل هذا القطاع غير موزعة بطريقة متوازنة، حيث تقع أغلب و أهم التجهيزات في الجهة الشمالية من القطاع كما هو الحال بالنسبة للمساجد، محول الطاقة الكهربائية، الثانوية، الأمن الحضري، فرع وكالة التشغيل...بينما الجهة الجنوبية للقطاع لا تضم سوى الإقامة الجامعية، بعض المدارس و متوسطة و مصلى،
  - ✓ الميزة الإيجابية التي يستفيد منها سكان القطاع هو توفر خدمات النقل الحضري (حافلات و سيارات أجرة)، ما يساهم في تسهيل الوصول إلى التجهيزات الواقعة على مستوى قطاعات ماريان، مركز المدينة و الأوراس الكبير،
  - ✓ يستفيد سكان القطاع كذلك من توفر شبكة طرق هامة تساهم في تسهيل ربطه بالقطاعات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للطريق الوطني رقم 80 و الطريق الإجتابي الذي يشق القطاع إلى نصفين. (المخطط رقم 15).
- ر. قطاع البيضاء الصغيرة:

الجدول التالي يوضح مجمل تجهيزات قطاع البيضاء الصغيرة (الجدول رقم 30)، علما أن عدد سكان هذا القطاع يقدر بـ 10380 نسمة بينما تقدر مساحته بـ 199.45 هكتار:

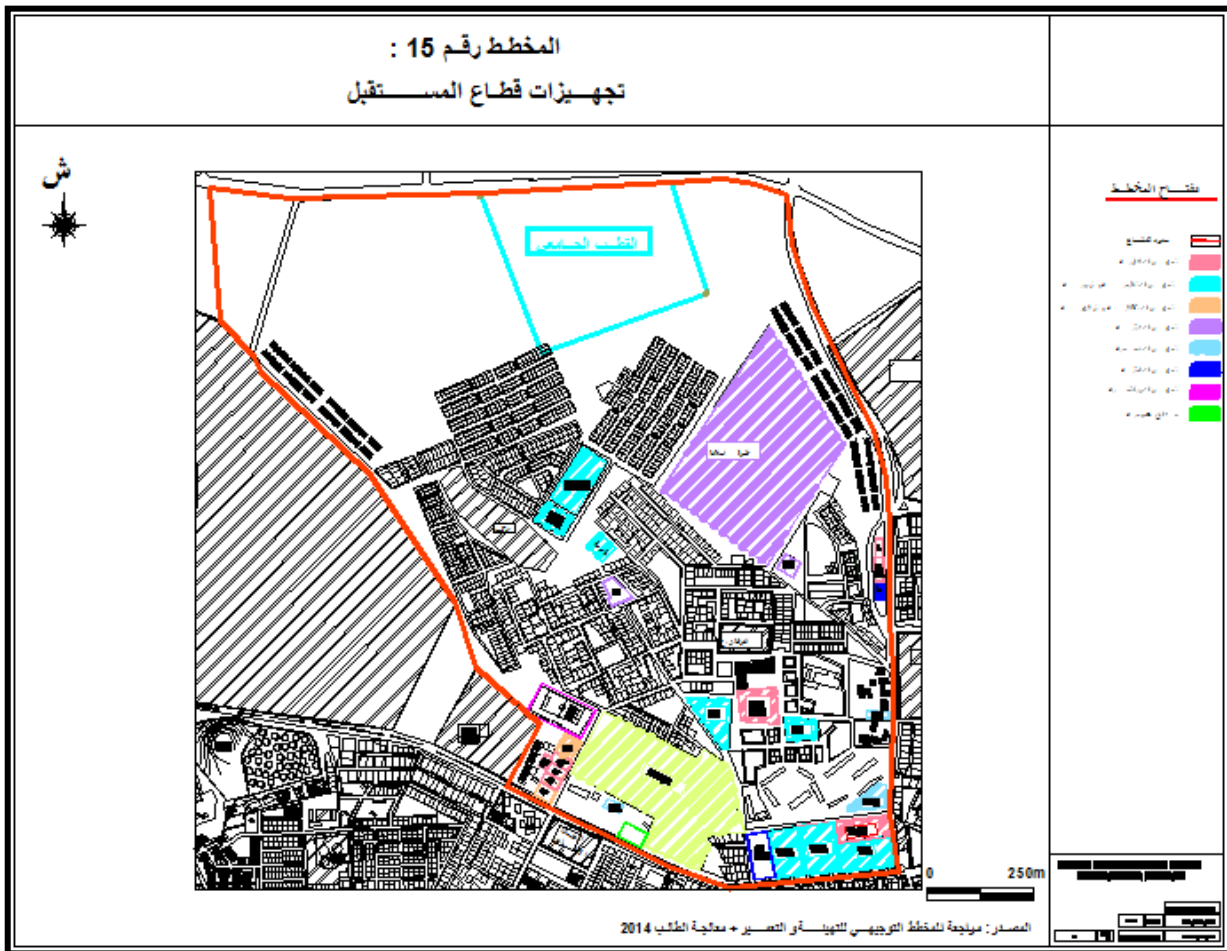
الجدول رقم 30: التحليل الكمي لتجهيزات قطاع البيضاء الصغيرة،

التصنيف	التعيين	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة الإجمالية (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> /فرد)
التجهيزات التعليمية،	المدرسة الابتدائية مرواني يوسف	4992 م <sup>2</sup>	11664 م <sup>2</sup>	1.12 م <sup>2</sup> /فرد
	المدرسة الابتدائية محمد الشريف الجموعي	2368 م <sup>2</sup>		
	متوسطة مزباني الربيعي	4304 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الدينية،	مسجد بو عكوز	400 م <sup>2</sup>	720 م <sup>2</sup>	0.07 م <sup>2</sup> /فرد
	مسجد البيضاء الصغيرة	320 م <sup>2</sup>		
التجهيزات الأمنية و الاقتصادية	مقر الحرس البلدي	3220 م <sup>2</sup>	7720 م <sup>2</sup>	0.75 م <sup>2</sup> /فرد
	محطة متعددة الخدمات "بورحلي"	4500 م <sup>2</sup>		
المجموع	/	/	20104 م <sup>2</sup>	1.94 م <sup>2</sup> /فرد

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات فرع مديرية أملاك الدولة، و التحقيق الميداني فيفري 2014م.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ تمثل مساحة التجهيزات ما نسبته **1.01%** فقط من إجمالي مساحة القطاع، و هذا ما جعل نصيب الفرد من التجهيزات لا يتعدى **1.94 م<sup>2</sup>/فرد** و هي نسبة ضعيفة جدا تعكس التهميش و العزلة التي يعرفه هذا القطاع،



✓ مساحة التجهيزات تقدر بـ **20104 م<sup>2</sup>** منها **11664 م<sup>2</sup>** خاصة بالتجهيزات التعليمية أي ما يعادل **58%** من مساحة التجهيزات،

✓ التجهيزات الموجودة بالقطاع تقتصر على التجهيزات الدينية و التعليمية إضافة إلى مقر حرس بلدي خارج الخدمة و محطة متعددة الخدمات، في غياب كلي للتجهيزات الإدارية، الأمنية، الترفيهية، الاقتصادية... ما يدفع إلى التنقل إلى قطاع السلام، المستقبل أو مركز المدينة لقضاء حاجاتهم، (المخطط رقم 16)

✓ غياب خدمات النقل الحضري و سيارات الأجرة، و العزلة الفيزيائية و النفسية التي يفرضها واد الحاسي زادا من حدة التهميش التي يعرفها القطاع، دون إهمال الحالة السيئة للطرق.

من خلال المعطيات السابق يمكن استخراج المعلومات التي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي: (جدول رقم 31). علما أن مساحة مدينة عين البيضاء تقدر بـ 1527.67 هكتار، بينما قدر عدد سكانها بـ 126302 نسمة:

الجدول رقم 31: واقع التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء حسب النوع و الكم.

نسبة التجهيزات مقارنة بمساحة المدينة (%)	النسبة مقارنة بالمساحة الإجمالية (%)	نصيب الفرد من التجهيزات (م <sup>2</sup> /فرد)	مساحة التجهيزات (م <sup>2</sup> )	تصنيف التجهيزات
3.89%	44.65%	4.70 م <sup>2</sup> /فرد	594120 م <sup>2</sup>	التجهيزات التعليمية
1.51%	17.41%	1.84 م <sup>2</sup> /فرد	231618 م <sup>2</sup>	التجهيزات الرياضية و الترفيهية،
1.5%	17.18%	1.81 م <sup>2</sup> /فرد	228634 م <sup>2</sup>	التجهيزات الإدارية، الأمنية و الاقتصادية،
1.15%	13.16%	1.39 م <sup>2</sup> /فرد	175112 م <sup>2</sup>	التجهيزات الدينية،
0.66%	7.6%	0.8 م <sup>2</sup> /فرد	101032 م <sup>2</sup>	التجهيزات الصحية،
8.71%	100%	10.54 م <sup>2</sup> /فرد	1330516 م <sup>2</sup>	المجموع و المعدل:

المصدر إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات السابقة،

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

✓ تمثل مساحة التجهيزات العمومية أزيد من **133 هكتارا**، أي ما نسبته **8.71%** من إجمالي مساحة المدينة، وهذا ما يعني أن مساحة التجهيزات تحتل المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام بعد السكن و الطرقات،

✓ يبلغ معدل نصيب الفرد من التجهيزات العمومية في المدينة بـ **10.54 م<sup>2</sup>/فرد**، غير أن هذه المعدلات تختلف و تتفاوت حسب صنف التجهيزات، فبينما لا يتجاوز نصيب الفرد من التجهيزات الصحية الـ **0.8 م<sup>2</sup>/فرد**، نجد أن نصيب الفرد من التجهيزات التعليمية يبلغ **4.70 م<sup>2</sup>/فرد**،

✓ تحتل الاستخدامات التعليمية المرتبة الأولى من حيث المساحة و نصيب الفرد، حيث تزيد مساحتها عن الـ **59 هكتار**، أي ما يمثل **44.65%** من إجمالي مساحة التجهيزات و **3.89%** من إجمالي مساحة المدينة. و يعود هذا أساسا إلى العدد الكبير للتجهيزات التعليمية (كما هو

الحال بالنسبة للمدارس الابتدائية و المتوسطة التي تقدر مساحتها بـ **192202 م<sup>2</sup>** و مساحتها الكبيرة (كما هو الحال بالنسبة للثانويات و القطب الجامعي و الإقامة الجامعية و مراكز التكوين المهني التي تقدر مساحتها بـ **401918 م<sup>2</sup>**)،  
 ✓ تحتل الخدمات الصحية الأخيرة من حيث المساحة و نصيب الفرد، حيث لا تتعدى مساحتها الـ **10.1 هكتار**، أي ما يعادل **7.6%** من إجمالي مساحة التجهيزات و **0.66%** من إجمالي مساحة المدينة، و هذا لاقتصار التجهيزات الصحية على مستشفيين فقط تقدر مساحتها بـ **70900 م<sup>2</sup>**، إضافة إلى عدد من العيادات الجوارية، العيادات الخاصة، و قاعات للعلاج،  
 ✓ التجهيزات الدينية تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة، حيث تتعدى مساحتها الـ **17.5 هكتار**، أي ما يعادل **13.16%** من مساحة التجهيزات و **1.15%** من مساحة المدينة. يعود هذا أساسا إلى المساحة الكبير التي تحتلها المقابر الموجودة بالمدينة حيث تقدر مساحتها لوحدها بـ **153500 م<sup>2</sup>**، بينما لا تتعدى مساحة المساجد و المصليات **21612 م<sup>2</sup>**،  
 ✓ مساحة التجهيزات الإدارية، الأمنية و الاقتصادية و التجهيزات الرياضية الترفيهية كانت جد مقاربة، حيث يمثلان ما نسبته **1.5%** من إجمالي مساحة المدينة لكل منهما.

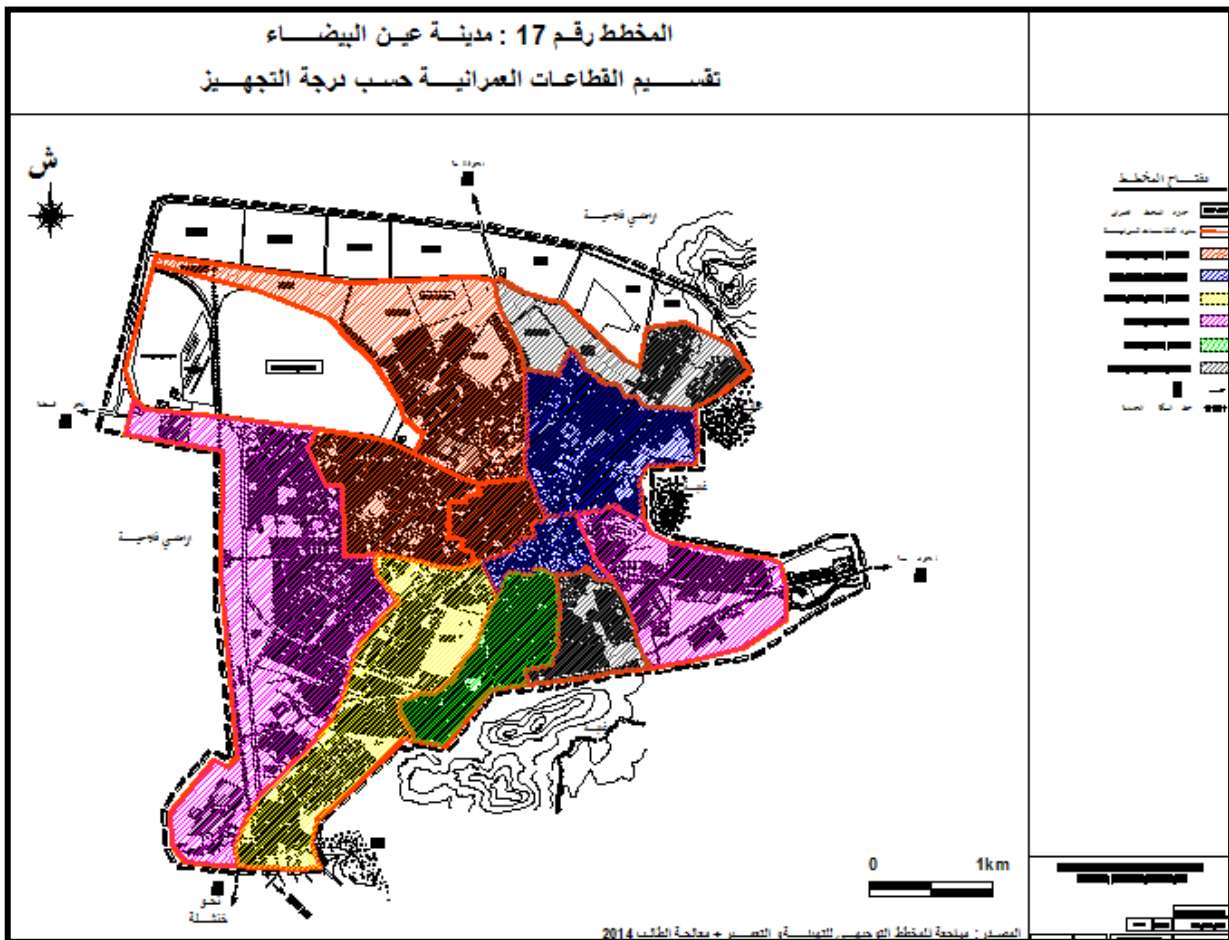
من خلال التحليل النوعي و الكمي و موقع كل قطاع يمكن أن نصنف قطاعات المدينة حسب درجة التجهيز بكل قطاع إلى: قطاعات جيدة التجهيز، قطاعات متوسطة التجهيز، قطاعات ضعيفة التجهيز، و بالتالي تحديد القطاعات المهمشة و المدمجة بالمدينة (الجدول رقم 32).

الجدول رقم 32: تحديد القطاعات المهمشة و المدمجة حسب درجة و نوعية التجهيز عبر مختلف القطاعات الحضرية،

القطاعات العمرانية	عدد التجهيزات	عدد أنواع التجهيزات	مساحة التجهيزات (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد من التجهيزات (م <sup>2</sup> /فرد)	درجة الاندماج أو درجة التهميش
مركز المدينة	42	33	71501 م <sup>2</sup>	7.24 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة كبيرة
المستقبل	38	32	337529 م <sup>2</sup>	36.63 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة كبيرة
ماريان	37	29	132776 م <sup>2</sup>	11.77 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة كبيرة
السلام	23	17	148193 م <sup>2</sup>	14.17 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة حسنة
الزاوية	18	15	72558 م <sup>2</sup>	5.76 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة حسنة
الأوراس الكبير	22	19	149094 م <sup>2</sup>	14.78 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج بدرجة متوسطة
الحراكتة	24	15	176626 م <sup>2</sup>	6.45 م <sup>2</sup>	مدمج نسبيا
الكاھنة	13	10	189540 م <sup>2</sup>	27.86 م <sup>2</sup> /فرد	مدمج نسبيا
سفاري	14	8	23039 م <sup>2</sup>	1.59 م <sup>2</sup> /فرد	مهمش نسبيا
البيضاء الصغيرة	7	5	20104 م <sup>2</sup>	1.94 م <sup>2</sup> /فرد	مهمش بدرجة كبيرة
سعيدي الجموعي	6	3	23039 م <sup>2</sup>	1.59 م <sup>2</sup> /فرد	مهمش بدرجة كبيرة

المصدر: اعتمادا على المعطيات السابقة، مارس 2014،

أهم ملاحظة يمكن استنتاجها من خلال الجدول السابق هي أن القطاعات الواقعة غرب و شمال قطاع مركز المدينة أكثر اندماجا من باقي القطاعات (ما عدا قطاع البيضاء الصغيرة المصنفة ضمن القطاعات الأكثر تهميشا)، فقطاعات ماريان (غرب)، المستقبل (شمال) صنفت ضمن القطاعات المدمجة بدرجة كبيرة. بينما صنف قطاع السلام (شمال شرق) ضمن القطاعات المدمجة بدرجة حسنة. أما قطاعات الأوراس الكبير و الحراكتة ضمن القطاعات المدمجة نسبيا. (المخطط رقم 17).



أما قطاعات الجهة الجنوبية فهي الأكثر تهميشا إذا ما استثنينا الزاوية (جنوب) المصنفة ضمن القطاعات المدمجة بدرجة حسنة، و الكاهنة (جنوب شرق) المصنفة ضمن القطاعات المدمجة نسبيا. فقطاعا سفري وسعيدي الجموعي (أقصى الجنوب) يصنفان ضمن القطاعات الأكثر تهميشا في المدينة.

و قد كان هذا التصنيف خاضعا لعوامل أخرى غير نوع و عدد التجهيزات، و التي تؤثر بصورة مباشرة على مدى اندماج أو تهميش كل قطاع.

فعلى سبيل المثال لما نأخذ قطاع الزاوية كعينة، فهو لا يضم سوى 18 تجهيزا فقط (15 نوعا)، غير أن موقعه المركزي بالنسبة لقطاعات الأوراس الكبير (الثانوية، المستشفى) و مركز المدينة (مختلف التجهيزات الإدارية و الإقتصادية و الترفيهية)، السلام (مركز البريد) يجعله أكثر إدماجا من قطاع الحراكتة الذي يضم 24 تجهيزا (19 نوعا) بسبب موقعه على أطراف المدينة من جهة، و العدد القليل ممن التجهيزات خاصة الجوارية منها (فرع إداري، قاعات علاج و عيادات جوارية، فروع بريدية، تجهيزات ترفيهية...) مقارنة بعدد السكان و المساحة الكبيرة التي تميز هذا القطاع، رغم أن نصيب الفرد من التجهيزات بقطاع الحراكتة أكبر من ذلك المسجل على مستوى الزاوية (6.45 م<sup>2</sup>/فرد مقابل 5.76 م<sup>2</sup>/فرد).

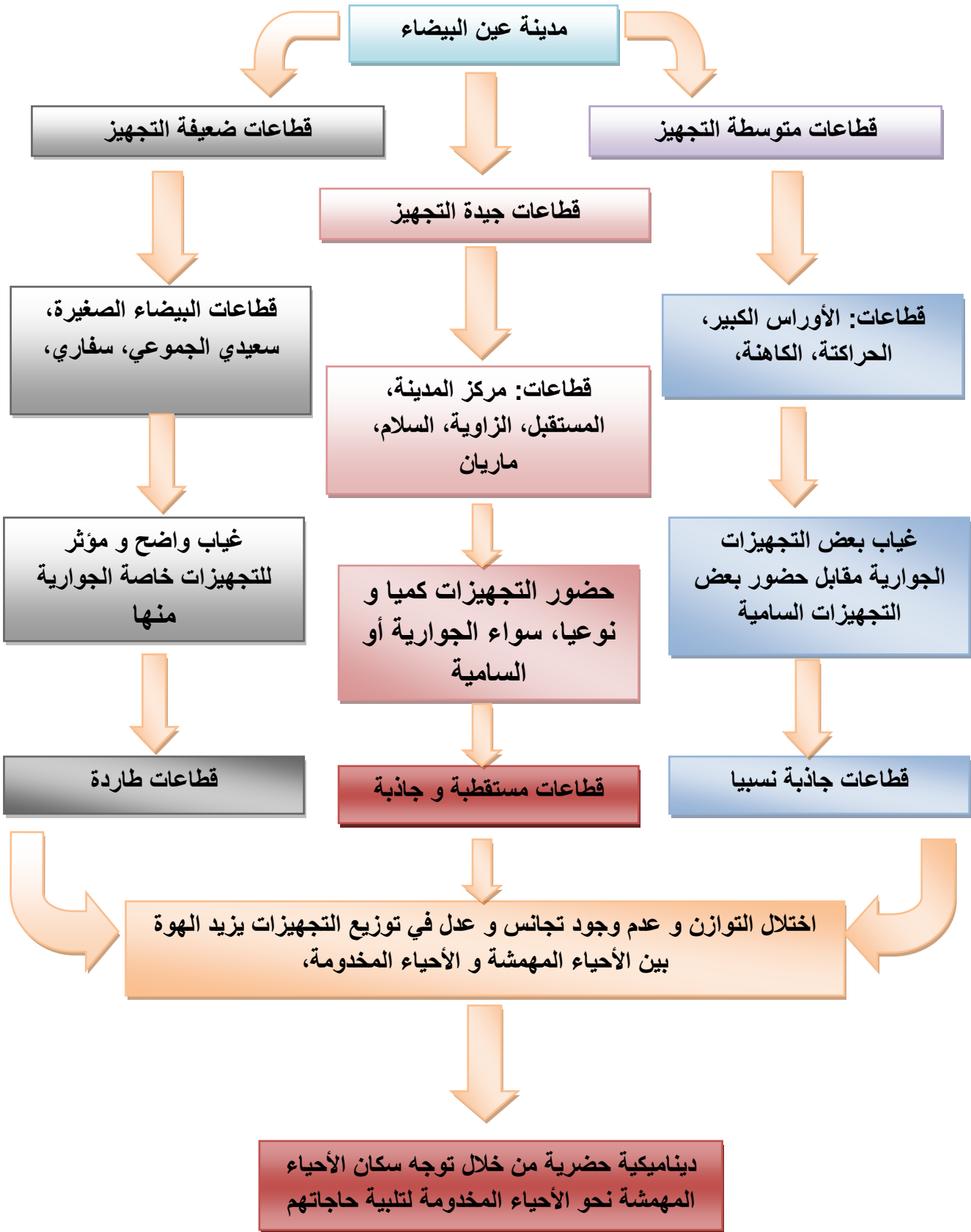
نفس الأمر ينطبق على قطاع السلام الذي يضم فقط 23 تجهيزا (17 نوعا)، و مع ذلك فهو أكثر اندماجا من قطاع الأوراس الكبير الذي يضم 22 تجهيزا (19 نوعا) بسبب طبيعة التجهيزات الموجودة في كل قطاع. فبينما يحوي قطاع السلام على أهم التجهيزات الجوارية التي يحتاجها السكان يوميا (فروع إدارية و اقتصادية، تجهيزات ترفيهية و رياضية...) إضافة إلى قربه من قطاع مركز المدينة، عكس قطاع الأوراس الذي تغيب به العديد من التجهيزات الجوارية خاصة منها (الفرع الإداري، الفرع البريدي، الأمن الحضري...) و حتى الموجودة منها فهي غير موزعة بانتظام، فمعظمها يقع أقصى شمال القطاع في الحدود مع القطاعات المركزية بينما تبقى الجهة الجنوبية محرومة منها. رغم أن القطاعان متقاربان من حيث عدد السكان، مساحة التجهيزات، و نصيب الفرد من التجهيزات (أكثر بقليل من 14 م<sup>2</sup>/فرد)

كما أن توفر البنية التحتية للتنقل و توفر خدمات النقل الحضري تؤثر بصورة مباشرة على درجة اندماج أو تهميش أي جزء من المدينة، فقطاعات الأوراس الكبير، الحراكتة و الكاهنة أكثر اندماجا من قطاعات سفاري، البيضاء الصغيرة و سعيدي الجموعي رغم أن جميع القطاعات المذكورة تقع على أطراف المدينة.

فقطاعات الحراكتة، الكاهنة و الأوراس الكبير تختص بميزة توفر خدمات النقل الحضري التي تربطها بباقي أرجاء المدينة، إضافة إلى وقوعها على جانبي الطريقين الوطنيين (رقم 10 و 80)، و بالتالي تسهيل وصول السكان إلى مختلف التجهيزات و الخدمات مهما كانت بعيدة. عكس قطاعات البيضاء الصغيرة، سفاري، سعيدي الجموعي التي تعاني من تدهور حالة معظم الطرق من جهة و غياب المحاور الأولية التي تربطها بباقي أرجاء المدينة من جهة أخرى، إضافة إلى عدم ربطها بخدمات النقل الحضري مما يصعب حتى من وصول السكان إلى التجهيزات الموجودة خارج قطاعاتهم.

يمكن اختصار المعطيات و الاستنتاجات السابقة في الشكل الموالي (الشكل رقم 18):

الشكل رقم 17: تصنيف القطاعات العمرانية حسب درجة التجهيز، و أثره على المدينة،



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات السابقة،

#### 4. علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بإنتاج التجهيزات العمومية ببلدية عين البيضاء:

اعتمادا على الدراسة التحليلية التي قام بها معدو المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرية، و المرتكزة على الواقع الميداني و على إحصائيات مختلف القطاعات لسنتي 2004-2005 م كانت النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- ✓ وجود عجز معتبر في مختلف التجهيزات خاصة التعليمية و الصحية و الترفيهية و الإدارية، بالمقارنة مع المعايير و المعدلات المعمول بها وطنيا،
- ✓ بقاء المركز العمراني كنواة قديمة نشطة تستحوذ على أهم الوظائف و التجهيزات رغم تدهور بعض مبانيه و انعدام المساحات العمومية و المساحات الخضراء و انعدام المواقف المحروسة...
- ✓ وجود بعض التجهيزات التي تطرح مشكل الأخطار الصناعية بسبب طبيعة نشاطها بالتماس مع النسيج العمراني تستوجب تحويلها كوحدة تعبئة قارورات الغاز،
- ✓ وجود مؤسسة إعادة التربية داخل المركز العمراني يعطي صورة غير مشرفة لمركز المدينة، كما أن السوق الأسبوعية المتواجدة بحي سعدي الجموعي أصبحت غير وظيفية و لا تستجيب لمعايير التسيير الحضري و البيئي، ما يجعلها مصدر إزعاج و قلق للمواطنين،
- ✓ على مستوى البلدية، معاناة المشاتي من التهميش نظرا لنقص التجهيزات من الدرجة الأولى ما يدفع السكان إلى التوجه نحو المراكز الحضرية بعين البيضاء أو فكرية.

وبالتالي أكد المختصون على وجوب مراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لإيجاد الطرق والإمكانات للسيطرة المنطقية على النمو بما يضمن التنظيم السليم على مستوى البلدية و المركز و هذا من خلال المحاور التالية:

- ✓ ضمان الدخول السهل و السريع للتجهيزات الكبرى لكافة المواطنين دون تمييز،
- ✓ تطوير التجهيزات كما و نوعا لتلعب دورها الرئيسي المتمثل في تحسين وضعية المدينة و البلدية ككل، بحيث تغطي الاحتياجات السكانية اللازمة، من خلال تموين مختلف الأحياء بتجهيزات أساسية، بحيث يفضل تكوين "مركزيات للتجهيزات"،
- ✓ نظرا لأهمية توزيع التجهيزات في المجال العمراني، يتوجب أثناء إنشاء التجهيزات يستعمل لأقصى حد ممكن من الفراغات و الجيوب العقارية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني رغم أن هذه الفراغات تصادف عوائق مثل عائق التوسع، و عائق الإنشاء.

بعد الخروج بهذه الحوصلة و وضع المحاور الكبرى و التوجهات الأساسية التي تقوم عليها خطة معالجة النقائص الموجودة و تلبية المتطلبات المستقبلية، كانت الاقتراحات المتعلقة بالمرافق العمومية كما يلي:

- ✓ القطاعات المعمرة: لهذا القطاع يجب تشغيل المساحات الشاغرة داخل المحيط العمراني لهيكل المدينة و لتغطية الحاجة السكانية، من خلال تهيئة المجالات الشاغرة و تزويدها بالتجهيزات لخلق انسجام و توازن بين مختلف الأحياء السكنية للمدينة.
- ✓ القطاعات القابلة للتعمير في المدى القريب و المتوسط: التنظيم المجالي يكون كالاتي: إنجاز العديد من المركزيات التجهيزية بطريقة تستجيب لحاجيات السكان، حيث يكون موقع السكن الجماعي و الفردي بمحيط هذه المركزيات. كل هذا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المرافق للأحياء الواقعة بالأطراف و تخفيف الضغط عن تجهيزات مركز المدينة،

✓ قطاعات التعمير المستقبلية: لهذا القطاع كان اختيار التوسعة دون اقتراحات محددة لترك حرية التهيئة لمخططات شغل الأراضي رغم أن موضع و نوع التجهيز المقترح تبقى محددة.

بعد هذا العرض المبسط لأهم مبادئ و أسس التهيئة المقترحة بالمركز "مدينة عين البيضاء"، سنحاول تقييم ما تم إنجازه إلى غاية اليوم<sup>1</sup> لتبيين مدى الالتزام بتطبيق أحكام هذا المخطط على أرض الواقع، و هل ساهم حقا في إعطاء قيمة مضافة لتجهيزات مدينة عين البيضاء.

#### 1.4 التجهيزات التعليمية:

تعتبر من أهم التجهيزات التي أولى لها مخطط التهيئة أهمية كبرى، ولهذا عمل على سد العجز الملاحظ في مختلف الأطوار.

##### 1.1.4 التعليم الأساسي:

قدر عددها ببلدية عين البيضاء<sup>2</sup> في الموسم الدراسي 2003-2004م بـ 31 مدرسة بها 346 حجرة، و يدرس بها 12964 تلميذا، ما يعني معدل إشغال يقدر بـ 37.47 تلميذا/ القسم و الذي هو أكبر من المعدل الوطني الواجب التقيد به. و بإجراء عملية بسيطة نتوصل أن العجز في هذه الفترة وحدها يقدر بـ 24 قسما ما يعادل مدرستين من الصنف د (12 قسم بكل مدرسة).

أما على المدى القريب، وفي آفاق 2009م فتوقع المخطط وصول عدد التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور إلى 15650 تلميذا، ليرتفع عددهم إلى 16525 تلميذا متوقعا سنة 2014م (في المدى المتوسط). ما يعني وجوب توفير 76 حجرة في المدى القصير و 26 قسم على المدى المتوسط. (الجدول رقم 33).

هذا ما دفع المخططين إلى اقتراح 6 مدارس من الصنف د (12 قسم) في المدى القصير، ومدرستين من نفس الصنف في المدى المتوسط على تكون مساحة كل مدرسة 5400 م<sup>2</sup>. و هذا للوصول إلى 245 حجرة في المدى القريب و 294 حجرة في المدى المتوسط<sup>3</sup>.

الجدول رقم 33: واقع و آفاق التعليم الابتدائي عبر المدى المتوسط ببلدية عين البيضاء حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

التعيين	2004/2003	العجز	2010/2009	2014/2013
عدد التلاميذ	12964	12964	15650	16525
عدد الحجرات	346	371	447	472
معدل الإشغال	37.46	35	35	35
الأقسام الواجب توفيرها	/	25	76	25

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، المرحلة الأولى، ص 61.

<sup>1</sup> هذه المعطيات و الإحصائيات مستخرجة من مخطط التهيئة و التعمير و التقريرين 1 و 2 المرفقين به.  
<sup>2</sup> مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، المرحلة الأولى: مرجع سابق، ص 38.  
<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 61.

و إلى غاية 2013م تم إنجاز هذه المدارس في مختلف أحياء المدينة، حتى وصل العدد الإجمالي في هذه الفترة إلى 386 حجرة، غير أن 63 منها وجهت للتعليم التحضيري (الذي لم يكن موجودا أثناء فترة إعداد المخطط التوجيهي)، مما يترك لنا 277 حجرة للتعليم الابتدائي، وهذا ما يفسر ظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها مدارس البلدية، و التي وصل المعدل بها إلى **41 تلميذ/القسم** رغم انخفاض أعداد التلاميذ مقارنة بالتوقعات المرسومة سابقا، بحيث لم يتعدوا **11277 تلميذا** في الموسم الدراسي 2013-2014م.

#### 2.1.4 التعليم المتوسط<sup>1</sup>:

في الموسم الدراسي 2003-2004م كانت هناك 11 متوسطة بعدد حجرات يقدر بـ 172 حجرة يدرس بها 7894 تلميذا بمعدل إشغال يقدر بـ **46 تلميذ/القسم**، و بعملية حسابية نجد أن العجز يقدر بـ 53 حجرة. و حسب توقعات المخطط سيبلغ عدد التلاميذ في هذا الطور إلى 8591 تلميذا سنة 2009م ليرتفع ثانية و يبلغ 10307 تلميذا سنة 2014م. ما يعني وجوب توفير 20 حجرة جديدة في المدى القريب و 49 حجرة في المدى المتوسط للوصول إلى عدد إجمالي يقدر بـ 294 حجرة خلال هذه الفترة من خلال بناء متوسطتين كل واحدة تسع لـ 840 تلميذ و تقدر مساحتها<sup>2</sup> بـ **12600م<sup>2</sup>** (الجدول رقم 34)

و بمقارنة هذه التوقعات مع إحصائيات و معطيات مديرية التربية لولاية أم البواقي و المتعلقة بالموسم الدراسي 2013-2014م نجد 17 متوسطة تحوي على 263 حجرة يستغل منها فقط 236 حجرة (أقل من العدد المطلوب بناؤه خلال هذه الفترة) يدرس بها 7996 تلميذا بمعدل إشغال **34 تلميذ/القسم** و هو معدل أقل من المعدل المستهدف. و يعود هذا أساسا إلى أن توقعات عدد التلاميذ لم تكن دقيقة (الفرق يقدر بـ أكثر من 2000 تلميذ) ما أدى إلى وجود فائض معتبر من الحجرات.

الجدول رقم 34: واقع و آفاق التعليم المتوسط في المدى المتوسط ببلدية عين البيضاء حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

التعيين	2004/2003	العجز	2010/2009	2014/2013
عدد التلاميذ	7894	7894	8591	10307
عدد الحجرات	172	225	245	294
معدل الإشغال	46	35	35	35
الأقسام الواجب توفيرها	/	53	20	49

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، المرحلة الأولى، ص 61.

#### 3.1.4 التعليم الثانوي:

في الموسم الدراسي 2003-2004م كانت توجد 5 ثانويات ببلدية عين البيضاء تحوي 118 حجرة يدرس بها 4544 تلميذ، بمعدل إشغال يقدر بـ **38.51 تلميذ/القسم**، ما يعني عجزا بـ 12 حجرة. مع توقعات بوصول عدد التلاميذ إلى 5022 تلميذا سنة 2009م و 5565 تلميذا سنة 2014م، ما يفرض

<sup>1</sup> مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، المرحلة الأولى: نفس المرجع، ص 38.  
<sup>2</sup> رغم أن الشبكة النظرية للتجهيز تنص على أن مساحة متوسطة من صنف القاعدة 7 (تسع لـ 826 طالبا) تقدر بـ **5040 م<sup>2</sup>**، خاصة لما نتكلم عن مدينة عين البيضاء التي تعاني أزمة خانقة في توفير العقار بشهادة معدي المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

توفير 13 حجرة في المدى القصير و16 حجرة في المدى المتوسط للوصول إلى عدد إجمالي يقدر بـ 159 حجرة من خلال بناء ثانوية جديدة تسع لـ 1000 تلميذ و بمساحة تقدر بـ 22000 م<sup>2</sup>. (الجدول رقم 35).

الجدول رقم 35: واقع و آفاق التعليم الثانوي في المدى المتوسط ببلدية عين البيضاء حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

التعيين	2004/2003	العجز	2010/2009	2014/2013
عدد التلاميذ	4544	4544	5022	5565
عدد الحجرات	118	130	143	159
معدل الإشغال	38.51	35	35	35
الأقسام الواجب توفيرها	/	12	13	16

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكرينة، المرحلة الأولى، ص 61.

أما حالياً فتوجد بعين البيضاء ست ثانويات تحوي على 138 حجرة (أقل بـ 21 حجرة) و يقدر عد التلاميذ الذين يدرسون بها بـ 5835 تلميذ (أكبر من عدد التلاميذ المتوقع بأكثر من 250 تلميذاً). هذا ما أدى إلى رفع معدل الإشغال إلى 44 تلميذ/الحجرة، رغم بناء ثانوية جديدة بحي الكاهنة 2 و بناء ثانويات جديدة ببلديات الظهير (بريش، فكرينة، الزرق). في انتظار بناء الثانوية الجديدة بقطاع الحراكتة، و التي هي من صنف<sup>1</sup> 200/800 و تبلغ المساحة<sup>2</sup> الموجهة لبنائها بـ 8999 م<sup>2</sup> (في PDAU تقدر مساحتها بـ 22000 م<sup>2</sup>). يمكن تلخيص المعطيات السابقة في الجدول التالي (الجدول رقم 36):

جدول رقم 36: مقارنة بين توقعات مخطط التهيئة و التعمير على المدى المتوسط و واقع التجهيزات التعليمية ببلدية عين البيضاء.

التعليم	توقعات مخطط التهيئة و التعمير على المدى المتوسط فيما يخص التجهيزات التعليمية.				واقع التجهيزات التعليمية في العام الدراسي 2013-2014			
	عدد المؤسسات	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	معدل الإشغال	عدد المؤسسات	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	معدل الإشغال
الابتدائي	31	472	16525	35	37	277 من أصل 386 والباقي موجه للتحضير	11277	41
المتوسط	11	294	10307	35	17	263 منها 236 مستغلة	7996	34
الثانوي	05	159	5565	35	6	138	5835	44
المجموع	47	925	32397	35	60	651	25108	39.7

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات السابقة. (معدل الإشغال: تلميذ/القسم).

<sup>1</sup> معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء: الوضعية المالية و التقنية للأشغال، 2011م.  
<sup>2</sup> سجل الجرد العقاري يحدد مساحة الثانوية بـ 8999 م<sup>2</sup>، بينما اقتراحات مخطط شغل الأرض POS A تحدد مساحتها بـ 18800 م<sup>2</sup> بينما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير حدد مساحتها بـ 22000 م<sup>2</sup> و هذا ما يبين حجم الهوة و عدم التنسيق بين مختلف القطاعات المسيرة و المشرفة على إنشاء التجهيزات العمومية في الجزائر.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن إصلاح المنظومة التربوية أثر مباشرة على معدل الإشغال، خاصة بالنسبة للتعليم الابتدائي باستحداث أقسام التعليم التحضيري مما فرض ضغطاً على الهياكل الموجودة أو المستحدثة. أما التعليم المتوسط و رغم زيادة عام دراسي كامل في هذا الطور إلا أنه و بسبب مخالفة الواقع للتوقعات أصبح المعدل مقبولاً.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فالواقع خالف التوقعات الموضوعية سابقاً، حتى أن فتح الثانوية الجديدة حي الكاهنة 2 و ثانويات في كل من بلديات الظهير أبوابها لاستقبال الطلبة لم يؤثر على معدل الإشغال الذي ارتفع عما كان عليه قبل 10 سنوات. بالإضافة إلى عدم الوصول إلى عدد الحجرات المنشود و البالغ 159 حجرة لعدم برمجة مشروع ثانوية على المدى القريب.

#### 2.4 التجهيزات الصحية:

ركز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير على ضمان توزيع أمثل للتجهيزات الصحية الجوارية سواء بالأحياء التي لا توجد بها هذه الخدمات، أو بالأرياف و القرى المجاورة، و لأجل هذا تم برمجة 4 تجهيزات على المدى القصير و المتوسط على مستوى بلدية عين البيضاء تتمثل في: قاعة متعددة الخدمات (1500م<sup>2</sup>)، دار للولادة (3000م<sup>2</sup>) مركز صحي (2200م<sup>2</sup>) على مستوى المركز، و قاعة علاج (320م<sup>2</sup>) بالتجمع الثانوي بئر وناس.

و على أرض الواقع تم الشروع في إنجاز قاعة الولادة و قاعة علاج بحي البيضاء الصغيرة. كما تم استلام قاعة علاج بطريق سدراتة و المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الواقعة في المحطة القديمة للقطارات. إضافة إلى هذا تم تحويل مستشفى بومالي محمد إلى عيادة حضرية للأمومة و الطفولة في إطار إعادة هيكلة القطاع الصحي بالمدينة.

و منه يمكن القول أن المشاريع المبرمجة في إطار مخطط التهيئة قد تم احترامها بنسبة كبيرة.

#### 3.4 التجهيزات الإدارية و الأمنية و الاقتصادية:

تم برمجة ملحق بنكي ملحق بريدي و فروع تقنية غير محددة و ملحق إداري بمساحة إجمالية تقدر بـ 3000 م<sup>2</sup> على المدى القصير، و مقر للأمن الحضري في المدى المتوسط بمركز المدينة، مع محاولة تجميع هذه المرافق في منطقة مركزية للتجهيزات.

و قد جسدت جميع هذه المشاريع على أرض الواقع ما عدا مقر الأمن الحضري الذي كان من المفترض إقامته بمركز المدينة. التجهيزات المجسدة تمثلت في ملحق إداري في طور الإنشاء بالمنطقة الحضرية الجديدة بجوار الطريق الإجتنابي<sup>1</sup> إضافة إلى ملحق آخر جنوب المدينة بحي الورود، كما شرع في بناء فرع مديرية الضرائب و فرع مديرية أملاك الدولة بالمحطة القديمة للسكة الحديدية، و تم استلام فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية و فرع مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فرع مديرية السياحة بحي المستقبل إضافة إلى المديرية الولائية للديوان الوطني للقياسة القانونية بطريق سدراتة.

<sup>1</sup> هذا الملحق الإداري تم الشروع في بنائه حيث تم تهيئة الأرضية و إقامة الأعمدة الحاملة، غير أنه بعد مدة تم هدمها و التخلي عن المشروع لأسباب مجهولة رغم حاجة هذه المنطقة من المدينة إلى هذا التجهيز.

أما الفرع البريدي بحي سعدي الجموعي فقد دخل الخدمة سنة في سنة 2013م في نفس مكان الفرع القديم، كما تم بناء فرع البنك الوطني الجزائري بحي قحموص محمد الكامل، إضافة إلى فرع بنكي جديد في طور الإنجاز شمال المدينة بجوار مصنع الألبسة العسكرية.

يبقى القول أنه لم يتم احترام الفترات الزمنية المفترض بناء التجهيزات بها، فمعظم المرافق السالفة الذكر كانت مبرمجة في البناء في المدى القصير، غير أن فترة المدى المتوسط توشك على الإنتهاء و لم يتم تسليم المشاريع بعض المشاريع بعد.

#### 4.4 التجهيزات الرياضية:

فرض مخطط التهيئة على السلطات المعنية بناء أراضيات للتربية المدنية بمختلف الأحياء السكنية حسب متطلبات التهيئة، كما نص على وجوب بناء قاعة متعددة الرياضات بمساحة 4000 م<sup>2</sup> و مسبح بمساحة 1100 م<sup>2</sup> بمدينة عين البيضاء، إضافة إلى قاعة رياضة بمساحة تقدر بـ 1200 م<sup>2</sup> بالتجمع الثانوي بنر وناس. علما أن جميع هذه التجهيزات مبرمجة على المدى القصير.

و بإلقاء نظرة على الواقع نجد أنه تم بناء 13 أرضية للتربية المدنية بعدما كان عددها سنة 2004 م يقدر بـ 5 ملاعب فقط، كما تم الشروع في بناء مسبح نصف أولمبي داخل حدود المركب الرياضي. أما القاعة الرياضية فقد أنجزت بقطاع ماريان بجوار الغابة الحضرية. بخلاف القاعة متعددة الرياضات التي يتم الشروع في بنائها لحد اليوم رغم قرب انتهاء آجال مرحلة المدى المتوسط.

من خلال هذا العرض نستنتج ما يلي:

- ✓ وجود العديد من برامج التجهيز الاستثنائية سيزيد من توسيع الهوة بين مقترحات التهيئة و ما يتم إنجازه بسبب كثرة اللجوء للاستثناء<sup>1</sup>.
- ✓ عدم احترام آجال بناء التجهيزات العمومية المبرمجة على المدى القصير و المتوسط لأسباب مجهولة، قد تكون مرتبطة بالإجراءات و المراحل المختلفة لتمويل و إنشاء هذه التجهيزات، خاصة فيما يخص اختيار الأرض، اختيار مكتب الدراسات، اختيار المقاول... إضافة إلى تدخل العديد من الأطراف في هذه العملية.
- ✓ بعض التوقعات الإحصائية لم تكن دقيقة كما هو الحال بالنسبة لأعداد تلاميذ الطور المتوسط و تلاميذ الطور الثانوي، حيث و بسبب عدم دقة الاحتمالات حصل فائض في الحجرات بالنسبة للطور الثاني، و حصل اكتظاظ في الطور الأول و الثالث،
- ✓ غياب اقتراحات من أجل إقامة مساحات خضراء سواء بالقطاعات المعمرة أو القطاعات المقترحة للتعمير مستقبلا لكون هذه الفضاءات مفقودة على مستوى العديد من الأحياء باعتراف معدي المخطط التوجيهي للتهيئة،
- ✓ استغلال المواقع الشاغرة داخل القطاعات المعمرة في إطار سياسة إعادة بناء المدينة فوق المدينة من أجل تكوين "مركزيات للتجهيز" ساهم في التعامل مع أزمة العقار التي تعاني منها المدينة

<sup>1</sup> حسب المعلومات المستقاة من فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية، فإن مخطط شغل الأرض POS A يحوي كذلك على العديد من التجهيزات التي تأتي من برامج استثنائية غير مرتبطة باقتراحات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و لعل أهم هذه التجهيزات نجد: مقر حماية مدنية، أمن حضري، عيادة متعددة الخدمات و قاعة ولادة، قاعة عرض... رغم أن معدي هذا المخطط يؤكدون بأن مرجعهم الأساسي كان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

خاصة لما نتكلم عن محطة القطارات القديمة وحي المستقبل... الأمر الذي كسر احتكار واستحواذ المركز القديم على أهم الوظائف و التجهيزات خاصة السامية منها،  
✓ وقوع إشكاليات كبيرة عند تحديد المساحات الواجب توفيرها لبناء التجهيزات المبرمجة، بما يؤثر على وجود مشكل عدم التنسيق بين أداتي التهيئة و التعمير (PDAU-POS) من جهة، و المديرية المكلفة بتوفير المساحات العقارية (مديرية أملاك الدولة، مختلف المديرية التنفيذية...) من جهة أخرى، و هذا ما ظهر جليا في حالة الثانوية الجديدة الموجودة في طور البناء على مستوى قطاع الحراكتة (مخطط التهيئة و التعمير خصص لها 22000 م<sup>2</sup>، مخطط شغل الأرض خصص لها 18800 م<sup>2</sup> بينما على أرض الواقع خصص لها 8999 م<sup>2</sup>).

#### 5. العلاقة بين مواقع التجهيزات العمومية و أهم المحاور التجارية بالمدينة:

بعد الدراسة الميدانية و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن توجد علاقة وطيدة بين البنية التجارية و بنية التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء. يظهر هذا من خلال وقوع العديد من التجهيزات و المرافق على جوانب أهم المحاور و التركزات التجارية بالمدينة، لا سيما في مركز المدينة و القطاعات المحيطة به. و هذا ما يعني أن المركزية بمدينة عين البيضاء لا تقتصر فقط على الأنشطة التجارية فقط بل تتعداها إلى التجهيزات العمومية و الأنشطة التجارية معا.

كما تجدر الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين محاور النقل الحضري للمدينة و موقع مختلف التجهيزات، فبالقاء نظرة على مخطط النقل نلاحظ أن أهم تجهيزات المدينة القديمة منها و الحديثة تقع على جوانب محاور النقل الحضري المعتمدة من طرف السلطات و التي تعتبر محاور تجارية نشيطة جدا و هو ما يفسر الديناميكية الكبيرة التي تعرفها بعض المحاور دون أخرى. (الجدول رقم 37).

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ مركز المدينة و الأحياء الانتقالية التي تحيط به تحوي أهم المحاور التي تشتمل على أنشطة تجارية و تجهيزات عمومية، و هو ما يتوافق مع النتائج السابقة التي تؤكد أن أكبر نسبة من الأنشطة التجارية و التجهيزات تقع في الأحياء المركزية للمدينة،
- ✓ أهم هذه المحاور تمثل جزء من الطريقان الوطنيان رقم 10 و 80 و اللذان يعرفان حركة مرور كبيرة خاصة لما نتكلم عن محور 1 نوفمبر، دلفي إبراهيم، طريق قسنطينة، طريق خنشلة...
- ✓ محور كانوني الطيب الذي يضم على جوانبه مقر البلدية و المحكمة، فرض وجود و تطور أنشطة تجارية مميزة تتمثل في كتابة و معالجة النصوص و كل ما له علاقة بالوثائق الإدارية تلبية لمتطلبات السكان الوافدين على هذين المرفقين الهامين،
- ✓ القطاعات التي تضم أكبر عدد من المحلات التجارية (مركز المدينة، ماريان، الزاوية...) تضم بالمقابل أكبر عدد من التجهيزات العمومية و العكس صحيح، باستثناء بعض القطاعات (سعيدي الجموعي يضم عدد معتبر من المحلات و عدد قليل جدا من التجهيزات، المستقبل يضم بالمقابل عددا مهما من التجهيزات مقابل عدد محدود نسبيا من المحلات التجارية...). (المخطط رقم 18).

الجدول رقم 37: العلاقة بين مواقع أهم المحاور التجارية و التجهيزات الخدمية بمدينة عين البيضاء،

القطاع العمراني	اسم المحور	طول المحور (متر)	عدد المحلات	التجهيزات الموجودة به	عددها
مركز المدينة	1 نوفمبر	375	36	مقر الدائرة، مستشفى، حديقة 1 نوفمبر، فرع الضرائب، مدرسة، بنك، فرع موبيليس	8
مركز المدينة+السلام	منصوري علي	355	48	حديقة 1 نوفمبر، مركز البريد، مسجد، زاوية، بنك.	5
مركز المدينة+المستقبل	دلفي إبراهيم	420	68	ثانوية، مقر سونلغاز، متوسطتان، مقر أمن الدائرة،	5
مركز المدينة	بوغالم محمد	375	62	مدرستان ابتدائيتان، مقر مفتشي التعليم الابتدائي، حديقة ساحة الشهداء، فرع بريد،	5
مركز المدينة	كانوني الطيب	520	47	مقر الدرك الوطني، محكمة، مقر البلدية، مدرسة، محطة متعددة الخدمات، فرع مؤسسة الاتصالات "نجمة".	6
الزاوية، سفاري، سعدي الجموعي	السوق	930	164	مدرستان، دار الشباب، مؤسسة جوارية للصحة العمومية، حديقة، مصليان.	7
السلام+المستقبل	La Ciced	815	65	بنك، ثانويتان، الجزائرية للمياه، مقر وحدة الحماية المدنية، عيادة خاصة، مسجد، أمن حضري، قاعة علاج، المديرية الولائية للقياسة القانونية	10
مركز المدينة، الزاوية، الأوراس الكبير	فاضلي لخضر	940	158	محكمة، بنك، متوسطتان، مركز تكوين مهني، المركز الطبي و البيداغوجي للمتخلفين عقليا،	6
الأوراس الكبير+الحراكتة	طريق خنشلة	1100	138	ديوان الترقية و التسيير العقاري، فرع مديرية التسيير و التنظيم العقاريين، مذبح بلدي، متوسطة، مدرسة، قاعة علاج، إقامة جامعية، محطة متعددة الخدمات،	8
ماريان	الأمل	1075	143	قاعتا حفلات، محطة برية لنقل المسافرين، مدرسة، متوسطة، مقر الضمان الاجتماعي، أمن حضري، روضة أطفال،	8
الحراكتة+ماريان	براكنية علي	265	17	ثانوية، فرع سونلغاز، مقبرة اليهود، فرع مديرية المصالح الفلاحية، فرع مديرية أملاك الدولة،	5
ماريان+المستقبل	طريق قسنطينة	470	35	مركز ثقافي، ملعب متعدد الرياضات، مدرسة، غابة حضرية، مسجد	5

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الدراسة الميدانية فيفري 2014 م.



## خلاصة الفصل:

بينت الدراسة التحليلية لواقع التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء، و المبنية على المعاينة الميدانية و الوثائق البيانية و معطيات مختلف المديرات أن التجهيزات و المرافق العمومية تتميز بأعدادها الكبيرة و تنوعها حسب وظائفها و الجهة المشرفة عليها و مستويات الخدمة التي تقدمها.

فالتجهيزات العمومية تحتل مساحة معتبرة جدا، بحيث أنها تشمل على أزيد من **133 هكتارا**، أي ما نسبته **8.71%** من إجمالي مساحة المدينة، بينما من ناحية مستوى الخدمة لاحظنا وجود هيراركية و تدرج وظيفي من الأكبر إلى الأصغر، ومن التركز إلى الانتشار و من الأيسر إلى المعقد، كما هو الحال بالنسبة للتجهيزات التعليمية و الصحية و الرياضية و الترفيهية... غير أن الملاحظ هو أن التوزيع غير المتجانس و غير المتوازن عبر مختلف الأحياء خلق فوارق مجالية عميقة و اختلالات انعكست سلبا على مستوى الخدمة العمومية في المدينة. حيث أن مركز المدينة و القطاعات الانتقالية (الزاوية، ماريان، المستقبل، السلام) تستحوذ على معظم و أهم تجهيزات المدينة بينما بقيت القطاعات الواقعة على الأطراف محرومة من هذه الخدمات بما فيها الجوارية، خاصة على مستوى قطاعات البيضاء الصغيرة، سفاري، سعيدي الجموعي. هذا ما أدى إلى ظهور قطاعات مندمجة بمستوى تجهيز جيد أو حسن على مستوى المناطق المركزية، و قطاعات مهمشة طاردة للسكان و موجهة للوظيفة السكنية في أحسن الأحوال في الأطراف، خاصة تلك التي لا تتوفر بها خدمات النقل الحضري.

و قد اعترف معدو المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بهذا القصور الكبير عند إعداد المخطط، ما جعلهم يعملون على وضع توجيهات للتقليل من الفوارق و معالجة الاختلالات بين مختلف القطاعات، غير أن كثرة اللجوء إلى المشاريع الاستثنائية و عدم احترام الآجال المنصوص عليها في المخطط عند إنجاز التوجيهات، إضافة إلى عدم دقة الإحصائيات الخاصة بالنمو الديمغرافي و تطور عدد المتدربين و الطلبة، و عدم أخذ بعض التجهيزات بعين الاعتبار رغم أهميتها (المساحات الخضراء مثلا)... قلل من فاعلية هذه الأداة في تسيير المجال و التحكم به.

غير أن التجهيزات المنجزة في إطار هذا المخطط على مستوى بعض الأحياء بالمدينة أدى إلى خلق مركزيات للتجهيز مقامة على مواقع شاغرة داخل المدينة ساهم من جهة في التقليل من أزمة العقار التي تعاني منها المدينة، و التقليل من النفوذ و الاحتكار الذي عرفه المركز من جهة أخرى، خاصة لما نتكلم عن محطة القطار القديمة و الجهة الجنوبية لقطاع المستقبل.

كما بينت هذه الدراسة التحليلية العلاقة الوثيقة و التأثير المتبادل بين الأنشطة التجارية و مواقع التجهيزات، خاصة على مستوى المناطق المركزية للمدينة. فأهم و أنشط المحاور التجارية تحوي بين جوانبها على العديد من التجهيزات الخدمية، بل إن بعض التجهيزات فرضت ظهور و تطور أنشطة تجارية بعينها كما هو الحال بالنسبة لمحلات (معالجة النصوص، صور طبق الأصل...) التي ظهرت بجوار البلدية و فروعها و المحكمة من أجل تلبية متطلبات الوافدين على هذه التجهيزات، و محلات الحرف و الخدمات التي ظهرت بعد فتح الإقامة الجامعية 1000 سرير جنوب المدينة.

## الفصل الخامس:

ديناميكية الأنشطة التجارية و التجهيزات،  
تأثيرات متعددة على تنظيم المجال الحضري.

### تمهيد:

إن أي بحث علمي لا تكتمل أهميته إلا بعد التأكد من نتائجه ميدانيا، من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث، و هذا باستخدام أدوات مناسبة تمكننا من الربط بين ما هو نظري و ما هو ميداني. و بعد قيامنا بإجراءات توزيع الاستمارة على عينة عشوائية من مجتمع البحث، انتقلنا إلى مرحلة تفريغ الإجابات المتحصل عليها للحصول على نتائج قمنا بتبويبها في جداول، و ذلك بالاعتماد على طرق التحليل الإحصائي الكمي، مع استعمال المنهج الوصفي المقارن في تفسير الظواهر و المنهج الإحصائي الكمي في عرض النتائج في شكل قيم عددية كمية مبوبة في جداول، حيث أن كل جدول يمثل سؤالا واحدا من الأسئلة الواردة في الاستمارة.

بعد ذلك تم استعراض أهم البيانات التي تخدم الموضوع و تم قياس الفرضية بناء على أكبر نسب معبرة عنها.

## 1. أدوات جمع المعلومات:

يتطلب كل بحث علمي و اجتماعي استعمال أدوات لجمع البيانات، غير أن هذه الأدوات تختلف من بحث لآخر لخصوصية كل موضوع أو النتائج المراد التوصل إليها. هذا ما يجعل تقييم عملية جمع المعلومات مرتبطا بمدى فعالية الأدوات المستخدمة لأنها تساهم في إعطاء النتائج الدقيقة التي يمكن التوصل إليها.

و لكون موضوع البحث يدور علاقة الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية بتنظيم المجال الذي يعتبر إطار حياة لسكان مدينة عين البيضاء تم استعمال الأدوات التالية:

### 1.1 الملاحظة:

تعتبر من بين أهم الوسائل المستعملة من أجل جمع البيانات، فهي تستخدم في كافة العلوم خاصة الاجتماعية منها. و تكمن أهمية هذه الأداة في كونها أداة فعالة تمكن الباحث من الحصول على معلومات و بيانات حقيقية لا يمكن الحصول عليها بأداة أخرى (استعمال الحواس لإدراك الحقائق).

و قد استعملت هذه الأداة منذ بداية البحث من خلال الخرجات الاستطلاعية لاستيعاب الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية الموجودة على مستوى مجال الدراسة، لا سيما خلال إحصاء المحلات التجارية، التجهيزات و المرافق المختلفة، الأنماط السكنية، تدفقات حركة المرور...

### 2.1 الاستمارة الاستبائية:

من أكثر الأدوات شيوعا و انتشارا بين الباحثين الاجتماعيين لما تمتاز به من خصائص و مميزات فريدة تميزها عن باقي الأدوات. فهي تفيد تقريبا في كافة الأبحاث الاجتماعية لأجل كشف، وصف، تقييم أي ظاهرة اجتماعية من خلال أسئلة يوجهها الباحث للمبحوث.

في هذا البحث قمنا بإعداد استمارة بحث تشتمل على 37 سؤالا، مقسمة و مرتبة عبر 3 محاور هي:

#### ✓ المحور الأول:

يتضمن بيانات أولية حول المبحوث، و تشتمل على 7 أسئلة حول مكان السكن، الأصل الجغرافي للمبحوث، نوعية السكن المشغول...

#### ✓ المحور الثاني:

هي معطيات تتمحور حول علاقة المبحوث مع الأنشطة التجارية، و تتضمن 13 سؤالا تتعلق بنوعية النشاط التجاري السائد و علاقته بالأنماط السكنية، أماكن شراء السلع، أهم وسائل النقل المستعملة للتسوق...

#### ✓ المحور الثالث:

هي معطيات حول علاقة المبحوث مع التجهيزات الخدمية، و تتضمن 16 سؤالا تتعلق بنوعية التجهيزات الحاضرة و المفقودة بالحي السكني، وسائل النقل المستعملة للوصول إلى هذه التجهيزات، و تقييمه لنوعية الخدمات المقدمة و الصعوبات التي يواجهها للوصول إليها...

## 2. اختيار العينة:

إن اختيار العينة بشكل علمي هو الذي يحدد مصداقية الأجوبة على أسئلة الاستمارة، كما يمكن من خلالها اختبار صدق أو نفي فرضية الدراسة. لذلك فهي نقطة منهجية أساسية في تطبيق الاستمارة.

في موضوع البحث و بعد ترتيب القطاعات العمرانية حسب مستويات التجهيز و وزن البنية التجارية بها، تم اختيار قطاع من كل مستوى لتوزيع الاستثمارات على عينة عشوائية من سكانه كما يلي:

✓ **قطاع مركز المدينة:** كنموذج لقطاع ذو مستوى تجهيز جيد و بنية تجارية كبيرة، حيث تم استرجاع 126 استمارة و هو ما يعادل **1.27%** من إجمالي سكان القطاع البالغ عددهم 9869 نسمة.

✓ **قطاع الزاوية:** كنموذج للأحياء الانتقالية التي تقع مباشرة على التماس مع مركز المدينة، حيث يصنف ضمن القطاعات ذات مستوى تجهيز حسن و بنية تجارية كبيرة. و قد تم استرجاع 138 استمارة، ما يعادل **1.09%** من إجمالي سكان القطاع البالغ عددهم 12606 نسمة.

✓ **قطاع الكاهنة:** كنموذج للقطاعات المدمجة نسبيا ذات البنية التجارية الضعيفة، و الذي يعتبر المدخل الشرقي للمدينة و المزود بخدمة النقل الحضري. و قد تم استرجاع 112 استمارة، ما يعادل **1.65%** من إجمالي سكان القطاع البالغ عددهم 6803 نسمة.

✓ **قطاع الأوراس الكبير:** كنموذج للقطاعات المدمجة بدرجة متوسطة و ذات البنية التجارية المتوسطة كذلك، إضافة إلى توفر خدمات النقل الحضري على مستواه. حيث تم استرجاع 124 استمارة، ما يعادل **1.23%** من إجمالي سكانه المقدرين بـ 10087 نسمة.

✓ **قطاع البيضاء الصغيرة:** كنموذج للقطاعات ذات مستوى تجهيز ضعيف جدا و بنية تجارية محدودة، إضافة إلى وقوعه على أطراف المدينة دون توفر خدمات النقل الحضري. و قد تم استرجاع 95 استمارة، أي ما يعادل **0.92%** من سكان القطاع البالغ عددهم 10380 نسمة.

## 3. تحليل و تفسير البيانات الميدانية:

بعد تفريغ المعلومات و تبويبها و ترتيبها كانت النتائج المستخلصة كما يلي:

### 1.3 الخصائص و البيانات العامة للسكان:

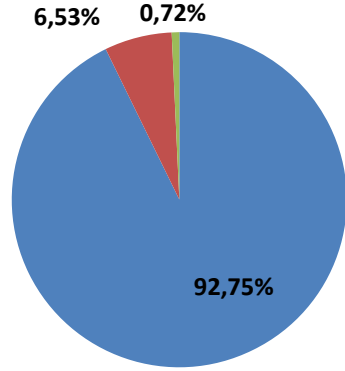
#### 1.1.3 الأصل الجغرافي للسكان:

من خلال الشكل رقم 19 نلاحظ أن 534 مستجوبا كان مكان ميلادهم بمدينة عين البيضاء، ما يعادل **89.75%** من إجمالي عينة البحث. بينما البقية (61 فردا) قد وفدوا من خارج المدينة، حيث ولد 49 منهم بباقي بلديات الولاية خاصة فكرينة، وادي نيني، الرحية، بريش... أي ما يعادل **8.23%** من إجمالي عينة البحث. أما 12 فردا فقد ولدوا خارج إقليم الولاية أي ما يعادل **2.02%** من إجمالي عينة البحث.

غير أن الملاحظ أن هذه المعطيات و النتائج تتباين من قطاع لآخر كما يظهر من الأشكال 20، 21، 22، 23، 24. رغم أنها تؤكد و تثبت واقع أن أغلبية أفراد العينة هم من السكان الأصليين للمدينة بينما الأقلية وافدة من المدن و القرى المجاورة، سواء من داخل الولاية أو خارجها.

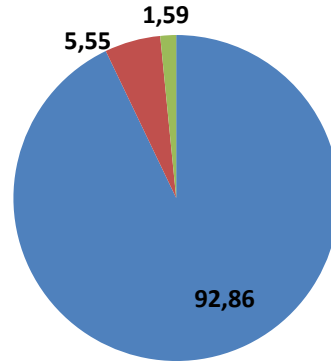
الشكل رقم 21: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد بقطاع الزاوية

- 128 عين البيضاء
- 9 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 1 خارج ولاية أم البواقي



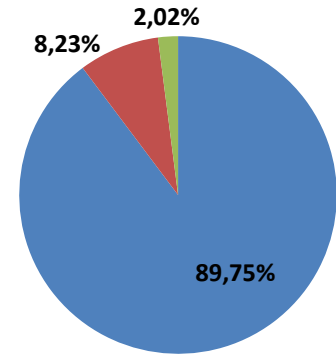
الشكل رقم 20: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد بقطاع مركز المدينة

- 117 عين البيضاء
- 7 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 2 خارج ولاية أم البواقي



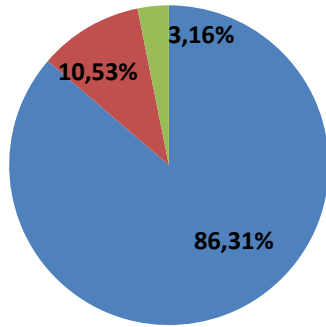
الشكل رقم 19: توزيع أفراد العينة الكلية حسب مكان الميلاد

- 534 عين البيضاء
- 49 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 12 خارج ولاية أم البواقي



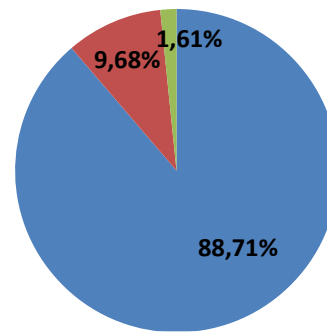
الشكل رقم 24: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد بقطاع البيضاء الصغيرة

- 82 عين البيضاء
- 10 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 3 خارج ولاية أم البواقي



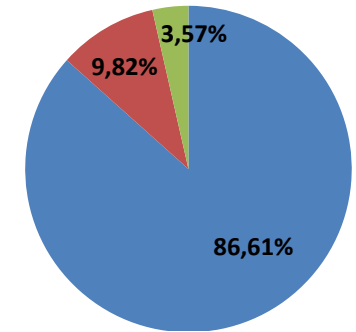
الشكل رقم 23: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد بقطاع الأوراس الكبير

- 110 عين البيضاء
- 12 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 02 خارج ولاية أم البواقي



الشكل رقم 22: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد بقطاع الكاهنة

- 97 عين البيضاء
- 11 باقي بلديات ولاية أم البواقي
- 04 خارج ولاية أم البواقي



فبالنسبة لقطاع مركز المدينة، قدر عدد المستجوبين المولودون في المدينة بـ 117 فردا (92.86% عدد أفراد العينة)، بينما قدر عدد المستجوبين الوافدين على المدينة بـ 9 أفراد، منهم 7 مولودين بباقي بلديات الولاية (5.55% من إجمالي أفراد العينة) و 2 فقط وافدان من خارج ولاية أم البواقي (1.59% من إجمالي عينة البحث).

و هي تقريبا نفس النسب المسجلة بقطاع الزاوية، حيث قدر عدد المستجوبين المولودين بالمدينة بـ 128 فردا، أي ما يعادل 92.75% من حجم العينة. بينما ولد 9 أشخاص بباقي بلديات الولاية (6.53% من حجم العينة) و فرد واحد من خارج إقليم الولاية (0.72% من حجم العينة).

فيما يخص قطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة فقد سجلت بهما نسب متقاربة جدا، حيث أن 86.61% و 86.31% على التوالي من إجمالي المستجوبين ولدوا بمدينة عين البيضاء (97 و 82 فرد على التوالي)، بينما ولد 9.82% و 10.53% على التوالي في باقي بلديات الولاية (11 و 10 أفراد على التوالي)، إضافة إلى 3.75% و 3.16% خارج الولاية (4 و 3 أفراد على التوالي).

أما قطاع الأوراس الكبير فقد ولد 88.71% من أفراد عينته بمدينة عين البيضاء (110 أفراد)، بينما ولد 9.68% بباقي بلديات الولاية (12 فرد)، أما اللذين ولدوا خارج تراب الولاية فقدت نسبتهم بـ 1.61% من إجمالي أفراد العينة (فردين 2).

من خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي:

- ✓ أغلب أفراد عينة البحث (حوالي 90%) و لدوا بمدينة عين البيضاء،
- ✓ الأفراد الوافدون من خارج مدينة عين البيضاء يفضلون الإستقرار بأحياء الأطراف، و هذا ما يظهر من خلال المغطيات السابقة، حيث قدرت نسبهم من إجمالي عينة البحث بـ 13.39% في قطاع الكاهنة، 11.29% بقطاع الأوراس الكبير، و 13.69% بقطاع البيضاء الصغيرة.

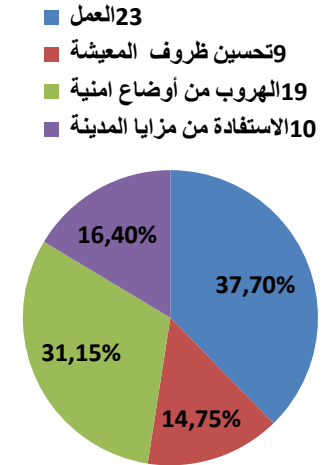
### 2.1.3 سبب الهجرة الوافدة إلى مدينة عين البيضاء:

من بين إجمالي أفراد العينة، قدر عدد المهاجرين بـ 61 فردا، تنقلوا للعيش بمدينة عين البيضاء لأسباب و ظروف مختلفة، فكما يظهر من خلال (الشكل رقم 25):

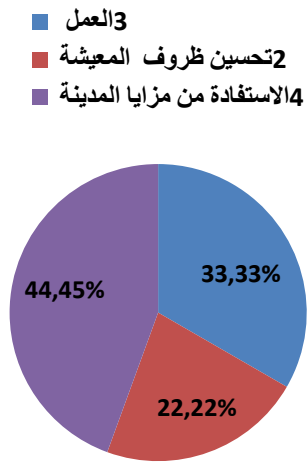
- ✓ ربط 37.70% من المهاجرين (23 فردا) سبب تنقلهم إلى مدينة عين البيضاء بظروف و متطلبات العمل الذي يمارسونه في المدينة،
- ✓ أرجع 31.15% من المهاجرين (19 فردا) سبب هجرتهم إلى الظروف و الأوضاع الأمنية التي عاشوها في مكان سكنهم السابق، و بحثهم عن الأمن الذي وجدوه في مدينة عين البيضاء،
- ✓ أرجع 16.40% من المهاجرين (10 أفراد) سبب هجرتهم إلى الاستفادة من مزايا المدينة، بينما ربطها 14.75% (9 أفراد) بتحسين الظروف المعيشية.

غير أن الملاحظ أن أسباب و دوافع الهجرة تتباين من قطاع لآخر كما هو ظاهر في (الأشكال 26، 27، 28، 29، 30):

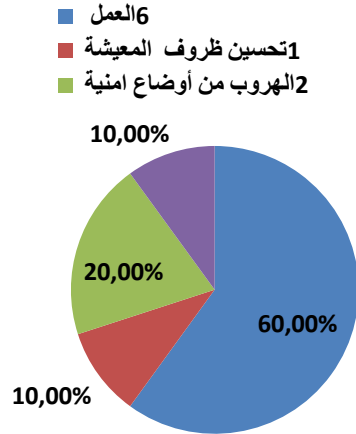
الشكل رقم 25: أسباب الهجرة إلى المدينة العينة الإجمالية



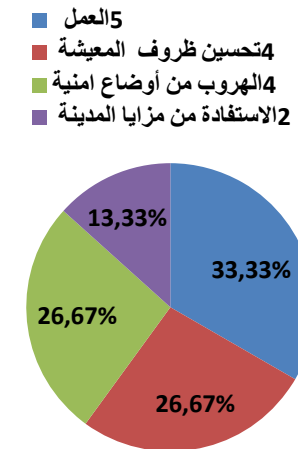
الشكل رقم 26: أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع مركز المدينة



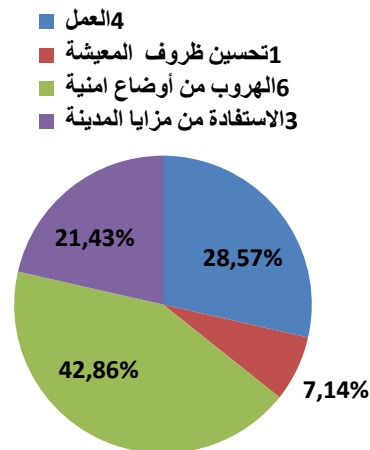
الشكل رقم 27: أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الزاوية



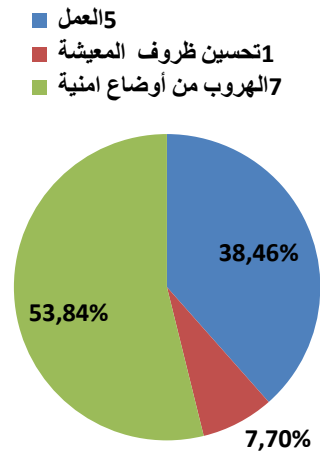
الشكل رقم 28: أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الكاهنة



الشكل رقم 29: أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 30: أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع البيضاء الصغيرة



من خلال قراءة هذه الأشكال نلاحظ ما يلي:

- ✓ من أصل 9 أفراد مهاجرين من عينة قطاع مركز المدينة، هاجر 4 منهم (44.45%) من أجل الاستفادة من مزايا المدينة، بينما هاجر 3 أفراد (33.33%) من أجل العمل و فردين 2 (22.22%) من أجل تحسين الظروف المعيشية،
- ✓ من أصل 10 أفراد مهاجرين من عينة قطاع الزاوية، هاجر 6 (60%) منهم من أجل العمل، فردان 2 (20%) من أجل الهروب من أوضاع أمنية صعبة فرد واحد 1 (10%) من أجل الاستفادة من مزايا المدينة و آخر (10%) من أجل تحسين ظروف المعيشة،
- ✓ من أصل 15 فردا مهاجرا من عينة قطاع الكاهنة، هاجر 5 من أجل العمل (33.33%)، و 4 من أجل تحسين الظروف المعيشية (26.67%) و 4 هروبا من أوضاع أمنية صعبة (26.67%)، بينما ربط فردان فقط هجرتهم بالاستفادة من مزايا المدينة (13.33%)،
- ✓ من أصل 14 فردا مهاجرا من عينة قطاع الأوراس الكبير، ربط 6 أفراد (42.86%) هجرتهم للمدينة بالهروب من الأوضاع الأمنية التي عانوا منها ، و أرجع 4 أفراد (28.57%) سبب الهجرة إلى ظروف العمل. بينما هاجر 3 آخرون (21.43%) للاستفادة من مزايا المدينة و واحد 1 فقط (7.14%) هاجر لتحسين ظروف المعيشة،
- ✓ من أصل 13 فرد مهاجرا من عينة البيضاء الصغيرة، ربط 7 أفراد (53.84%) سبب الهجرة بالظروف الأمنية الصعبة التي عاشوها سابقا، بينما هاجر 5 آخرون (38.46%) بسبب متطلبات العمل. و لم يهاجر سوى فرد 1 واحد (7.7%) من أجل تحسين الظروف المعيشية.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن معظم المهاجرين نحو قطاع مركز المدينة ربطوا سبب الهجرة بالاستفادة من مزايا المدينة و تحسين الظروف المعيشية، بينما أرجع معظم مهاجروا باقي القطاعات السبب إلى ظروف العمل أو الهروب من الأوضاع الأمنية السائدة في أماكن سكنهم السابقة. أي أن سبب الهجرة إلى مدينة عين البيضاء لا يرتبط مباشرة و أساسا بالاستفادة من الخدمات التي توفرها المدينة.

### 3.1.3 نمط السكن المشغول من طرف السكان:

من خلال الأشكال (31، 32، 33، 34، 35، 36) نلاحظ أن أغلب معظم أفراد عينة البحث يشغلون سكنات فردية، حيث قدر عددهم بـ 522 فردا (87.73%)، بينما لم يتعدى عدد أفراد العينة الذين يشغلون سكنا جماعيا الـ 73 شخصا (12.27%).

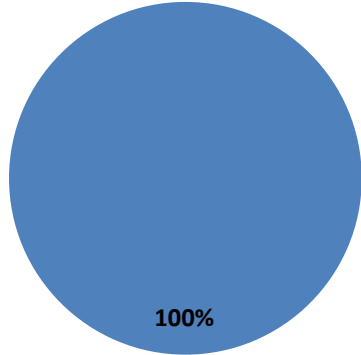
حيث سجلت أكبر عينة تشغل السكن الجماعي بقطاع الأوراس الكبير (51 فردا أي ما يعادل 41.13% من عينة البحث) يليها قطاع الكاهنة (14 فردا أي ما يعادل 12.5% من عينة البحث) و في الأخير قطاع مركز المدينة (8 أفراد أي ما يعادل 6.35% من عينة البحث)، و البقية فيشغلون سكنا فرديا.

أما قطاعي الزاوية و البيضاء الصغيرة فيقتصران على السكن الفردي بنسبة 100% بما يتوافق مع دراسة الأنماط السكنية عند تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية.

مع العلم أن أفراد كل عينة البحث الوافدين إلى مدينة عين البيضاء يقطنون بسكنات فردية، ما عدا 5 أشخاص يشغلون سكنات جماعية بقطاع الأوراس الكبير و 2 بقطاع الكاهنة.

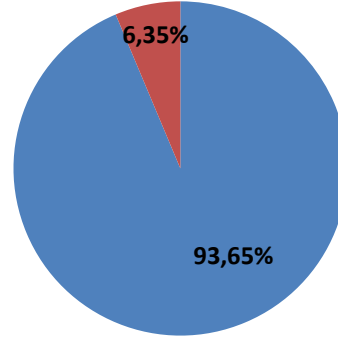
الشكل رقم 33: نمط السكن المشغول/عينة قطاع الزاوية

■ سكن فردي 138 ■ سكن جماعي 0



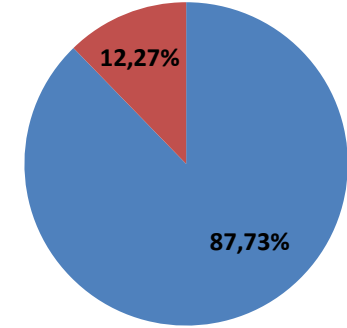
الشكل رقم 32: نمط السكن المشغول/عينة قطاع مركز المدينة

■ سكن فردي 118 ■ سكن جماعي 8



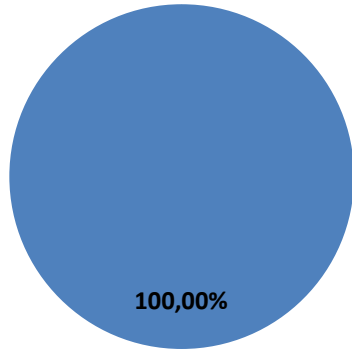
الشكل رقم 31: نمط السكن المشغول /العينة الاجمالية

■ سكن فردي 522 ■ سكن جماعي 73



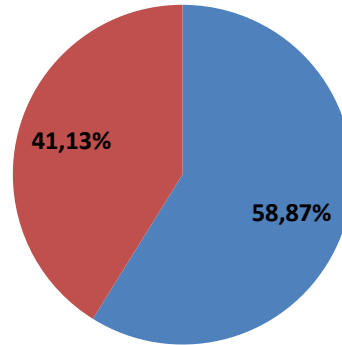
الشكل رقم 36: نمط السكن المشغول قطاع البيضاء الصغيرة

■ سكن فردي 95 ■ سكن جماعي 00



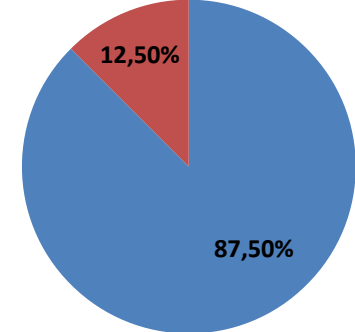
الشكل رقم 35: نمط السكن المشغول قطاع الأوراس الكبير

■ سكن فردي 73 ■ سكن جماعي 51



الشكل رقم 34: نمط السكن المشغول/عينة قطاع الكاهنة

■ سكن فردي 98 ■ سكن جماعي 14



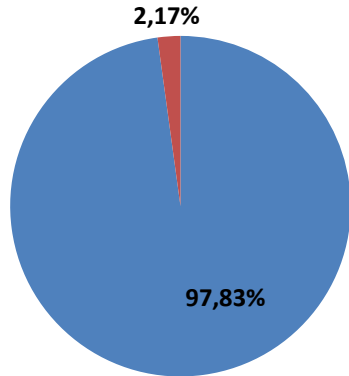
### 4.1.3 صيغة إشغال السكن:

من خلال الشكل رقم 37 نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من أفراد عينة البحث يشغلون سكناتهم بصفتهم ملاكها الأصليين، فمن بين 595 مستجوبا، أجاب 582 منهم أنهم يسكنون بمنزلهم الخاصة، أي ما يعادل 97.82% من أفراد عينة البحث. بينما لم يتعدى عدد الذين يشغلون سكنات مستأجرة الـ 13 فردا أي ما يعادل 2.18% فقط من أفراد العينة الإجمالية. هذه النسب قريبة من تلك المسجلة عبر مختلف القطاعات العمرانية (الأشكال: 38، 39، 40، 42)، حيث أنه:

- ✓ من بين 126 فرد مبحوث، كان 124 (98.41%) منهم يشغلون سكنهم الخاص، بينما بقي 2 فقط (1.59%) يشغلون سكنا تم استنجاهه على مستوى عينة قطاع مركز المدينة،
  - ✓ من بين 138 مبحوث، كان 135 منهم (97.83%) يشغلون سكنهم الخاص، بينما بقي 3 فقط (2.17%) يشغلون سكنا تم استنجاهه على مستوى عينة قطاع الزاوية،
  - ✓ من بين 112 مبحوث، كان 110 منهم (98.21%) يشغلون سكنهم الخاص، بينما بقي 2 فقط (1.79%) يشغلون سكنا تم استنجاهه على مستوى عينة قطاع الكاهنة،
  - ✓ من بين 95 مبحوثا، كان 94 منهم (98.92%) يشغلون سكنهم الخاص، بينما بقي 1 فقط (1.08%) يشغل سكنا تم استنجاهه.
- أما الاستثناء فسجل على مستوى قطاع الأوراس الكبير، أين سجل أكبر عدد من المستأجرين بين أفراد عينة البحث. حيث أنه من بين 124 مستجوبا كان هناك 119 فردا (95.97%) يشغلون سكنهم الخاص و 5 أفراد (4.03%) يشغلون سكنا مستأجرا. من خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج ما يلي:
- ✓ القطاعات المركزية بالمدينة (مركز المدينة، و الزاوية) لا تستقطب كثيرا من المستأجرين رغم قربها من جميع الخدمات و المرافق. يعود هذا أساسا إلى ارتفاع تكاليف الإيجار من جهة و قلة السكنات و الشقق الشاغرة من جهة أخرى، و حتى و إن وجدت فهي توجه في الغالب لأصحاب المهن الحرة (محامين، أطباء، مكاتب دراسات...)،
  - ✓ قطاع الأوراس الكبير سجل به أكبر نسبة من الأفراد الذين قاموا بكراء سكنات، و هذا بسبب وجود سكنات جماعية جديدة شاغرة (النمط المحبذ للراغبين في كراء سكن)، إضافة إلى مميزات موقع هذا القطاع، لتوفره على عدد لا بأس به من التجهيزات و الأنشطة التجارية إضافة إلى توفر خدمات النقل الحضري التي تسمح للأفراد بالتنقل إلى مختلف أرجاء المدينة دون عوائق،
  - ✓ قطاع البيضاء الصغيرة سجلت به أدنى نسبة للأفراد الذين يسكنون بمنزل مستأجر بسبب خصائص هذا القطاع، الذي يتميز بغياب شبه كلي للخدمات التجارية و المرافق العمومية، مما يجعله غير محبذ للسكن. يظهر هذا من خلال ظاهرة عرض معظم السكنات للبيع بهذه المنطقة.
- تجدر الإشارة إلى أن عدد المستأجرين الوافدين من خارج المدينة يقدر بـ: 1 بالزاوية، 1 بالكاهنة، 2 بالأوراس الكبير. أما بقية الوافدين فقد أصبحوا ملاك لسكناتهم بعد استقرارهم بالمدينة.

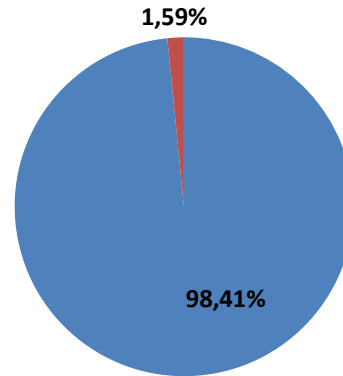
الشكل رقم 39: صيغة إشغال السكن/ عينة قطاع الزاوية

■ مالك 135 ■ مستاجر 3



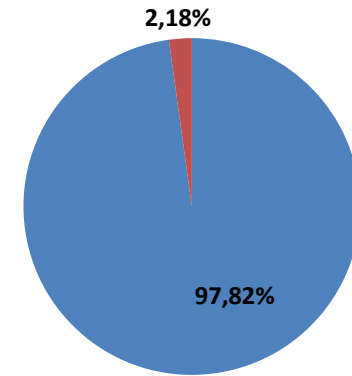
الشكل رقم 38: صيغة إشغال السكن/عينة قطاع مركز المدينة

■ مالك 124 ■ مستاجر 2



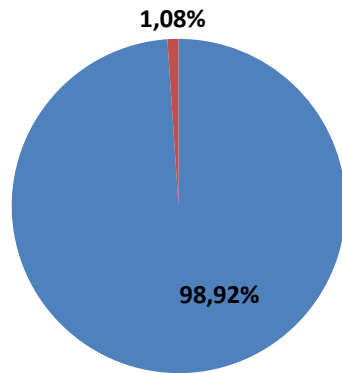
الشكل رقم 37: صيغة إشغال السكن /العينة الكلية

■ مالك 582 ■ مستاجر 13



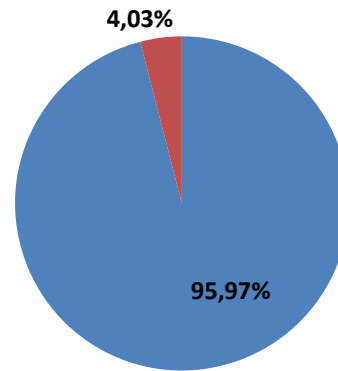
الشكل رقم 42: صيغة إشغال السكن/عينة قطاع البيضاء الصغيرة

■ مالك 94 ■ مستاجر 01



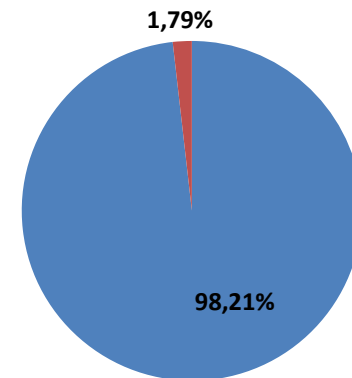
الشكل رقم 41: صيغة إشغال السكن/ عينة قطاع الأوراس الكبير

■ مالك 119 ■ مستاجر 5



الشكل رقم 40: صيغة إشغال السكن/ عينة قطاع الكاهنة

■ مالك 110 ■ مستاجر 2



## 2.3 علاقة السكان بالأنشطة التجارية:

### 1.2.3 استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول:

من خلال الشكل رقم 43 نلاحظ أن 36.81% من العينة الإجمالية (219 فردا) يستغلون الطابق الأرضي كجزء من السكن، بينما يستغله 29.41% كمحلات للنشاط التجارية. أما 21.34% فيستغلونه كمستودعات، في حين أجاب 12.44% من العينة الإجمالية بأن الطابق الأرضي يستغل في النشاط الحرفي.

غير أن هذه المعطيات تتمايز و تتباين من قطاع لآخر مثلما يظهر من خلال الأشكال (44، 45، 46، 47، 48) تبعا لموقع القطاع، تاريخ و ظروف نشأته، طابع البناء... حيث يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ سجلت أكبر نسبة لاستغلال الطوابق الأرضية في الأنشطة التجارية بقطاع مركز المدينة، بنسبة 44.44% من المستجوبين، يليها قطاع الزاوية بـ 30.43% من إجمالي عينة البحث. بينما سجلت أضعف نسبة بقطاع البيضاء الصغيرة، حيث لم تتعدى 12.63% من عينة البحث،

✓ سجلت أكبر نسبة لاستغلال الطوابق الأرضية كمستودعات بقطاع الكاهنة بنسبة 50% من المستجوبين، يليها قطاع الأوراس الكبير بنسبة 37.10% من عينة البحث. بينما سجلت أضعف نسبة بقطاع البيضاء الصغيرة، حيث لم تتعدى 2.11% من المستجوبين يليها قطاعي الزاوية و البيضاء الصغيرة بنسبة تقارب 8.7% من عينة بحث القطاعين،

✓ سجلت أكبر نسبة استغلال الطوابق الأرضية كسكن بقطاع البيضاء الصغيرة بنسبة تقدر بـ 80% من إجمالي المستجوبين يليها قطاعي الزاوية و مركز المدينة بـ 51.45% و 32.54% من إجمالي عينة بحث القطاعين. بينما سجلت أضعف نسبة بقطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير بـ 9.82% و 16.13% على التوالي من إجمالي عينة القطاعين،

✓ سجلت أكبر نسبة لاستغلال الطوابق الأرضية لنشاطات حرفية بقطاعات الأوراس الكبير، الكاهنة و مركز المدينة بنسب تقدر بـ 16.94%، 15.18%، و 14.29% على التوالي من إجمالي المستجوبين. بينما سجلت أضعف نسبة بقطاع البيضاء الصغيرة، حيث لم تتعدى 5.26% من عينة البحث. في حين سجلت نسبة متوسطة بقطاع الزاوية تقدر بـ 9.42% من المستجوبين في هذا القطاع،

✓ بالنسبة للعينة المدروسة بقطاع الأوراس الكبير و اللذين يشغلون سكنات جماعية أجاب 19 من أصل 51 شخصا بوجود أنشطة تجارية و حرفية بالعمارات التي يقطنون بها (حي 180 سكن تساهمي).

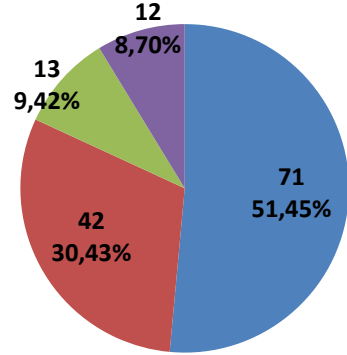
من خلال هذا الدراسة نستنتج ما يلي:

✓ هذه المعطيات تؤكد نتيجة الدراسة التحليلية للبنية التجارية و التي تنص أن الثقل التجاري يزداد كلما انتقلنا من الأطراف نحو المركز، و هو ما يظهر من خلال نسب استغلال الطوابق الأرضية للأنشطة التجارية بكل من قطاعي الزاوية و مركز المدينة،

✓ كما تؤكد هذه المعطيات على نتائج الدراسة التحليلية للبنية التجارية و التي تؤكد على أن المناطق المركزية تتخصص بالتجارة الصافية و تجارة الخدمات، بينما تتخصص الأطراف بالتجارة الحرفية و التخزين. و هذا ما يظهر من خلال استغلال أغلب الطوابق الأرضية لقطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة كمستودعات أو كمحلات حرفية حسب إجابات عينة بحث القطاعين،

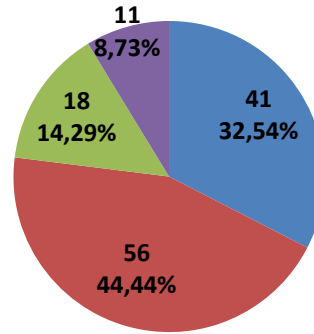
الشكل رقم 45: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول قطاع الزاوية

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



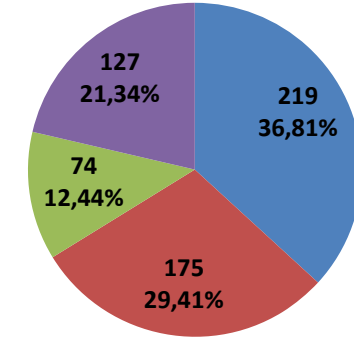
الشكل رقم 44: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول / عينة قطاع مركز المدينة

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



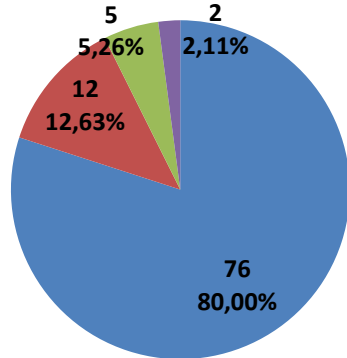
الشكل رقم 43: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول العينة الكلية

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



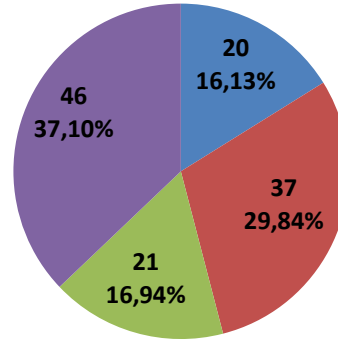
الشكل رقم 48: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول قطاع البيضاء الصغيرة،

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



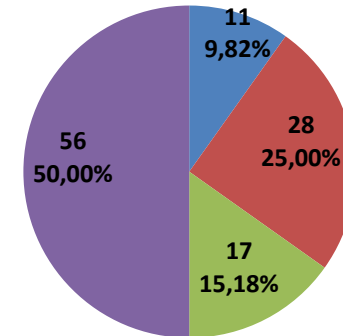
الشكل رقم 47: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول / عينة قطاع الأوراس الكبير

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



الشكل رقم 46: استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول / عينة قطاع الكاهنة

■ مستودع ■ حرفة ■ تجارة ■ سكن



✓ هذه الدراسة تؤكد كذلك معطيات الدراسة التحليلية و التي أظهرت أن قطاع البيضاء الصغيرة هو الأضعف من حيث التغطية بالخدمات التجارية، حيث لم تتعدى استغلال نسبة الطوابق الأرضية خارج الوظيفة السكنية عتبة الـ **20%** حسب إجابات السكان،

### 2.2.3 نوعية النشاط التجاري أو الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية: ✓ بالنسبة للمحلات التجارية:

من خلال الشكل رقم **49** نلاحظ أن تجارة المواد الغذائية العامة و الخضر و الفواكه هي الأكثر هيمنة على باقي الأنواع التجارية، حيث تستحوذ لوحدها على ما يعادل **42.86%** (175/75 محل) من إجمالي محلات الطوابق الأرضية لعينة البحث الإجمالية، أما البقية فتوزعت بين محلات الملابس و الأحذية (**13.71%**)، المطاعم و المقاهي (**10.29%**) و الأواني المنزلية (**3.43%**). إضافة إلى أنواع تجارية أخرى غير محددة بـ **52** محلا (**29.71%**).

غير أن هذه المعطيات تختلف و تتباين من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال (**50، 51، 52، 53، 54**) حيث:

✓ قطاع الزاوية سجل به أكبر عدد من محلات المواد الغذائية (**13** محلا ما يعادل **30.95%** من إجمالي المحلات) يليه قطاع مركز المدينة (**11** محل، ما يعادل **23.40%** من إجمالي المحلات). بينما سجل أضعف عدد من هذه المحلات بقطاع البيضاء الصغيرة (**5** محلات فقط رغم أنها تعادل **41.67%** من إجمالي المحلات التجارية للقطاع)،  
✓ محلات المواد الغذائية و الخضر و الفواكه و المقاهي و المطاعم ظهرت على مستوى جميع القطاعات و بنسب و أعداد متفاوتة من قطاع لآخر،  
✓ سجل ظهور محلات الأواني على مستوى قطاعي مركز المدينة و الزاوية فقط (**4** و **2** محلات على التوالي)، بينما ظهرت محلات الملابس و الأحذية على مستوى قطاعات مركز المدينة، الزاوية، و الأوراس الكبير (**13، 6، 5** على التوالي) مع غيابها عن قطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة،  
✓ بالنسبة لمحلات الحرف:

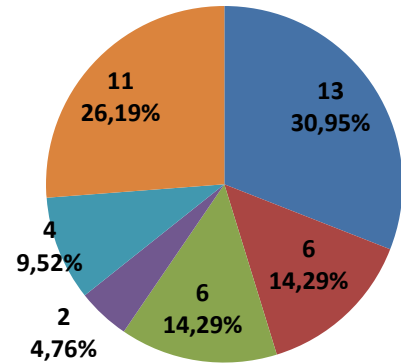
من خلال الشكل رقم **55** نلاحظ أن أكثر من نصف محلات الطابق الأرضي (**39** محلا، أي ما يعادل **52.7%** من إجمالي محلات الحرف) تضم أنشطة حرفية متنوعة، بينما النصف الثاني يتوزع على ميكانيك السيارات (**8** محلات)، صياغة و بيع الذهب (**5** محلات)، نجارة (**6** محلات)، تصليح دراجات (**7** محلات)، و حلاقة (**9**).

غير أن هذه المعطيات تختلف من قطاع لآخر كما هو موضح من الأشكال (**56، 57، 58، 59، 60**) حيث:

✓ قطاع الأوراس الكبير سجل به أكبر عدد من محلات الحرف (**21** محلا من أصل **74** محلا إجمالي) على مستوى الطوابق الأرضية، يليه قطاع مركز المدينة (**18** محلا) و الأوراس الكبير (**17** محلا)،

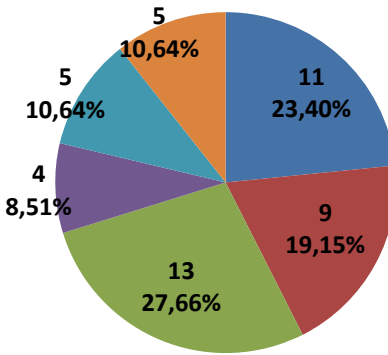
الشكل رقم 51: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع الزاوية

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ أواني منزلية ■ ملابس وأحذية  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ أخرى



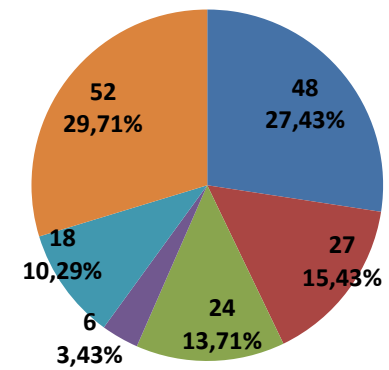
الشكل رقم 50: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع مركز المدينة

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ أواني منزلية ■ ملابس وأحذية  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ أخرى



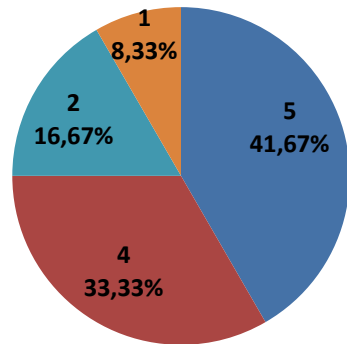
الشكل رقم 49: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ العينة الكلية

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ أواني منزلية ■ ملابس وأحذية  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ أخرى



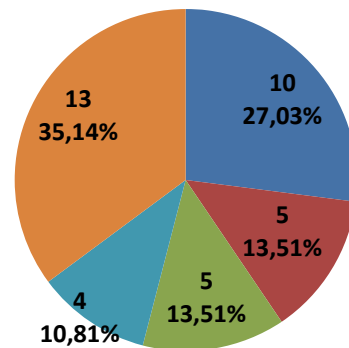
الشكل رقم 54: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع الكاهنة

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ أخرى



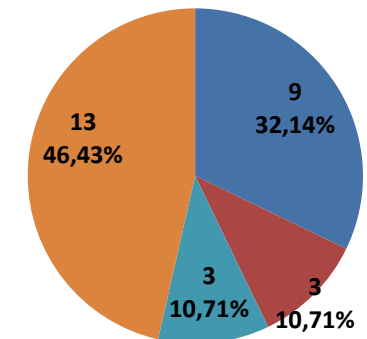
الشكل رقم 53: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع الأوراس الكبير

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ ملابس وأحذية



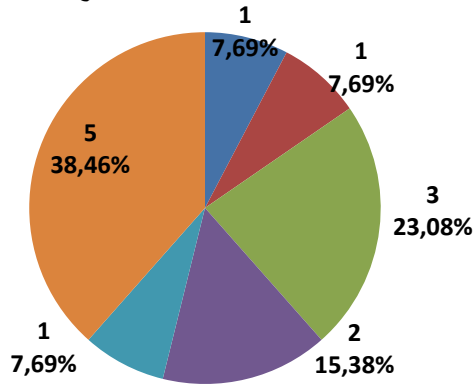
الشكل رقم 52: نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع الكاهنة

■ خضر و فواكه ■ مواد غذائية عامة  
■ مطعم أو بيزريا أو مقهى ■ أخرى



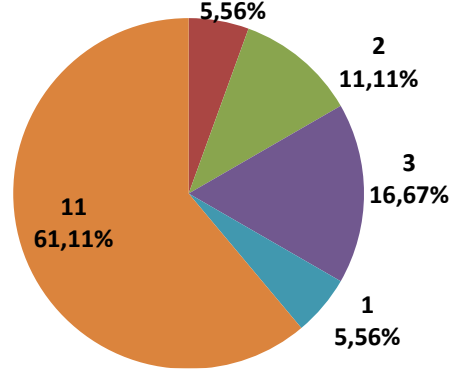
الشكل رقم 57: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الزاوية

■ ميكانيك السيارات و الشاحنات ■ نجارة الخشب  
■ صياغة و بيع الذهب ■ حلاقة الرجال أو النساء  
■ تصليح الدراجات ■ أخرى



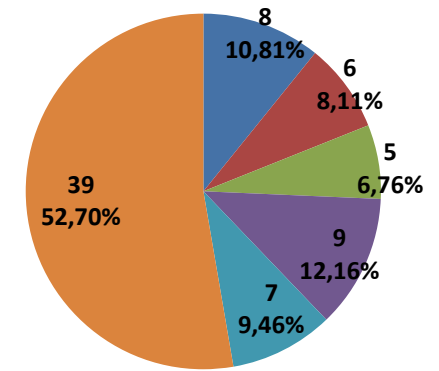
الشكل رقم 56: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع مركز المدينة

■ نجارة الخشب ■ صياغة و بيع الذهب  
■ حلاقة الرجال أو النساء ■ تصليح الدراجات  
■ أخرى



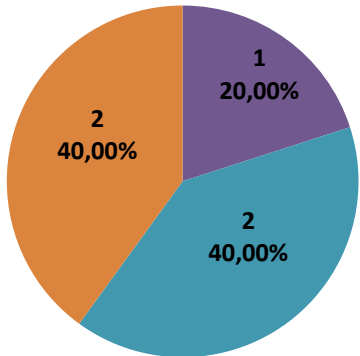
الشكل رقم 55: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ العينة الكلية

■ ميكانيك السيارات و الشاحنات ■ نجارة الخشب  
■ صياغة و بيع الذهب ■ حلاقة الرجال أو النساء  
■ تصليح الدراجات ■ أخرى



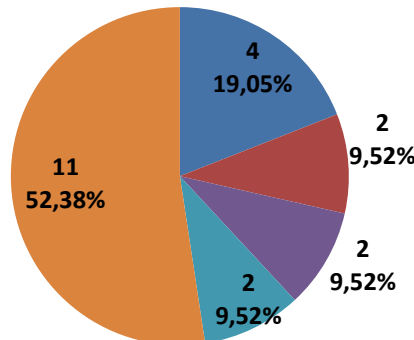
الشكل رقم 60: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع البيضاء الصغيرة

■ حلاقة الرجال أو النساء ■ تصليح الدراجات ■ أخرى



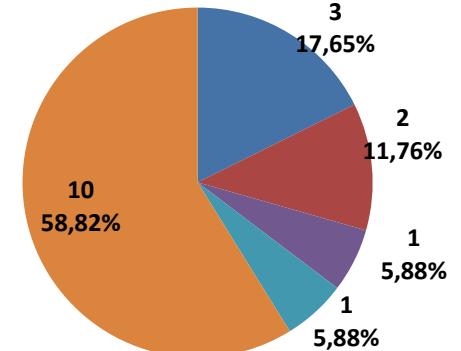
الشكل رقم 59: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية/ قطاع الأوراس الكبير

■ ميكانيك السيارات و الشاحنات ■ نجارة الخشب  
■ حلاقة الرجال أو النساء ■ تصليح الدراجات  
■ أخرى



الشكل رقم 58: نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الكاهنة

■ ميكانيك السيارات و الشاحنات ■ نجارة الخشب  
■ حلاقة الرجال أو النساء ■ تصليح الدراجات  
■ أخرى



- ✓ أقل عدد من محلات الحرف سجل بقطاع البيضاء الصغيرة حيث لم تتعد 5 محلات، بينما سجل وجود 13 محلا فقط بقطاع الزاوية،
- ✓ محلات الحرف المتركزة بقطاعات الأطراف (الكاهنة و الأوراس الكبير) تتميز بكونها تتطلب مساحات كبيرة إضافة إلى كونها تسبب إزعاج للسكان كما هو الحال بالنسبة لميكانيك السيارات و النجارة، حيث نجد ما مجموعه 6 محلات على مستوى قطاع الأوراس الكبير و 5 محلات على مستوى قطاع الكاهنة، بينما لا يتعدى عددها محل بقطاع مركز المدينة و محلين بقطاع الزاوية،
- ✓ محلات الحرف المتمركزة على مستوى القطاعات المركزية (مركز المدينة، الزاوية) لا تتطلب مساحات كبيرة و لا تسبب إزعاجا، إضافة إلى كونها أنشطة جوارية كما هو الحال بالنسبة لمحلات الحلاقة، تصليح الدراجات، حيث نجد ما مجموعه 6 محلات بقطاع مركز المدينة و 6 بقطاع الزاوية. كما تغيب حرفة الصياغة عن باقي القطاعات، و خاصة البيضاء الصغيرة أين وجدت فقط حرف: الحلاقة، تصليح الدراجات، و حرفة أخرى.

من خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- ✓ هذه المعطيات تؤكد نتائج الدراسة التحليلية للبنية التجارية من حيث سيادة التجارة غير الغذائية على حساب التجارة الغذائية بمجمل قطاعات المدينة،
- ✓ هذه المعطيات تؤكد نتائج الدراسة التحليلية للبنية التجارية من حيث سيادة التجارة الصافية على حساب التجارة الحرفية و تجارة الخدمات عبر مختلف القطاعات العمرانية،
- ✓ هذه المعطيات تؤكد أن الأنشطة التجارية على مستوى القطاعات المركزية أكثر عددا و تنوعا من تلك الموجودة على مستوى قطاعات الأطراف.
- ✓ المحلات الحرفية المتواجدة على مستوى المركز لا تتطلب مساحة كبيرة عكس تلك الموجودة على مستوى الأطراف التي تتطلب مساحة كبيرة إضافة إلى طرحها مشاكل الإزعاج و الأخطار.

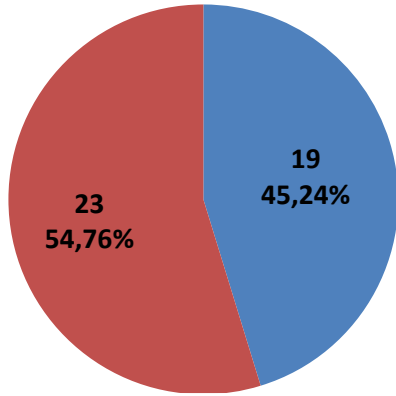
### 3.2.3 صاحب النشاط التجاري أو الحرفي على مستوى محلات الطوابق الأرضية للمساكن: أ. بالنسبة لأصحاب محلات الأنشطة التجارية:

من خلال الشكل رقم 61 يمكن ملاحظة أن نسبة كراء المحلات التجارية لأشخاص آخرين مساوية تقريبا لنسبة أصحاب المحلات الذين يمارسون نشاطا تجاريا في محلهم الخاص حسب أجوبة العينة الإجمالية. حيث أكد 89 تاجرا (50.86% من إجمالي أفراد العينة) أنهم هم أنفسهم أصحاب المحلات، بينما أجاب 86 فردا (49.14% من إجمالي أفراد العينة) أنهم قاموا بكراء محلاتهم لأشخاص آخرين. غير أن هذه النسب و النتائج تتباين و تختلف من قطاع لآخر (الأشكال: 62، 63، 64، 65، 66) تبعا للعديد من الاعتبارات، حيث يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

- ✓ أكبر نسبة كراء للمحلات سجلت على مستوى قطاع مركز المدينة (39 فردا، ما يعادل 69.64% من عينة القطاع)، يليها قطاع الزاوية (23 فردا، ما يعادل 54.76% من عينة القطاع).
- ✓ أضعف نسبة كراء مسجلة على مستوى قطاع الكاهنة (فردين من أصل 12 مستجوبا)، بينما تراوحت بالنسبة بين 28.57% و 37.84% على مستوى قطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة،

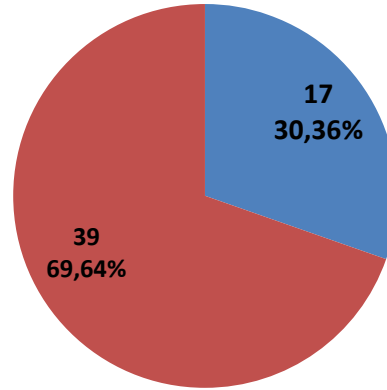
الشكل رقم 63: صاحب النشاط التجاري/ عينة قطاع الزاوية

صاحب السكن كراء لشخص آخر



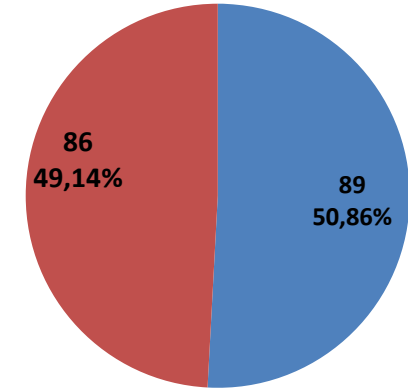
الشكل رقم 62: صاحب النشاط التجاري/ عينة قطاع مركز المدينة

صاحب السكن كراء لشخص آخر



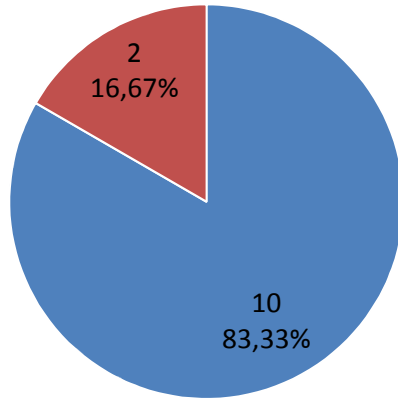
الشكل رقم 61: صاحب النشاط التجاري/ العينة الكلية

صاحب السكن كراء لشخص آخر



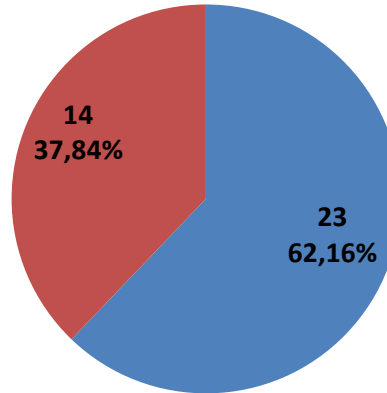
الشكل رقم 66: صاحب النشاط التجاري/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة

صاحب السكن كراء لشخص آخر



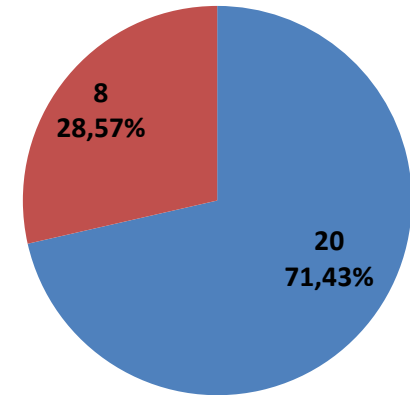
الشكل رقم 65: صاحب النشاط التجاري/ عينة قطاع الأوراس الكبير

صاحب السكن كراء لشخص آخر



الشكل رقم 64: صاحب النشاط التجاري/ عينة قطاع الكاهنة

صاحب السكن كراء لشخص آخر



ب. بالنسبة لأصحاب محلات تجارة الحرف:

من خلال الشكل رقم 67 أنه من بين 74 فردا يحوي مسكنه على محل للتجارة الحرفية أجاب 44 فردا (59.46%) أنهم أصحاب هذا النشاط الحرفي، بينما أجاب 30 آخرون (40.54%) أنهم قاموا ببراء هذه المحلات لأشخاص آخرين. غير أن هذه النسب تختلف من قطاع لآخر كما يظهر من الأشكال (68، 69، 70، 71، 72):

✓ قطاع الزاوية هو الوحيد الذي سجلت به أكبر نسبة لكراء محلات الحرف، حيث قدرت **69.23%** (9 أفراد من أصل 13)،

✓ النسب المسجلة على مستوى المركز مقارنة لتلك المسجلة على مستوى إجمالي العينة المدروسة، حيث قدرت نسبة الأشخاص الذي يمارسون النشاط الحرفي بمحلات توجد بمقر سكنهم بـ **55.56%** بينما سجلت نسبة **44.44%** للأفراد الذين قاموا ببراء محلاتهم لأشخاص آخرين (10 أفراد مقابل 8)،

✓ قطاع البيضاء الصغير هو الوحيد الذي لم يسجل به أي فرد قام ببراء محله لصاحب حرفة ما، باعتبار أن 5 أشخاص المستجوبين هم في الأصل من يمارسون النشاط الحرفي في محلاتهم الخاصة،

✓ قطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة سجلت بهما نسب متقاربة جدا لأصحاب السكن الذين يمارسون نشاطا حرفيا بمحلاتهم الخاصة، حيث قدرت بـ **64.71%** و **66.67%** على التوالي (11 فرد من أصل 17 بالنسب لقطاع الكاهنة، و 14 من أصل 21 بالنسبة لقطاع الأوراس الكبير).

من خلال هذه النتائج يمكن استنتاج ما يلي:

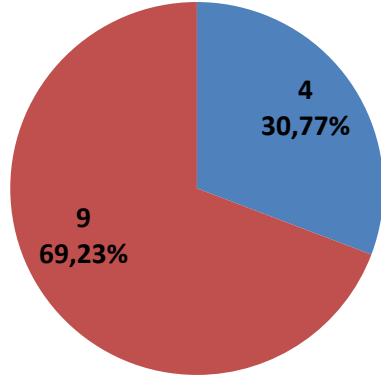
- ✓ الطلب على كراء محلات الأنشطة التجارية يسجل أكبر نسبة على مستوى القطاعات المركزية مقارنة بقطاعات الأطراف، و هذا ما ظهر على مستوى قطاعي البيضاء الصغيرة والزاوية،
- ✓ النتائج تبين أن الطلب على كراء محلات الأنشطة التجارية يسجل أضعف النسب على مستوى قطاعات الأطراف كما هو الحال بالنسبة لقطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير،
- ✓ النسب المسجلة على مستوى قطاع البيضاء الصغيرة تثبت بما لا يدع الشك أنه قطاع لا يستقطب التجار و الحرفيين، حيث سجلت به أضعف نسب كراء المحلات سواء التجارية أو الحرفية،
- ✓ الطلب على كراء محلات الأنشطة الحرفية أقل مقارنة بالطلب على كراء محلات الأنشطة التجارية كما يظهر من خلال نتائج العينة الإجمالية،
- ✓ معظم أفراد العينة الحرفيين المستجوبين يمارسون نشاطهم الحرفي على مستوى مساكنهم الخاصة، ما عدا قطاع الزاوية الذي سجلت به أكبر نسبة كراء لمحلات النشاطات الحرفية.

#### 4.2.3 نظرة السكان للحي الذي يقطنون به:

من خلال الشكل رقم 73 نلاحظ أن 246 فردا (41.34%) من إجمالي العينة يعتقد أن الحي الذي يقطن به ذو طابع سكني، بينما يضمن 223 فردا (37.48%) من إجمالي أفراد العينة أنه ذو طابع تجاري، في حين أجاب 55 فردا (9.24%) من أفراد العينة أنه ذو طابع حرفي، غير أن 71 فردا (11.93%) من أفراد العينة لم يستطيعوا تحديد طبيعة الحي فكانت إجاباتهم "لا أعلم".

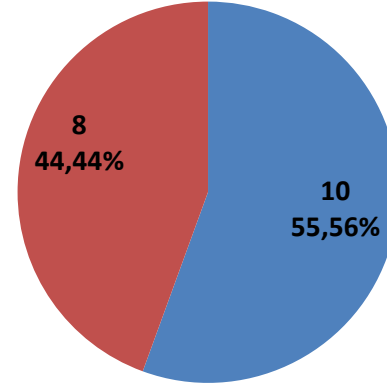
الشكل رقم 69: صاحب النشاط الحرفي/ عينة قطاع الزاوية

صاحب السكن كراء لشخص آخر



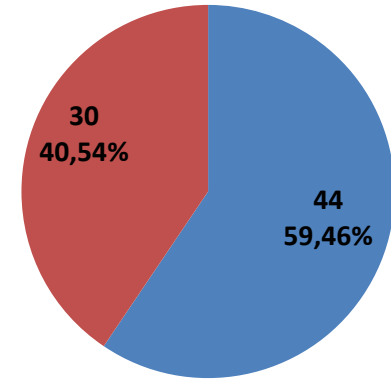
الشكل رقم 68: صاحب النشاط الحرفي/ عينة قطاع مركز المدينة

صاحب السكن كراء لشخص آخر



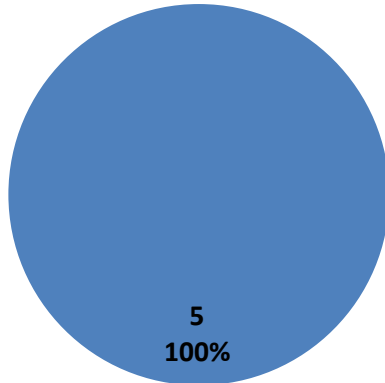
الشكل رقم 67: صاحب النشاط الحرفي/ العينة الكلية

صاحب السكن كراء لشخص آخر



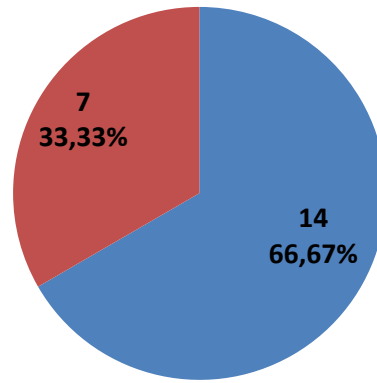
الشكل رقم 72: صاحب النشاط الحرفي/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة

صاحب السكن



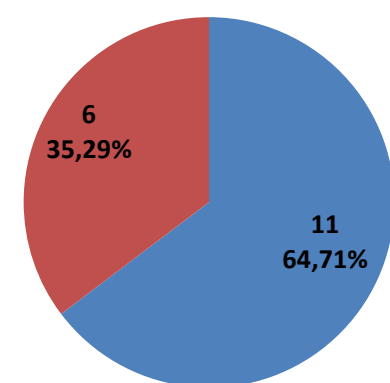
الشكل رقم 71: صاحب النشاط الحرفي/ عينة قطاع الاوراس الكبير

صاحب السكن كراء لشخص آخر



الشكل رقم 70: صاحب النشاط الحرفي/ عينة قطاع الكاهنة

صاحب السكن كراء لشخص آخر



غير أن آراء أفراد العينة تختلف من قطاع لآخر تبعاً لموقعه، وزنه التجاري، تاريخ نشأته... حيث يمكن تلخيصها كما يلي:

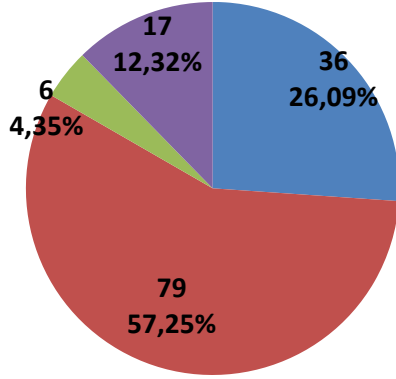
- ✓ قطاع مركز المدينة هو مجموعة أحياء تجارية بامتياز حسب رأي سكانه، حيث يرى 103 أشخاص (81.75%) من أفراد عينته بأن الحي الذي يسكنون به يتميز بطابع تجاري، بينما يرى 9 أفراد فقط (7.14%) أنه ذو طابع سكني، في حين لم يستطع 14 فرداً (11.11%) تحديد نوعيته، في غياب أي رأي يعتبر الحي ذو طابع حرفي،
- ✓ قطاع البيضاء الصغيرة هو الوحيد الذي يرى جميع أفراد عينته أنه عبارة عن مجموعة أحياء ذات طابع سكني فقط،
- ✓ اعتبر 28 فرداً (25%) و 25 فرداً (20.16%) على التوالي من إجمالي عينة قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير أن الحي الذي يسكنون به ذو طابع حرفي، و هي النسب الأعلى بين أفراد العينة المدروسة،
- ✓ اعتبر أكثر من نصف أفراد عينة قطاع الزاوية (79 فرداً، ما يعادل 57.25%) أن الحي الذي يقطنون به ذو طابع تجاري، بينما لم يعتقد سوى 6 فقط أفراد (4.35%) من عينة البحث أن حيهم ذو طابع حرفي، في حين أجاب ربع أفراد العينة (26.09%) أن حيهم ذو طابع سكني،
- ✓ أكبر نسبة للأفراد الذين لم يستطيعوا تحديد هوية الحي الذي يقطنون به سجلت بقطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة (25% و 12.5% من إجمالي عينة البحث على التوالي)،

من خلال هذه المعطيات التي تمثل آراء جزء من سكان مختلف القطاعات العمرانية المدروسة نستطيع القول أن:

- ✓ المعطيات تؤكد نتائج الدراسة الميدانية بأن القطاعات المركزية و القطاعات الانتقالية متخصصة في التجارة الصافية و تجارة الخدمات، و هذا ما يظهر من خلال آراء أفراد عينة قطاعي مركز المدينة و الزاوية (82% و 57% على التوالي من أفراد العينتين أجابوا بأن أحياءهم ذات طابع تجاري)،
- ✓ هذا المعطيات تؤكد من جهة أخرى أن قطاعات الأطراف تخصص أساساً في تجارة الحرف مقارنة بالأصناف التجارية الأخرى، و هو ما يظهر من خلال إجابات أفراد عيني الأوراس الكبير و الكاهنة (25% و 20% من عينة بحث القطاعين أجابوا أن الحي الذي يسكنون به ذو طابع حرفي)،
- ✓ النتائج تؤكد كذلك نتائج الدراسة الميدانية التي تنص أن قطاع البيضاء الصغيرة هو مجموعة أحياء ذات طابع سكني فقط تعاني تهميشاً تجارياً كبيراً،
- ✓ النتائج كذلك تبين أن التركيز التجاري يزداد كلما انتقلنا من أحياء الأطراف إلى المركز حسب آراء أفراد العينة المدروسة (الأحياء السكنية: 100% من عينة قطاع البيضاء الصغيرة، 48% من أفراد عينة الكاهنة، 38% من أفراد عينة الأوراس الكبير، بينما أضعف النسب سجلت على مستوى قطاعي الزاوية بـ 26.09% و قطاع مركز المدينة بـ 11.11% من أفراد عينة القطاعين)،

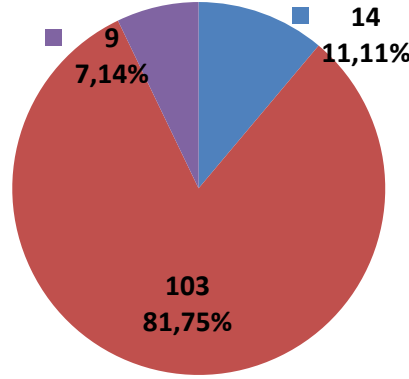
الشكل رقم 75: طبيعة الحي الذي تسكن به قطاع الزاوية

■ ذو طابع سكني ■ ذو طابع تجاري  
■ لا أعلم ■ ذو طابع حرفي



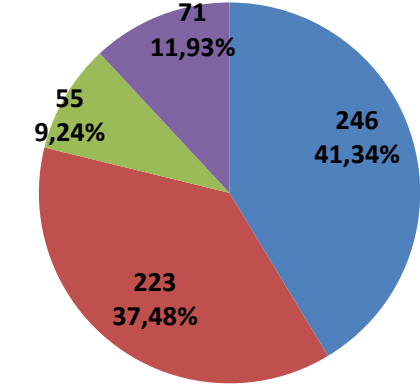
الشكل رقم 74: طبيعة الحي الذي تسكن به قطاع مركز المدينة

■ ذو طابع سكني ■ ذو طابع تجاري  
■ لا أعلم



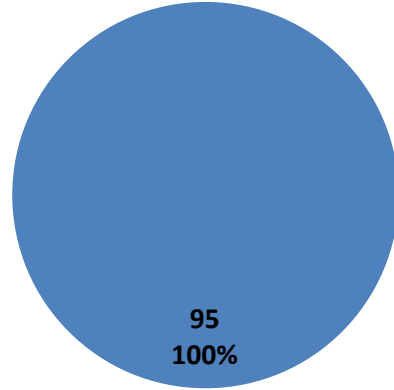
الشكل رقم 73: طبيعة الحي الذي تسكن به قطاع العينة الكلية

■ ذو طابع سكني ■ ذو طابع تجاري  
■ لا أعلم ■ ذو طابع حرفي



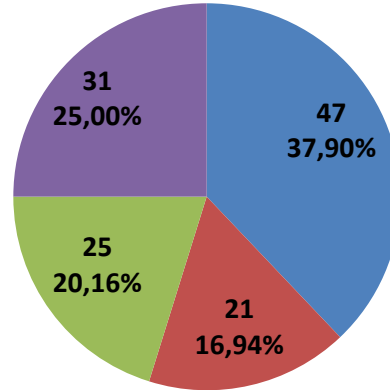
الشكل رقم 78: طبيعة الحي الذي تسكن به قطاع البيضاء الصغيرة

■ ذو طابع سكني



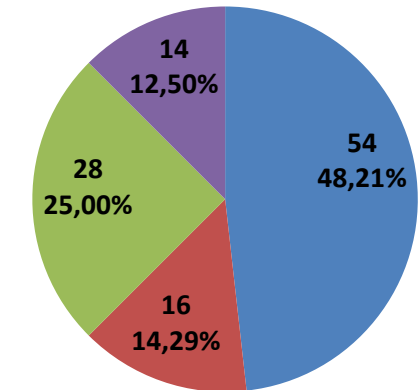
الشكل رقم 77: طبيعة الحي الذي تسكن به/عينة قطاع الأوراس الكبير

■ ذو طابع سكني ■ ذو طابع تجاري  
■ لا أعلم ■ ذو طابع حرفي



الشكل رقم 76: طبيعة الحي الذي تسكن به قطاع الكاهنة

■ ذو طابع سكني ■ ذو طابع تجاري  
■ لا أعلم ■ ذو طابع حرفي



### 5.2.3 مدى الإزعاج إذا كان الحي تجاريا أو حرفيا:

من خلال الشكل رقم 79 نلاحظ أن 120 فردا أجابوا بأن النشاط التجاري و الحرفي الممارس بجوار مساكنهم لم يسبب لهم أي حرج أو إزعاج و هو ما يعادل **43.17%** من إجمالي أفراد العينة الذين أنه يسكنون في أحياء ذات طابع تجاري أو حرفي.

في حين أجاب 158 فردا من نفس عينة البحث أن هذه الأنشطة تسبب لهم حرجا و إزعاجا و هو ما يعادل **56.83%** من إجمالي أفراد العينة.

غير أن الملاحظ أنه كلما انتقلنا من أطراف الأحياء نحو المركز كلما زادت نسبة الأشخاص الذين يعتبرون أن هذه الأنشطة تسبب إزعاجا أو إحراجا، كما يظهر من خلال الأشكال 80، 81، 82، 83 و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ قطاع البيضاء الصغيرة أجاب جميع أفراد عينته أن الحي الذي يسكنون به ذو طابع سكني فقط، و لهذا لم يسجل أي إزعاج مرافق للأنشطة التجارية أو الحرفية حسب آراء عينة البحث،  
✓ قطاع مركز المدينة سجلت به أكبر نسبة من أفراد عينة البحث الذين يظنون أن الأنشطة التجارية بالحي الذي يسكنون به تسبب إزعاجا حيث قدرت بـ 61 فردا (**59.22%**) مقابل 42 فردا فقط (**40.78%**) يظنون العكس. أما قطاع الزاوية فسجلت به ثاني أعلى نسبة أفراد عينة تعاني من إزعاج بسبب الأنشطة التجارية بـ 38 فردا (**44.71%**) مقابل 47 آخرين (**55.29%**) أجابوا بالعكس. و هي مقاربة لتلك المسجلة على مستوى قطاع الكاهنة بـ 19 فردا (**43.18%**) مقابل 25 آخرون (**56.82%**).

✓ قطاع الأوراس الكبير سجلت به نسبة ضعيفة لأفراد عينة تمثل لهم الأنشطة التجارية و الحرفية الممارسة بأحيائهم مصدر إزعاج رغم أن هذا القطاع تنتشر به الأنشطة الحرفية التي من المحتمل أنها تسبب إزعاجا (تجارة الخشب و الألمنيوم، الحدادة، ميكانيك السيارات...). حيث لم يتعد عدد الأفراد الذين أجابوا بـ "نعم" اثنين فقط (**4.53%**) من بين 46 فردا.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أنه كلما زاد التركيز التجاري في منطقة ما، كلما كان هذا التركيز مصدر إزعاج و حرج لجزء معتبر للسكان القاطنين بهذه المناطق وخاصة بالأحياء المركزية للمدينة.

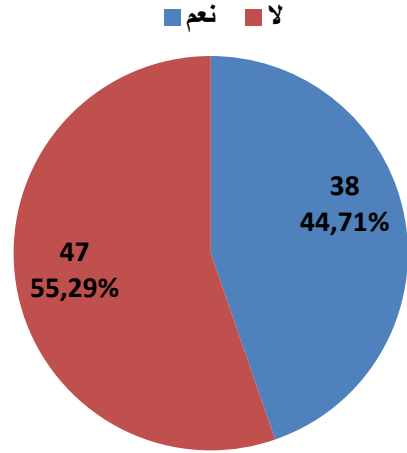
### 6.2.3 صور و أنماط الإزعاج الذي يتعرض له السكان بالمناطق التجارية:

حسب آراء أفراد عينة البحث التي تظن أن الأنشطة التجارية تسبب لهم إحراجا و المقدر عددهم بـ 120 فردا، فإنه توجد العديد من صور هذا الإحراج، و هو ما يظهر من خلال الشكل رقم 84.

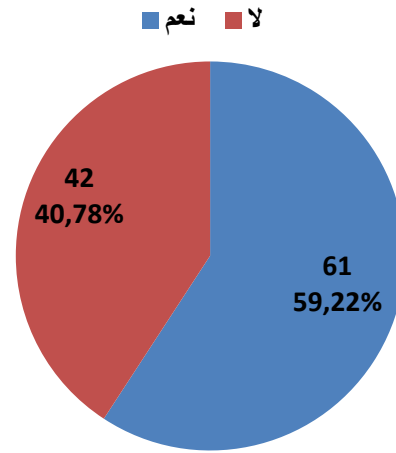
فقد ربط 30 فردا (**25%**) هذا الإزعاج الضوضاء الصادرة عن المحلات التجارية و التجار (صياح التجار، ضجيج الآلات، أصوات منبهات السيارات...)، بينما 29 آخرون (**24.17%**) أكدوا أن سبب الإزعاج يعود إلى الازدحام المروري الخانق بسبب كثافة حركة المرور. في حين أشار 25 فردا (**20.83%**) إلى التوقف العشوائي لسيارات التجار و المتسوقين في أي مكان حتى تلك التي يمنع فيها ركن السيارات.

أما 19 شخصا (**15.83%**) من أفراد العينة فقد أكدوا أنهم يعانون يوميا من الرمي العشوائي للقمامة و مخلفات التجار بأنواعها (مخلفات عضوية، العلب الكرتونية و البلاستيك...). و في الأخير أرجع 17

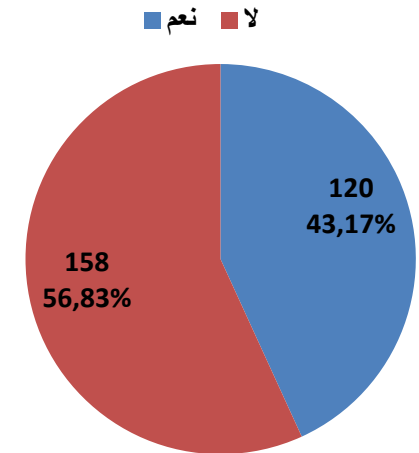
الشكل رقم 81: إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الزاوية



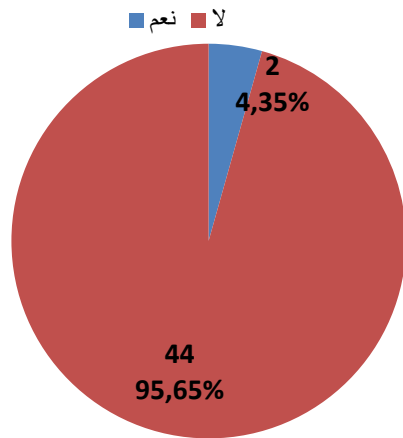
الشكل رقم 80: إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع مركز المدينة



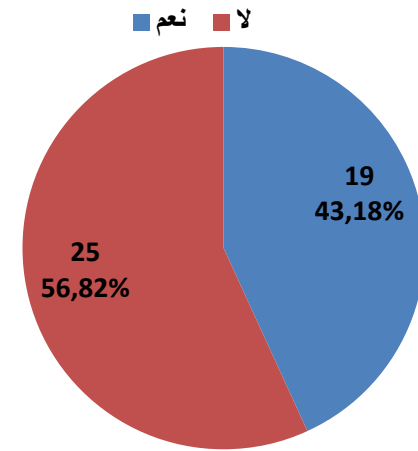
الشكل رقم 79: إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / العينة الكلية



الشكل رقم 83: إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 82: إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الكاهنة



آخرون سبب الانزعاج إلى المظهر السيئ الذي يفرضه النشاط التجاري و خاصة من خلال طرق عرض السلع العشوائية، أشكال و مواد بناء طاوولات العرض البدائية....

هذه الأنماط و الأنواع من الإزعاجات تختلف من قطاع لآخر تبعا لخصوصيات و حجم النشاط التجاري الممارس، موقع كل قطاع، حجم محاور النقل... غير أنه يمكن تلخيصها كما يلي (الأشكال 85، 86، 87، 88):

- ✓ اقتصر الإزعاج المسجل على مستوى قطاع الأوراس الكبير حسب الفردين المستجوبين على الضوضاء الصادرة عن محلات الأنشطة الحرفية الواقعة بجوار سكنهما،
- ✓ معظم أفراد عينة مركز المدينة ربطوا سبب الإزعاج بمنظومة النقل في المنطقة (39.34% بسبب الازدحام المروري و 21.31% بسبب التوقف العشوائي)، بينما ربط 18.03% من الأشخاص السبب إلى الضوضاء، أما البقية فأزعجهم المظهر العام المشوه و الرمي العشوائي للقمامة (16.03% و 4.92% من عينة البحث على التوالي)،
- ✓ عكس مركز المدينة، ربط أكثر من 42% من عينة بحث قطاع الزاوية (16 فردا) سبب الإزعاج بالرمي العشوائي للقمامة خاصة تلك الملاحظة على مستوى ساحة فلسطين، داخل الحديقة العمومية و بجوار العيادة متعددة الخدمات... بينما أرجع 23.68% منهم (9 أفراد) السبب إلى التوقف العشوائي للسيارات. أما البقية فأزعجهم تشويه المظهر العام خصوصا على أطراف السوق و بجانب الملعب البلدي (18.42%)، الازدحام المروري (7.89%) و الضوضاء (7.89%)، (الصور: 92، 93، 94، 95، 96، 97).
- ✓ ربط ثلاثة أرباع أفراد عينة قطاع الكاهنة (73.68%) البالغ عددهم 19 شخصا سبب الإزعاج بالضوضاء الناتجة عن الأنشطة الحرفية و التجارية و كذا عن حركة المرور المرافقة لها. بينما أرجع البقية السبب إلى الازدحام المروري (10.53%) و التوقف العشوائي للسيارات و الشاحنات (15.79%)،

من خلال هذه المعطيات نستنتج أنه و رغم الأهمية الكبيرة التي تكتسبها الأنشطة التجارية و الحرفية إلا أنها تطرح عدة إشكالات تؤثر على السكنية العامة للسكان و تنعكس سلبا على الخدمات المقدمة، خاصة لما نتكلم عن الإزعاجات الناتجة أساسا عن الممارسات اليومية للمتسوقين و التجار و الحرفيين خاصة الفوضويين منهم. و التي تتلخص عموما في الرمي العشوائي للقمامة و ما يرافقها من تشويه للمظهر العام، مشاكل النقل لاسيما الازدحام المروري و التوقف العشوائي للوسائل النقل...

الصورة رقم 93: وضع عوائق معدنية لمنع توقف السيارات، بالرغم من أنها تعيق الزبائن كذلك،



الصورة رقم 92: العرض العشوائي للسلع في عرض الطريق بمركز المدينة



الصورة رقم 95: الرمي العشوائي للمخلفات العضوية رغم المخاطر الصحية التي تطرحها،



الصورة رقم 94: الرمي العشوائي لمخلفات الأنشطة التجارية بمركز المدينة،



الصورة رقم 97: الازدحام المروري عبر أهم محاور النقل خاصة بمركز المدينة،

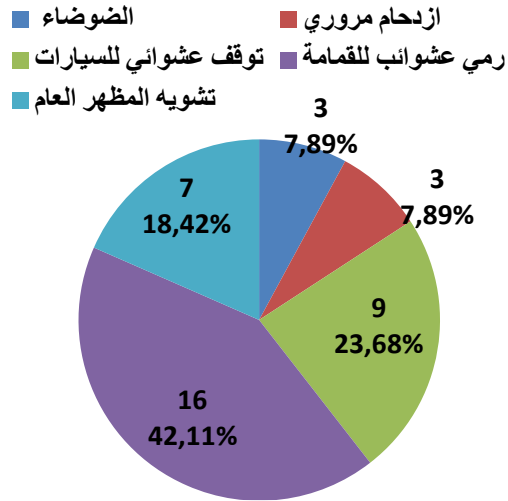


الصورة رقم 96: وضع اللافتات الإشهارية وسط الأرصفة مما يعيق سير المشاة،

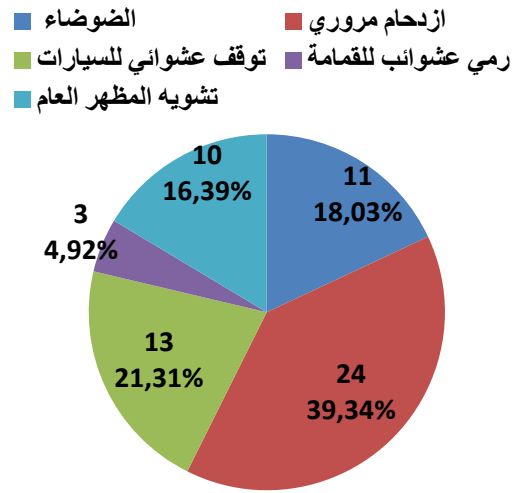


المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م،

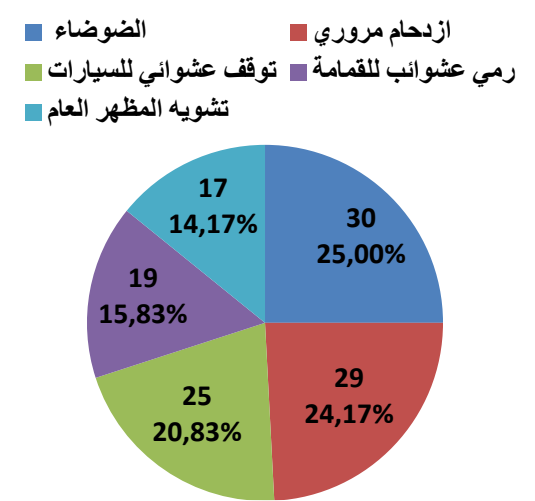
الشكل رقم 86: نوع الازعاج / قطاع الزاوية



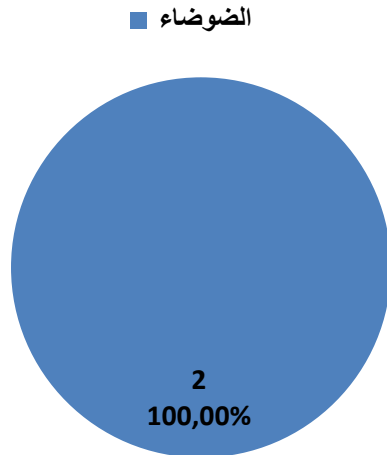
الشكل رقم 85: نوع الازعاج / قطاع مركز المدينة



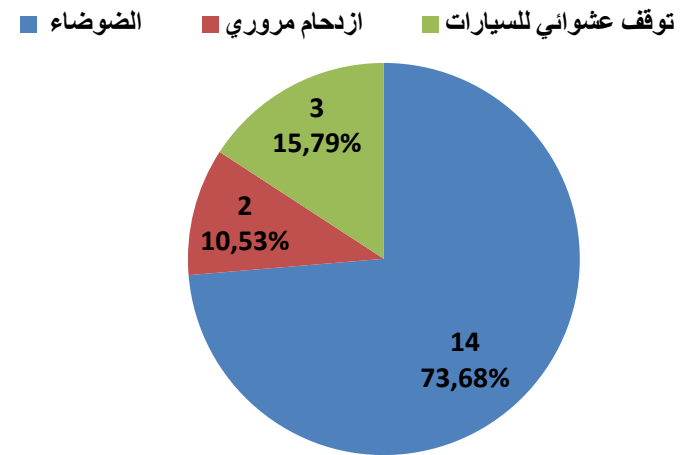
الشكل رقم 84: نوع الازعاج / العينة الكلية



الشكل رقم 88: نوع الازعاج / قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 87: نوع الازعاج / قطاع الكاهنة



### 7.2.3 ممارسات المتسوقين و العوامل المتحكمة بها:

و التي تتمثل أساسا في أماكن التسوق، وسائل النقل المستعملة، و مدى الرضا عن الخدمات المقدمة حيث يمكن التطرق إليها كما يلي:

#### أ. أفضل منطقة أو مكان لشراء المواد الغذائية العامة:

حسب الشكل رقم 89 فقد حدد أغلبية 341 شخصا من أفراد عينة البحث (57.31%) مكان شراء المواد الغذائية بالشارع الذي يقطنون به، بينما يقني 173 فردا آخرون (29.08%) حاجاتهم من أحياء أخرى. في حين كان 81 فردا (13.61%) يذهبون إلى محلات مركز المدينة لقضاء حاجاتهم.

غير أن النتائج تختلف من قطاع لآخر كما يظهر من الأشكال 90، 91، 92، 93، 94، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ جميع أفراد عينة مركز المدينة يفتنون حاجاتهم من محلات القطاع دون التنقل إلى قطاعات أخرى، لكن 91 فردا منهم (72.22%) يشترونها من محلات تقع في الشارع الذي يسكنون به، بينما 35 فردا فقط (27.78%) يفتنون حاجاتهم من أحياء مجاورة لهم.

✓ نفس النتائج مسجلة تقريبا على مستوى قطاع الزاوية، حيث يشتري 104 أفراد (75.36%) من عينة البحث المواد الغذائية من محلات تقع في الضارح الذي يسكنون به، بينما يفتني 28 آخرون (20.29%) حاجاتهم من أحياء مجاورة في حين أن 6 أفراد فقط (4.35%) يتوجهون نحو مركز المدينة لذات الهدف و التي هي أضعف نسبة مقارنة بقطاعات أخرى،

✓ يشتري نصف أفراد عينة بحث قطاع الكاهنة المواد الغذائية من نفس الشارع الذي يقطنون به، في حين يشتريها 34 آخرون (30.36%) من أحياء مجاورة. في الوقت الذي يتوجه 21 فردا (18.75%) نحو مركز المدينة لنفس الغرض،

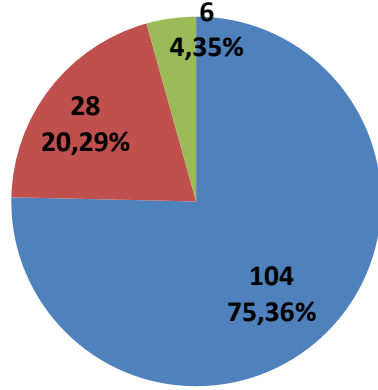
✓ النتائج في قطاع الأوراس الكبير كانت متقاربة، حيث قدر عدد الأشخاص اللذين يفتنون حاجاتهم من المواد الغذائية من نفس الشارع الذي يسكنون به 50 فردا (40.32%) من عينة البحث، بينما يفتني 31 آخرون (25%) حاجاتهم من الأحياء المجاورة، في حين يتوجه 43 فردا (34.68%) نحو مركز المدينة لنفس الغرض و التي هي أعلى نسبة مقارنة بقطاعات أخرى،

✓ قطاع البيضاء الصغيرة الذي يعاني سكانه تهميشا كبيرا فيما يخص المحلات التجارية، يفتني 39 (41.05%) شخصا فقط من أفراد عينته حاجياتهم من نفس الشارع الذي يسكنون به، في حين يتوجه البقية (11.58%) نحو مركز المدينة، بينما يتوجه 45 فردا (47.37%) منهم نحو الأحياء المجاورة و خاصة السلام و احمد بن موسى لنفس الغرض... و التي هي أعلى نسبة تنقل مقارنة بالقطاعات الأخرى

من خلال هذه المعطيات نستنتج أنه و بالرغم من أن معظم السكان يفتنون حاجاتهم من المواد الغذائية من نفس الشارع الذي يقطنون به، إلا أن الملاحظ أنه كلما نقص الثقل التجاري بقطاعات الأطراف كلما اضطر سكانها لقطع مسافات أكبر لتلبية حاجاتهم من خلال تنقلهم إما للأحياء المجاورة أو نحو مركز المدينة، و في هذا الإطار سجلت أعلى نسبة تنقل نحو مركز المدينة بقطاع الأوراس الكبير، بينما سجلت أعلى نسبة تنقل نحو أحياء مجاورة على مستوى عينة قطاع البيضاء الصغيرة.

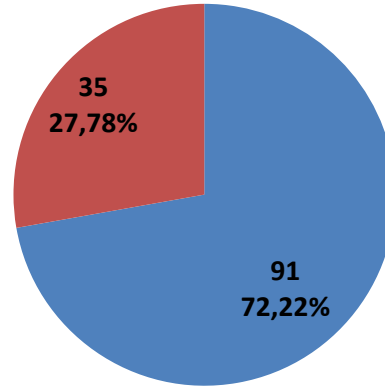
الشكل رقم 91: مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الزاوية

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به ■ من مركز المدينة



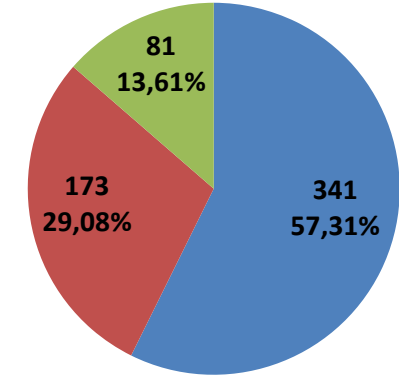
الشكل رقم 90: مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع مركز المدينة

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به



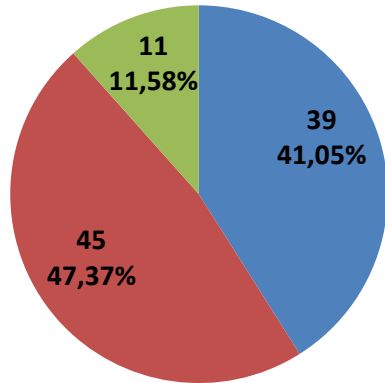
الشكل رقم 89: مكان شراء المواد الغذائية/ العينة الكلية

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به ■ من مركز المدينة



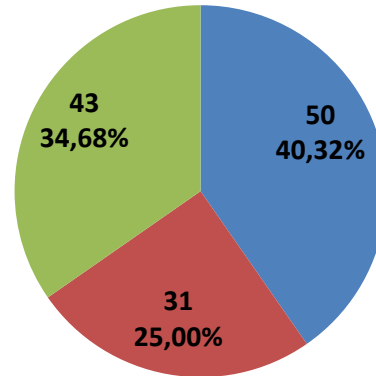
الشكل رقم 94: مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع البيضاء الصغيرة

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به ■ من مركز المدينة



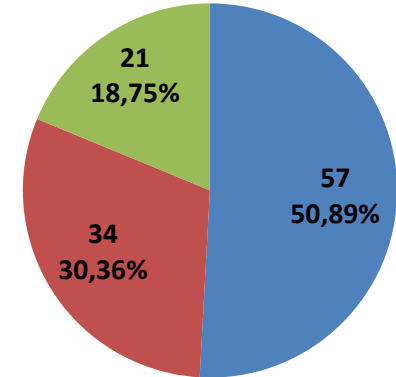
الشكل رقم 93: مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الأوراس الكبير

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به ■ من مركز المدينة



الشكل رقم 92: مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الكاهنة

■ من الأحياء المجاورة ■ من الشارع الذي تسكن به ■ من مركز المدينة



ب. أفضل منطقة لشراء الخضر و الفواكه:

من خلال الشكل رقم 95 نلاحظ أن 254 فردا من عينة البحث يفتنون الخضر و الفواكه من السوق الأسبوعية، بينما البقية يفتنونها إما من الشارع الذي يسكنون به (120 فردا أو ما يعادل 20.17% من عينة البحث)، من مركز المدينة (119 فردا أو ما يعادل 20% من العينة الإجمالية) أو من الأحياء المجاورة (102 فردا ما يعادل 17.14% من العينة الإجمالية).

غير أنه يمكن ملاحظة الاختلافات و التمايزات بين آراء أفراد عينة كل قطاع من خلال الأشكال 96، 97، 98، 99، و 100 و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ قطاع الزاوية: يشتري 66.67% من أفراد عينته الخضر و الفواكه من السوق الأسبوعية و محيطها باعتبارها قريبة جدا من القطاع، و هي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى،
- ✓ قطاع مركز المدينة: ثلاث أرباع أفراد عينته الخضر و الفواكه من نفس القطاع (50.79% من نفس الشارع و 21.43% من أحياء مجاورة) بينما 27.78% يتوجهون نحو السوق الأسبوعية لتلبية حاجاتهم، (الصور 98، 99).
- ✓ قطاع الكاهنة: يشتري 8% فقط من أفراد عينته الخضر و الفواكه من داخل حدوده، بينما الأغلبية الساحقة إما تتوجه نحو سوق الخضر و الفواكه بقطاع سفاري (50.89%) أو نحو محلات مركز المدينة (41.07%) والتي تعتبر أكبر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى،
- ✓ نفس الأمر يتكرر مع قطاع الأوراس الكبير و لو بنسب متفاوتة، حيث يقتني 31% من أفراد عينة القطاع احتياجاتهم، بينما البقية إما يتوجهون نحو مركز المدينة (31.45%) أو نحو السوق الأسبوعية (38.71%) لنفس الغرض، (الصورة 100).
- ✓ أما قطاع البيضاء الصغيرة فيتوجه 44.21% من أفراد عينته نحو الأحياء المجاورة و بالتحديد نحو أسواق و محلات قطاع السلام من أجل شراء الخضر و الفواكه، و هي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات. بينما البقية فإما أنهم يتوجهون نحو محلات تقع بنفس القطاع (14.74%)، مركز المدينة (17.89%) أو السوق الأسبوعية (23.16%).

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن السوق الأسبوعي و محلات بيع الخضر و الفواكه المتواجدة على مستوى مركز المدينة و خاصة محور عباس لغرور تبقى من أهم مناطق جذب المتسوقين بمدينة عين البيضاء كما يظهر من النسب المذكورة سابقا.

بحيث أنه كلما انخفض التركيز التجاري في أحياء الأطراف كلما دفع السكان للتنقل إما نحو الأحياء المجاورة أو نحو القطاعات المركزية للوصول إلى سوق الخضر و الفواكه بقطاع سفاري أو المحلات المتواجدة بمركز المدينة. هذا الأمر أدى إلى بروز ظاهرة المحلات التجارية المتعددة الوظائف، بمعنى تلك التي تميل إلى بيع العديد من الأصناف التجارية (مواد غذائية، خضر و فواكه، خدمات... في نفس المحل التجاري)، و هي الظاهرة التي يمكن ملاحظتها في العديد من أحياء الأطراف، و التي تهدف إلى تلبية حاجيات أكبر نسبة من السكان من جهة و تغطية العجز المسجل على مستوى هذه الأحياء من جهة أخرى.

الصورة رقم 98: عرض الخضار و الفواكه في محيط السوق الأسبوعية بقطاع الزاوية،



الصورة رقم 99: محلات لبيع الخضار و الفواكه على مستوى مركز المدينة،



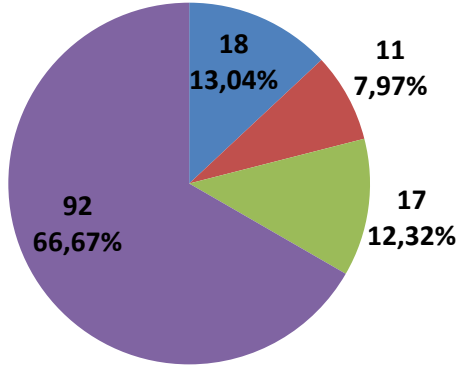
الصورة رقم 100: محلات لبيع الخضار و الفواكه و المواد الغذائية بحي 350 مسكن بقطاع الأوراس الكبير،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م،

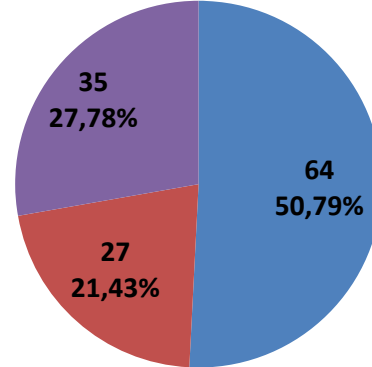
الشكل رقم 97: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع الزاوية

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي ■ من مركز المدينة



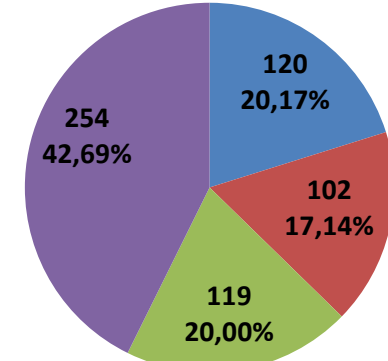
الشكل رقم 96: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع مركز المدينة

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي



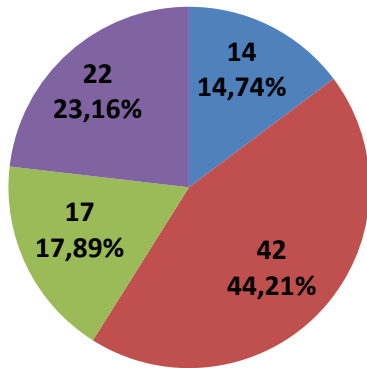
الشكل رقم 95: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع العينة الكلية

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي ■ من مركز المدينة



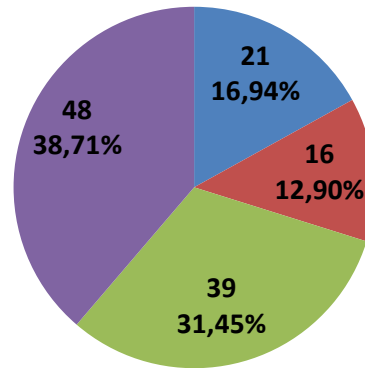
الشكل رقم 100: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع البيضاء الصغيرة

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي ■ من مركز المدينة



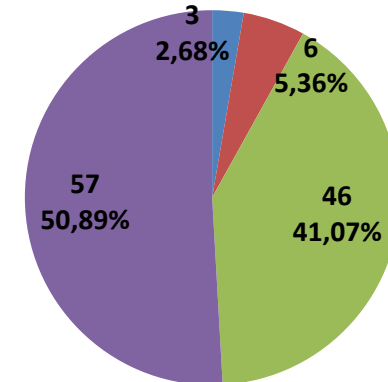
الشكل رقم 99: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع الأوراس الكبير

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي ■ من مركز المدينة



الشكل رقم 98: مكان شراء الخضراوات والفواكه / قطاع الكاهنة

■ من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به  
■ من السوق الاسبوعي ■ من مركز المدينة



### ت. أفضل مكان لشراء الملابس و التجهيز المنزلي:

من خلال الشكل رقم 100 نلاحظ أن معظم أفراد عينة البحث يشترون الملابس و التجهيز المنزلي إما من مركز المدينة بنسبة **39.16%** (233 فردا) أو من مختلف أحياء ماريان بنسبة **36.81%** (216 فردا). في حين أن البقية إما يشترون حاجاتهم من أحياء مجاورة بنسبة **19.83%** (118 فردا) أو من نفس الشارع الذي يقطنون به بنسبة **4.20%** (25 فردا). ما يعني أن مركز المدينة و الأحياء الانتقالية تعتبر مكان التسوق الرئيسي لشراء هذا النوع من السلع بالنسبة لسكان المدينة.

لكن عند تحليل معطيات كل قطاع على حدى نلاحظ أن آراء أفراد العينة تختلف من قطاع لآخر كما هو ملاحظ في الأشكال **101، 102، 103، 104، 105** و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ بالنسبة لأفراد عينة قطاع مركز المدينة تقتصر توجهاتهم لشراء الملابس و أدوات التجهيز المنزلي على 3 جهات، حيث يقصد 57 فردا منهم (**45.24%**) الأحياء المجاورة و خاصة على مستوى قطاعي الزاوية و المستقبل المجاورين، بينما يتوجه 51 فردا (**40.48%**) نحو قطاع ماريان. في حين يقتني 18 شخصا (**14.29%**) فقط حاجاتهم نفس الشارع الذي يقطنون به، (الصور **101، 102، 103**).

✓ أما بالنسبة لأفراد عينة قطاع الزاوية فالأمر مختلف، حيث أن ثلاث أرباع الأفراد يقتنون متطلباتهم من قطاعي مركز المدينة (47 فردا أو ما يعادل **34.06%** من العينة الكلية) أو ماريان (55 فردا أو ما يعادل **39.86%**). أما البقية فيتوجهون إلى أحياء في نفس القطاع (خاصة بحي ساحة فلسطين و بجوار السوق المغطاة، أو شارع قحموص محمد الكامل...)،

✓ بقية القطاعات تتميز بنفس النمط من تسوق أفراد العينة، حيث تتوجه الأغلبية المطلقة نحو مركز المدينة أو ماريان على التوالي كما هو الحال بالنسبة لقطاع الكاهنة (**50%** مقابل **36.61%**)، الأوراس الكبير (**54.03%** مقابل **37.10%**)، أو البيضاء الصغيرة (**51.58%** مقابل **42.11%**). أما بقية أفراد عينة هذه القطاعات فيتوجهون نحو أحياء مجاورة لنفس الغرض، في غياب أي شخص يقتني هذه السلع من نفس الشارع الذي يقطن به،

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الأغلبية المطلقة من أفراد عينة البحث يقتنون الملابس و أدوات التجهيز المنزلي من قطاع مركز المدينة و الأحياء الانتقالية المجاورة له (ماريان و الزاوية على وجه الخصوص)، بسبب تنوع ووفرة هذه السلع، و توفر بدائل و خيارات كثيرة لإرضاء معظم المتسوقين. و بسبب قلة المحلات التجارية التي تعرض هذا النوع من السلع في أحياء الأطراف.

أما كخلاصة متعلقة بأحسن أماكن التسوق نستنتج أن وفرة و تنوع الأنشطة التجارية و نوع السلعة في حد ذاتها هي التي تتحكم في أنما تسوق أفراد العينة. بحيث أنه كلما كانت السلعة ذات استعمال يومي كلما كانت المسافة التي يقطعها الأفراد قليلة و لا تتعدى مجال الحي أو القطاع كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية العامة. عكس الخضر و الفواكه التي يميل الأفراد للتوجه نحو الأسواق الأسبوعية أو المحلات المتواجدة بمركز المدينة أو السلام لتلبية حاجاتهم.

بينما الحال يختلف بالنسبة للملابس و أدوات التجهيز المنزلي و التي يتم اقتناؤها دوريا و نادرا، فالأشخاص يضطرون لقطع مسافات طويلة نحو القطاعات المركزية، بسبب ندرة هذا النشاط بمكان إقامتهم.

الصورة رقم 101: محل لبيع الأدوات المنزلي بقطاع مركز المدينة،



الصورة رقم 102: محلات لبيع الملابس الرجالية بشارع قحموص محمد الكامل بقطاع الزاوية،



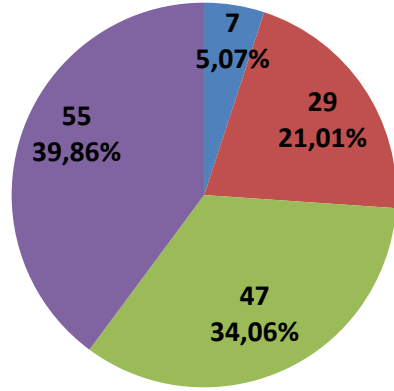
الصورة رقم 103: بيع الأثاث المنزلي في محيط السوق الأسبوعي،



المصدر: التقاط و معالجة الطالب، مايو 2014م،

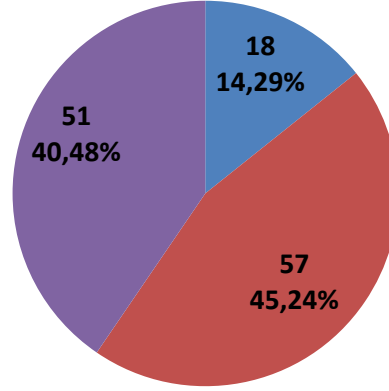
الشكل رقم 102: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الزاوية

من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به ■ من ماريان ■ من مركز المدينة



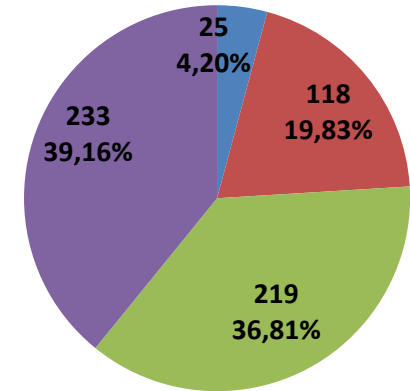
الشكل رقم 101: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع مركز المدينة

من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به ■ من ماريان



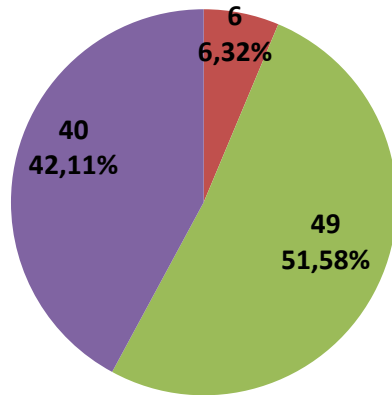
الشكل رقم 100: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ العينة الكلية

من الأحياء المجاورة ■ الشارع الذي تسكن به ■ من ماريان ■ من مركز المدينة



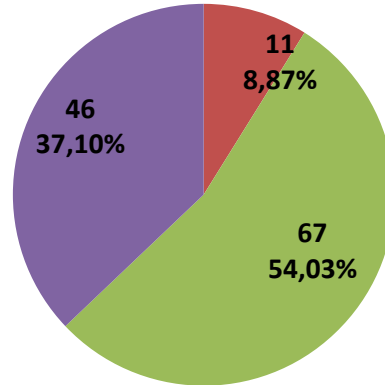
الشكل رقم 105: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع البيضاء الصغيرة

من الأحياء المجاورة ■ من مركز المدينة ■ من ماريان



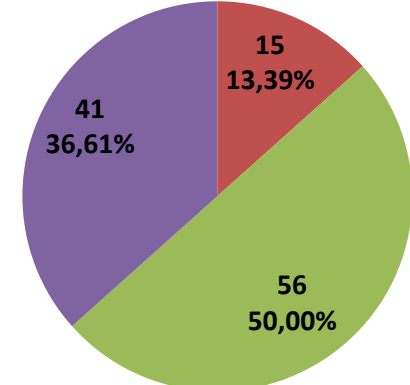
الشكل رقم 104: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الأوراس الكبير

من الأحياء المجاورة ■ من مركز المدينة ■ من ماريان



الشكل رقم 103: مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الكاهنة

من الأحياء المجاورة ■ من مركز المدينة ■ من ماريان



### ث. وسائل النقل المستعملة للوصول إلى المحلات التجارية:

على اعتبار أن بعض الأنشطة التجارية قريبة من مناطق سكن المواطنين و أخرى بعيدة عنهم، فهذا ما يؤدي إلى التحكم في نوعية وسيلة النقل المستعملة لتلبية احتياجات المواطنين.

فمن خلال الشكل رقم 106 نلاحظ أن هناك 4 أنماط للتنقل الأفراد بهدف إشباع حاجاتهم، حيث يستعمل 197 فردا من عينة البحث (33.11%) السيارة الشخصية، بينما 166 فردا آخرون (27.90%) يتنقلون سيرا على الأقدام. في حين يستعمل 118 فردا (19.83%) خطوط النقل الحضري التي تخدم أجزاء من المدينة دون أخرى. أما 114 فردا المتبقين (19.14%) فإنهم يتنقلون باستعمال الدراجة (خاصة النارية منها).

غير أن نسبة استعمال هذه الوسائل تختلف و تتباين من قطاع لآخر، كما هو الحال بالنسبة لخطوط النقل الحضري التي تربط قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير بالأحياء المركزية للمدينة، في حين أن قطاع البيضاء الصغيرة محروم منها رغم أنه بعيد عن مركز المدينة مقارنة بقطاعات أخرى.

يمكن تلخيص النتائج المستخلصة من الأشكال 107، 108، 109، 110، 111 كما يلي:

✓ رغم أن جميع الخدمات التجارية قريبة جدا من سكان قطاع مركز المدينة، إلا أن 53 فردا من عينة البحث (42.06%) يستعملون السيارة الشخصية للوصول إلى المحلات التجارية، و هي أعلى نسبة استعمال للسيارة مقارنة بقطاعات أخرى. يليها قطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة الذي يستعمل 41 و 36 فردا (33.06% و 32.14% على التوالي) من عينتهما السيارة كوسيلة للتنقل و قضاء الحاجات.

✓ على اعتبار أن جميع الخدمات التجارية متوفرة و قريبة من المتسوقين، ف 39 فردا فقط (28.26%) يستعملون السيارة الشخصية مقابل 64 فردا من عينة بحث قطاع الزاوية (46.38%) يقتنون حاجياتهم سيرا على الأقدام، و هي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى. يليها في ذلك قطاع مركز المدينة ب 49 فردا (38.89%)، ثم بعد ذلك قطاع البيضاء الصغيرة ب 33 فردا (34.74%) من عينة بحث القطاع رغم أنه يعاني من قلة المحلات التجارية من جهة، و بعده عن القطاعات المركزية من جهة أخرى. مع تسجيله لأكبر نسبة استعمال للدراجة مقارنة بالقطاعات الأخرى (34 فردا ما يعادل 35.79% من عينة القطاع).

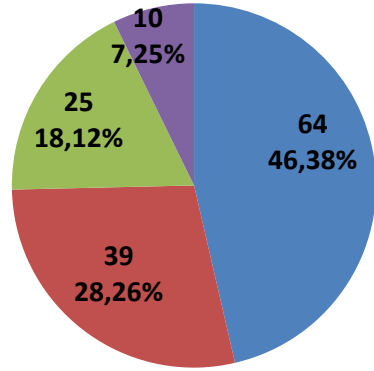
✓ باعتبار قطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة هما الوحيدان المزودان بخدمة النقل الحضري مقارنة بالقطاعات المدروسة الأخرى فقد سجلت بهما أعلى نسبة استعمال لهذه الوسيلة ب 58 و 44 فردا على التوالي (46.77% و 39.29% من عينة بحث القطاعين).

من خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج ما يلي:

✓ كلما ابتعدنا عن أماكن التركيز و التنوع التجاري على مستوى المناطق المركزية كلما زاد استعمال وسائل النقل الميكانيكية (سيارة، دراجة، نقل حضري)،  
✓ كلما اقتربنا إلى المناطق المركزية كلما زادت نسبة الأشخاص الذين يفضلون قضاء حوائجهم سيرا على الأقدام، كما هو الحال بالنسبة لقطاعي الزاوية و مركز المدينة.

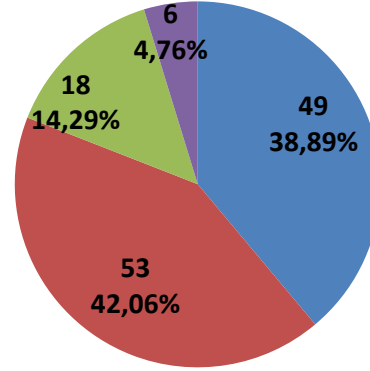
الشكل رقم 108: طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الزاوية

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سيراً على الأقدام  
الدراجة



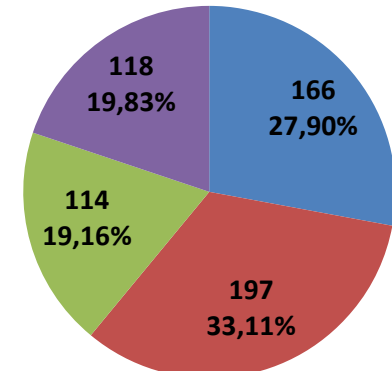
الشكل رقم 107: طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع مركز المدينة

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سيراً على الأقدام  
الدراجة



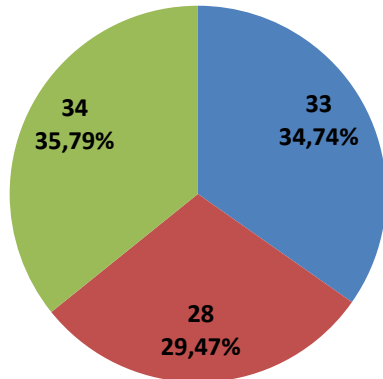
الشكل رقم 106: طريقة الوصول إلى المحلات/ العينة الكلية

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سيراً على الأقدام  
الدراجة



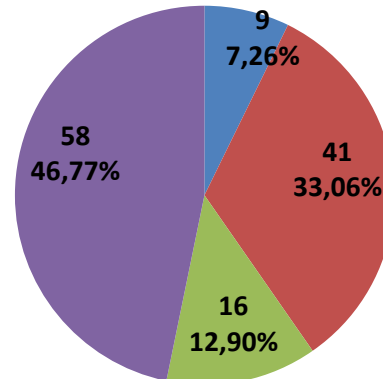
الشكل رقم 111: طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع البيضاء الصغيرة

السيارة الشخصية  
الدراجة  
سيراً على الأقدام



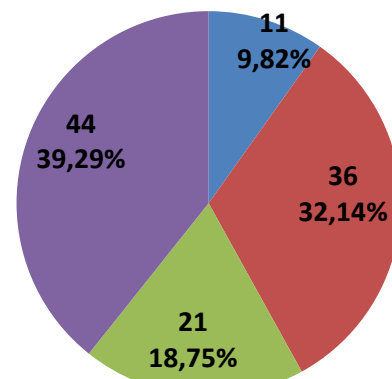
الشكل رقم 110: طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الأوراس الكبير

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سيراً على الأقدام  
الدراجة



الشكل رقم 109: طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الكاهنة

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سيراً على الأقدام  
الدراجة



✓ يلعب النقل الحضري دورا كبيرا في ضمان تنقل المواطنين لقضاء حاجاتهم، خاصة و أن هذه الخطوط تضمن ربط الأحياء المركزية بأحياء الأطراف، و خاصة الكاهنة، الأوراس الكبير، و الحراكتة و المستقبل. و هو ما يظهر من خلال نسب استعمال هذه الخطوط من طرف المواطنين.

✓ في غياب خطوط نقل حضري تربط بين مركز المدينة و قطاع البيضاء الصغيرة، اهتدى السكان إلى استعمال الدراجة و خاصة النارية منها لانخفاض تكاليفها و سهولة قيادتها مقارنة بارتفاع تكاليف شراء سيارة خاصة أو كراء سيارة أجرة.

### ج. تقييم السكان للخدمات التجارية:

يختلف تقييم السكان للخدمات التجارية من شخص لآخر باعتبارها أمرا نسبيا، فخدمة ما قد يراها شخص ما جيدة في حين يراها آخر بأنها رديئة تبعا للعديد من الأمور المتحكمة بها (الحالة النفسية للزبون و التاجر، المحيط العام للخدمة...).

حسب الشكل رقم 112 فقد كانت آراء أفراد عينة البحث حول تقييم الخدمات التجارية الإجمالية متقاربة، فقد أجاب 232 فردا (38.99%) بأنها هذه الخدمات بين متوسطة إلى حسنة، بينما قيمها 209 آخرون (35.13%) بأنها جيدة في حين كان رأي 154 فردا (25.88%) بأنها خدمات سيئة و لا ترتقي للمستوى المأمول.

غير أن مستوى الرضا عن الخدمات التجارية يختلف من قطاع لآخر كما يظهر من خلال الأشكال 113، 114، 115، 116، 117 و التي يمكن تلخيص معطياتها كما يلي:

✓ أكبر نسبة رضا عن الخدمات التجارية سجلت على مستوى قطاعي مركز المدينة و الزاوية، حيث أكد 60 و 54 فردا على التوالي ما يعادل 47.62% و 39.13% من إجمالي عينة بحث القطاعين، بينما سجلت أضعف رضا عن هذه الخدمات على مستوى قطاع البيضاء الصغيرة بـ 12 فردا فقط ما يعادل 12.63% من إجمالي عينة بحث القطاع،

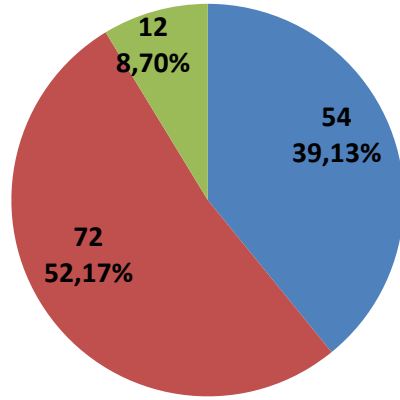
✓ بالمقابل، أكبر نسبة عدم رضا عن الخدمات التجارية سجلت بقطاع البيضاء الصغيرة بـ 62 فردا (65.25% من إجمالي عينة بحث القطاع)، بينما سجلت أدنى نسبة عدم رضا بقطاع الزاوية بـ 12 فردا فقط (8.7% من عينة القطاع)،

✓ النسب المسجلة على مستوى قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير تتوافق بشكل كبير مع النسب المسجلة على مستوى العينة الإجمالية المدروسة،

من خلال هذه الملاحظات نستنتج أنه كلما انتقلنا من أحياء الأطراف نحو الأحياء المركزية للمدينة كلما زادت نسبة الرضا عن الخدمات التجارية بمدينة عين البيضاء، و يعود هذا أساسا إلى قرب و تنوع الأنشطة التجارية بهذه المناطق. بينما تعود النسب المقبولة المسجلة على مستوى قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير إلى توفر بدائل للتسوق بالمركز لتوفر خدمات النقل الحضري التي تضمن إمكانية الاتصال بدون أي عوائق. عكس قطاع البيضاء الصغيرة الذي سجلت به أدنى نسب الرضا عن الخدمات التجارية، و هو أمر مفهوم طالما أن الأنشطة التجارية في هذا القطاع ضعيفة و غير متنوعة، مع ضعف إمكانيات الاتصال أو الانتقال إلى الأحياء المركزية بسبب غياب خدمات النقل الحضري (سيارات أجرة أو حافلات).

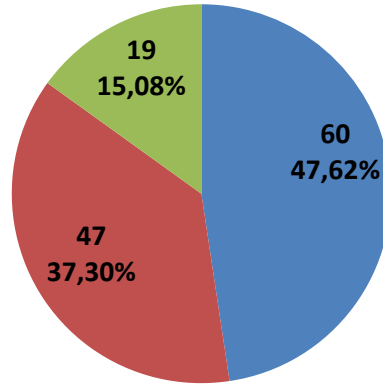
الشكل رقم 114: تقييم الخدمات التجارية / قطاع  
الزاوية

جيدة حسنة رديئة



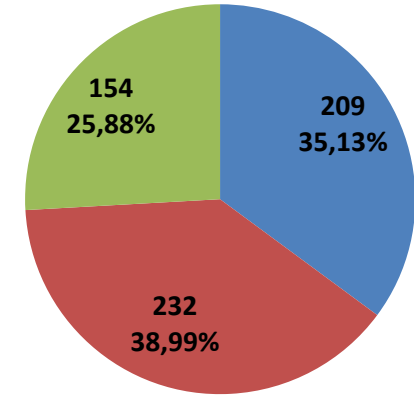
الشكل رقم 113: تقييم الخدمات التجارية / قطاع مركز  
المدينة

جيدة حسنة رديئة



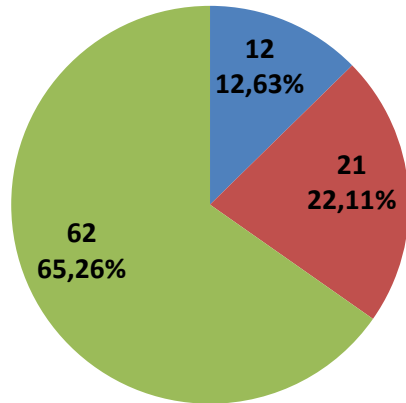
الشكل رقم 112: تقييم الخدمات التجارية / العينة الكلية

جيدة حسنة رديئة



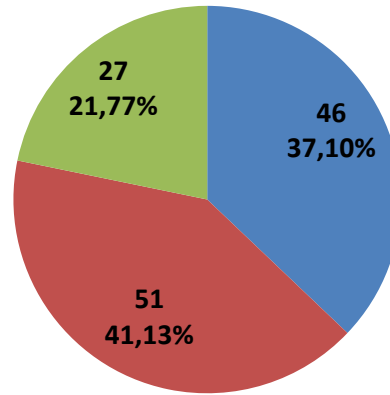
الشكل رقم 117: تقييم الخدمات التجارية / قطاع  
البيضاء الصغيرة

جيدة حسنة رديئة



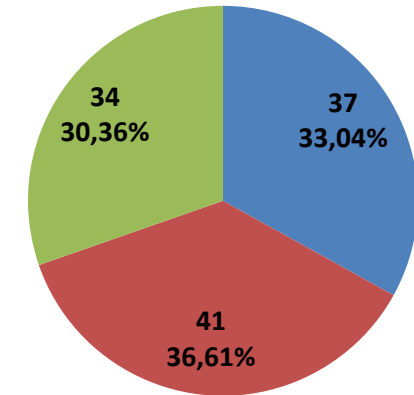
الشكل رقم 116: تقييم الخدمات التجارية / قطاع  
الأوراس الكبير المدينة

جيدة حسنة رديئة



الشكل رقم 115: تقييم الخدمات التجارية / قطاع  
الكاھنة

جيدة حسنة رديئة



### ح. سبب عدم رضا السكان عن الخدمات التجارية:

من خلال تتبع نتائج و معطيات الشكل رقم 118 نلاحظ أن أسباب عدم الرضا عن الخدمات التجارية يعود في الأغلب إلى بعد الأنشطة التجارية عن مكان السكن (52 فرداً، ما يعادل 33.33% من إجمالي عينة البحث)، إضافة إلى الأسعار المرتفعة للسلع و الخدمات (43 فرداً، 27.56%) و المعاملة السيئة للتجار (32 فرداً، 20.51%). في حين أرجع البقية هذا الأمر إلى عدم تنوع الأنشطة التجارية (21 فرداً، 13.46%) إضافة إلى أسباب أخرى (8 أفراد، 5.13%) مرتبطة أساساً بالازدحام، عدم توفر مواقف السيارات...

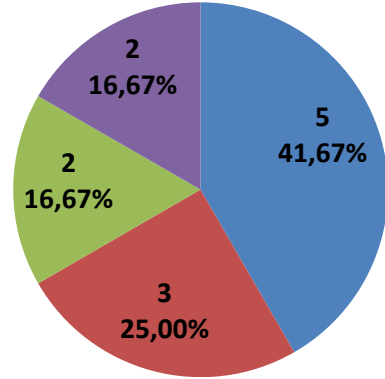
غير أن هذه الأسباب تختلف من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال 119، 120، 121، 122، 123 و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ من بين 19 فرد غير راض عن الخدمات التجارية بقطاع مركز المدينة، ربط 12 منهم السبب بالمعاملة السيئة التي يتلقونها من التجار بينما البقية أرجعوا السبب لارتفاع أسعار السلع و الخدمات،
- ✓ أغلبية الأفراد غير الراضين عن الخدمات التجارية بقطاع البيضاء الصغيرة أرجعوا السبب إلى بعدها الكبير عن أماكن سكنهم (29 فرداً، 46.77% من عينة القطاع) إضافة إلى ارتفاع الأسعار (17 فرد، 27.42%)،
- ✓ معظم أفراد عينة قطاع الأوراس الكبير أرجعوا سبب عدم رضاهم عن الخدمات التجارية إلى بعدها عن مساكنهم (11 فرد، 40.74%) و إلى التعامل السيئ للتجار (6 أفراد، 22.22%) من جهة و عدم تنوع الأنشطة التجارية من جهة أخرى (5 أفراد، 18.52%)،
- ✓ بالنسبة لقطاع الكاهنة، فقد أرجع 11 فرداً (32.35%) من عينة البحث سبب عدم رضاهم عن الخدمات التجارية إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات، بينما ربطها 10 آخرون (29.41%) بعدم تنوع المعروضات، في حين حدد 8 أفراد (23.53%) السبب بكون الخدمات بعيدة عن مقر السكن،
- ✓ بالنسبة لقطاع الزاوية فالعدد محدود جداً لأفراد العينة غير الراضين عن الخدمات التجارية (12 فرد من بين 138 آخرون)، غير أن 5 منهم أرجعوا السبب إلى ارتفاع الأسعار في حين ربطها 3 آخرون بالمعاملة السيئة للتجار أما 4 الباقون فقد أرجعوا السبب لعدم تنوع الخدمات و لبعدها عن مقر سكنهم،

من خلال هذه المعطيات نستنتج أنه كلما اتجهنا نحو أحياء الأطراف كلما زادت نسبة الأفراد الذين يشتكون من ارتفاع الأسعار و بعد المحلات التجارية عن مقر سكناتهم و عدم تنوع الأنشطة التجارية، بينما يشتكي أفراد الأحياء المركزية أساساً من ارتفاع الأسعار و سوء تعامل التجار معهم.

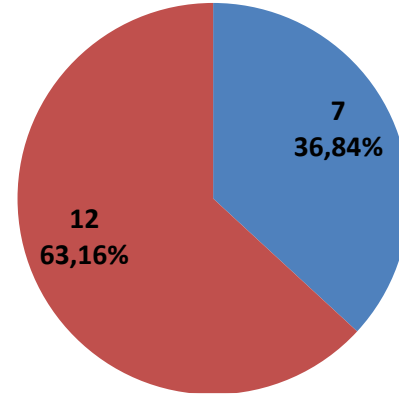
الشكل رقم 120: سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الزاوية

أسعار مرتفعة  
بعيدة  
تعامل التجار سيئ  
غير متنوعة



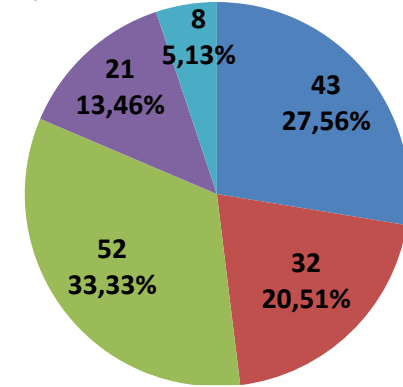
الشكل رقم 119: سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع مركز المدينة

أسعار مرتفعة  
تعامل التجار سيئ



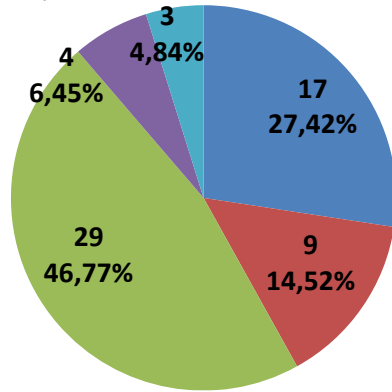
الشكل رقم 118: سبب رداءة الخدمات التجارية / العينة الكلية

أسعار مرتفعة  
بعيدة  
أخرى  
تعامل التجار سيئ  
غير متنوعة



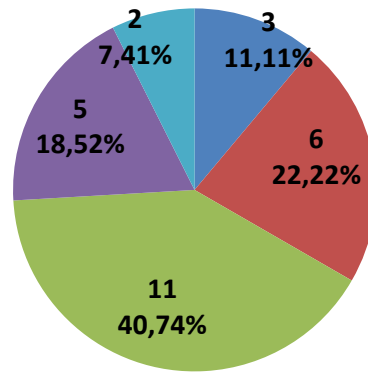
الشكل رقم 123: سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع البيضاء الصغيرة

أسعار مرتفعة  
بعيدة  
أخرى  
تعامل التجار سيئ  
غير متنوعة



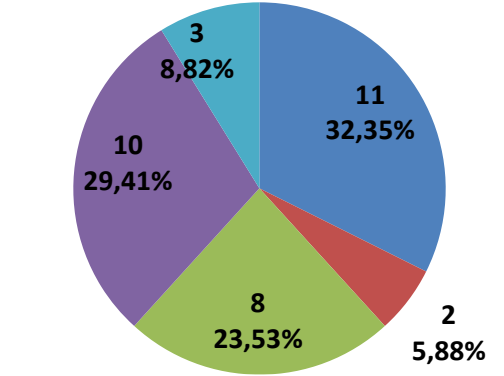
الشكل رقم 122: سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الأوراس الكبير

أسعار مرتفعة  
بعيدة  
أخرى  
تعامل التجار سيئ  
غير متنوعة



الشكل رقم 121: سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الكاهنة

أسعار مرتفعة  
بعيدة  
أخرى  
تعامل التجار سيئ  
غير متنوعة



### خ. أفضل منطقة للتسوق بمدينة عين البيضاء:

من خلال الشكل رقم 124 نلاحظ أنه يلخص معظم إجابات أفراد عينة البحث، حيث أن أحسن مناطق التسوق تقع جميعها في الأحياء المركزية للمدينة (مركز المدينة، ماريان، الزاوية و جزء من قطاع السلام). ف 217 شخصا حددوا أحسن منطقة للتسوق في مركز المدينة، بينما حددها 158 آخرون بمحيط السوق الأسبوعي، في حين أن 107 أفراد اختاروا ماريان و الأحياء المحيطة به.

أما 61 فردا فأجابوا بأنه لا توجد أي منطقة مفضلة للتسوق، فيما حدد 52 فردا مناطق أخرى (الذصرة و السلام، أمام مستشفى زرداني محمد الصالح...) كأفضل المناطق للتسوق.

غير أن هذه النتائج تختلف من قطاع لآخر كما يظهر من خلال الأشكال 125، 126، 127، 128، 129، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

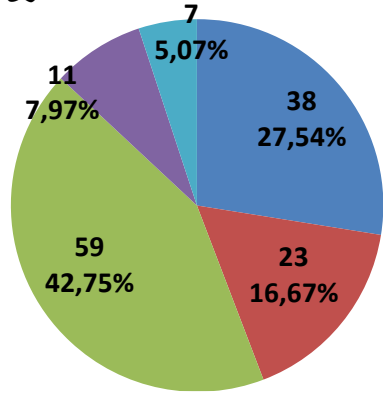
- ✓ يفضل سكان مركز المدينة التسوق في محيطهم القريب منهم، حيث يتوجه 65 فردا من عينة بحث القطاع (51.59%) نحو الأحياء المجاورة لمسكنهم، بينما يفضل 34 فردا (26.98%) التسوق في قطاع ماريان المجاور، في حين أن 21 آخرون (16.67%) يعتبرون محيط السوق الأسبوعي هو أحسن منطقة لقضاء حاجاتهم،
- ✓ نفس الأمر يمكن ملاحظته تقريبا في قطاع الزاوية، باعتبار أن أغلبية أفراد عينة البحث تفضل التسوق في المناطق القريبة من مكان السكن. ف 59 فردا (42.75%) يرون أن محيط السوق الأسبوعي هو أفضل مكان للتسوق، بينما يفضل 38 آخرون (27.54%) منطقة مركز المدينة، في حين يفضل 23 فردا (16.67%) ماريان مقارنة بمناطق أخرى،
- ✓ آراء أفراد عيني بحث قطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة تعبر تقريبا عن آراء أفراد العينة الإجمالية مع بعض التغيرات الطفيفة. حيث الأغلبية الساحقة التسوق في مركز المدينة، محيط السوق الأسبوعية و ماريان،
- ✓ يفضل 28 فردا من عينة بحث قطاع البيضاء الصغيرة (29.47%) التسوق في مناطق أخرى، و التي هي منطقة الذصرة و حي السلام تحديدا. بينما يختار 25 آخرون (26.32%) مركز المدينة في حين يفضل 18 فردا (18.95%) التوجه نحو ماريان.
- ✓ سجلت أكبر نسبة لأفراد عينة أفادوا بعدم وجود أي منطقة مفضلة أو خاصة للتسوق بقطاع الكاهنة (21 فردا – 18.75% من عينة بحث القطاع) يليها قطاع البيضاء الصغيرة، بينما سجلت أضعف نسبة على مستوى قطاعي الزاوية (11 فرد – 7.97%) و مركز المدينة (6 أفراد – 4.76%).

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن تركز و تنوع الأنشطة التجارية بالمنطقة المركزية للمدينة (مركز المدينة، أجزاء من ماريان، أجزاء من الزاوية، أجزاء من السلام) جعلها مقصدا لعدد معتبر من المتسوقين من جميع أنحاء المدينة. و هذا ربما ما يفسر الديناميكية و الحركية التي تعرفها هذه المنطقة (زيادة الطلب على كراء المحلات و ارتفاع تكاليف الإيجار، كثافة حركة تنقل السيارات و الأشخاص و اختلاف أنماط التنقل...).

غير أن هذا يعبر من جهة أخرى إلى التوزيع غير العادل و غير المتوازن للأنشطة التجارية عبر مختلف أحياء المدينة كما تم استنتاجه في فصل تحليل البنية التجارية.

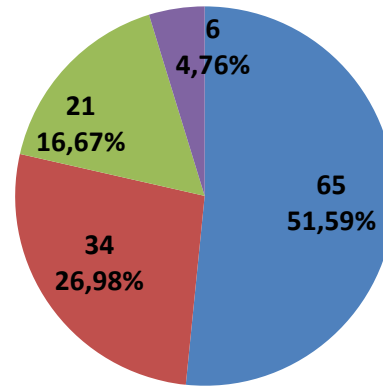
الشكل رقم 126: أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الزاوية

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد  
■ أخرى



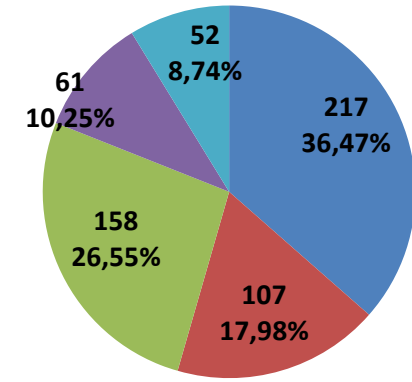
الشكل رقم 125: أحسن منطقة للتسوق/ قطاع مركز المدينة

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد



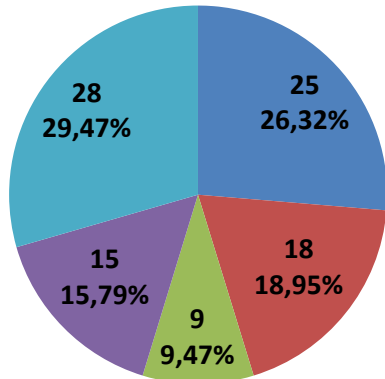
الشكل رقم 124: أحسن منطقة للتسوق/ العينة الكلية

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد  
■ أخرى



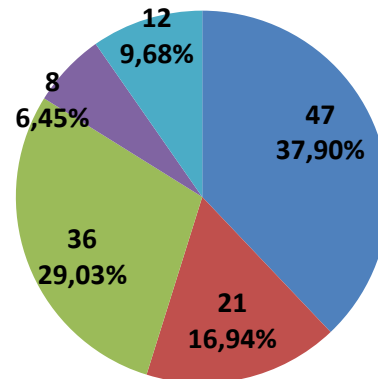
الشكل رقم 129: أحسن منطقة للتسوق/ قطاع البيضاء الصغيرة

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد  
■ أخرى



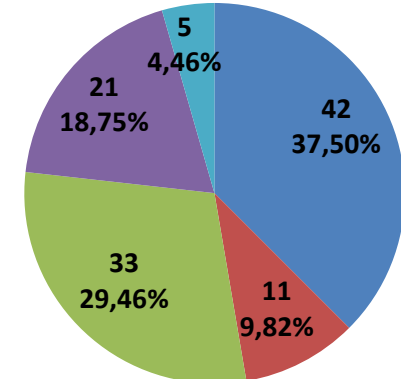
الشكل رقم 128: أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الاوراس الكبير

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد  
■ أخرى



الشكل رقم 127: أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الكاهنة

■ مركز المدينة ■ ماريان  
■ محيط السوق الأسبوعية ■ لا توجد  
■ أخرى



### 3.3 علاقة السكان بالتجهيزات العمومية: 1.3.3 التجهيزات التعليمية الموجودة بالحي:

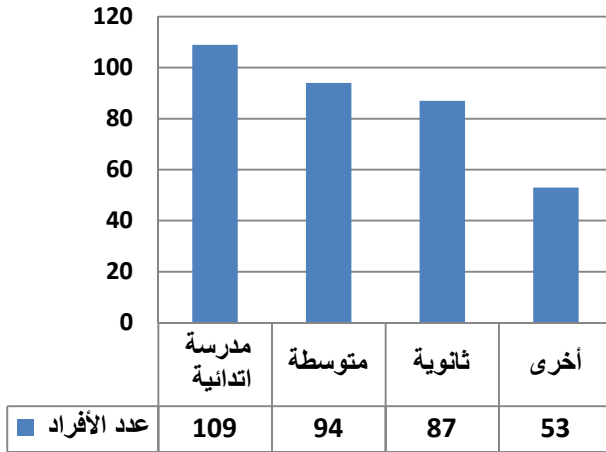
من خلال الشكل رقم 130 و من خلال تحليل آراء أفراد العينة الإجمالية نلاحظ أن حضور التجهيزات التعليمية يتميز و يختلف حسب حجم التجهيز و آليات توزيعه. فكلما كبر حجم التجهيز كلما قل انتشاره، بينما كلما صغر حجمها زاد تردد ظهورها عبر الأحياء. فمن بين 595 فردا يمثلون مجتمع البحث، 94 فردا فقط أفادوا بوجود مركز تكوين مهني أو مدرسة شبه طبي، مقابل 387 شخصا أجابوا بتوفر ثانوية بقربهم، في حين أجاب 507 أفراد بوجود مدرسة ابتدائية بجوار مقر سكنهم.

غير أمن هذه المعطيات تختلف من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال 131، 132، 133، 134، 135 والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

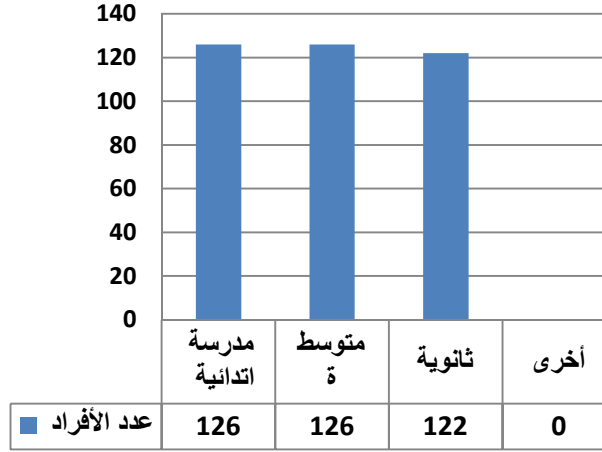
- ✓ قطاعا الزاوية و الأوراس الكبير هما التجهيزان اللذان ظهرت بهما جميع التجهيزات التعليمية بما فيها مدرسة التكوين شبه الطبي و مركزي التكوين المهني،
  - ✓ أجاب جميع أفراد عيني بحث قطاعي البيضاء الصغيرة و مركز المدينة بوجود مدرسة ابتدائية، بينما بقية القطاعات كانت الإجابات متباينة (الزاوية: 109 من بين 138 فرد، الكاهنة: 91 من بين 112 فرد، الأوراس الكبير: 86 من بين 124 فرد)،
  - ✓ جميع أفراد عينة بحث قطاع مركز المدينة أفادوا بوجود متوسطة بجوار سكنهم، بينما أجاب جميع أفراد عينة الكاهنة بوجود ثانوية بالحي الذي يقطنون به، بينما بقية القطاعات كانت إجاباتهم متباينة،
  - ✓ غياب متوسطة بحي بوعكوز جعل نصف أفراد العينة فقط يصرحون بوجود متوسطة بقطاع البيضاء الصغيرة،
  - ✓ الـ 17 فرد من عينة بحث البيضاء الصغيرة الذين أجابوا بأنه توجد ثانوية بالقرب من مقر إقامتهم هم القاطنون في الحدود مع قطاع السلام أين تقع ثانويتي الحاج زيناوي و أسماء بنت أبو بكر. علما أن هذا القطاع سجلت به أضعف نسبة من الأفراد الذين صرحوا بوجود ثانوية بالقرب منهم،
- من خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي:

- ✓ التجهيزات التعليمية احترم فيها مبدأ الهيراركية الوظيفية (من الأكبر إلى الأصغر و من التركز إلى الانتشار)،
- ✓ هذه المعطيات تؤكد و تتوافق مع التحليلي الكمي و النوعي لتجهيزات مدينة عين البيضاء، و التي تبين أن المدارس الابتدائية أكثر ظهورا و انتشارا من المتوسطات، هذه الأخيرة كذلك أكثر ظهورا و انتشارا من الثانويات...
- ✓ رغم وجود مدرسة ابتدائية واحدة فقط بقطاع الزاوية إلا أن عددا كبيرا من أفراد عينة البحث أجابوا بوجود مدارس بالأحياء التي يسكنون بها، و هذا يعود إلى وجود العديد من المدارس الواقعة على التماس مباشرة مع قطاع الزاوية (كالمدراس الموجودة بمركز المدينة و قطاع سفاري و قطاع سعدي الجموعي). و كذلك هو الحال بالنسبة للمتوسطات.

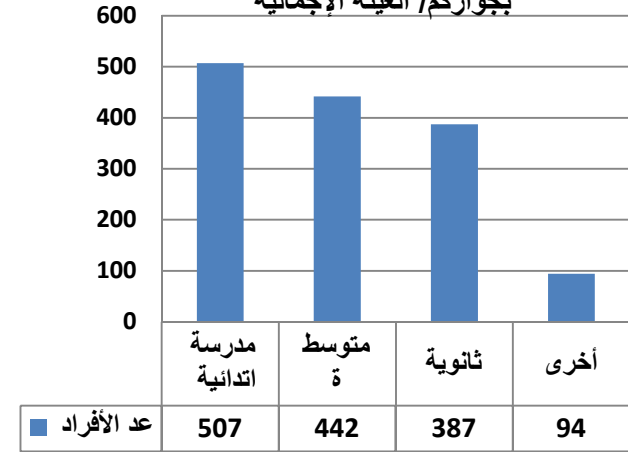
الشكل رقم 132: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الزاوية



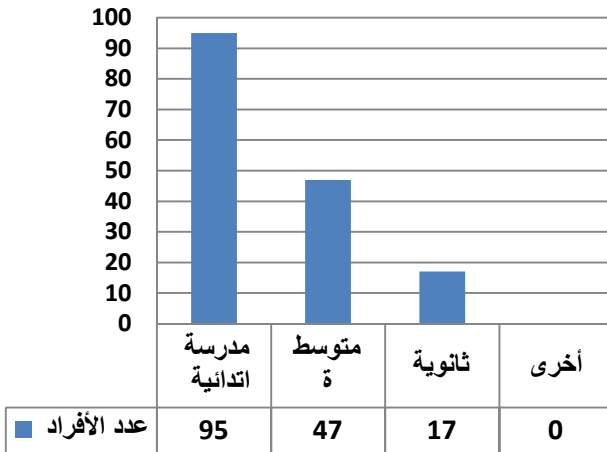
الشكل رقم 131: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع مركز المدينة



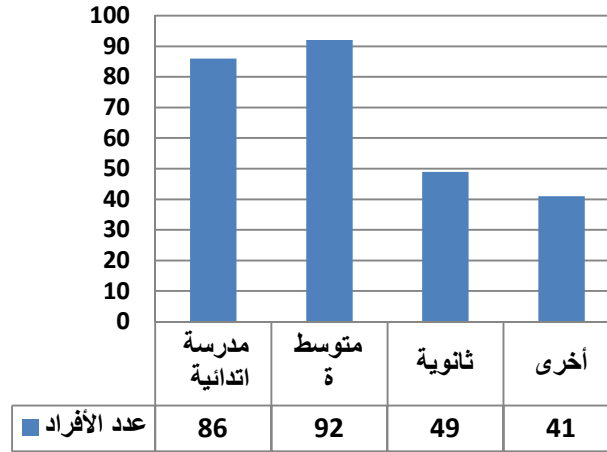
الشكل رقم 130: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ العينة الإجمالية



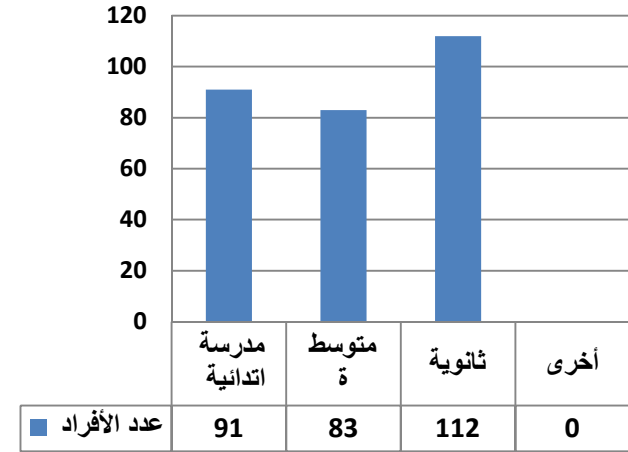
الشكل رقم 135: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة



الشكل رقم 134: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 133: التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الكاهنة



### 2.3.3 التجهيزات الصحية الموجودة بجوار الحي:

حسب الشكل رقم 136 نلاحظ أن أقل من نصف أفراد عينة البحث الإجمالية أفادوا بوجود تجهيزات صحية بجوار مقرات سكنهم. حيث يوجد مستشفى بالقرب من مقرات سكن 235 فرد، مقابل 109 أشخاص يجاورون عيادة جوارية للصحة العمومية و 131 فرد يجاورون قاعة للعلاج.

يعود هذا أساسا إلى استبعاد أفراد عينتي بحث قطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة اللذان أفادا بغياب تجهيزات صحية بأحياء هذين القطاعين.

فبالنسبة لقطاع مركز المدينة، أجاب 97 فردا من عينة البحث بوجود قاعة علاج بجوارهم (عيادة مكافحة الأمراض التنفسية)، مقابل 58 فردا أفادوا بتوفر مستشفى (عيادة الأمومة و الطفولة) و 35 فردا فقط أجابوا بوجود عيادة جوارية للصحة العمومية (عيادة فرانتز فانون بماريان). (الشكل رقم 137)

أما أفراد عينة قطاع الزاوية فأجاب 126 منهم بوجود مستشفى (المستشفى القديم و الجديد)، مقابل 74 أفادوا بوجود عيادة جوارية للصحة العمومية (شكاوي سعدان) في غياب أي قاعة علاج حسب آراء أفراد عينة البحث (الشكل رقم 138).

عكس أفراد عينة الأوراس الكبير، حيث أفاد 51 فردا منهم بوجود مستشفى (مستشفى زرداني محمد الصالح)، مقابل 34 فردا فقط صرحوا بوجود قاعة علاج بحيهم، في غياب أي عيادة جوارية حسب تصريحات أفراد العينة (الشكل 139).

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن توزيع التجهيزات الصحية بمدينة عين البيضاء غير متوازن و غير عادل، فحسب آراء أفراد عينة البحث فإن معظم هذه المرافق تقع في الأحياء المركزية بالمدينة خصوصا لما نتكلم عن قاعات العلاج و العيادات المتعددة الخدمات و هذا ما يدفع السكان للتنقل لمسافات طويلة من أجل تلبية متطلباتهم.

على عكس المستشفيات التي و على الرغم من أنها أنشئت في الأحياء المركزية للمدينة إلا أنها تقع على محاور النقل الكبرى التي تقطع المدينة فمستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح يقع بجوار الطريق الوطني رقم 80، بينما يقع مستشفى الأمومة و الطفولة (المستشفى القديم) على جانب الطريق الوطني رقم 10.

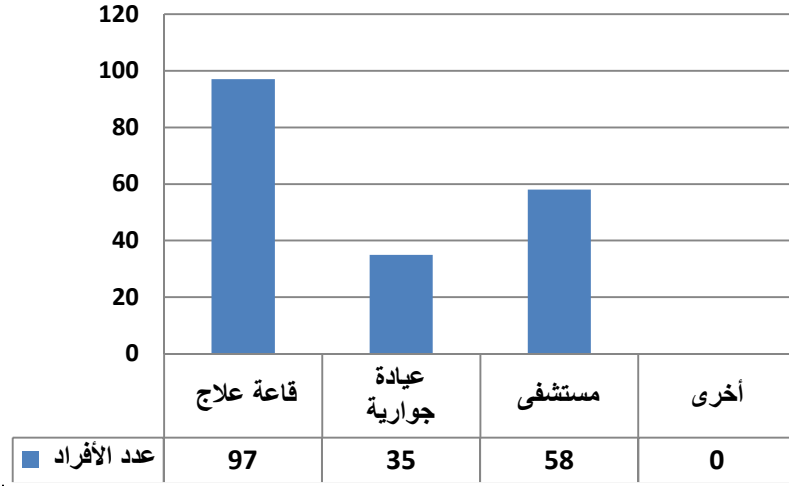
ضف إلى هذا، فالمستشفيات يقعان بجوار أماكن توقف حافلات و سيارات النقل الحضري التي تربطها بمعظم أحياء المدينة و هذا ما يتيح إمكانية وصول كبيرة لهذين المرفقين عكس قاعات العلاج و العيادات متعددة الخدمات التي تقوم بخدمة مجال محدود نسبيا.

### 3.3.3 التجهيزات الأخرى الموجودة بجوار الحي:

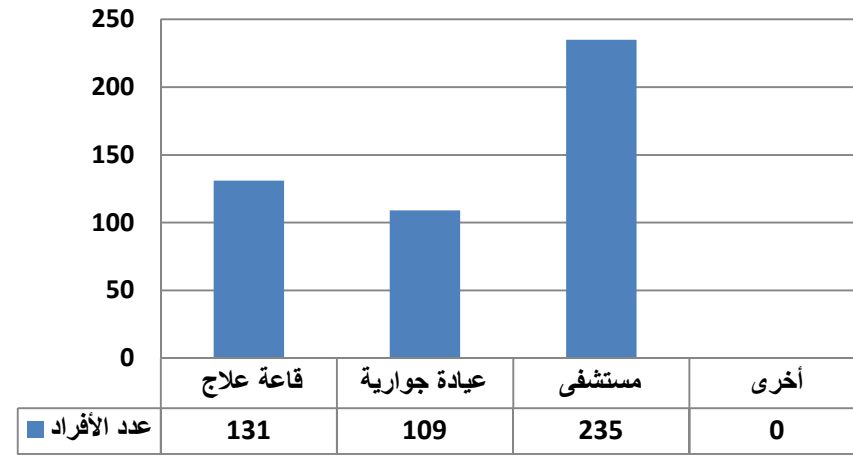
من خلال الشكل 140 نلاحظ أن التجهيزات الدينية هي الأكثر حضورا، باعتبار أن 328 فردا من عينة البحث الإجمالية صرحوا بوجود مسجد، مصلى أو مقبرة بالقرب من مقر سكنهم، مقابل 198 فردا أفادوا بوجود تجهيزات إدارية أو أمنية.

في حين يمكن ملاحظة أن التجهيزات الاقتصادية و الترفيهية أقل حضورا بين أحياء أفراد عينة البحث (179 فردا بالنسبة للتجهيزات الثقافية و الترفيهية، و 79 فردا فقط بالنسبة للتجهيزات الاقتصادية).

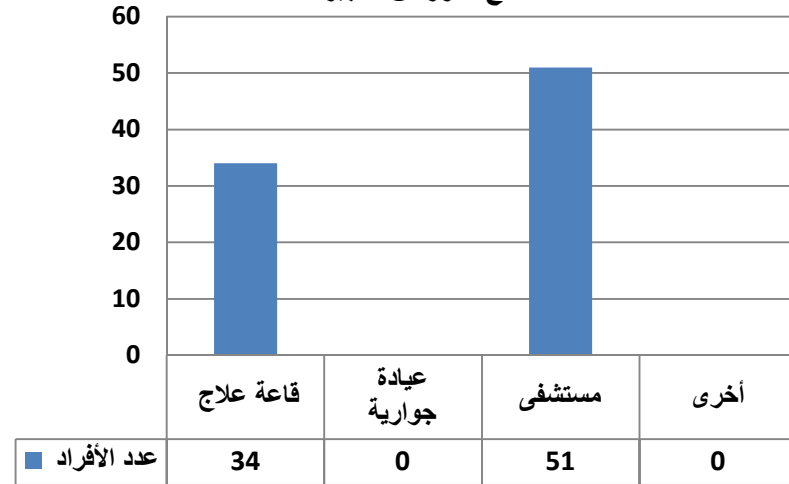
الشكل رقم 137: التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع مركز المدينة



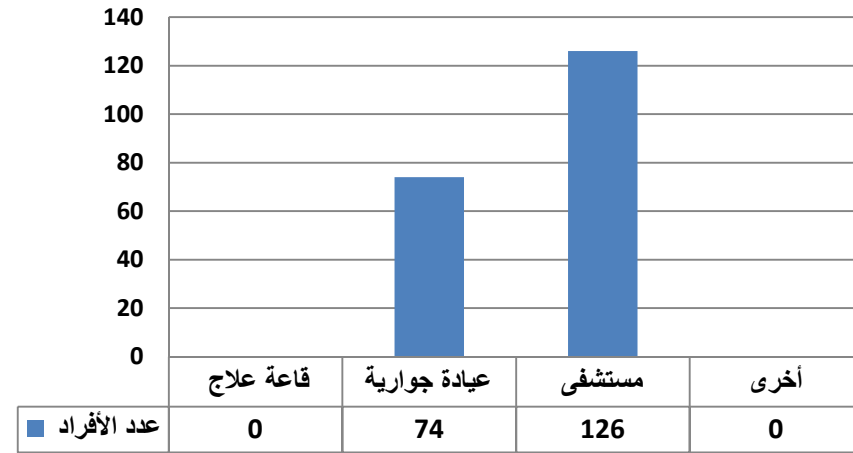
الشكل رقم 136: التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/العينة الإجمالية



الشكل رقم 139: التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 138: التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الزاوية



فإذا كان الأمر مفهوما بالنسبة للتجهيزات الاقتصادية مفهوما باعتبار أن ظهورها يكون في معظم الأحياء بالأماكن المركزية للمدن إضافة إلى كونها محدودة المساحة و قليلة التنوع، فإن التجهيزات الترفيهية و الرياضية و الثقافية هي التي تطرح علامات استفهام، لكونها تجهيزات من المفروض أن تكون متوفرة كما و كيفاً على مستوى جميع الأحياء السكنية بدون استثناء.

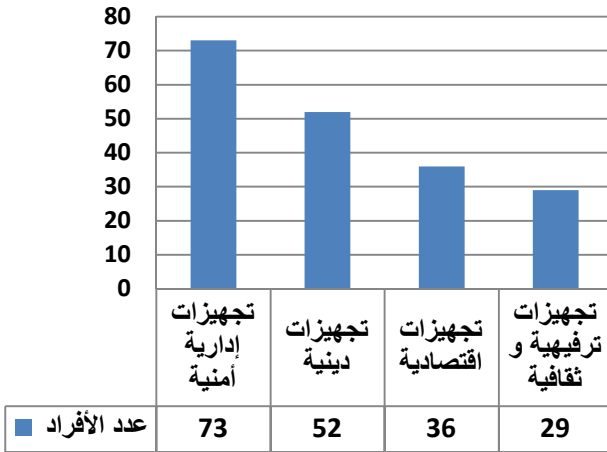
الملاحظ كذلك أن توزيع مختلف التجهيزات يختلف و يتباين من قطاع لآخر كما يظهر من الأشكال 141، 142، 143، 144، 145، و التي يمكن تلخيص معطياتها كما يلي:

- ✓ حسب آراء أفراد عينة بحث كل قطاع، يمكن ملاحظة أن التجهيزات الإدارية أكثر ظهوراً بقطاعي مركز المدينة و الزاوية مقارنة بقطاع الأوراس الكبير، بينما نلاحظ غيابها نهائياً بقطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة،
- ✓ التجهيزات الدينية متمثلة في المساجد و المصليات هي الوحيدة التي تظهر بجميع القطاعات العمرانية و بنسب متباينة (35 فرداً فقط بقطاع الأوراس الكبير، 47 فرداً بقطاع البيضاء الصغيرة و كل أفراد عينة قطاع مركز المدينة)،
- ✓ قطاع البيضاء الصغيرة ظهرت به التجهيزات الدينية فقط في غياب باقي التجهيزات، بينما اقتصر ظهور التجهيزات الاقتصادية على قطاعي مركز المدينة (43 فرداً) و الزاوية (36 فرداً).
- ✓ أكبر ظهور للتجهيزات الرياضية، الثقافية، الترفيهية كان بقطاع الكاهنة (81 فرداً) و هذا بسبب وجود المركب الرياضي، الملعب الجوّاري و الغابة الحضرية...بينما كان ظهورها في باقي القطاعات متبايناً (51 فرداً بمركز المدينة مقابل 29 فرداً بالزاوية و 18 فرداً فقط بالأوراس الكبير).
- ✓ رغم قلة عدد التجهيزات الإدارية و الأمنية بقطاع الزاوية حسب معطيات التحليلي الكمي و النوعي للتجهيزات في الفصل السابق، إلا أن الملاحظ أن 73 فرداً من عينة القطاع أفادوا بوجود هذا النوع من التجهيزات بالقرب من مقرات سكنهم. يعود هذا أساساً إلى كون التجهيزات الإدارية الواقعة بقطاع مركز المدينة و سفاري تقع في منطقة التماس مع قطاع الزاوية، كما هو الحال مع مقر البلدية و الدائرة و الأمن الحضري.

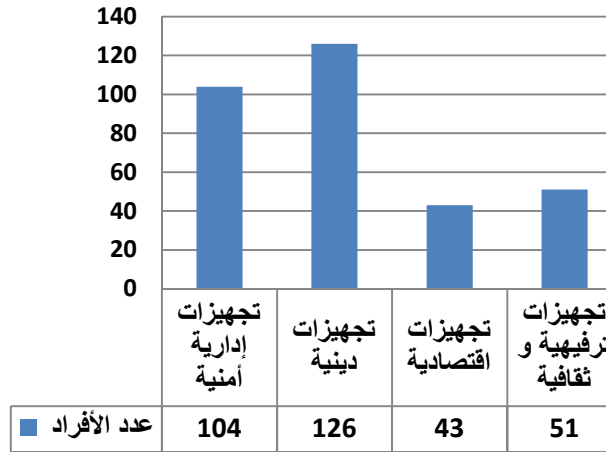
من خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ آراء أفراد عينة البحث تؤكد معطيات الدراسة الميدانية التي تنص على أن التجهيزات العمومية موزعة بطريقة غير عادلة و غير متوازنة عبر مختلف أحياء المدينة،
- ✓ المعطيات تؤكد كذلك أن القطاعات المركزية (مركز المدينة و الزاوية) أكثر تجهيزاً كما و نوعاً مقارنة بقطاعات الأطراف (الأوراس الكبير، الكاهنة...)،
- ✓ حسب آراء السكان، قطاع مركز المدينة هو أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات كما أو نوعاً مقارنة مع باقي القطاعات، و هو ما يتوافق مع معطيات الدراسة الميدانية المذكورة في الفصل الرابع،
- ✓ عكس قطاع مركز المدينة، فإن قطاع البيضاء الصغيرة هو الأكثر تهميشاً بسبب غياب العديد من التجهيزات العمومية في أماكن سكنهم، إذا ما استثنينا المدارس الابتدائية و مساجد،

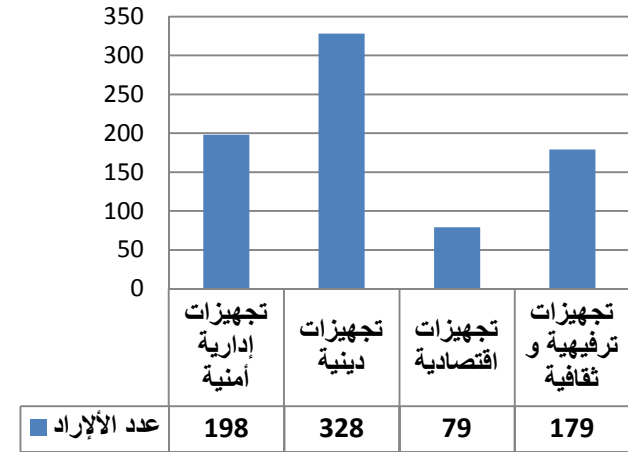
الشكل رقم 142: التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الزاوية



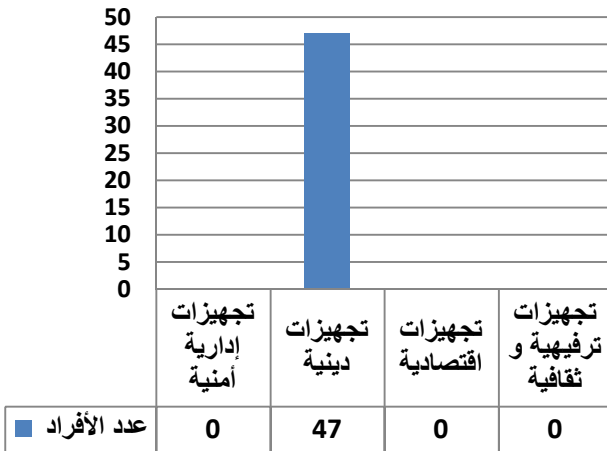
الشكل رقم 141: التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع مركز المدينة



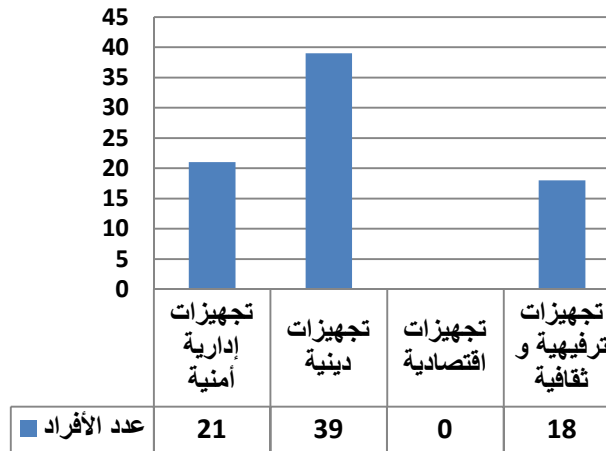
الشكل رقم 140: التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ العينة الإجمالية



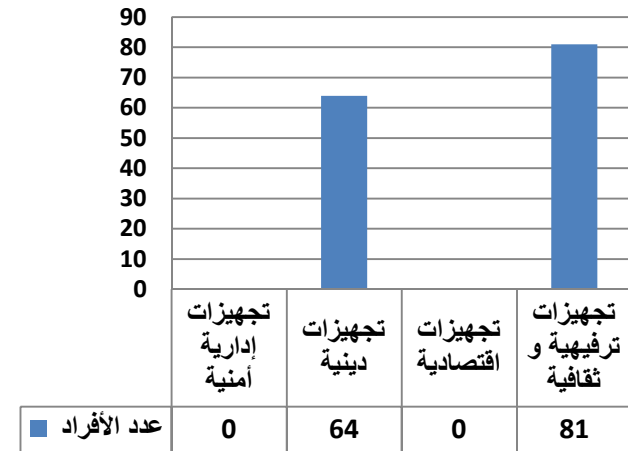
الشكل رقم 145: التجهيزات الظاهرة الموجودة بجواركم/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة



الشكل رقم 144: التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 143: التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الكاهنة.



✓ التجهيزات الرياضية، الترفيهية و الثقافية مفقودة عبر أحياء المدينة سواء الواقعة بالمركز أو الأطراف إذا ما استثنينا بعض المساحات الخضراء بمركز المدينة أو أماكن اللعب بأحياء الأطراف...

### 4.3.3 تأثير التجهيزات العمومية على الديناميكية المجالية: أ. في حال وجود تجهيزات، هل خلفت ديناميكية و حركية ما:

من خلال الشكل رقم 146 نلاحظ آراء أفراد عينة البحث تتمايز حول علاقة التجهيزات العمومية بالديناميكية في الأحياء التي يقطنون بها. فبينما يرى 245 فردا أن هذه التجهيزات قد خلقت ديناميكية ما يرى 228 آخرون أنها لم تساهم بأي ديناميكية أو حركية، في حين لم يكن لـ 122 فردا رأي فكانت إجابتهم "لا أعلم". غير أن هذه الآراء تختلف من قطاع لآخر كما يظهر من خلال الأشكال 147، 148، 149، 150، 151، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ حسب آراء أفراد عينة البحث، أكبر ديناميكية سجلت بقطاعات مركز المدينة بـ 93 فردا (73.81%)، الزاوية بـ 65 فردا (47.10%)، و الأوراس الكبير بـ 58 فردا (46.77%)،
- ✓ حسب آراء أفراد عينة البحث، أضعف ديناميكية سجلت بقطاعي الكاهنة بـ 53 فردا (47.32%) و البيضاء الصغيرة بـ 72 فردا (76%)،
- ✓ قطاع البيضاء الصغيرة هو الوحيد الذي يرى جميع أفراد عينته أنه لا توجد به أي ديناميكية من أي نوع كانت،
- ✓ قطاع الكاهنة هو سجلت به أكبر نسبة من أفراد عينة البحث لا تعلم إن كانت التجهيزات قد خلقت ديناميكية ما بـ 30 فردا (26.79%) يليه قطاع البيضاء الصغيرة بـ 23 فردا (24%)، و أخيرا الأوراس الكبير بـ 25 فردا (20.16%)،

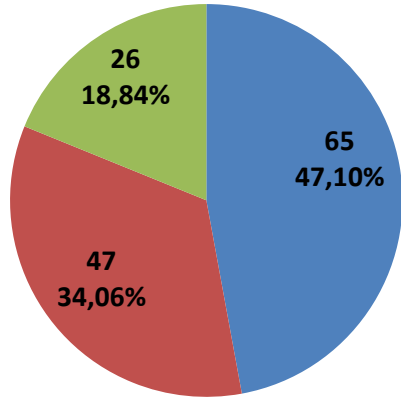
من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن بعض أنواع التجهيزات العمومية تؤثر بصورة كبيرة على الديناميكية الحضرية بمدينة عين البيضاء. فكما لاحظنا من خلال آراء أفراد عينة كل قطاع، فكلما انتقلنا من أحياء الأطراف نحو الأحياء المركزية زاد عدد التجهيزات العمومية كما و نوعا، و بالمقابل زادت الديناميكية الحضرية لتبلغ أكبر قيمها على مستوى قطاع مركز المدينة، بينما تنعدم نهائيا بقطاع البيضاء الصغيرة. مع تسجيل قيم مقبولة بقطاعي الزاوية و الأوراس الكبير و قيم ضعيفة بقطاع الكاهنة.

و يعود هذا أساسا إلى نوع التجهيزات الموجودة على مستوى كل قطاع: فالتجهيزات الإدارية، الأمنية و الاقتصادية و الترفيهية هي سبب الديناميكية بقطاعي مركز المدينة و الزاوية، بينما الديناميكية بقطاع الأوراس الكبير متعلقة بالمستشفى و مركز التكوين المهني و ثانوية الشيخ الأخضر بوكفة. في حين أن ثانوية حيحي اليمين و المركب الرياضي و ملاعب كرة القدم الجوارية هي سبب الديناميكية الملاحظة على مستوى قطاع الكاهنة.

فيما يبقى تأثير التجهيزات الدينية (المساجد و المصليات) و المدارس الابتدائية و بدرجة أقل المتوسطات محدودة لأنها تخدم مجالا عمرانيا محدودا فقط لا يتعدى مجموع الأحياء التي تحيط بها، عكس التجهيزات المذكورة سابقا و التي تقوم بخدمة مجال كبير قد يتعدى إقليم المدينة كما هو الحال مع البلدية، الدائرة، البنوك و البريد، المحكمة...

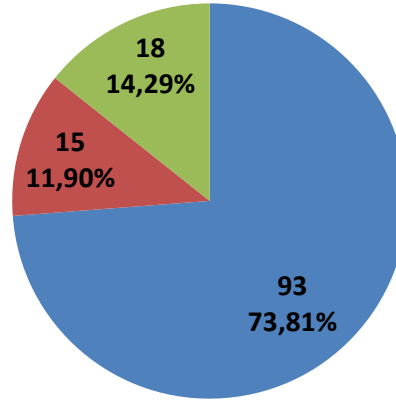
الشكل رقم 148: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الزاوية

■ نعم ■ لا ■ لا أعلم



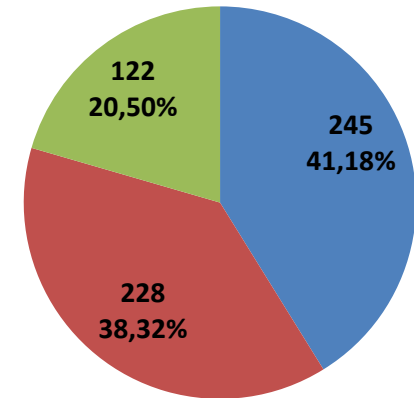
الشكل رقم 147: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع مركز المدينة

■ نعم ■ لا ■ لا أعلم



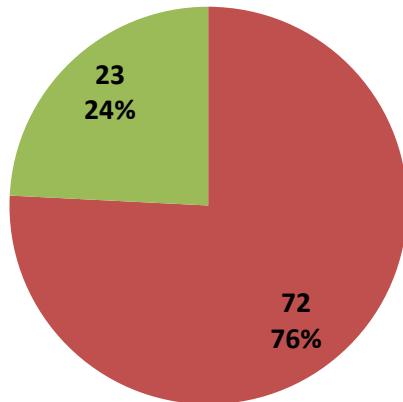
الشكل رقم 146: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ العينة الكلية

■ نعم ■ لا ■ لا أعلم



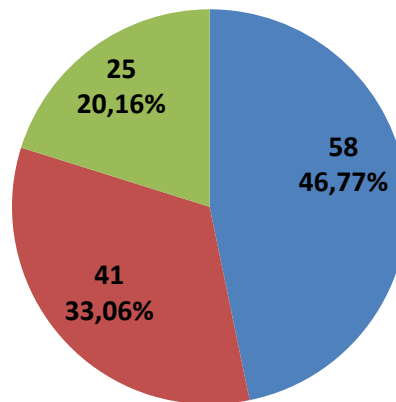
الشكل رقم 151: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع البيضاء الصغيرة

■ لا ■ لا أعلم



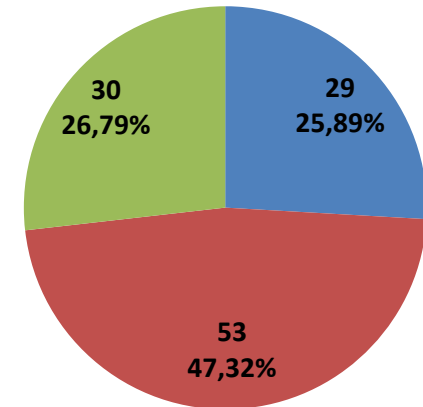
الشكل رقم 150: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الأوراس الكبير

■ نعم ■ لا ■ لا أعلم



الشكل رقم 149: في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الكاهنة

■ نعم ■ لا ■ لا أعلم



### ب. نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات العمومية:

من خلال الشكل رقم 152 الذي يعبر عن آراء العينة التي صرحت بأن التجهيزات العمومية قد خلقت ديناميكية حضرية، يمكن ملاحظة أنها خلقت 3 أنواع من الديناميكية. حيث يرى 134 فردا (54.69%) أنها خلقت ديناميكية اجتماعية (حركة كثيفة للراجلين، استقطاب عدد معتبر من السكان كما هو الحال للحدائق الموجودة بمركز المدينة أو المركب الرياضي بحي الكاهنة...)، بينما يعتقد 161 فردا آخرون (65.71%) أنها أدت إلى ديناميكية تجارية عبر المحاور التي تقع بها هذه التجهيزات، في حين أكد 168 فردا (68.57%) أنها أدت إلى حركة تنقل كثيفة (للسيارات و مركبات النقل الحضري خصوصا) عبر محاور النقل المجاورة للتجهيزات المعنية.

غير أن الملاحظ أن هذه النسب تتفاوت و تتباين من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال 153، 154، 155، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ يرى 63 فردا (67.74%) من عينة بحث قطاع مركز المدينة أن التجهيزات العمومية تساهم في تنشيط الحركة التجارية، بينما يرى 72 آخرون (77.42%) أنها أدت إلى زيادة كثافة حركة المرور، في حين أن 57 فردا فقط (61.29%) رجحوا أنها سبب الديناميكية الاجتماعية التي يعرفها مركز المدينة،

✓ عكس قطاع مركز المدينة، يرى 54 فردا (83.08%) من عينة قطاع الزاوية أن التجهيزات الموجودة هي سبب الديناميكية الاجتماعية التي تعرفها بعض أحياء القطاع، بينما يرى 51 فردا (78.46%) أنها تساهم في زيادة كثافة حركة المرور، في حين أن 46 فقط (70.77%) يعتقدون أنها تتعكس على تنشيط الحركة التجارية بالمدينة،

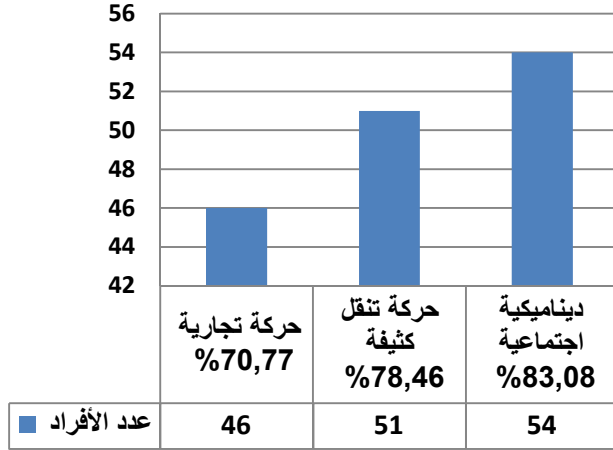
✓ بالنسبة لعينة قطاع الكاهنة، يرى 20 فردا (68.97%) أن التجهيزات الموجودة بالقطاع هي سبب حركة المرور الكثيفة التي يعرفها المدخل الشرقي للمدينة، فيما يرى 15 آخرون (51.72%) أنها تساهم في تنشيط الحركة التجارية. في حين لم يتعد عدد الذين يعتقدون أن التجهيزات تزيد في الديناميكية الاجتماعية الـ 6 أفراد فقط (20.69%)،

✓ يرى 37 فردا من عينة بحث الأوراس الكبير (63.79%) أن التجهيزات العمومية هي سبب الحركة التجارية التي يعرفها المدخل الجنوبي الغربي للمدينة (خاصة بجوار المستشفى و مركز التكوين المهني)، بينما 25 آخرون (43.10%) أنها تساهم في زيادة كثافة حركة المرور، في حين أن 17 فردا فقط (29.31%) يرون أنها تساهم في الديناميكية الاجتماعية بالمنطقة.

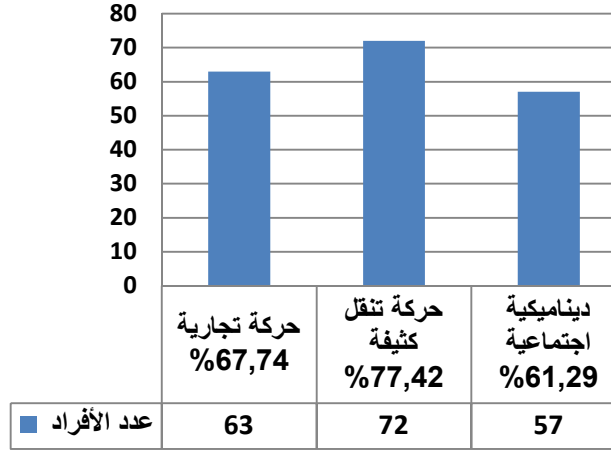
من خلال هذه المعطيات نستنتج أن التجهيزات العمومية تساهم بصورة مباشرة في الديناميكية المجالية التي تعرفها بعض المناطق من المدينة دون أخرى و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ كلما زادت أعداد و أنواع التجهيزات كلما أثر هذا على الديناميكية التجارية و حركة المرور بهذه المنطقة، كما هو الحال لقطاعي مركز المدينة و الزاوية، و هو ما يتوافق مع الدراسة الميدانية التي تؤكد أن أهم المحاور التجارية بالمدينة هي نفسها التي تقع بها أكبر و أهم التجهيزات بالمدينة،

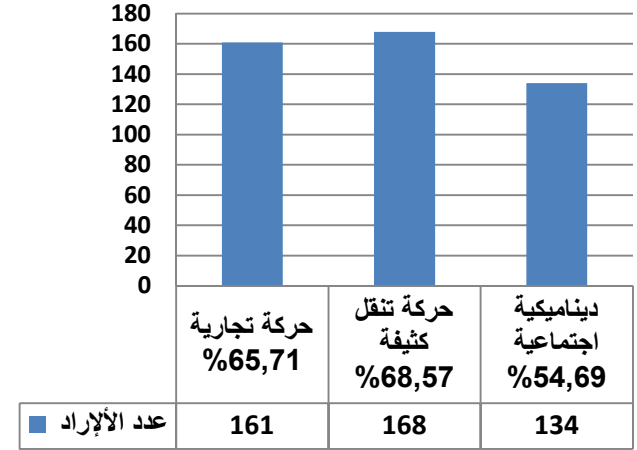
الشكل رقم 154: نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات العمومية / عينة قطاع الزاوية.



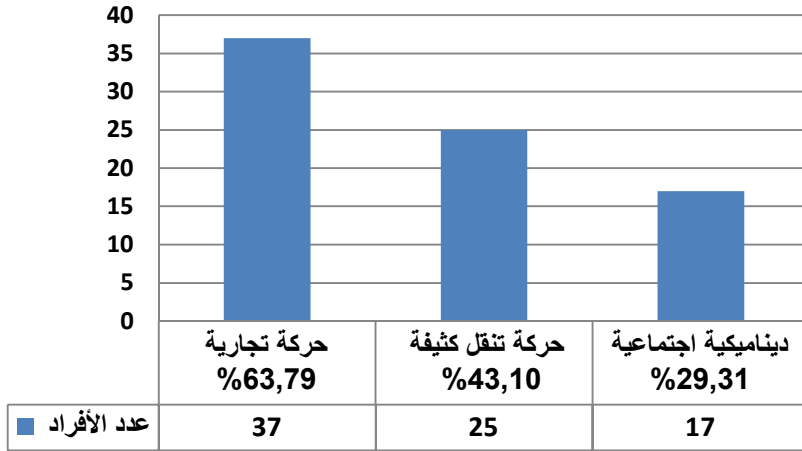
الشكل رقم 153: نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بقطاعكم/عينة قطاع مركز المدينة



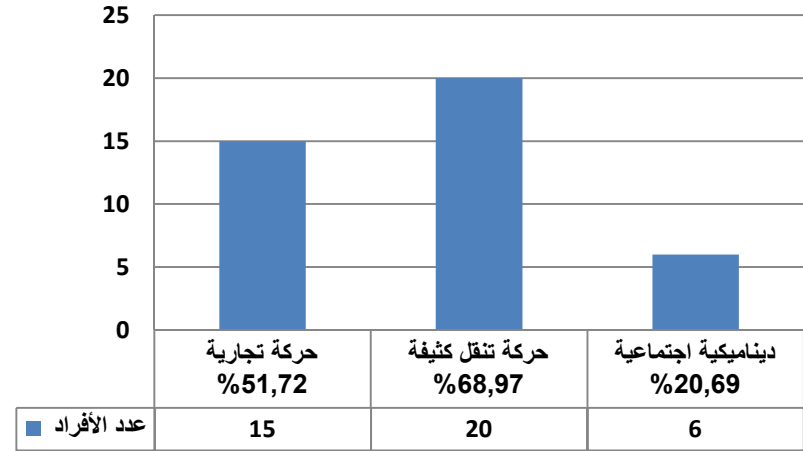
الشكل رقم 152: نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات العمومية بحيكم/ العينة الكلية



الشكل رقم 156: نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بحيكم/ عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 155: نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات في حيكم/ عينة قطاع الكاهنة



- ✓ كلما اتجهنا من أطراف الأحياء نحو الأحياء المركزية كلما زادت الديناميكية الاجتماعية، و هو ما يؤكد أن الأنشطة التجارية و التجهيزات العمومية هي السبب الأساسي في قيام و تطور هذه الديناميكية،
- ✓ الديناميكية المسجلة على مستوى قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير مرتبطة أساسا بالتجهيزات و الأنشطة التجارية القائمة على جانب الطريقين الوطنيين رقم 10 و 80 على التوالي،

### 5.3.3 طريقة الوصول إلى التجهيزات العمومية:

من خلال الشكل رقم 157 نلاحظ تنوع وسائل و طرق الوصول إلى التجهيزات العمومية، ف 181 فردا من عينة البحث الإجمالية (30.42%) يستعملون السيارة الخاصة، بينما يضطر 189 آخرون (31.76%) للتنقل سيرا على الأقدام. في حين أن 115 فردا (19.33%) يستقلون وسائل النقل الحضري المتوفرة على مستوى قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير. أما 110 أفراد المتبقون (18.49%) فيستعملون الدراجة النارية كبديل عن غياب السيارة أو خطوط النقل الحضري.

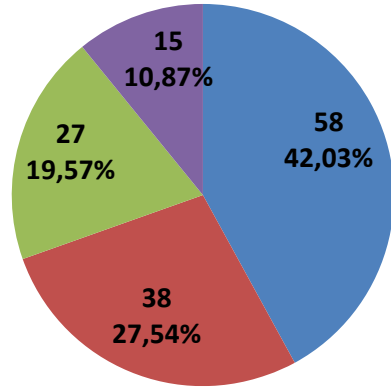
غير أن هذه النسب تختلف من قطاع لآخر كما هو واضح من الأشكال 158، 159، 160، 161، 162، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ أغلبية أفراد عينة بحث قطاع مركز المدينة يذهبون نحو التجهيزات العمومية سيرا على الأقدام (69 فردا- 54.76%)، بينما البقية يستقلون السيارة الشخصية (31 فردا- 24.60%) أو الدراجة (15 فردا- 11.90%) في حين أن 11 فردا فقط (8.73%) يستقلون خطوط النقل الحضري لقضاء حاجاتهم، و هي تقريبا نفس النتائج المسجلة على مستوى قطاع الزاوية (58 فردا- 42.03% يذهبون سيرا على الأقدام، (38 فردا- 27.54%) يستعملون السيارة الشخصية، (27 فردا- 19.57%) يفضلون الدراجة، بينما يستقل (15 فردا- 10.87%) خطوط النقل الحضري،
- ✓ توفر خدمات النقل الحضري بقطاعي الأوراس الكبير و الكاهنة جعلها بديلا لوسائل النقل الخاصة، حيث يستقل 53 فردا (42.74%) من عينة قطاع الأوراس الكبير هذه الخطوط، بينما يستقلها 36 فردا (32.14%) من عينة قطاع الكاهنة،
- ✓ أعلى نسب استعمال السيارة الشخصية سجلت على مستوى قطاع الأوراس الكبير و الكاهنة، حيث يستعملها 44 فردا (35.48%) و 42 فردا (37.50%) من أفراد عينتي البحث على التوالي،
- ✓ في غياب خطوط النقل الحضري، يتوجه 38 فردا (40%) من عينة بحث البيضاء الصغيرة نحو التجهيزات سيرا على الأقدام، و هي ثالث أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم أن المسافات المقطوعة للوصول إلى هذه المرافق كبيرة.
- ✓ أعلى نسبة استعمال للدراجات بهدف الوصول إلى المرافق العمومية سجلت بقطاع البيضاء الصغيرة، حيث يستعملها 31 فردا (32.63%) من عينة بحث القطاع،

من خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي:

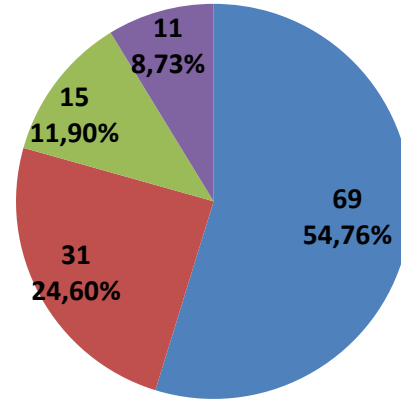
الشكل رقم 159: طريقة الوصول إلى التجهيزات/ عينة قطاع الزاوية

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سييرا على الاقدام  
الدراجة



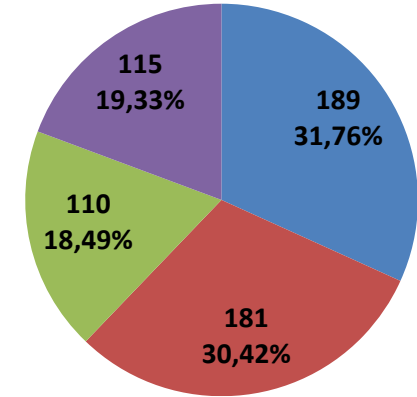
الشكل رقم 158: طريقة الوصول إلى التجهيزات/ عينة مركز المدينة

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سييرا على الاقدام  
الدراجة



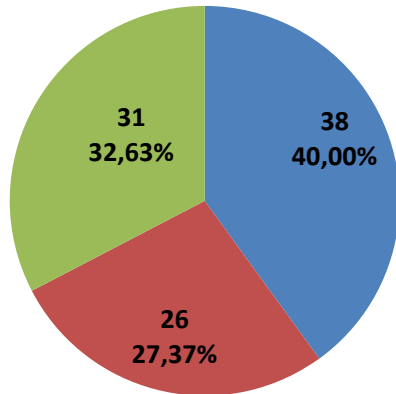
الشكل رقم 157: طريقة الوصول إلى التجهيزات العمومية/ العينة الإجمالية

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سييرا على الاقدام  
الدراجة



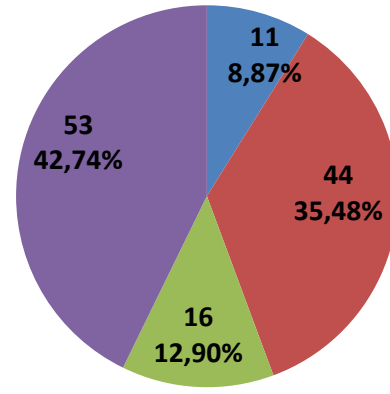
الشكل رقم 162: طريقة الوصول إلى التجهيزات/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة

السيارة الشخصية  
الدراجة  
سييرا على الاقدام



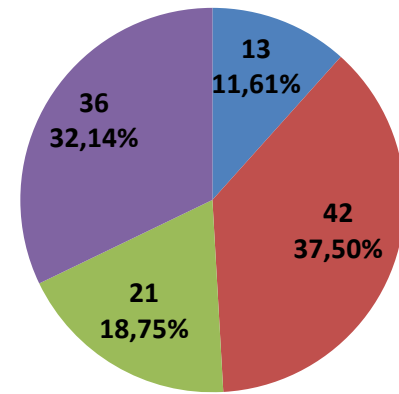
الشكل رقم 161: طريقة الوصول إلى التجهيزات/ عينة قطاع الأوراس الكبير

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سييرا على الاقدام  
الدراجة



الشكل رقم 160: طريقة الوصول إلى التجهيزات/ عينة قطاع الكاهنة

السيارة الشخصية  
نقل حضري  
سييرا على الاقدام  
الدراجة



- ✓ نسب استعمال وسائل و طرق الوصول إلى التجهيزات العمومية هي تقريبا نفس نسب و معدلات استعمال نفس الوسائل للوصول إلى المحلات التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية مع اختلافات طفيفة،
- ✓ كلما كانت التجهيزات العمومية قريبة كلما مال السكان للوصول إليها سيرا على الأقدام كما هو الحال بالنسبة لسكان قطاعي مركز المدينة و الزاوية،
- ✓ كلما كانت التجهيزات العمومية بعيدة كلما مال السكان لاستعمال السيارة الشخصية و خدمات النقل الحضري، كما هو الحال بالنسبة لقطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير،
- ✓ رغم بعد التجهيزات العمومية عن سكان قطاع البيضاء الصغيرة إلا أنهم يضطرون لقطع مسافات كبيرة من أجل تلبية متطلباتهم. ففي غياب خطوط نقل حضري اهتدى عدد كبير من السكان لاستعمال الدراجة لقضاء مأربهم.

### 6.3.3 الصعوبات التي تواجه السكان للوصول إلى التجهيزات العمومية:

لوصول إلى التجهيزات العمومية بعض السكان يواجهون صعوبات و عوائق بأوجه عدة. فمن خلال الشكل رقم 163 نلاحظ أن 70% من أفراد العينة يواجهون عراقيل بينما 30% فقط صرحوا بأنهم لا يواجهون أي صعوبات.

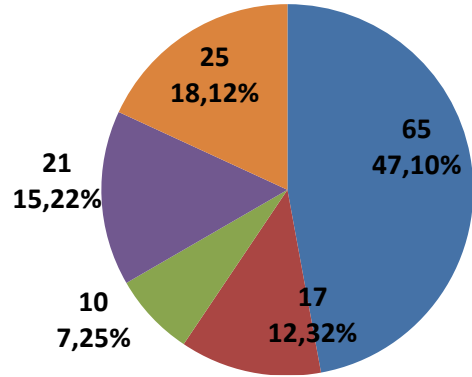
ف 139 فردا (23.36%) من عينة البحث أرجعوا السبب إلى كون الخدمات بعيدة عن مقر سكنهم، بينما 100 آخرون (16.81%) ربطوا العوائق بعدم توفر وسائل النقل. في حين أن 55 فردا (9.24%) صرحوا بأنهم يعانون من الازدحام المروري بينما يعاني 49 فردا (8.24%) من غياب الأمن. أما البقية المقدر عددهم بـ 74 فردا (12.44%) فربطوها بأسباب مختلفة لا سيما غياب مواقف السيارات، عدم انتظام خدمات النقل الحضري و قدم حظيرة الحافلات...

غير أن الصعوبات تتباين و تختلف من قطاع لآخر مثلما توضحه الأشكال 164، 165، 166، 167، 168، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ قطاعا مركز المدينة و الزاوية سجلت بهما نسبة مرتفعة جدا من الأشخاص الذين لا يعانون أي عوائق أو صعوبات للوصول إلى المرافق العامة (73 فردا- 57.94% من عينة قطاع مركز المدينة و 65 فردا- 47.10% من عينة قطاع الزاوية)، بينما تمحورت الصعوبات أساسا حول الازدحام المروري و مشاكل أخرى،
- ✓ أهم المشاكل التي تعيق سكان قطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة للوصول إلى المرافق العمومية تتمثل في بعد هذه المرافق من جهة و غياب وسائل نقل خاصة أو عامة تسمح بالوصول إلى هذه المرافق من جهة أخرى، إضافة إلى غياب الأمن و انتشار الجريمة بما يشكل خطر على السكان.
- ✓ أهم مشكل يواجه سكان قطاع البيضاء الصغيرة هو غياب التجهيزات و بعدها مما يدفعهم لقطع مسافات طويلة، و هذا ما أكد عليه 39 فردا (41.05%) من عينة البحث مقابل 23 (24.21%) اشتكوا من غياب وسائل نقل خاصة أو عمومية. في حين ربط 17 فردا (17.89%) أهم العوائق بغياب الأمن و السكنية و هي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

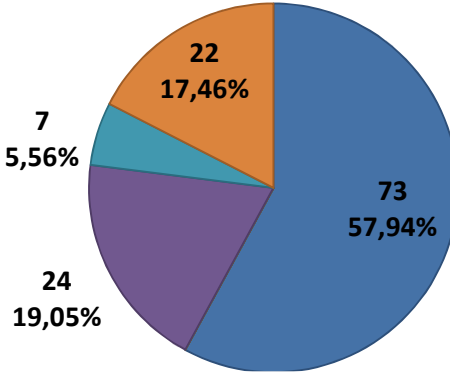
الشكل رقم 165: العوائق التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات العمومية/قطاع الزاوية.

■ لا توجد عوائق ■ خدمات بعيدة ■ غياب وسيلة نقل  
■ ازدحام مروري ■ أخرى



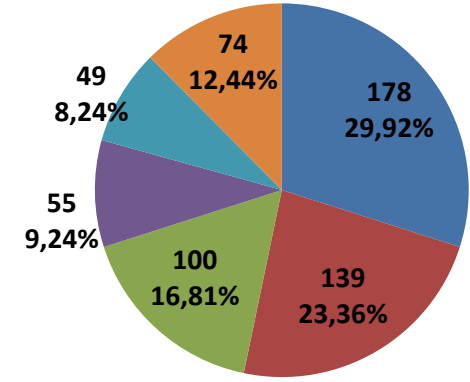
الشكل رقم 164: العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع مركز المدينة

■ لا توجد عوائق ■ ازدحام مروري  
■ غياب الأمن ■ أخرى



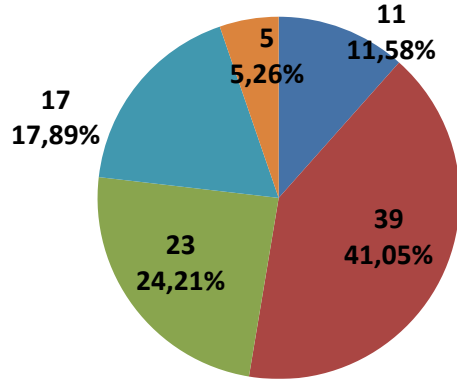
الشكل رقم 163: الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/ العينة الإجمالية

■ لا توجد عوائق ■ خدمات بعيدة ■ غياب وسيلة نقل  
■ ازدحام مروري ■ غياب الأمن ■ أخرى



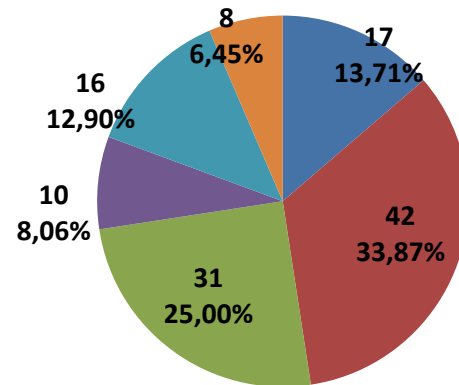
الشكل رقم 168: الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات العمومية/قطاع البيضاء الصغيرة

■ لا توجد عوائق ■ خدمات بعيدة ■ غياب وسيلة نقل  
■ غياب الأمن ■ أخرى



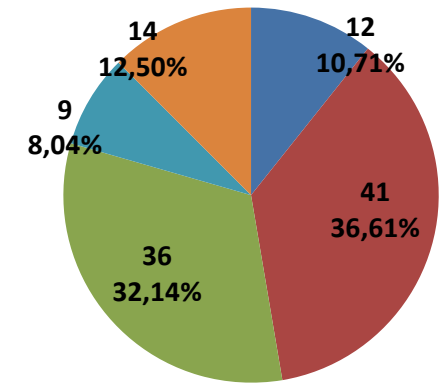
الشكل رقم 167: العوائق التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات العمومية/عينة قطاع الأوراس الكبير

■ لا توجد عوائق ■ خدمات بعيدة ■ غياب وسيلة نقل  
■ ازدحام مروري ■ غياب الأمن ■ أخرى



الشكل رقم 166: الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/ قطاع الكاهنة

■ لا توجد عوائق ■ خدمات بعيدة ■ غياب وسيلة نقل  
■ غياب الأمن ■ أخرى



من خلال هذه المعطيات نستنتج أن موقع التجهيزات العمومية هو الذي يسبب أكبر العوائق و الصعوبات التي تواجه السكان للوصول إلى هذه المرافق حيث:

- ✓ كلما كانت التجهيزات بعيدة عن السكان كلما دفعهم هذا إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى هذه المرافق، خاصة بالنسبة للأفراد الذين لا يملكون وسيلة نقل خاصة أو يعانون من غياب خدمات نقل حضري على مستوى أحيائهم كما هو الحال بالنسبة لقطاع البيضاء الصغيرة،
- ✓ حتى الأحياء التي تتوفر بها خطوط النقل الحضري على غرار الكاهنة و الأوراس الكبير، يشكو أصحابها من تدهور الخدمات المقدمة خصوصا على مستوى الحافلات. فهي قديمة، و أصحابها لا يحترمون أوقات الانطلاق و العودة إضافة إلى توقفهم العشوائي حتى في مواقف غير مخصصة لهم و هذا ما يؤدي إلى تعطيل مصالح السكان،
- ✓ مشكل عدم توفر الأمن يفرض نفسه كذلك حتى على مستوى مركز المدينة (لا سيما ظاهرة السرقة و السلب). أما على مستوى أحياء الأطراف التي تم دراستها فالأمر متعلق خصوصا بغياب مقرات للأمن الحضري بهذه الأحياء مما يساهم في تفشي ظاهرة الإجرام التي يقع السكان ضحية لها.

### 7.3.3 تقييم نوعية الخدمات المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية:

من خلال الشكل رقم 169 أن مستوى الرضا العام عن المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية متباين بين أفراد عينة البحث، و لو أنه متوازن من حيث النسب. ف 184 فردا (30.92%) يعتبرون أن الخدمات جيدة، بينما 208 أفراد (34.96%) يعتبرونها بين المتوسطة و الحسنة. في حين أن 203 أفراد (34.12%) يرون أن الخدمات سيئة و رديئة.

غير أن هذه الآراء تختلف من قطاع لآخر، كما يظهر من خلال الأشكال 170، 171، 172، 173، 174، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

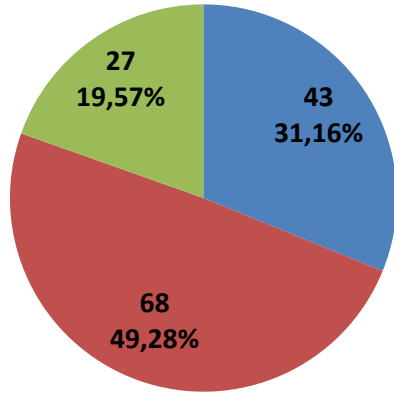
- ✓ أكبر نسبة رضا عن الخدمات المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية كانت على مستوى القطاعات المركزية، حيث يرى 61 فردا (48.41%) من عينة مركز المدينة و 43 فردا (31.16%) من عينة الزاوية أن الخدمات جيدة بينما لم يتعد الذين يرون أن الخدمات سيئة الـ 27 فردا (19.57%) بالزاوية و 31 (24.60%) بمركز المدينة،
- ✓ آراء عيني بحث قطاعي الكاهنة و الأوراس الكبير متطابقة و متوافقة جزئيا مع آراء عينة البحث الإجمالية المذكورة سابقا،
- ✓ أكبر نسبة عدم رضا عن الخدمات المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية سجلت على مستوى قطاع البيضاء الصغيرة التي يرى 53 فردا (55.79%) من عينة بحثها أن الخدمات سيئة، بينما يرى 17 فردا (17.89%) فقط أن هذه الخدمات جيدة.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن مستوى الرضا العام عن الخدمات المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية مرتبط أساسا بموقع، عدد، نوع هذه التجهيزات من جهة و سهولة الوصول إليها من جهة أخرى.

فأغلبية سكان القطاعات المركزية يرون أن الخدمات جيدة لكونها متوفرة و قريبة من محل سكنهم بينما سكان أحياء الأطراف التي تتوفر على خطوط نقل حضري تتراوح معظم آرائهم بن الحسنة و الجيدة.

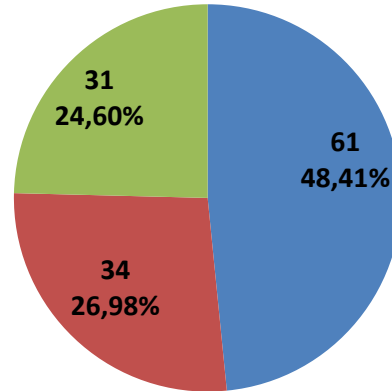
الشكل رقم 171: تقييم نوعية الخدمات/ عينة قطاع الزاوية

جيدة حسنة رديئة



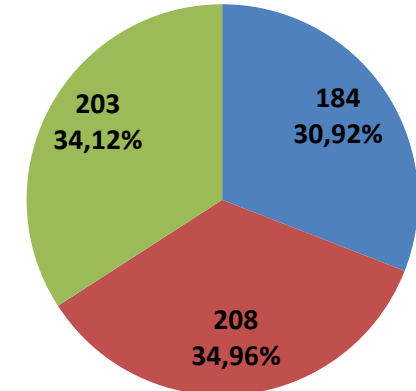
الشكل رقم 170: تقييم نوعية الخدمات/ عينة قطاع مركز المدينة

جيدة حسنة رديئة



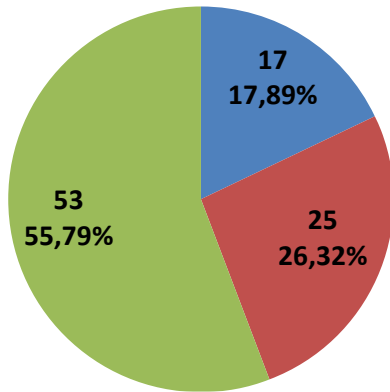
الشكل رقم 169: تقييم نوعية الخدمات/ العينة الإجمالية

جيدة حسنة رديئة



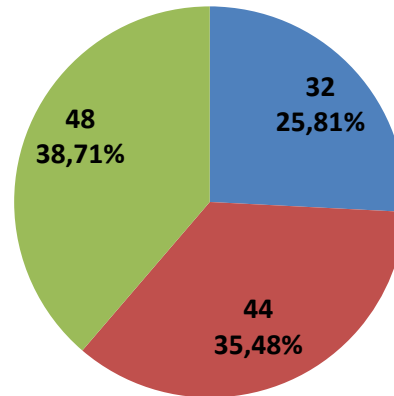
الشكل رقم 174: تقييم نوعية الخدمات/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة

جيدة حسنة رديئة



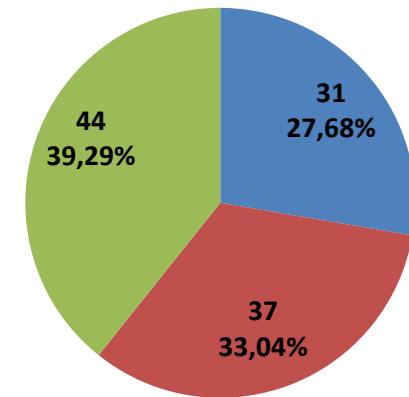
الشكل رقم 173: تقييم نوعية الخدمات/ قطاع الأوراس الكبير

جيدة حسنة رديئة



الشكل رقم 172: تقييم نوعية الخدمات/ عينة قطاع الكاهنة

جيدة حسنة رديئة



في حين أن قطاع البيضاء الصغيرة، فيرى الأغلبية الساحقة من أفرادها أن الخدمات سيئة و لا ترتقي للمستوى المطلوب.

هذا ما يتوافق مع السؤالين السابقين و ما يؤكد أن مستوى الرضا متعلق أساسا بتوفر هذه التجهيزات على مستوى الأحياء و توفر وسائل النقل الخاصة أو العمومية التي تسهل الوصول إلى هذه التجهيزات في حال كانت بعيدة.

### 8.3.3 توزيع التجهيزات عبر أحياء المدينة:

حسب الشكل رقم 175 فإن ثلاث أرباع أفراد عينة البحث (444 فردا- 74.62%) يرون أن التجهيزات العمومية غير موزعة بطريقة عادلة و متوازنة عبر إقليم المدينة، في حين أن 151 فردا (25.38%) فقط يظنون أن أنها موزعة بطريقة متوازنة عبر مختلف أحياء المدينة.

غير أن المعطيات و الآراء تختلف من قطاع لآخر كما يظهر من خلال الأشكال 176، 177، 178، 179، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ أكبر نسبة لأشخاص يرون أن التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر أحياء المدينة سجلت بقطاعي مركز المدينة (54 فردا- 42.86%) و الزاوية (49 فردا- 35.51%).
- ✓ آراء عينة قطاع الكاهنة مطابقة كليا لآراء العينة الإجمالية المذكورة سابقا،
- ✓ أكبر نسبة للأفراد الذين يظنون أن التجهيزات العمومية غير موزعة بشكل عادل و متوازن عبر أحياء المدينة مسجلة بقطاعي البيضاء الصغيرة (91 فردا- 95.79%) و الأوراس الكبير (109 أفراد- 87.90%).

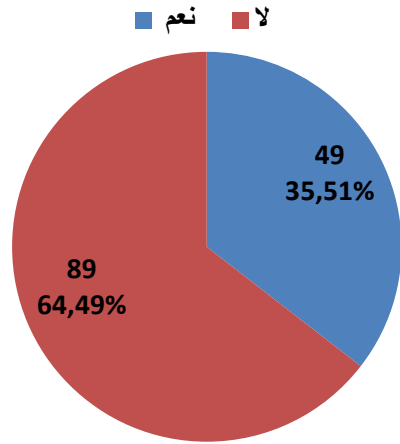
من خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي:

- ✓ النتائج المتحصل عليها من خلال آراء أفراد عينة البحث تؤكد و توافق على نتائج الدراسة الميدانية (الفصل الرابع)، التي تؤكد أن القطاعات المركزية أكثر تجهيزا (كما و نوعا) من قطاعات الأطراف.
- ✓ المعطيات الحالية و السابقة تؤكد كذلك أن قطاع البيضاء الصغيرة هو الأكثر تهميشا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة من ناحية غياب التجهيزات و خدمات النقل الحضري،
- ✓ كلما انتقلنا نحو الأحياء المركزية كلما اعتقد أفراد العينة أن التجهيزات موزعة بطريقة عادلة و متوازنة عبر المجال و العكس يحدث كلما انتقلنا نحو أحياء الأطراف.

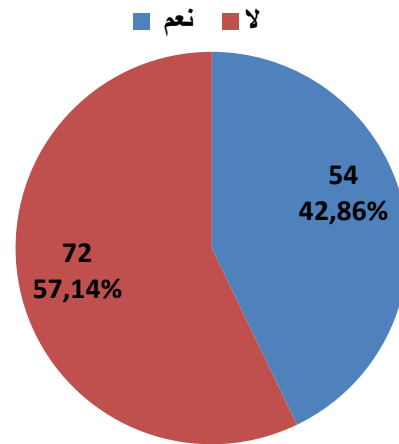
### 9.3.3 التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء:

من خلال الشكل رقم 181 نلاحظ أن آراء أفراد العينة الإجمالية حول أهم التجهيزات التي يرون أنها مفقودة عبر أحياء المدينة، حيث يرى 120 فردا (20.17%) أن المدينة تفتقر إلى منشآت صحية متخصصة، بينما يرى 242 آخرون (40.67%) أنها تفتقد إلى فضاءات ترفيهية و مساحات لعب و مساحات خضراء. في حين أن 145 فردا (24.37%) يرون أن المدينة تحتاج إلى مزيد من التجهيزات الإدارية و الأمنية و الاقتصادية خاصة الجوارية منها.

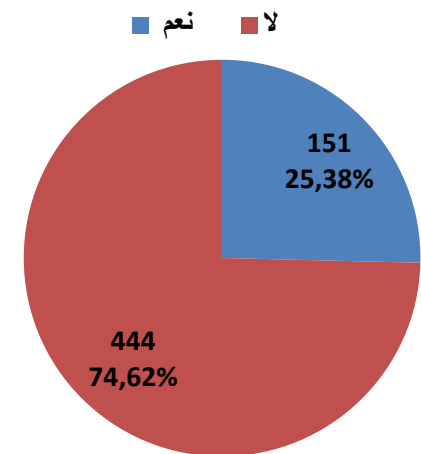
الشكل رقم 177: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر المجال/ عينة قطاع الزاوية



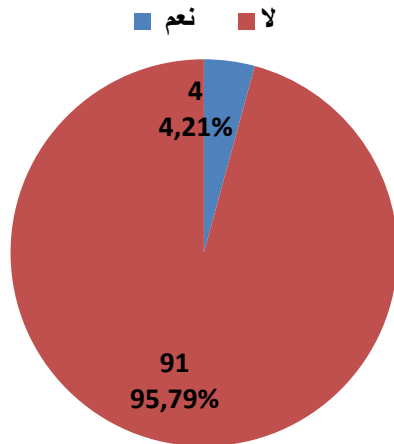
الشكل رقم 176: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع مركز المدينة



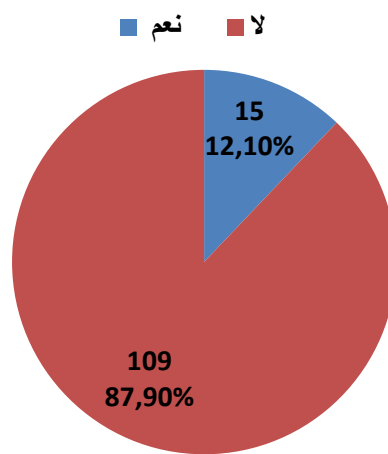
الشكل رقم 175: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر المجال/ العينة الإجمالية



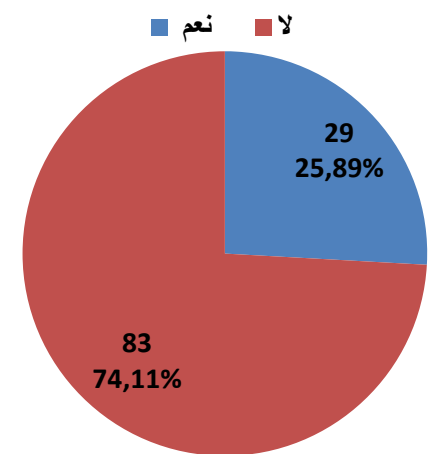
الشكل رقم 180: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر المجال/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة



الشكل رقم 179: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن/ عينة قطاع الأوراس الكبير



الشكل رقم 178: هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر المجال/ عينة قطاع الكاهنة



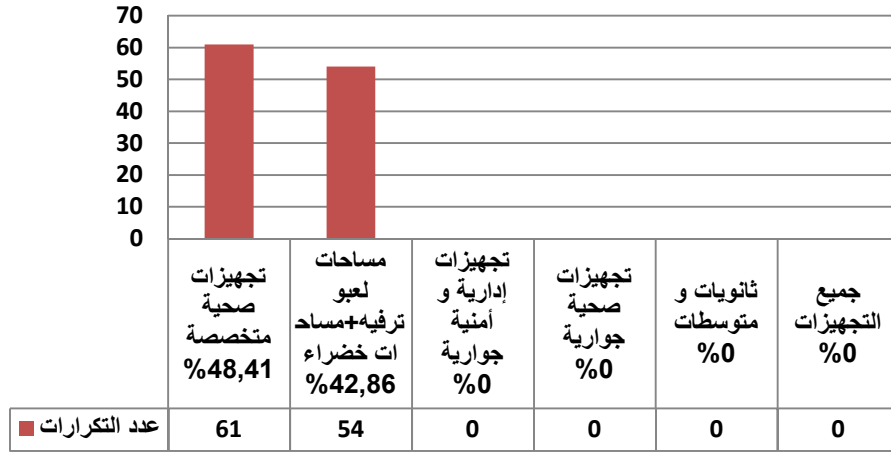
بينما يرى 86 فردا فقط (14.45%) أن المدينة تفتقد إلى تجهيزات صحية جوارية. أما 115 فرد (19.33%) فيرون أن المدينة تفتقر إلى الثانويات و المتوسطات، و في الأخير يظن 190 آخرين أن المدينة بحاجة لتزويدها بكل التجهيزات.

غير أن هذه المعطيات تختلف من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال 182، 183، 184، 185، 186، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

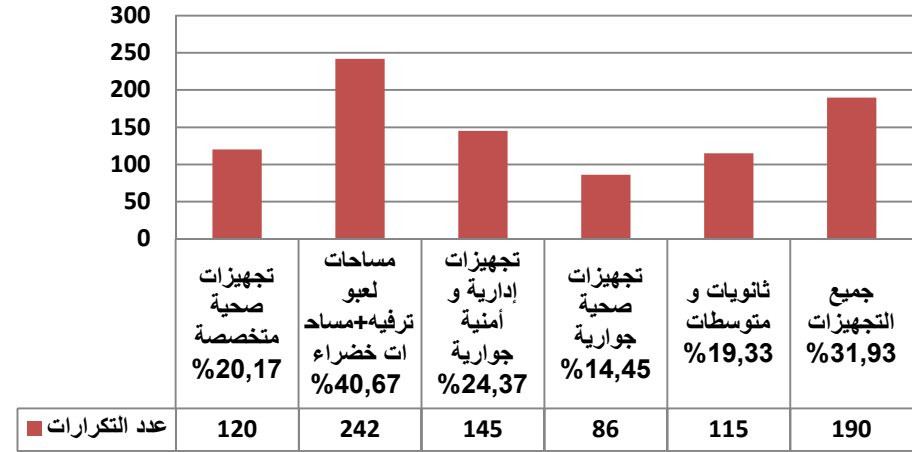
- ✓ يرى سكان قطاعي مركز المدينة و الزاوية أن المدينة تفتقد أساسا إلى التجهيزات الصحية المتخصصة و التجهيزات الترفيهية، الثقافية، الرياضية... و هي أعلى النسب المسجلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، في غياب أي شخص يرى أن المدينة تفتقد إلى أي تجهيزات أمنية، إدارية، أو صحية،
  - ✓ قطاعات الأطراف و خصوصا الأوراس الكبير و الكاهنة يرون أن المدينة تفتقد بكثرة إلى التجهيزات الجوارية بكل أنواعها (الصحية، الإدارية، الأمنية و الترفيهية)،
  - ✓ يرى معظم سكان قطاع البيضاء الصغيرة أن المدينة تفتقد إلى جميع التجهيزات و أعلى النسب مقارنة بالقطاعات الأخرى، بين يرى آخرون أن المدينة تفتقد إلى بقية التجهيزات بنسب متفاوتة،
  - ✓ سكان قطاعي الكاهنة و البيضاء الصغيرة يعتبران أن المدينة تحتاج إلى توفير التجهيزات الصحية الجوارية أولا و بعد ذلك التكفل بالتجهيزات الصحية الكبرى.
  - ✓ التجهيزات الترفيهية، الرياضية، الثقافية و مساحات اللعب تعتبر مفقودة عبر جميع القطاعات حسب آراء أفراد عينة البحث. و لكن بنسب متفاوتة (69.56% من عينة الزاوية، 54.74% من عينة البيضاء الصغيرة، 42.86% من عينة مركز المدينة، 15.18% من عينة الكاهنة)،
  - ✓ قطاعات البيضاء الصغيرة، الأوراس الكبير و الزاوية هي الوحيدة التي يرى سكانها أن المدينة تفتقد إلى المزيد من المتوسطات و الثانويات. لكون التجهيزات الموجودة بعيدة و لا تفي بالغرض.
- من خلال هذه المعطيات نستنتج ما يلي:

- ✓ درجة تجهيز حي أو قطاع ما تتحكم في آراء السكان حول التجهيزات المفقودة. بمعنى أن القطاعات التي تعرف بمستوى تجهيز جيد يميل سكانها إلى طلب توفير تجهيزات كبرى مفقودة نهائيا (كالتجهيزات الصحية المتخصصة)، بينما الأحياء ذات مستوى التجهيز الضعيف يميل سكانها للمطالبة بالتجهيزات الجوارية فقط،
- ✓ المعطيات السابقة تؤكد و تتوافق مع الدراسات السابقة و التي تنص أن الأحياء المركزية للمدينة أكثر تجهيزا من أحياء الأطراف،
- ✓ المعطيات تؤكد كذلك أن قطاع البيضاء الصغيرة هو الأكثر تهميشا بالمدينة، باعتبار أن سكانه يعتبرون أن المدينة تفتقد إلى كل التجهيزات الضرورية لضمان مستوى معيشي مقبول،
- ✓ التجهيزات الترفيهية الثقافية و الرياضية هي الوحيدة التي يرى معظم سكان المدينة أنها مفقودة بالمدينة و خاصة بالأحياء المركزية (مركز المدينة، ماريان، الزاوية) و هذا يعود أساسا إلى غياب مساحات شاعرة تستعمل لبناء هذا النوع من التجهيزات.

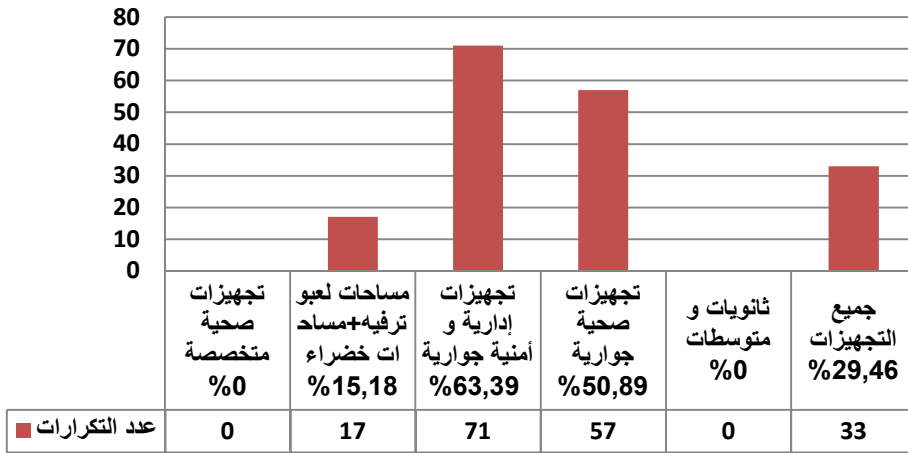
الشكل رقم 182: أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع مركز المدينة



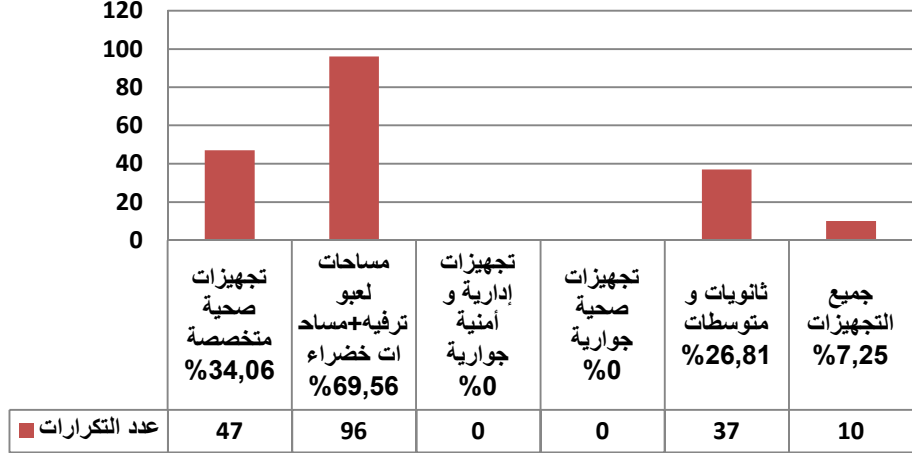
الشكل رقم 181: التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ العينة الإجمالية

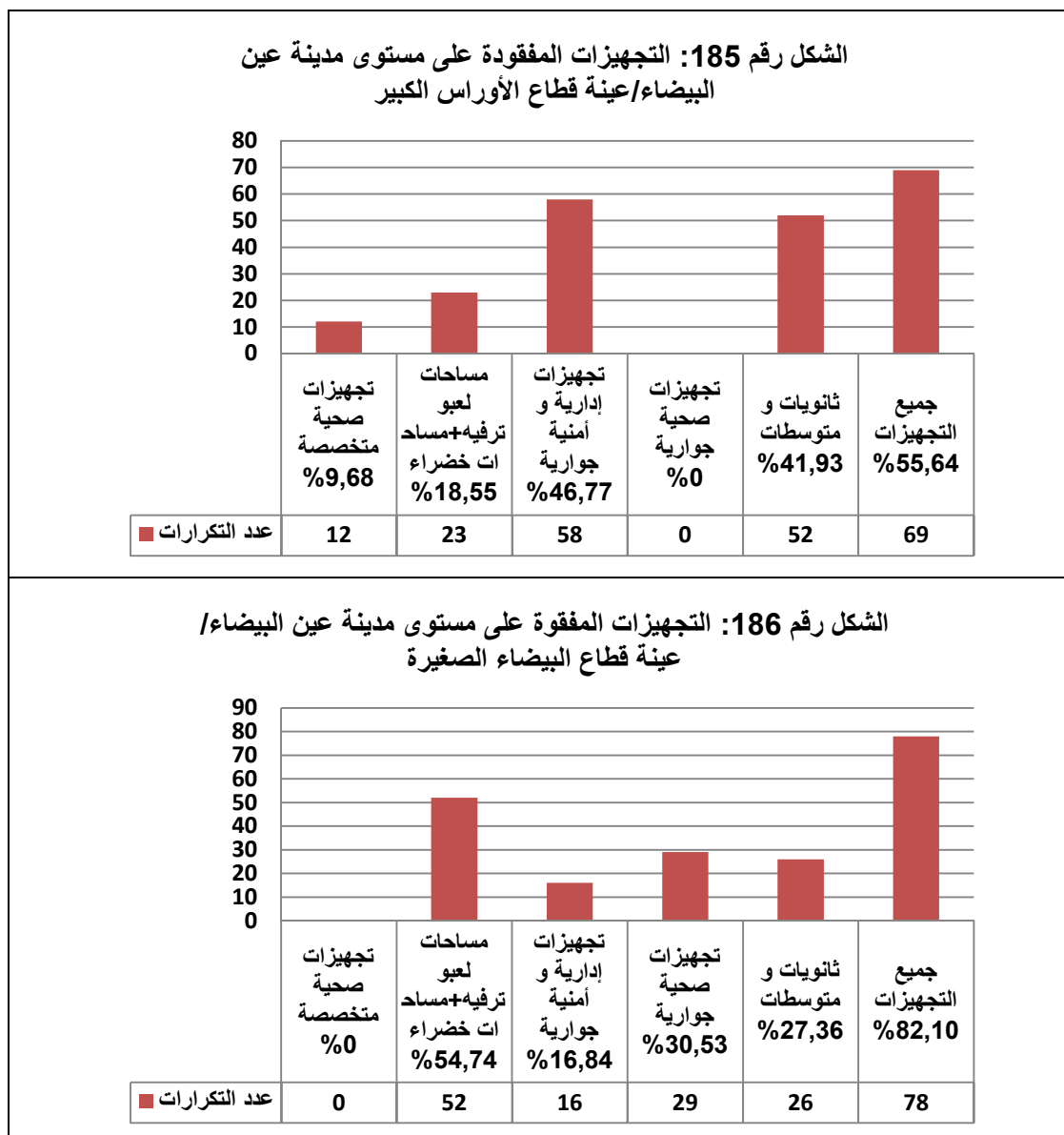


الشكل رقم 184: التجهيزات المفقودة بمدينة عين البيضاء/عينة قطاع الكاهنة.



الشكل رقم 183: التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع الزاوية





المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الميدانية، 2014 م.

### 10.3.3 أفضل منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية بالمدينة:

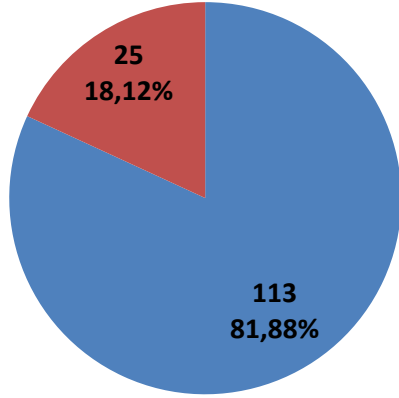
من خلال الشكل رقم 187 يرى أكثر من 76% من عينة البحث الإجمالي أن أحسن منطقة من حيث توفر و تنوع التجهيزات هي مركز المدينة في حين أن أقل من 24% فقط يرون أن المدينة لا توجد بها أي منطقة تستجيب لهذا الوصف (توفر التجهيزات).

علما أن مفهوم مركز المدينة لدى أفراد العينة ليس ذلك الذي تم التطرق له أثناء تقسيم المدينة إلى قطاعات حضرية، بل يتعدى ذلك ليشمل أجزاء من أحياء ماريان، الزاوية و السلام.

الملاحظ كذلك أن هذه الآراء تختلف من قطاع لآخر كما هو موضح في الأشكال 188، 189، 190، 191، 192، لكنها إجمالا تتفق على أن مركز المدينة هو أحسن منطقة لتوفر التجهيزات العمومية مقارنة بأحياء أخرى.

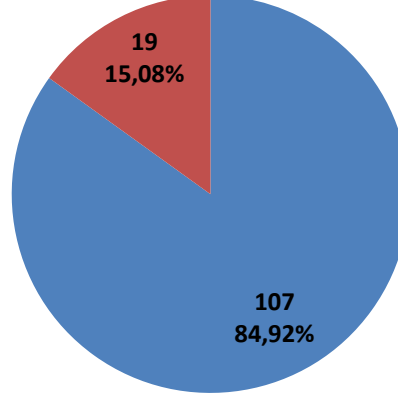
الشكل رقم 189: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية/ عينة قطاع الزاوية

■ لا توجد ■ مركز المدينة



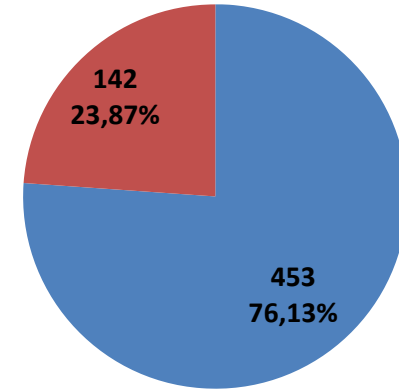
الشكل رقم 188: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية / عينة قطاع مركز المدينة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



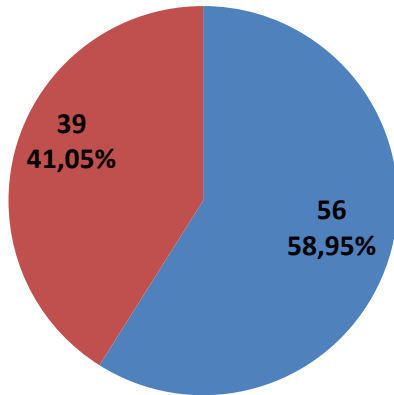
الشكل رقم 187: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات / العينة الإجمالية

■ لا توجد ■ مركز المدينة



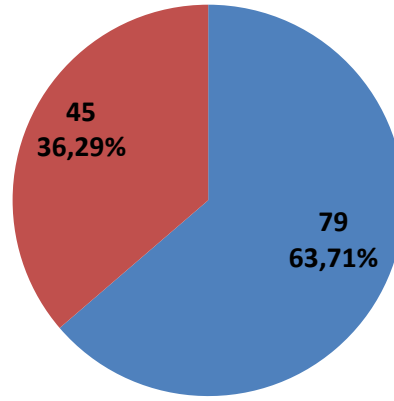
الشكل رقم 192: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



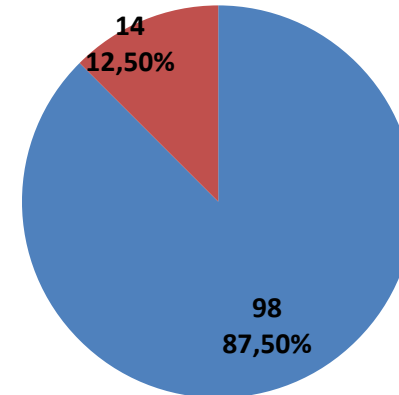
الشكل رقم 191: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات/ عينة قطاع الأوراس الكبير

■ لا توجد ■ مركز المدينة



الشكل رقم 190: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية/ عينة قطاع الكاهنة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



يمكن تلخيص معطيات الأشكال السابقة كما يلي:

✓ يرى أكثر من **80%** من أفراد عينة قطاعات مركز المدينة، الزاوية و الكاهنة أن مركز المدينة هو أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية و تنوعها بينما لم يتعدد عدد الذين يرون أنه لا توجد أي منطقة تستجيب لهذه الخاصية حاجز الـ **19%** فقط على مستوى هذه القطاعات،  
✓ يرى **63.71%** من أفراد عينة قطاع الأوراس الكبير و **73.21%** من عينة قطاع البيضاء الصغيرة أن مركز المدينة هو أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية و هي أضعف النسب مقارنة بقطاعات أخرى. بينما البقية يرون أنه لا توجد أي منطقة بالمدينة تستجيب لهذه الخاصية.

هذه المعطيات تؤكد على أن مركز المدينة هو القلب النابض لها و المكان الذي يعتبر أكبر مقصد من طرف السكان لتلبية حاجاتهم بسبب توفر التجهيزات العمومية و تنوعها، و كذلك لسهولة الوصول إليه من جميع جهات المدينة لكونه يحتل مكان مركزي يتقاطع فيه الطريقان الوطنيان رقم 10 و 80، إضافة إلى عبور جميع خطوط النقل الحضري عبر شوارعه.

#### أ. إمكانية الانتقال:

من خلال الشكل رقم **193** نلاحظ أن آراء أفراد عينة البحث الإجمالية متوازنة، فبينما يفضل **184 (53.18%)** الرحيل إلى مركز المدينة إذا سنحت لهم الفرصة، لا يرى **162 (46.82%)** آخرون ضرورة لذلك.

غير أن هذه الآراء تختلف من قطاع لآخر كما توضحه الأشكال **194، 195، 196، 197**، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ سجلت أكبر نسبة لأشخاص يفضلون الرحيل من أحيائهم للتنقل نحو مركز المدينة بقطاعي البيضاء الصغيرة (**41 فردا- 73.21%**) و الكاهنة (**69 فردا- 70.41%**) من أفراد عينتي القطاعين، بينما البقية يفضلون المكوث بمساكنهم أو الرحيل نحو أحياء أخرى غير مركز المدينة،  
✓ سجلت أضعف نسبة لأشخاص يفضلون الرحيل نحو مركز المدينة بقطاع الزاوية، حيث يفضل **27 فردا (23.89%)** فقط التنقل نحو المركز مقابل **86 فردا (76.11%)** يعارضون ذلك،  
✓ آراء أفراد عينة قطاع الأوراس الكبير تعبر تقريبا عن آراء أفراد العينة الإجمالية المذكورة سابقا،

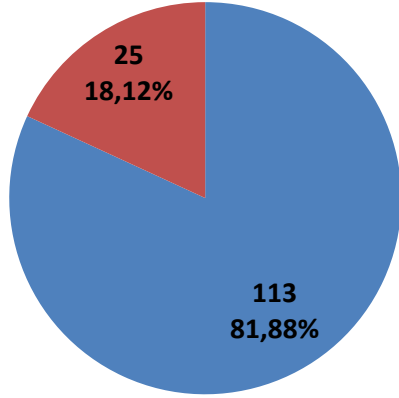
من خلال المعطيات السابقة نستنتج أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة كلما زادت رغبة السكان في التنقل للعيش بالمركز إذا سنحت لهم الفرصة، عكس سكان الأحياء الانتقالية، الذين يفضلون أكثر المكوث بمساكنهم عوض التنقل إلى المركز.

#### ب. أسباب الرغبة في الانتقال نحو مركز المدينة:

من خلال الشكل رقم **198** نلاحظ انه من بين مجموع أفراد العينة الراغبين في الانتقال إلى مركز المدينة، كان هدف **117 فرد منهم (64.29%)** هو الاقتراب أكثر من التجهيزات الخدمية و الأنشطة التجارية. بينما ربط **33 فرد (18.13%)** سبب الانتقال بالرغبة في تطوير نشاط تجاري خاص باعتبار أن المنطقة ذات جذب تجاري كبير جدا. أما **32 فردا (17.58%)** فيفضلون الانتقال إلى مركز المدينة بدون ذكر أسباب واضحة.

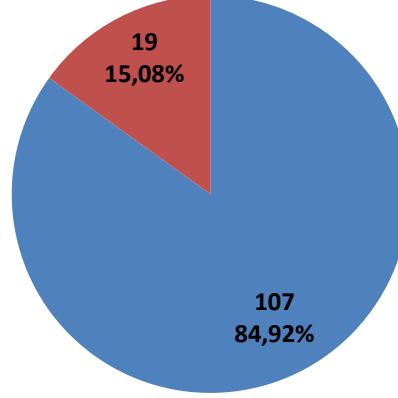
الشكل رقم 189: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية/ عيننة قطاع الزاوية

■ لا توجد ■ مركز المدينة



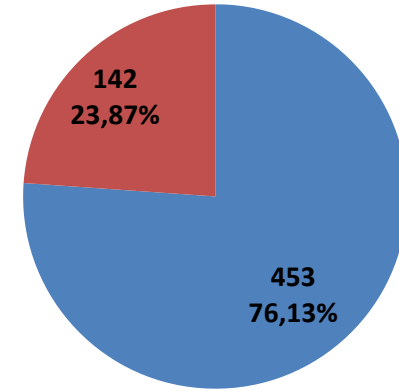
الشكل رقم 188: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية / عيننة قطاع مركز المدينة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



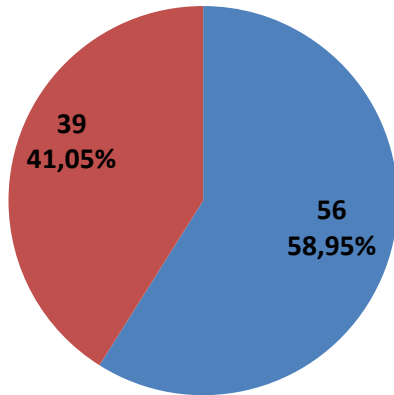
الشكل رقم 187: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات / العيننة الإجمالية

■ لا توجد ■ مركز المدينة



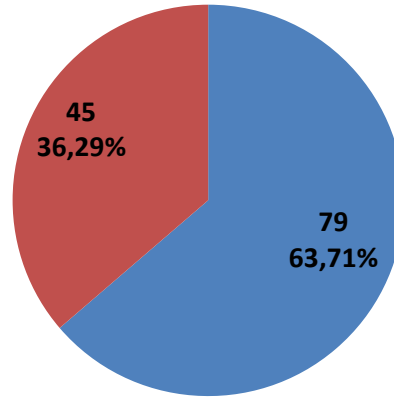
الشكل رقم 192: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات/ عيننة قطاع البيضاء الصغيرة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



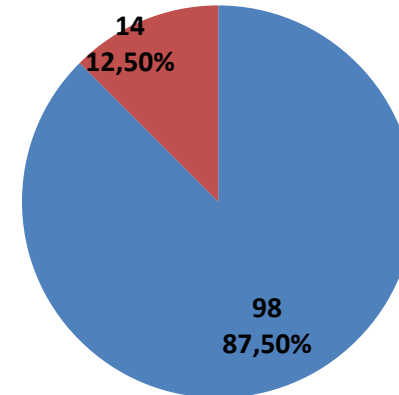
الشكل رقم 191: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات/ عيننة قطاع الأوراس الكبير

■ لا توجد ■ مركز المدينة



الشكل رقم 190: أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية/ عيننة قطاع الكاهنة

■ لا توجد ■ مركز المدينة



لكن الملاحظ أن الآراء تختلف من عينة قطاع لأخرى كما تظهره الأشكال 199، 200، 201، 202، لكنها تتفق جميعا أن سبب الانتقال مرتبط أساسا بالاستفادة أكثر من الخدمات التي تتيحها هذه المنطقة. يمكن تلخيص المعطيات كما يلي:

✓ قطاع البيضاء الصغيرة سجلت به أكبر نسبة لأفراد (32 فرد- 78.05%) يرغبون في الانتقال إلى مركز المدينة بهدف الاقتراب أكثر من التجهيزات الخدمية و الأنشطة التجارية، يليه قطاع الكاهنة (44 فرد- 63.77%)،

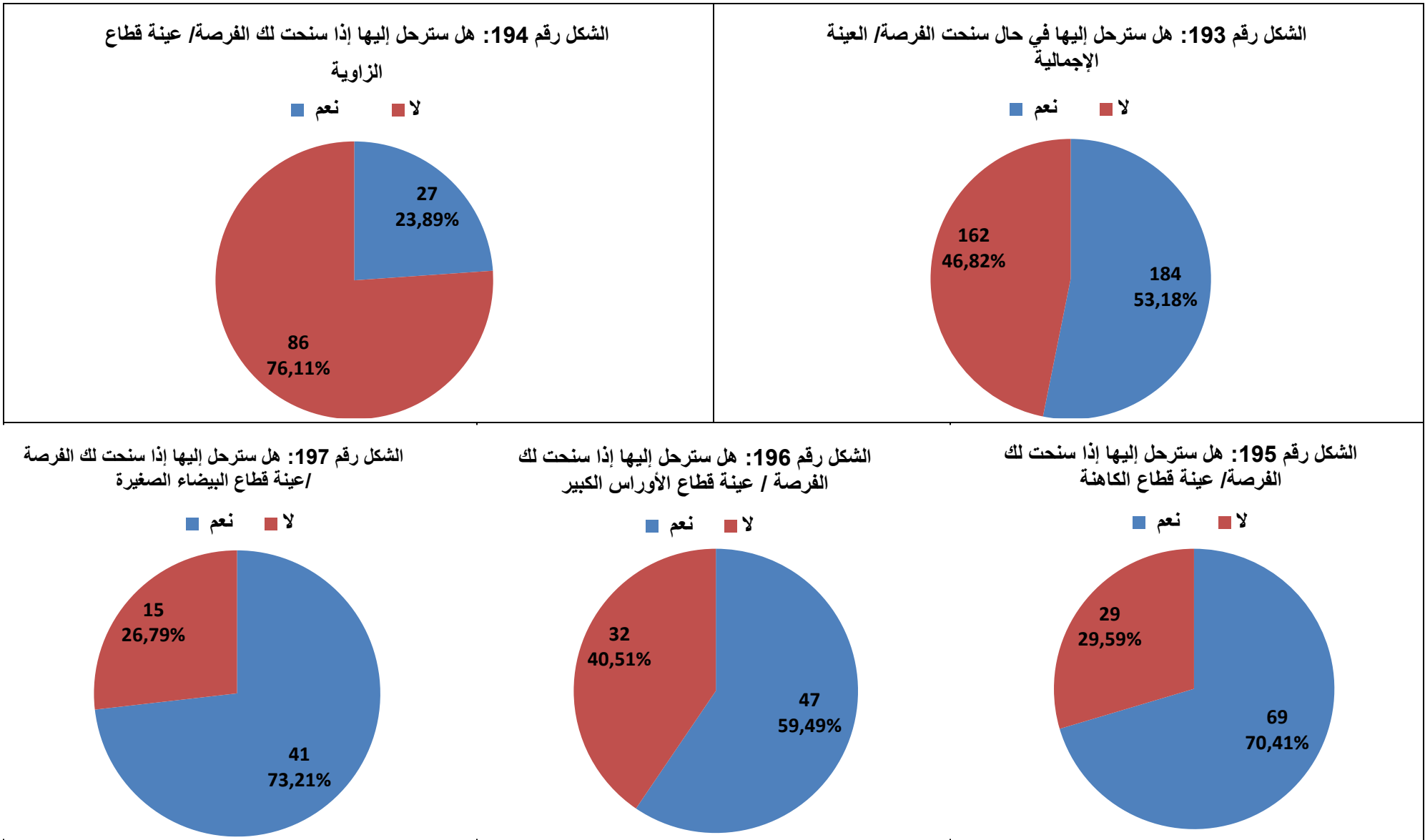
✓ قطاع الزاوية سجل به فقط 13 فرد يرغبون في الانتقال إلى مركز المدينة بهدف الاستفادة من الخدمات المتاحة على مستوى هذه المنطقة، و هذا ما يجعلها أضعف نسبة مقارنة مع القطاعات الأخرى،

✓ قطاعا الزاوية و الكاهنة سجلت بهما أكبر نسبة لأفراد يرغبون في الانتقال نحو مركز المدينة بهدف تطوير أنشطة تجارية خاصة، ب 18 فرد (26.09%) بالنسبة لقطاع الكاهنة و 9 أفراد (33.33%) بالنسبة لقطاع الزاوية،

✓ قطاعا الأوراس الكبير و البيضاء الصغيرة سجلت بهما أكبر نسبة لأفراد يرغبون في الانتقال للعيش بمركز المدينة لكن بدون ذكر أسباب محددة، ب 13 فرد (27.66%) بالنسبة لقطاع الأوراس الكبير و 9 أفراد (21.95%) بالنسبة لقطاع البيضاء الصغيرة.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن أسباب رغبة السكان في الانتقال للعيش في مركز المدينة ترتبط أساسا بالرغبة في تحسين ظروف الحياة من خلال الاقتراب أكثر من الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية التي تتميز بالوفرة و التنوع على مستوى القطاعات المركزية مقارنة بأحياء أطراف المدينة.

إضافة إلى هذا ربط جزء السكان السبب سبب الرغبة في الانتقال للعيش بمركز المدينة بالرغبة في تطوير نشاط تجاري في منطقة تصنف بأنها الأحسن من حيث المردودية و الربح على مستوى مدينة عين البيضاء، بسبب التركيز التجاري من الجهة و الإقبال الكبير للمتسوقين من جهة أخرى.



## خلاصة:

من خلال تحليل معطيات الاستثمار الاستثنائية المقدمة لسكان 5 قطاعات حضرية تختلف من حيث الخصائص العمرانية، الكثافة السكانية، الموقع بالنسبة لمركز المدينة، مستوى التجهيز و حجم البنية التجارية...لاحظنا أن الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية و باعتبارها تتوطن في مناطق دون أخرى، فهي تعتبر من بين العناصر التي تتحكم في توجيه العادات اليومية لسكان المدينة.

هذه العادات تتبلور على شكل ديناميكية تعرفها الأحياء المركزية للمدينة نتيجة التدفقات الكبيرة للسكان من مختلف الأحياء عبر وسائل نقل متعددة (سيارة على الأقدام، سيارة خاصة، دراجة، نقل حضري). حيث يلعب الموقع الوسطي للمركز و شبكة الطرق المهمة و نوعية الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية الموجودة على مستواه دور المحرك الرئيسي لهذه الديناميكية.

بمقابل هذه الوضعية بالأحياء المركزية، نجد أن بعض أحياء الأطراف تعاني من ظاهرة تهميش تعود جذورها إلى 3 عناصر محورية متلازمة هي: قلة التجهيزات الخدمية، ضعف البنية التجارية و غياب خدمات النقل الحضري، وهذا ما يحد من حق السكان في الوصول إلى الخدمات المختلفة بسهولة.

الخاتمة العامة:

## الخاتمة العامة:

رافق نمو و توسع مدينة عين البيضاء و زيادة عدد سكانها، تطور كمي و نوعي للأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية، تبعا للتوجهات السياسية و الاقتصادية التي انتهجت منذ نشأتها في الفترة الاستعمارية إلى يومنا الحالي، بما يبرز دور و أهمية الجانب التاريخي في زيادة التركيز التجاري و توطن التجهيزات و الخدمات في قطاع مركز المدينة و القطاعات الانتقالية (ماريان، السلام، الزاوية) و انخفاض هذا التركيز قلما انتقلنا لأحياء الأطراف، مع ملاحظة تخصص تجاري وظيفي يظهر من خلال تخصص المركز و الأحياء الانتقالية في التجارة الصافية و تجارة الخدمات، بينما تتخصص أحياء الأطراف (خاصة الكاهنة، الأوراس الكبير و الحراكتة) في التجارة الحرفية تبعا لخصوصيات و متطلبات كل صنف تجاري.

هذا التباين في التوزيع غير العادل و غير المتوازن للأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية خلق فوارق مجالية عميقة و اختلالات بين مختلف أحياء المدينة، تجسدت من خلال ظهور قطاعات مندمجة بمستوى تجهيز جيد و بنية تجارية كبيرة، و قطاعات مهمشة ذات بنية تجارية و مستوى تجهيز ضعيف. مما انعكس سلبا على نوعية الخدمات المقدمة رغم محاولة صانعي المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير معالجة هذه الاختلالات عبر العديد من التوجيهات، لاسيما استغلال العقارات الشاغرة داخل القطاعات المعمرة لإنشاء تجهيزات عمومية، تدعيم الأحياء بمختلف التجهيزات الجوارية، و خلق مركزيات للتجهيز لتخفيف الضغط عن تجهيزات المركز... بهدف تطوير التجهيزات كما و نوعا من جهة، و ضمان الدخول السهل و السريع لهذه التجهيزات لفائدة جميع السكان من جهة أخرى.

غير أن هذا التوزيع فرض من جهة أخرى ديناميكية مجالية تظهر من خلال حركة السكان و أنماط تنقلهم داخل مختلف أحياء المدينة. فكما هو معلوم فإن غياب أين نشاط تجاري أو تجهيز خدماتي عبر حي أو قطاع ما، يدفع سكانه للتنقل نحو قطاعات أو أحياء أخرى لتلبية احتياجاتهم من هذه الخدمة.

فبالنسبة للأنشطة التجارية فقد اتضح أثرها الواضح على المجال الحضري و الذي يظهر من خلال:

- توجيه تدفقات حركة المرور عبر أهم محاور التنقل في مدينة عين البيضاء و التي هي أساسا عبارة عن محاور تجارية، بما يخلق إشكالات متعلقة بالازدحام المروري و قلة مواقف السيارات و الاستيلاء على أرصفة المشاة،
- تمدد المركز و اتساعه على حساب الأحياء المحيطة به، فهو لم يعد محصورا بالنواة الاستعمارية، بل امتد إلى أجزاء من قطاعات الزاوية، ماريان، السلام و المستقبل، و هذا بسبب تشبعه بالأنشطة التجارية،
- التغيرات الجذرية التي يعرفها النسيج العمراني، و خاصة على مستوى الأحياء المركزية من خلال عمليات عمرانية و معمارية جزئية أو جذرية، ينتج عنها تحويل الطابق الأرضي للمباني و المساكن من الوظيفة السكنية إلى الوظيفة التجارية و الخدماتية،
- بالنسبة لأحياء الأطراف، قلما نجد سكن دون أن يكون طابقه الأرضي موجه للاستعمال التجاري، الحرفي أو كمستودعات للتخزين،

- زيادة الطلب على كراء المحلات التجارية بالمناطق المركزية التي تعرف بنشاط تجاري كثيف مقارنة بأحياء الأطراف، و ما يرافقه من ارتفاع أسعار كراء هذه المحلات، على اعتبار أن زيادة الطلب و قلة العرض يرافقه ارتفاع مباشر في الأسعار،
- الديناميكية الاجتماعية التي تعرفها بعض الأحياء و المحاور التجارية بالمدينة بسبب استقطابها لأعداد معتبرة من المتسوقين. حتى أن بعض هذه المحاور تستقطب حصريا فئة النساء بسبب نوع النشاط السائد كما هو الحال بالنسبة "الرود السطايفية" الذي أصبح يسمى "رود النساء"،
- منطقة مركز المدينة تفقد في غالب الأحيان حركيتها و نشاطها في الفترة المسائية بعد غروب الشمس، إذا ما استثنينا بعض المحاور. و هذا ما يؤكد أن الدافع الرئيسي لتوجه السكان نحو هذه المنطقة هو توفر و تنوع المعروضات التجارية. غير أن هذه الحركية تستمر و تمتد إلى ما بعد منتصف الليل في فترة قبل الأعياد و المناسبات...
- الأنماط العمرانية الجديدة التي فرضت نفسها على مستوى مركز المدينة من خلال هدم السكنات القديمة و إعادة بنائها على شكل محلات متعددة الطوابق موجهة لأنشطة تجارية أو خدمية،
- التحكم في أنماط استعمال وسائل النقل. فسكان الأحياء المركزية يميلون للتسوق سيراً على الأقدام، بينما يضطر سكان الأطراف للتسوق مستعملين السيارة، الدراجة أو خطوط النقل الحضري و هذا بسبب تركيز الأنشطة التجارية بمركز المدينة و الأحياء الانتقالية،
- النقص الفادح في الأنشطة التجارية كما ونوعاً في بعض الأحياء جعلها تعاني من تهميش كبير يدفع السكان للانتقال إلى أحياء أخرى لتلبية حاجاتهم و هي الحالة التي لاحظناها في بعض أحياء البيضاء الصغيرة، الحراكتة، الأوراس الكبير...
- استغلال الأرصفة و الواجهات الأمامية للمحلات التجارية كأماكن لعرض السلع و البضائع بما يقلص من مساحة الممرات الموجهة للمشاة، ما يدفعهم للسير في عرض الطرقات المخصصة للآليات بما يشكله هذا الأمر من خطر على سلامة الأفراد و الممتلكات،
- القيام بالإشهار للأنشطة التجارية المتداولة في منطقة ما عن طريق لوحات إشهارية، لافتات معلقة أو موضوعة على الأرض، رسومات في الواجهات. إضافة إلى تعليق المظليات الحديدية بهدف حماية المحلات من العوامل المناخية، على الرغم من أن هذه العناصر قد تسبب عوائق وصعوبات للمارة،
- الأنشطة التجارية بالمدينة تعتبر مصدراً مهماً لتوفير مناصب الشغل الدائمة و/أو المؤقتة بما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي للسكان، خاصة لما نعلم أن النشاط الصناعي بالمدينة يعرف ركوداً كبيراً،
- الدور الذي تلعبه أسواق المدينة خاصة سوق الخضرة و الفواكه، السوق المغطاة، سوق الملابس و الأحذية، و هذا من خلال توفير حاجيات سكان المدينة أو الوافدين، إضافة إلى تأثيرها على منظومة التنقل في المنطقة من خلال الميل لاستعمال الشاحنات و مركبات نقل السلع...
- كراء أسواق و المحلات التابعة لأمالك الدولة و أملاك البلدية يوفر مداخل مالية هامة للميزانية و التي تنعكس إيجاباً على التنمية المحلية، من خلال توجيه أجزاء من هذه المبالغ نحو مشاريع تخدم السكان،
- تركيز الأنشطة التجارية رغم ما له من إيجابيات، إلا أنه من جهة أخرى يتسبب في بعض الظواهر السلبية المضرة بالمظهر و البيئة الحضرية، خاصة لما نتكلم عن الرمي العشوائي

للنفايات من طرف أصحاب المحلات التجارية و الحرفية. و هو ما يظهر جليا في مركز المدينة،  
ساحة فلسطين، السوق الأسبوعية و السوق المغطاة،

- الضجيج المصاحب محلات الأنشطة الحرفية، ما يتركه من آثار سلبية على السكنية العامة للسكان، رغم أن هذه الأنشطة تتركز أساسا في أحياء الأطراف و ليس في المركز الحضري،
- التأثير على نمط التشغيل، من خلال بروز و تعزز ظاهرة عمل المرأة في القطاع التجاري، بعدما كان في ما سبق نشاطا مقتصرًا على الرجال إذا ما استثنينا بعض الأنشطة كالخياطة و الطرز. و من أهم الأنشطة التجارية التي اقتحتها المرأة نجد: الإطعام، الحلويات و المرطبات، الملابس و الأحذية النسائية...

أما بالنسبة للتجهيزات الخدمية فهي تؤثر على التنظيم المجالي من خلال:

- المساحة العقارية المعتبرة التي تشغلها التجهيزات العمومية و التي تعدت الـ 180 هكتارا من إجمالي مساحة المدينة، خاصة لما نتكلم عن مدينة عين البيضاء التي تعاني أزمة في توفير الجيوب العقارية اللازمة من اجل تنفيذ المشاريع بمختلف أنواعها،
- هناك عدل و توازن في الحصول على خدمات البنية التحتية (خاصة شبكة الماء، شبكة تصريف المياه المستعملة، شبكة الكهرباء و الغاز...) حيث تقارب نسبة التغطية أكثر من 95% حسب معطيات مديرية التخطيط و متابعة الميزانية) مقارنة بالخدمات التي تقدمها التجهيزات العمومية بما فيها الجوارية،
- إقامة بعض التجهيزات العمومية فرضت على السلطات المعنية التوجه لإجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية بسبب غياب فضاءات عقارية شاغرة لإقامة هذه المشاريع، وهذا ما يؤدي إلى تحويل هوية هذه المناطق من مناطق سكنية إلى تجهيزات عمومية،
- الديناميكية الداخلية و الخارجية التي تفرضها التجهيزات العمومية خاصة الكبرى منها، باعتبارها تخدم سكان المدينة و إقليمها (ظهيرها)، و هو ما يتبين من خلال الحركة المرورية التي تعرفها مداخل المدينة الأربعة،
- التحكم في توجيه حركة المرور عبر مختلف أرجاء المدينة، حيث أن الأحياء المركزية التي تضم أكبر عدد من التجهيزات هي نفسها تلك التي تعاني من مشاكل متعلقة باكتظاظ حركة المرور، غياب مواقف السيارات...
- التأثير الكبير على الأنشطة التجارية، حيث أن بعض التجهيزات فرضت تطور و نمو أنواع تجارية متخصصة كما هو الحال بالنسبة لمحلات معالجة النصوص و التصوير المجاورة للتجهيزات الإدارية، أو محلات التغذية المجاورة للمؤسسات التعليمية...
- التحكم في أنماط استعمال وسائل النقل داخل المدينة، بحيث أن سكان المناطق المركزية يميلون لقضاء حاجاتهم من هذه التجهيزات سيرا على الأقدام، بينما يضطر سكان أحياء الأطراف لاستعمال السيارة الخاصة، الدراجة، أو وسائل النقل الجماعية في حال توفرها،
- نقص التجهيزات العمومية بما فيها الجوارية عن بعض الأحياء من جهة و غياب خدمات النقل الحضري من جهة أخرى، يفرض تهميشا كبيرا لهذه الأحياء، يدفع السكان للتنقل إلى الأحياء الأخرى لتلبية حاجاتهم،
- بعض أصناف التجهيزات العمومية تفرض مخاطر و إشكاليات أمنية تهدد السكنية العامة، كما هو الحال بالنسبة للمحطات المتعددة الخدمات أو محطة تعبئة قارورات الغاز، و التي تقع

- بالتماس مع الأحياء السكنية مباشرة دون احترام الارتفاقات الأمنية اللازمة، ما يفرض على المعنيين العمل على تغيير مكان نشاطها حفاظا على أرواح السكان،
- بعض التجهيزات العمومية فرضت تغييرا في العادات الثقافية و الاجتماعية للسكان، كما هو الحال بالنسبة لقاعات الحفلات التي انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة عبر مختلف أحياء المدينة. حيث أصبحت الحفلات تقام في القاعة ليوم واحد عوض أيام عديدة، ضف إلى هذا الإزعاجات الناتجة عن ألعاب البارود، التوقف العشوائي للسيارات، اكتظاظ حركة المرور... بسبب الممارسات المرافقة لقيام هذه الأعراس...
- العدد الكبير من عدد مناصب العمل التي توفرها هذه التجهيزات، خاصة لما نتكلم عن المرافق التعليمية و الصحية، و هذا ما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي العام للسكان، عكس قطاعي الصناعة و الفلاحة لا يوفران سوى عدد محدود جدا من مناصب العمل،

من خلال هذه العناصر نستنتج أن توطن الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية تساهم فعلا في تنظيم المجال الحضري بمدينة عين البيضاء من خلال ديناميكية حضرية و اجتماعية تظهر من خلال أنماط و ممارسات اقتصادية، ثقافية تمارس يوميا من طرف السكان و التجار، و هو ما يمثل إثباتا و تحقيقا لفرضية البحث المطروحة سابقا.

غير أن هذه النتائج لا تخفي من جهة أخرى حجم المشاكل و العراقيل المتعلقة بتوزيع التجهيزات العمومية و الأنشطة التجارية، لا سيما ما تعلق منها بظاهرة التهميش الحضري لبعض أحياء الأطراف، التلوث البيئي و البصري الملازم للأنشطة التجارية الفوضوية، و مشاكل غياب النقل الحضري... و هذا ما يدفعنا لتقديم التوصيات التالية:

- وضع خطة من أجل استرجاع المكانة الحقيقية لمركز المدينة بمشاركة جميع الفاعلين، من خلال اقتراح أنشطة تجارية و خدماتية من النوع الممتاز، لإعطائه بعد حضاري و اقتصادي إقليمي بما يتوافق مع الإمكانيات الديموغرافية للمدينة، وموقعها الاستراتيجي ضمن منظومة الشرق الجزائري،
- جعل مركز المدينة منطقة نشطة وديناميكية على مدار الساعة و ضمان عدم انحصار النشاط على فترات محددة فقط (الفترة النهارية فقط)، من خلال إجراءات قانونية و أمنية. تؤدي إلى تحفيز و تشجيع التجار على ممارسة نشاطهم خلال الفترة الليلية، توفير أنشطة ثقافية، ترفيهية و رياضية، توفير الأمن و السكينة....
- العمل على إيجاد صيغة تشاركية لإدماج كل الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين و الاجتماعيين لا سيما السكان، بهدف تلبية احتياجاتهم فيما يخص التجهيزات العمومية خاصة الجوارية منها، من خلال احترام الهيراركية الوظيفية لهذه التجهيزات (من الأكبر إلى الأصغر و من التركيز إلى الانتشار)،
- التقليل من الفوارق المجالية بين الأحياء، و القضاء على مشكل الأحياء المهمشة من خلال تزويدها بمختلف التجهيزات العمومية و خاصة الكبرى منها بهدف جعلها مستقطبة لسكان الأحياء الأخرى بعدما كانت منفرة لهم، مع ربطها بخطوط النقل الحضري الجماعي بهدف ضمان سهولة وصول لجميع الخدمات بدون أي عوائق،

- العمل على إنشاء تجهيزات عمومية بنمط عمراني و معماري يحترم خصوصيات المنطقة و يندمج ضمن النسيج الحضري القائم، بهدف إنتاج مجال عمراني متجانس و متناغم، مع محاولة احترام آجال إنجاز هذه المشاريع في الآجال المحددة لتسلمها وفق توجيهات مخططات التهيئة و التعمير،
- تشجيع استعمال وسائل النقل الجماعي لا سيما على مستوى مركز المدينة من أجل التقليل من المشاكل الناتجة عن حركة المرور الكثيفة لاسيما الاكتظاظ و غياب مواقف السيارات. و لن ينجح هذا إلا من خلال تحسين الخدمات عن طريق تحسين نوعية الحافلات، احترام أوقات الانطلاق و العودة، احترام أماكن التوقف...
- الاستغلال الأقصى للفضاءات العقارية الشاغرة بالقطاعات المعمرة للمدينة من أجل إنشاء تجهيزات عمومية، و توجيه التجهيزات و الأنشطة التي تشكل خطر أو إزعاج للسكان نحو مناطق أخرى مع استغلال أراضيها لإقامة مشاريع تنموية و مرافق عمومية،
- الاهتمام أكثر بإنجاز التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية، مع جعلها قريبة و في متناول جميع السكان نظرا لدورها المهم في تنشيط الأجواء و القضاء على الآفات الاجتماعية، خاصة لما نعلم أن معظم أفراد المجتمع يتكون من فئة الشباب،
- تطبيق أحكام و معايير التعمير التجاري على الفضاءات التجارية الكبرى بالمدينة لجعلها متماشية مع القوانين المنظمة لهذا النوع من التجهيزات التجارية، و تطبيق أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، من خلال تحويل سوق الجملة للخضر و الفواكه لمكان آخر في أقرب الآجال لتفادي إزعاج السكان القاطنين في محيط هذه السوق،
- إعادة النظر في واقع السوق المغطاة، من خلال تحديد الوظيفة الرئيسية لهذه المساحة، هل ستبقى كمساحة مستغلة من طرف تجار الجملة و نصف الجملة أو تعاد إلى وظيفتها الأساسية (سوق جوارية). إضافة إلى تشجيع التجار على استغلال المساحة الداخلية المغطاة للسوق، من خلال توفير الظروف الملائمة لممارسة النشاط التجاري (محاربة التجارة الفوضوية، إعادة تهيئة السوق، توفير المواقف...).
- العمل على إدماج حقيقي وفعال لأصحاب الأنشطة التجارية غير الرسمية ضمن المنظومة الاقتصادية الشرعية عن طريق إجراءات ردية و ترغيبية في نفس الوقت (إعفاءات ضريبية، تسهيل إجراءات استخراج السجلات التجارية، تخفيض تكاليف كراء المحلات...)، بهدف ضمان عدم احتلالهم للشوارع كما هو حاصل في أطراف سوق الخضر و الفواكه،
- إقامة الأسواق الجوارية التي تم التعهد بإقامتها عبر مختلف أحياء المدينة بهدف تقريب الأنشطة التجارية من المواطنين من جهة، و القضاء على مظاهر التجارة الفوضوية من جهة أخرى،
- إعادة توزيع الأنشطة التجارية و الخدماتية عبر مختلف أحياء المدينة بهدف تخفيف الضغط عن الأحياء المركزية من جهة، و خلق أقطاب حيوية جديدة من جهة أخرى. و هذا عن طريق العمل على تخطيط تجاري و حضري متكامل يعمل وفق نظرة اقتصادية مستدامة،
- محاربة المظاهر السلبية الناتجة عن ممارسة الأنشطة التجارية و الحرفية لا سيما منها التلوث السمعي و البصري، من خلال احترام أوقات رمي و رفع النفايات، احترام السكنية العامة...
- المحاربة المستمرة لمظاهر التجارة الفوضوية، التي عادت للانتشار في العديد من الأحياء، خاصة مع قرب حلول فصل الصيف و شهر رمضان، و ما يطرحه هذا الأمر من إشكاليات متعلقة بالصحة و السكنية العامة للمواطنين.

قائمة المراجع:

## 1. المراجع العربية:

### أ. الكتب:

- ابن خلدون: المقدمة، ط 1، ص 394.
- بعلي محمد الصغير: الوجيز في القانون الإداري، ج2، ص 209.
- عاطف حمزة حسن: تخطيط المدن، أسلوب ومراحل، مطابع قطر الوطنية، قطر، 1992م،
- علي فتاك: مبسوط القانون التجاري الجزائري، ابن خلدون للنشر و التوزيع ، الجزائر، ص 7.
- فرحة زاوي صالح: الكامل في القانون التجاري الجزائري، مطبعة ابن خلدون، وهران، الجزائر، ط 2، 356 ص
- هشام عباس الموسوي وحيدر صلاح يعقوب، التخطيط و التصميم الحضري، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006، ط 1، 204 ص.
- هاني حامد الضمور: تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 3، 2005، 254 ص.

### ب. مذكرات و رسائل:

- براقدي سليم، مدينة عين البيضاء: النمو الحضري، إشكالية التوسع و المشكلات المتعددة تشخيص، تحليل و معالجة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية بجامعة منتوري، 2005.
- بودادة أمال: ميزانية البلديات و التنمية المحلية في ولاية قسنطينة 1998-2004، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2012م، ص 132.
- بوكفة هشام و جغلافي أحمد: دور المركزية التجارية و التجهيزات في تسيير المجال، حالة مدينة عين البيضاء، مذكرة لنيل شهادة مهندس تخصص التسيير و التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، ص 29، جوان 2007م.
- بوغرارة السبتي: السكان و الفلاحة في ولاية أم البواقي دراسة في التهيئة الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة 2004. 327 ص.
- رجم نور الدين: دور سياسة الترويج في تسويق الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955م سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009م،
- عنون نور الدين: دور المركزية التجارية و المرافق العمومية في التنظيم المجالي بدائرة عين مليلة، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2002.
- عنون نور الدين: دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه علوم التهيئة العمرانية، كلية علوم الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 392 ص.
- عوني عبد الهادي عثمان مشاقي: تحليل و تقييم توزيع الخدمات الصحية التعليمية الثقافية و الترفيهية بمحافظة نابلس، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2008، 236ص.

- طاهر جمعة طاهر يوسف: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2007م، ص 243.
- لعروق محمد الهادي: مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، رسالة ماجستير منشورة، جزء أول، جامعة الإسكندرية، 1980. ص 160..

#### ت. التقارير و الدراسات:

- بطاهر علي: سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول، ص ص 179-212.
- ثلج نوال جغولف: نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المرافق العامة: حالة الإدارة الضريبية، متاح على الموقع الإلكتروني:  
، [http://www.ao-academy.org/wesima\\_articles/library-20060815-553.html](http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20060815-553.html)  
على الخط يوم 29 مايو 2013.
- محمد الهادي لعروق: التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، 9-10 جانفي 2008،
- نور الدين بن الطاهر عنون: إعداد المخطط التوجيهي للتعمير التجاري كآلية لتحقيق النمو المستدام للبنية التجارية، مدينة باتنة نموذجاً، مجلة أم القرى للهندسة و العمارة، المجلة 4، العدد 1، ديسمبر 2011، ص ص 38-53.
- وزارة الشؤون البلدية و القروية، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات التجارية في المدن، الرياض، 1426 هـ.
- أحمد شريقي: تجربة التنمية المحلية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009، ص 1، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.ulum.nl](http://www.ulum.nl)، يوم 13 جوان 2013م.
- صلاح ذياب: قياس أبعاد جودة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الحكومية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، ص 69-104، يناير 2012م، متاح على الموقع: <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical>. على الخط يوم 29 مايو 2013م.
- ناصر آفلو : القانون التجاري (تعريفه نشأته تطوره علاقته مع القوانين)، متاح على الموقع الإلكتروني: [www.aflawa.com](http://www.aflawa.com) على الخط يوم 07 مايو 2013.
- سجل الجرد العقاري لفرع مديرية أملاك الدولة لبلدية عين البيضاء، أوت 2013م.
- معطيات فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء: وضعية الأشغال في برامج السكن التساهمي والسكن الاجتماعي على مستوى دائرة عين البيضاء، 2011.
- فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لعين البيضاء: الوضعية المالية و الفيزيائية لمشاريع التعليم العالي لدائرة عين البيضاء، 2012م.
- المصالح التقنية لبلدية عين البيضاء (مكتب متابعة المشاريع): التحقيق الجزئي والخبرة العقارية لبناء مركز وطني للتكوين المهني (الخبير سابق حسان)، خبرة منجزة يوم 10-1-2013م.

- شركة الهندسة المعمارية و العمرانية لأم البواقي: **مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديتي عين البيضاء و فكيرينة، المرحلة الأولى، 2005،**

### ث. الجرائد الرسمية:

- الأمر رقم 75-59 المتعلق بالقانون التجاري، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م المعدل و المتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-273 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993م المتعلق بممارسة النشاطات التجارية و الحرفية و المهنية غير القارة، جريدة رسمية رقم 66،
- القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 و المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. جريدة رسمية رقم 52،
- القانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990م و المتعلق بالتهيئة و التعمير، جريدة رسمية رقم 52.
- المرسوم التنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012 المتعلق بشروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية، جريدة رسمية رقم 15.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-57 المؤرخ في 27 فيفري 1993م المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، الجريدة الرسمية رقم 14.
- التعليمات الوزارية الصادرة عن وزارة التجهيز تحت رقم 123 الصادرة بتاريخ 14-4-1991م.
- المرسوم 81-377 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981م الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصهما في قطاع التربية.
- المرسوم 81-374 المحدد لصلاحيات البلدية و الولاية في قطاع الصحة.
- المرسوم 81-371 الذي يحدد صلاحيات البلدية و الولاية في قطاع الشبيبة و الرياضة.
- المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 مايو 1991م و المتعلق بإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، جريدة رسمية رقم 26.
- القانون رقم 10-06 المؤرخ في 15 أوت 2010 يعدل ويتمم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 م و المتعلق بالمنشآت المصنفة.

### ج. مقالات صحفية:

- زوبير فاضل: **قرار بتأجيل القضاء على التجارة الفوضوية في بعض المناطق، جريدة الخبر ليوم الخميس 6 ديسمبر 2012م.**
- عبد السلام بارودي: **بعد سنوات من اللامبالاة... أخيرا الجزائر تتحرر و تتطهر، جريدة البلاد ليوم 18 سبتمبر 2012م.**
- سيد علي ش: **الناطق الرسمي للإتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين: البلديات غير قادرة على تسيير الأسواق، جريدة الجزائر نيوز: يوم الجمعة 26 أفريل 2013م.**

## 2. Bibliographie : en français :

### A. Les ouvrages :

- Béatrice Bréchnignac-Roubaud, **Le marketing des services**, 8eme tirage, édition d'organisation, Paris, 2004,
- Salah Bouchemal : **Mutations agraires en Algérie** ; édition L'Harmattan ; Paris : France ; 1997 ; ISBN 2-7384-5176-4. P 223 ,266 p.
- Zucchelli Alberto, **introduction a l'urbanisme opérationnelle et Composition urbain**, 1984, volume2,

### B. Les thèses de doctorat :

- Brice Navereau : **le commerce alimentaire de proximité dans le centre ville des grands agglomérations : l exemple de Toulouse et Saragosse**, thèse de doctorat, université de Toulouse, 2011, 560p.
- Nicolas Le Brun : **centralité urbaine et concentration de commerce**, thèse de doctorat, université de Reims, 2002, 511 p.
- Nathalie Lemarchand : **GEOGRAPHIE DU COMMERCE ET DE LA CONSOMMATION : LES TERRITOIRES DU COMMERCE DISTRACTIF**, Mémoire présenté en vue de l'Habilitation à Diriger des Recherches, UNIVERSITE PARIS IV-SORBONNE, 2009.
- RAHAM Djamel, **les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routier**, thèse doctorat d'état, université Mantouri Constantine
- Youghourta BELLACHE : **L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia-**, thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales de Bejaia, Algérie, 2010,

### C. Etudes et rapports :

- CHARLES Féraud; **revue africaine**; N ° 96; nov.1872
- Direction de l'Environnement OEB : **SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE L'AIRE URBAINE DE LA VILLE DE AIN BEIDA**, rapport final, CENEAP
- ZERTAL Samira : **GESTION DES SOUKS URBAINS : POUR UNE MEILLEURE HABITABILITE**, Revue science et techno.
- La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie : **Recensement général de la population et de l'habitat :**

**armature urbaine 2008 PDF** ; Alger ; septembre 2011 ; p 97. En ligne sur <http://www.ons.dz/> le 10-07-2013.

- Centre national du registre du commerce ; **les créations d'entreprise en Algérie, statistique 2012**, direction des publics légales, Alger, Algérie, Mars 2013.
- Salah Bouchemal : **mutations socio-spatiales en milieu urbain, entre citoyenneté et ruralité : l'exemple d'une ancienne ville coloniale française en Algérie** ; cahiers de géographie du Québec ; volume 53 ; numéro 149 ; septembre 2009 ; université Laval ; Québec ; Canada ;
- Saleh Bouchemal : la **production de l'urbain en Algérie : entre planification et pratique** ; presse universitaire de Rennes ; 2010 ; 145 p.

الملاحق:

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 ( الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم، لا سيما المواد 26 و27 و28 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،

- وبمقتضى القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،



مرسوم تنفيذي رقم 12-111 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 6 مارس سنة 2012، يحدد شروط وكيفيات إنعشاء وتنظيم الفخاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم القضاة التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

**المادة 2 :** يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم بفضاء تجاري، كل حيز أو منشأة مبنية أو غير مبنية مهيأة ومحددة المعالم تمارس فيه مبادلات تجارية بالجملة أو بالتجزئة.

**المادة 3 :** القضاة التجارية المحددة في المادة 2

أعلاه هي:

#### 1 - الأسواق :

- أسواق الجملة للخضر والفواكه،
- أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري،
- أسواق الجملة للمنتجات الصناعية الغذائية،
- أسواق الجملة للمنتجات الصناعية،
- أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للخضر والفواكه واللحوم والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة،
- أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتجات الصناعية الغذائية،
- أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتجات المصنعة،
- الأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية للخضر والفواكه، والمنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك والمنتجات المصنعة،

- الأسواق الأسبوعية لبيع الحيوانات،

- الأسواق الأسبوعية لبيع السيارات المستعملة،

2 - المساحات الصفراء من نوع "سويبرات"،

3 - المساحات الكبرى من نوع متجر كبير ومتجر

صغير،

4 - المراكز التجارية.

#### الفصل الثاني

##### شروط وكيفيات إنشاء القضاة التجارية

**المادة 4 :** تنشأ وتنجز القضاة التجارية المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه وفقا للمخطط

- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 11-11 المؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو سنة 2011 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، لا سيما المادة 15 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلق بشروط القيد في السجل التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-182 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 12 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة القضاة التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 26 محرم عام 1431 الموافق 12 يناير سنة 2010 والمتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

#### الفصل الأول

##### أحكام عامة

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المواد 26 و 27 و 28 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية

يمكن أن تستعين اللجنة بكل شخص يمكنه، بحكم كفاءته، أن يساعدها في أشغالها.

تقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه.

تتولى مديرية التجارة للولاية المعنية أمانة اللجنة.

**المادة 8 :** تكلف اللجنة المذكورة في المادة 7 أعلاه، بما يأتي:

- دراسة كل المسائل المرتبطة بالتعمير التجاري ومعالجتها،

- دراسة كل مشروع لإنشاء فضاء تجاري والمصادقة عليه.

يخضع إنشاء المساحات الكبرى من نوع متجر ضخم وأسواق الجملة ذات بعد وطني أو جهوي للموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالداخلية .

**المادة 9 :** يمكن أن ينجز القضاء التجاري، حسب الحالة، من قبل كل متعهد بالترقية خاص أو كل جماعة محلية أو كل شخص معنوي خاضع للقانون العام.

وبهذه الصفة، يجب أن يرفق المتعامل الخاص، إذا كان شخصا طبيعيا، مشروع الإنشاء الخاص به بوثائق تثبت وضعيته تجاه مصالح الضرائب وبمستخرج السوابق القضائية يثبت أنه لم يسبق أن أدين قضائيا على المخالفات المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمذكور أعلاه.

**المادة 10 :** يخضع إنجاز الفضاء التجاري والمحلات التجارية الملحقة، عند الاقتضاء، إلى تصميمات الهندسة المعمارية والتهنية التي تحددها المصالح المؤهلة للولاية بالرجوع إلى المقاييس المعتمدة مسبقا وفقا لطابع الفضاء التجاري وطبيعة النشاط المراد ممارسته والخصائص المحلية.

**المادة 11 :** باستثناء الأسواق الأسبوعية للسيارات المستعملة، تقتصر ممارسة الأنشطة التجارية على مستوى الفضاءات المذكورة في المادة 2 أعلاه، فقط على التجار، والحرفيين المسجلين في سجل الحرف والمهن والفلاحين و/أو المربين الحائزين بطاقة فلاح بصفة فردية أو منظمين في تعاونية أو جمعية ذات طابع فلاحي لها علاقة بالنشاط، وكذا وكلاء منتوجات الصيد البحري، وذلك في موقع مخصص لكل متدخل.

التوجيهي للتهيئة الحضرية ومخطط شغل الأراضي وكذا مخطط تنظيم الفضاءات المينائية المعتمدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه في إطار التنمية المستدامة.

وزيادة على ذلك، يجب أن يراعى عند إنشاء كل فضاء تجاري المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها عندما يتعلق الأمر بقطاعات محفوظة ومنشأة في إطار أحكام القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه.

**المادة 5 :** يجب أن تراعى في إنشاء الفضاءات التجارية المذكورة أعلاه، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية صحة المستهلكين وسلامتهم وحماية البيئة والحفاظ على المواقع التاريخية.

**المادة 6 :** يخضع كل مشروع لإنشاء فضاء تجاري يبادر به كل متعهد بالترقية عام أو خاص مالك لقطعة أرض، إلى مصادقة اللجنة المكلفة بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية المذكورة في المادة 7 أثناء.

غير أنه، تعفى من مصادقة اللجنة المذكورة أعلاه، المشاريع التي تدخل، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 26 صفر عام 1431 الموافق 12 يناير سنة 2010 والمذكور أعلاه، ضمن اختصاص لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار.

**المادة 7 :** تنشأ على مستوى كل ولاية لجنة تكلف بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية يرأسها الوالي أو ممثله، وتتشكل من :

- ممثل منتخب عن المجلس الشعبي الولائي،
- مديري الولاية المكلفين بالتنظيم والإدارة العامة والتجارة والتخطيط والبيئة والصحة والثقافة والفلاحة، والصيد البحري والتعمير والبناء،
- ممثل غرفة التجارة والصناعة المعنية،
- ممثل غرفة الفلاحة المعنية،
- ممثل غرفة الحرف والمهن المعنية،
- ممثل غرفة الصيد البحري وتربية المائيات المعنية،
- رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية.

**الجامع المسلم للمنتوجات الفلاحية : شخص**

طبيعي أو معنوي يجمع المنتوجات الفلاحية ويتولى تحويلها إلى سوق الجملة للخضر والفواكه لغرض تسويقها .

**المادة 16 :** يمكن أن يسير أسواق الجملة كل شخص

طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو القانون الخاص.

وباستثناء البلدية والولاية، يجب على كل مسير لسوق الجملة الاكتتاب لدى المديرية الولائية للتجارة في دفتر الشروط الذي يرفق نموذجه بهذا المرسوم.

**المادة 17 :** يتعين على مسير سوق الجملة ضمان

احترام شروط العمل والانضباط العام والأمن داخل السوق طبقا للتشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل وكذا أحكام دفتر الشروط.

**المادة 18 :** في حالة منح تسيير سوق تمتلكه

الجماعات المحلية عن طريق المزايدة، فإن إجراءات التحضير والإبرام والمنح المتعلقة بذلك هي تلك المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

**المادة 19 :** تمنع ممارسة كل نشاط تجاري بالجملة

في محيط السوق أو على مستوى الأرصفة ويعاقب عليه طبقا للتشريع المعمول به.

**المادة 20 :** تهيأ محلات ملائمة على مستوى أسواق

الجملة وتوضع تحت تصرف مصالح الأمن وأعوان الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والصحة النباتية والصيد البحري والنظافة الصحية والتجارة حسب طبيعة الأنشطة.

**المادة 21 :** يتكفل مسير سوق الجملة بالحراسة

والصيانة والتنظيف بداخل الفضاء وبالضواحي القريبة من السوق وكذا إزالة النفايات الناتجة، وفقا لدفتر الشروط .

**المادة 22 :** يتعين على مستعملي السوق أن يقوموا، بداخل

المحلات والمربعات والفضاءات التي يستغلونها، بضمان النظافة الضرورية واللازمة لممارسة أنشطتهم بصفة خاصة والسير الحسن للسوق بصفة عامة.

**المادة 22 :** يجب أن تكون أسواق الجملة المذكورة

أعلاه محددة بوضوح ومهيأة ومجهزة بمعدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وكل التجهيزات الضرورية لسيرها الحسن، ولا سيما دورة المياه والماء والكهرباء.

**المادة 12 :** يجب أن توضع في كل فضاء تجاري، كما

هو معرف في المادة 3 أعلاه، لوحة توجه لعناية المستعملين يبين فيها مخطط مفصل للهيكل والتجهيزات التي يتكون منها الفضاء وكذا الطرق المخصصة للمرور.

**الفصل الثالث****شروط وكيفية إنشاء أسواق الجملة وأنشطة التوزيع بالجملة وتسييرها****المادة 13 :** سوق الجملة هو فضاء قانوني تمارس

بداخله المعاملات التجارية بالجملة.

يجب أن تكون أسواق الجملة مهيأة في شكل مربعات و/أو محلات يمكن أن تكون موضوع تنازل أو إيجار لصالح متعاملين اقتصاديين بصفتهم أشخاصا طبيعيين أو معنويين مؤهلين للقيام بعمليات البيع والشراء بالجملة.

غير أنه، لا يمكن أن تكون المربعات و/أو المحلات الموجودة داخل أسواق الجملة التابعة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، موضوع تنازل أو إيجار ثانوي.

**المادة 14 :** لا يمكن أن يوصل سوق الجملة مباشرة بالطريق

وإحتمالا بالسكة الحديدية.

**المادة 14 :** لا يمكن أن تكون المحلات أو المربعات

الموجودة داخل أسواق الجملة موضوع تغيير لنشاطها.

**المادة 15 :** يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم

بما يأتي :

**مستعملو سوق الجملة :** ويتكونون من الصنفين

الآتيين :

أ - المتعاملون الاقتصاديون أو كل المتدخلين الآخرين المؤهلين للقيام في إطار أنشطتهم بمعاملات تجارية بالجملة،

ب - مقدمو الخدمات الذين يقومون في إطار أنشطتهم بتقديم خدمات ذات صلة بنشاط سوق الجملة.

**الورقة المرافقة :** وثيقة تحدد الاسم أو اسم الشركة

بالنسبة للمموم، وطبيعة وكمية الفواكه والخضر ومنتجات الصيد البحري وكذا تاريخ ومكان الشحن والتفريغ،

**الوكيل تاجر الجملة :** شخص طبيعي أو معنوي

يقوم إما ببيع أو شراء الخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري بالجملة لحساب الموكل و/أو لحسابه الخاص،

وتعلّق الأسعار التي تمت معاينتها خلال هذه العمليات إجباريا لإعلام مستعملي السوق.

**المادة 28 :** يجب على مسير سوق الجملة جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بتدفق البضائع يوميا، ولا سيما منها الكميات التي تدخل السوق وكذا طبيعتها وأسعارها ونوعيتها.

ويبلغ المسير هذه المعلومات يوميا إلى المديرية الولائية للتجارة المختصة إقليميا، وعند الاقتضاء إلى الهيئات العمومية المعنية إذا ما طلبت ذلك.

يتعين على مسير سوق الجملة للخضر والفواكه التكفل يوميا بالصاق سلم الأسعار بداخل السوق.

**المادة 29 :** تمارس أنشطة التوزيع على مستوى الجملة، حسب الحالة، في فضاءات أو مربعات أو محلات تقع خارج المناطق الحضرية وبعيدا عن المناطق السكنية طبقا لأحكام المادتين 27 و28 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمذكور أعلاه.

**المادة 30 :** يجب ألا تقل مساحة أسواق الجملة للخضر والفواكه عن ثلاثة (3) هكتارات.

تحدّد معايير تصنيف أسواق الجملة إلى سوق ذات بعد وطني أو جهوي أو محلي بقرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالتجارة وبالصلاحية وبالداخلية.

**المادة 31 :** يجب أن تكون الخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري الموجهة إلى سوق الجملة مصحوبة بالورقة المرافقة للمنتجات في نسختين تستظهر عند مدخل السوق .

تسلم نسخة من الورقة المرافقة للمنتجات إلى المأمور عند مدخل السوق، وتسلم النسخة الأخرى للوكيل تاجر الجملة المعني.

#### الفصل الرابع

**تنظيم أسواق التجزئة المغطاة والأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجمالية**

**المادة 32 :** يمكن أن يتولى تسيير أسواق التجزئة كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو للقانون الخاص.

**المادة 33 :** تمنع ممارسة أنشطة التوزيع على مستوى أسواق التجزئة، كما هي معرفة في المادة 3

يجب أن تتوفر أسواق الجملة على التجهيزات اللائمة لحفظ المنتوجات وتخزينها وفضاءات للتوقف.

**المادة 23 :** تحدد أيام وكذا مواعيد فتح وغلق أسواق الجملة المذكورة أعلاه، بقرار من الوالي المختص إقليميا.

يمكن تكييف هذه الأوقات، وفقا للأشكال نفسها، حسب الفصول والمناطق.

**المادة 24 :** تحدد حقوق استغلال المكان، وعند الاقتضاء، حقوق الدخول إليه المطبقة على مستوى أسواق الجملة في دفتر الشروط المذكور في المادة 16 أعلاه، ويجب أن تكون معلنة للجمهور بطريقة واضحة ومقروءة.

**المادة 25 :** يجب على مستعملي سوق الجملة ومستخدميه دخول السوق أثناء أوقات الاستقبال والبيع التي يحددها التنظيم، ويتعين عليهم تقديم أي وثيقة تثبت صفتهم عند كل طلب من المصالح والسلطات المعنية.

يسلم مسير السوق بطاقة دخول للوكيل تاجر الجملة وللجامع المسلم ولقدم الخدمات ومستخدميه، وذلك على نفقتهم.

يستفيد مستعملو سوق الجملة من مجموع الخدمات التي يقدمها مسير السوق طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

**المادة 26 :** يعسك مسير سوق الجملة سجلا تدون فيه أسماء وألقاب وعناوين الوكلاء و/أو تجار الجملة وكذا أرقام قيدهم في السجل التجاري وأرقام التعريف الجبائي.

كما يفتح مسير السوق سجلا للشكاوى.

**المادة 27 :** يقوم مسير سوق الجملة للخضر والفواكه يوميا بإعداد كشف للأسعار ثلاث (3) مرات خلال أوقات البيع:

ينجز الكشف الأول بعد ساعة (1) من بداية البيع. وينجز الكشف الثاني بعد ساعتين (2) من بداية البيع.

وينجز الكشف الثالث قبل ساعة (1) من نهاية البيع.

**المادة 39 :** يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم بالسوق الأسبوعية ونصف الأسبوعية والجوارية، كل فضاء مهياً يوضع تحت تصرف تجار التجزئة أو الحرفيين أو الفلاحين.

ترخص السلطات المختصة، بممارسة الأنشطة التجارية أو الحرفية في هذه الفضاءات، خلال يوم واحد (1) أو يومين (2) في الأسبوع بالنسبة للأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية ويومياً وفق مواقيت محددة بالنسبة للأسواق الجوارية.

#### الفصل الخامس

#### شروط إنشاء المساحات الصغيرة والكبرى والمراكز التجارية وكيفية ذلك

**المادة 40 :** يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم بمساحة كبرى، كل محل تجارة بالتجزئة متخصص أو غير متخصص في أنشطة بيع كل المواد ويتم استغلاله عن طريق حرية الخدمة.

تشتمل المساحة الكبرى المعرفة أعلاه على نوعين (2) من محلات البيع :

- متجر كبير،
- متجر ضخم.

**المادة 41 :** يجب أن تمارس في المحلات التجارية الملحقة بالمساحات الكبرى المذكورة في المادة 40 أعلاه، نشاطات تتوافق مع تلك الممارسة داخل هذه الفضاءات التجارية.

توضع أحكام هذه المادة، عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالتجارة.

**المادة 42 :** يجب أن تخصص المساحات الكبرى من نوع متجر كبير ومتجر ضخم المذكورة أعلاه نسبة لا تقل عن ستين بالمائة (60 %) من رقم أعمالها لتسويق المنتوجات الوطنية.

يمكن أن تحدد أحكام هذه المادة، عند الحاجة، بقرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالتجارة وبالمالية والصناعة.

**المادة 43 :** يجب أن تتوفر في المتجر الكبير المذكور في المادة 40 أعلاه :

- مساحة للبيع تفوق خمسمائة (500) متر مربع وتقل عن ألفين وخمسمائة (2500) متر مربع باحتساب جميع الطوابق.

أعلاه، في المناطق السكنية إذا كان من شأنها الإضرار بالسكان وبالحيط وذلك طبقاً لأحكام المادتين 27 و28 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمذكور أعلاه.

**المادة 34 :** يجب أن تكون أسواق التجزئة المغطاة محددة بوضوح ومهينة ومزودة بكل التجهيزات الضرورية وكل الوسائل اللازمة لحسن سيرها، ولا سيما منها دورات المياه والماء والكهرباء.

ويجب أن تتوفر على شروط الأمن والصحة والنظافة للمتعاملين والزبائن.

كما يجب أن تكون السلع المعروضة للبيع سليمة وشرعية وقابلة للبيع ولا تشكل أي خطر على صحة المستهلكين وسلامتهم.

**المادة 35 :** يجب أن يخضع تسيير سوق التجزئة المغطاة، السوق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجوارية إلى القواعد المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاص الذي يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تسهّر المصالح المعنية للبلدية على حسن تطبيق دفتر الشروط هذا.

**المادة 36 :** يجب أن يوضح دفتر الشروط المذكور في المادة 35 أعلاه، على الخصوص شروط :

- شغل الأماكن أو الرفوف أو المحلات على مستوى السوق،
- الانتفاع بالأماكن،
- احترام قواعد الصحة والنظافة والأمن،
- صيانة معدات الوزن وتجهيزات الأمن والحفاظة عليها،
- احترام مواقيت فتح السوق وغلقها.

**المادة 37 :** يتولى مسير سوق التجزئة القيام بالحراسة والصيانة والتنظيف داخل السوق وبالضواحي القريبة منه وكذا إزالة النفايات الناتجة، وفقاً لدفتر الشروط.

**المادة 38 :** يحدد أيام ومواقيت فتح أسواق التجزئة المغطاة المذكورة أعلاه وغلقها رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

يمكن تكييف هذه المواقيت، وفقاً للأشكال نفسها، حسب الفصول والمناطق.

- يجب عدم تغيير أو تحويل حجم الحماية والجران المقاومة للنيران التي تعزل المؤسسة عن الآخرين،

- يجب أن تتوفر الفضايات على قاعة علاج تسمح بتقديم الإسعافات الأولية بسهولة.

- يجب أن تتوفر تجهيزات الكهرباء والغاز والتدفئة والتهوية والمساعد ورافعات الأثقال وكل التجهيزات التقنية الأخرى على الأمن وتكون في حالة سير حسنة ، كما يجب مراقبتها وصيانتها بصفة منتظمة،

- يجب أن تتوفر المواد والتجهيزات المستعملة في التزيين والترتيب على مناعة ضد الحريق طبقا للتنظيم المعمول به،

- يجب أن تتم أعمال التهيئة أو التحويل أو الإصلاح التي تشكل خطرا على الجمهور أثناء الأوقات التي تكون فيها هذه الفضايات مفتوحة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،

- يجب أن تكون الفضايات معزولة عن كل بناية أو محل يشغله الغير لتفادي امتداد الحريق بسرعة من منطقة إلى أخرى .

### الفصل السابع

#### أحكام انتقالية وختامية

**المادة 49 :** يمكن أن تؤدي مخالفة أحكام هذا المرسوم إلى الغلق المؤقت أو النهائي للسوق أو المساحة الكبرى أو المركز التجاري أو المساحة الصغرى من نوع سوبرمارت، وذلك طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

**المادة 50 :** تتم مراقبة ومعاينة المخالفات لأحكام هذا المرسوم طبقا لأحكام القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والقانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والقانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمذكورة أعلاه.

**المادة 51 :** تجب مطابقة القضايات التجارية الموجودة قيد النشاط مع أحكام هذا المرسوم في أجل سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، باستثناء الأحكام المنصوص عليها في المواد 30 و 43 و 44 و 45 أعلاه.

- أماكن توقف ملائمة للسيارات متصلة بها أو بجوارها تكون سعتها الدنيا مائة (100) سيارة .

**المادة 44 :** يجب أن تتوفر المساحات الصغرى من نوع "سوبرمارت" المذكورة في المادة 3 أعلاه على مساحة بيع تتراوح ما بين مائة وعشرين (120) وخمسمائة (500) متر مربع باحتساب جميع الطوابق.

**المادة 45 :** يجب أن تتوفر في المتجر الضخم المذكور في المادة 40 أعلاه :

- مساحة بيع تفوق ألفين وخمسمائة (2500) متر مربع،

- أماكن توقف ملائمة للسيارات متصلة بها أو بجوارها تكون سعتها الدنيا ألف (1000) سيارة،

- تهيئات ضرورية للمرور ودخول الأشخاص والعربات،

- مساحات محروسة للعب الأطفال.

**المادة 46 :** يرخص بإقامة المساحات الكبرى من نوع متجر ضخم خارج المناطق الحضرية فقط وفقا لأدوات التعمير.

**المادة 47 :** يقصد في مفهوم أحكام هذا المرسوم بمركز تجاري كل مجمع عقاري يأوي عدة متاجر موجهة لممارسة أنشطة تجارية وحرفية متنوعة.

### الفصل السادس

#### أحكام مشتركة للمساحات الكبرى والمراكز التجارية

**المادة 48 :** يجب أن تتوفر المساحات الكبرى والمراكز التجارية المذكورة في المادتين 40 و 46 أعلاه، في إطار تواجدها وسيرها، على الشروط العامة للأمن. وبهذه الصفة، يجب أن تراعى في هذه الفضايات التجارية التعليمات الآتية :

- أن تتوفر على باب للخروج الاضطراري يؤدي مباشرة إلى الطريق العمومي ويسمح بخروج الزبائن وتدخل فرق النجدة،

- أن تكون الأبواب الرئيسية لمخارج النجدة والسلالم قابلة للفتح من الداخل في اتجاه الخارج بدفع بسيط،

- أن يكون محيط الواجهات خاليا وغير مسدود لتسهيل دخول فرق النجدة،

- أن تتوفر على مدارج ودورات مياه مخصصة للمعوقين،

**الانتفاع بالأماكن**

**المادة 4 :** ينتفع مسير سوق الجملة نفسه بكل التجهيزات دون أن يكون له الحق في تغيير طبيعتها أو الغرض منها مهما كان السبب.

لا يسمح بإنجاز أشغال بناء أو تحويل داخل أو خارج السوق من طرف مسير سوق الجملة إلا طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وبعد موافقة المالك إن اقتضى الحال.

تكون النفقات الناتجة عن الإصلاحات التي تجرى على المحلات المؤجرة وصيانة الأملاك العقارية والمنقولة على عاتق مسير سوق الجملة ويجب عليه أيضا استبدال التجهيزات غير الصالحة.

يتكفل مسير سوق الجملة بكل التكاليف المرتبطة بإداء المنافع العمومية.

**الفصل الثاني****واجبات مشتركة بين مسيري أسواق الجملة****الحماية من مخاطر الحريق والهلع**

**المادة 5 :** يجب أن تستجيب أسواق الجملة للمتطلبات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به والمتعلقة بالحماية من مخاطر الحريق والهلع في المؤسسات المستقبلية للجمهور.

وبهذه الصفة، يجب أن تتوفر السوق على كل التجهيزات والأدوات المضادة للحريق وفي حالة سير جيدة.

**دفع الحقوق**

**المادة 6 :** تدفع حقوق الإيجار طبقا للتسعيرة المحددة في المادة 8 أدناه، ويمتنع كل دفع غير مرخص به أو يفوق التسعيرات المصادق عليها ويعاقب عليه طبقا للتشريع المعمول به.

إذا لم تحدد تسعيرة الخدمات في سوق معينة، فإنه يجب تحديد هذه التسعيرة بالرجوع إلى تلك المطبقة على مستوى أسواق الجملة الأخرى.

يجب أن يكون كل دفع للحقوق متبوعا بتسليم فوري لتذكرة مقطوعة من دفتر ذي أرومة.

**المادة 52 :** يمكن أن توضع شروط تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالتجارة أو بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتجارة والوزير المعني .

**المادة 53 :** تلغى كل الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم ولا سيما منها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-182 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 12 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

**المادة 54 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 6 مارس سنة 2012.

أحمد أويحيى

**الملحق****الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

ولاية .....

دائرة .....

بلدية .....

**دفتر شروط نموذجي ينظم أسواق الجملة****أحكام عامة**

**المادة الأولى :** يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد شروط وكيفيات تسيير أسواق الجملة.

**الفصل الأول****الشروط الخاصة المطبقة على مزايدي أسواق الجملة****مسؤولية مسير سوق الجملة**

**المادة 2 :** يكون مسير سوق الجملة أثناء ممارسته لنشاطه مسؤولا عن الأضرار التي تلحق بالمباني والتجهيزات. ويجب عليه السهر على حماية وصيانة الأملاك الموضوعة تحت تصرفه.

**المادة 3 :** يجب على مسير سوق الجملة لممارسة نشاطه بصفة فعلية أن يكون حاملا لسجل تجاري يسمح له بممارسة هذا النشاط.

المرسوم التنفيذي 111-12 المؤرخ في 6 مارس 2012م، يحدد شروط وكيفيات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية.

أم البواقي في: 11.07.2013

رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة بالنيابة  
بامن ولاية أم البواقي

إلى

السيد/ نائب المدير المكلف بالدراسات مابعد التدرج والبحث العلمي  
والعلاقات الخارجية بجامعة أم البواقي

الموضوع: ب/خ إحصائيات محاربة التجارة الفوضوية.  
المرجع: المراسلة الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2013

تبعاً للمراسلة المنوه إليها بالمرجع أعلاه والواردة إلينا من السيد/ نائب المدير المكلف بالدراسات مابعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بجامعة أم البواقي ، المتعلقة بتقديم التسهيلات للطالب: **شمامي عباس** سنة ثمانية ماجستير لتمكينه من انجاز البحوث العلمية ، يشرفني أن أرسل إليكم بالإحصائيات محاربة التجارة الفوضوية المسجلة بمصالح الشرطة بأم البواقي خلال شهر (نوفمبر ، ديسمبر 2012) ، (جانفي ، فيفري، مارس 2013) وهي على النحو التالي:

ولاية أم البواقي ككل

مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	
/	/	/	/	146	نزع طاولات بيع التجارة غير شرعية
03	03	22	01	230	إنشاء أكشاك بطريقة غير شرعية
/	/	210	56	1438	نزع المضليات الحديدية
212	189	274	170	190	دوريات مراقبة التجارة غير الشرعية
00	06	07	01	04	ممارسة نشاط تجاري بدون سجل رسمي

## مدينة عين البيضاء

### شهر نوفمبر 2012

- نزع الاكشاك الحديدية المشيدة بطريقة غير الشرعية.....176 كشك
- نزع المضليات على واجهة المحلات التجارية.....1270 مضلة
- نزع طاولات البيع التجارة غير شرعية (الفوضوية)..... طاوله 613
- حملات التطهير..... حملة 22

### شهر ديسمبر 2012

- نزع الاكشاك الحديدية المشيدة بطريقة غير الشرعية.....00
- نزع المضليات على واجهة المحلات التجارية.....00
- نزع طاولات البيع التجارة غير شرعية (الفوضوية).....00
- حملات التطهير عبر مختلف الاسواق التجارية.....15 حملة

### شهر جانفي 2013

- نزع طاولات البيع التجارة غير شرعية (الفوضوية).....26 طاوله
- دوريات مراقبة التجارة غير الشرعية (الفوضوية).....20 دورية

### شهر فيفري 2013

- حملات التطهير.....26 حملة
- نزع طاولات البيع التجارة غير شرعية (الفوضوية).....30 طاوله

رئيس خلية الاتصال والعلاقات العامة بالنيابة  
م.ش/كلاعي سمير



ملخص عملية القضاء على التجارة الفوضوية بولاية أم البواقي و مدينة عين البيضاء حسب معطيات مديرية الأمن العمومي لولاية أم البواقي،

الشكل رقم 204: توزيع أصناف المحلات التجارية بمدينة عين البيضاء،

النوع	التخصص	القطاعات العمرانية												مجموع
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	
صنف التغذية	مواد غذائية	43	48	37	11	25	22	23	43	35	13	14		314
	بيع اللحوم	9	8	12	2	5	15	5	9	8	6	5		84
	بيع المشروبات		3	6			2		2	2			1	16
	تحميص و طحن القهوة	2	3	4				1	4	2	1			17
	حلويات و مرطبات+ حلويات تقليدية	9	5	8	1	1		2	10	4	3			43
	خضر و فواكه	18	21	12	7	9	41	9	14	9	6	6		152
	بيع الدقيق	4	3	6		2		2		2	1	1		21
	عقاقير و توابل	6	2	4			3		5	2				22
	حليب و مشتقاته	3	2	4	1	1	2	2	3	4	1	1	1	25
	لحوم مجمدة	4	2	2				2	4	2	1			17
	مخبزة	6	3	4	1	2	3	3	5	4	2			33
	مواد صنع الحلويات	3							2					5
	خضر وفواكه بالجملة						52							52
	مواد غذائية بالجملة	2		31			3							36
بيع السمك	4												3	
	المجموع	112	100	130	23	45	143	49	101	74	34	27	2	840
صنف الملابس	أقمشة و منسوجات و أدوات الخياطة	9		3					4					16
	بيع الأحذية	17	4	6			1	3	7	2				40
	ملابس الأطفال	13	2	3			3	2	6	1	2			32
	ملابس الرجال	21	10	31		7	6	11	28	4	3			121
	ملابس النساء	71	7	11		3	2		63	2	2			161
	ملابس مستعملة	7	4	9		5	3	4	6	2		2		42
	ملابس تقليدية	8							5					13
	تجهيز العرائس	6	2	4		2		2	5	2	3			27
	المجموع	152	29	67	0	17	15	22	124	13	10	2	0	452
تجهيز منزلي و آخر	أدوات كهرومنزلية	6		13					4		3			26
	أواني منزلية	13	3	5		2	1		10	2	2			38
	أثاث منزلي	6	3	4			2		6	1	4			26
	أثاث منزلي مستعمل	1	5	2	1	1	4	2	4		1	1		22
	بلاط و سيراميك	2	2		2	1			4	2	8		1	22
	بيع السيارات	2		2					1	2	3		1	11
	بيع الدراجات	1		1			1	2		2				7
	قطع غيار الدراجات	2	2	4	2		2	3	2	1		1		19
	قطع غيار السيارات و الشاحنات	3	1	3	7	2	4	9	5	6	4			44
	كشك	3	2								2			7
	بيع الأدوات الطبية								1					1
	آلات و أدوات حديدية+أدوات الدهن والصباعة	4	3	8	5	1	3	3	5	4	2	1		39
أدوات كهربائية و ثريات	5	2	7	3	1	2	2	6	3	2	1		34	

	بذور و مبيدات+أدوية حيوانية	1		1				1	1				4	
	مواد بناء	1	2	1	2	1	2	4	2	7		1	23	
	عتاد الكمبيوتر	7	3	5		1	2	2	5	2	3		30	
	بيع العجلات	1	1	2	3		1	2		2	2		14	
	قطع غيار قديم			3	2		2	5		3			15	
	كماليات السيارات	3	2	2	2		1	3	4		2		19	
	لعاب الأطفال	7	1	8			2	1	8		3		30	
	مكتبة و لوازم مكتبية	6	4	5	2	2	2	1	7		5	3	37	
	بيع الأفرشة	4	2	4					9				19	
	مواد التنظيف	3		6					4				13	
	مواد التجميل	12	2	16			2		8				40	
	هدايا و عطور	7	2	3	1				5	3	3	2	26	
	هواتف نقالة	2	1	11					3				17	
	قارورات الغاز		2			1	1	2				1	1	8
	بيع CD و DVD	9	5	7		2	3	5	7	2	4	2	46	
	آلات موسيقية								1				1	
	زيوت المحركات	2	2	2	3		1	3	4	3	2		22	
	بيع الطيور و أسماك الزينة	1											1	
	بيع الحقائب و المواد الجلدية	8		3					4				15	
	تجهيزات الطاقات المتجددة					1			1				2	
بيع الفحم و الصوف	2	4										6		
بيع علف الماشية						4	2		4		1	11		
<b>المجموع</b>	<b>124</b>	<b>56</b>	<b>128</b>	<b>35</b>	<b>16</b>	<b>42</b>	<b>57</b>	<b>119</b>	<b>57</b>	<b>44</b>	<b>12</b>	<b>5</b>	<b>695</b>	
محلات التجارة الحرفية	حرف إنتاج	بيع الرخام						2	2	3		1	8	
		صنع و بيع الطوب و الأتاييب الإسمنتية			2	3	2	4			2	1	15	
		حدادة+خزانات المياه		3	2	6	4	3	9	6	12	4	2	51
		خياط	4	2	2		1	1		4	3	2		19
		صنع الأختام و المفاتيح			1					1				2
		صياغة	9	3	6		1	2		5	2	3		31
		صناعة و بيع قوالب الجبس	2			1	1	2	2	2	4	1	1	16
		لوحات الترقيم		1	2	1		2	1	1	2	1		11
		نجارة	1	3		4	3	2	8	3	9	4	2	39
		نجارة الألمنيوم		2		1	1		4	3	3	1		15
		طرح الصوف	2											2
		خرافة				2	1	1	3	3	4	1		15
صناعة زجاج النظارات	3							1	1			5		
<b>المجموع</b>	<b>21</b>	<b>14</b>	<b>13</b>	<b>17</b>	<b>15</b>	<b>15</b>	<b>33</b>	<b>31</b>	<b>43</b>	<b>17</b>	<b>7</b>	<b>2</b>	<b>229</b>	
حرف خدمات	اسكافي		2	4		2	5	1	2	2	1	2	21	
	ميكانيك السيارات و الشاحنات		3	2	7	6	8	9	4	10	5	3	57	
	تصليح و تركيب أدوات التبريد و التسخين	3		2		1	1		2	4	3	2	18	

	كهرباء السيارات				2	1	2	2	3	3	4			17
	تصليح أدوات الطباعة						1		1					2
	تصليح العجلات			1	2	2	3	5		4		1		18
	تصليح الدراجات	1	3	2	2	1	2	3		3		3		20
	تنظيف الملابس	1							1					2
	حلاق الرجال	7	4	8	1	3	6	3	6	5	3	2		48
	حلاقة النساء+تجميل	5	2	4		2	2	2	4	3	2	2		28
	مراقبة تقنية للسيارات												2	2
	دهن السيارات		2	2	1	1	3	3	1	3	1			15
	مرآة و زجاج	1	2	2			1	2	2	4	1	2		18
	تصليح الهواتف النقالة+فلاش	6	3	4	1	2	2	3	3	2	2	2		30
	تصليح الأدوات الكهرومنزلية	3	2	4		1	2	4	2	4				22
	ساعاتي	1		1										2
	تركيب زجاج السيارات					1	1	3		2				7
	<b>المجموع</b>	<b>28</b>	<b>23</b>	<b>36</b>	<b>16</b>	<b>23</b>	<b>39</b>	<b>40</b>	<b>31</b>	<b>49</b>	<b>22</b>	<b>19</b>	<b>2</b>	<b>327</b>
تجارة الخدمات	بيزريا	13	5	7		2	2	3	10	6	2			50
	مطعم	23	6	20	3	2	3	4	15	9	1			86
	مقهى وقاعة شاي	17	9	7	4	6	7	8	10	8	5	3		84
	نادي إنترنت	6	3	5	1	2	2	1	4	3	4	1		32
	قاعة رياضية		1						3	1				5
	قاعة ألعاب	2	2	1		1	2		1			1		10
	حمام	3	2	4	1	2	3	2	5	3	1			26
	مرش	6	3	2	1	3	3	2	3	4	2	2		31
	هاتف عمومي	7	5	3	2	2	3		3	5	2	1		33
	تحاليل طبية								1	1				2
	طبيب أسنان	3	1	2	1		1		3	2	1			14
	طبيب عام	6	2	3					6	3	1			21
	طبيب متخصص	10	3	2					9	5				29
	كراء السيارات	3		2					4	2	2			13
	عيادة طبية	1							3		1			5
	مخبر تركيب أسنان	2		1						1				4
	صيدلية	7	4	3	2	2	3	2	4	3	2			32
	قاعة حفلات			1	1				5		2			9
	مهندس معماري+مكتب دراسات	9	7			1	2	3	5	5	3			35
	محامي	14	5	5		1		3	3	4	2			37
	موثق	3												3
	كاتب عمومي	2	2	3										7
	محضر قضائي	3												2
	وكالة سفر	2												2
مطبعة+معالجة النصوص	8	4	5	2				2			1		22	
بيع تذاكر الحافلات								2		5			7	
مصور	5	2	3		1	1	1	3	2	2			20	
مدرسة تعليم السباحة	2	2	3		1		2	3	3				16	

	محطة بيع المحروقات	2							2		1	1	6	
	مواقف السيارات	3		3		1	1		2				10	
	تنظيف و تشحيم السيارات				2	1	2	2	2	4			13	
	المجموع	162	68	85	20	29	35	34	109	76	38	10	1	666
	المجموع الكلي	599	290	459	111	145	289	235	515	312	165	77	12	3209

المصدر إعداد الطالب اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني أوت/سبتمبر 2013 م

الشكل رقم 205: هيراركية البنية التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء.

الأنواع التجارية	القطاعات العمرانية												تردد الظهور	المجموع
	8	1	3	9	2	6	7	10	5	4	11	12		
حليب و مشتقاته													12	25
مواد غذائية													11	314
بيع اللحوم													11	84
خضرا و فواكه													11	152
آلات و أدوات حديدية+أدوات الدهن والصباعة													11	39
أدوات كهربائية و ثريات													11	34
حلاق الرجال													11	48
تصليح الهواتف النقالة+فلاش													11	30
مقهى وقاعة شاي													11	84
نادي إنترنت													11	32
مرش													11	31
مخبزة													10	33
أثاث منزلي مستعمل													10	22
قطع غيار السيارات و الشاحنات													10	44
مواد بناء													10	23
مكتبة و لوازم مكتبية													10	37
بيع CD و DVD													10	46
نجارة													10	39
حلاقة النساء+تجميل													10	28
مطعم													10	86
حمام													10	26
هاتف عمومي													10	33
صيدلية													10	32
حدادة+خزانات المياه													10	51
ميكانيك السيارات و الشاحنات													10	57
حلويات و مرطبات+ حلويات تقليدية													9	43
ملابس الرجال													9	121
ملابس مستعملة													9	42
قطع غيار الدراجات													9	19
عتاد الكمبيوتر													9	30
زيوت المحركات													9	22
صناعة و بيع قوالب الجبس													9	16
تصليح الدراجات													9	20
مرآة و زجاج													9	18
بيزريا													9	50
مصور													9	20
اسكافي													9	21
دهن السيارات													9	15
بيع الدقيق													8	21
ملابس الأطفال													8	32
ملابس النساء													8	161



بيع علف الماشية												4	11
بيع الرخام												4	8
كاتب عمومي												3	7
كشك												3	7
مواد غذائية بالجملة												3	36
أقمشة و منسوجات و أدوات الخياطة												3	16
مواد التنظيف												3	13
بيع الحقائب و المواد الجلدية												3	15
صناعة زجاج النظارات												3	5
عيادة طبية												3	5
مخبر تركيب أسنان												3	4
قاعة رياضية												3	5
بيع الفحم و الصوف												2	6
ساعاتي												2	2
مواد صنع الحلويات												2	5
تنظيف الملابس												2	2
ملابس تقليدية												2	13
تجهيزات الطاقات المتجددة												2	2
صنع الأختام و المفاتيح												2	2
تصليح أدوات الطباعة												2	2
تحاليل طبية												2	2
بيع تذاكر الحافلات												2	7
بيع السمك												1	3
بيع الطيور و أسماك الزينة												1	1
طرح الصوف												1	2
موتق												1	3
محضر قضائي												1	2
وكالة سفر												1	2
خضر وفواكه بالجملة												1	52
بيع الأدوات الطبية												1	1
آلات موسيقية												1	1
مراقبة تقنية للسيارات												1	2
عدد الأنواع	93	91	81	79	74	70	66	63	58	44	34	11	3209
/	أ			ب			ج			د		/	/

تجارة صافية، تجارة حرفية، تجارة الخدمات،

المصدر: إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني أوت/سبتمبر 2013م.

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

### وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

### جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-

### معهد التسيير و التقنيات الحضرية.

#### استمارة بحث علمي موجهة لسكان مدينة عين البيضاء:

هذه الاستمارة أعدت في إطار دراسة علمية حول واقع الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في مدينة عين البيضاء و تأثيرها على تنظيم المجال الحضري بما في ذلك علاقتها بالسكان و عاداتهم و نظرتهم إلى هذه الأنشطة، و بالتالي الهدف هو معرفة مدى رؤية سكان المدينة لهذه الأنشطة و الخدمات لاحتكاكهم الدائم بها. لهذا نرجو من المواطنين الأفاضل المشاركين في ملء هذه الاستمارة التحلي بالموضوعية و الصدق في إجاباتهم، و نشكرهم على تعاونهم مسبقا معنا.

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة عند الإجابة عن ما يلي:

#### 1. البيانات الشخصية:

الحي الذي تسكن به: ..... الشارع الذي تسكن به: .....  
مكان الميلاد: مدينة عين البيضاء:  خارج مدينة عين البيضاء:   
إذا كانت الإجابة خارج مدينة عين البيضاء، يرجى ذكر المنطقة: .....  
سبب هجرتك لمدينة عين البيضاء: للعمل:  لتحسين الظروف المعيشية:   
الهروب من أوضاع أمنية صعبة:  الاستفادة من مزايا المدينة:   
نوع السكن الذي تشغله:  جماعي:  نصف جماعي:  فردي:   
صيغة إقامتك في هذا السكن:  مالك:  مستأجر:

#### 2. علاقة السكان بالأنشطة التجارية:

استخدام الطوابق الأرضية للمسكن التي تسكنون به: سكن:  تجارة:  حرفة:  مستودع:   
إذا كانت الإجابة تجارة أو حرفة يرجى ذكر نوع التجارة أو الحرفة: .....  
صاحب النشاط التجاري أو الحرفي: صاحب السكن:  كراء لشخص آخر:   
هل الحي الذي تسكن به: ذو طابع تجاري:  ذو طابع حرفي:  ذو طابع سكني:   
إذا كان الحي تجاري أو حرفي أو تجاري، ذكر النشاط التجاري أو الحرفي الغالب: .....  
إذا كان الحي تجاري، هل يسبب هذا النشاط إزعاجا أو إخراجا:  نعم:  لا:   
إذا كانت الإجابة نعم: هل الإزعاج بسبب: الضوضاء و الأصوات المزعجة:  ازدحام حركة المرور:   
التوقف العشوائي للسيارات و الشاحنات:  الرمي العشوائي للقمامة:  تشويه المظهر العام:   
من أين تشتري المواد الغذائية: الشارع الذي تسكن به:  الحي الذي تسكن به:  مركز المدينة:   
من أين تشتري الخضر و الفواكه: : الشارع الذي تسكن به:  الحي الذي تسكن به:  مركز المدينة:   
السوق الأسبوعية:  سوق جوارية:  أخرى: .....  
من أين تشتري الملابس و الأثاث المنزلي: الشارع الذي تسكن به:  الحي الذي تسكن به:

من مركز المدينة:  أخرى: .....

طريقة الوصول إلى المحلات التجارية: سيراً على الأقدام:  بالسيارة:  نقل حضري:  أخرى: .....

نظرتك وتقييمك لخدمات النشاط التجاري بمدينة عين البيضاء: جيدة:  حسنة:  رديئة:

السبب مع ذكر أحسن منطقة للتسوق بالمدينة: .....

### 3. علاقة السكان بالتجهيزات العمومية:

نوع التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم: مدرسة:  متوسطة:  ثانوية:  أخرى: .....

نوع التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم: قاعة علاج:  عيادة متعدد التخصصات:  مستشفى:

هل توجد تجهيزات أخرى: أذكرها إن وجدت: .....

ما التجهيزات التي تظن أنها مفقودة بحكم: .....

إذا وجدت تجهيزات في حيكم، هل خلقت ديناميكية وحركية: نعم:  لا:

إذا كانت الإجابة نعم: نوع الحركية: حركية تجارية:  حركة تنقل كثيفة:  ديناميكية اجتماعية:

أخرى: .....

عند الذهاب لقضاء حاجاتك هل تستعمل: السيارة:  مشياً على الأقدام:  النقل الحضري:

أخرى: .....

الصعوبات التي تواجهها للوصول إلى المرافق العامة: بعض الخدمات بعيدة:  عدم وجود وسيلة نقل:

ازدحام مروري:  عدم توفر الأمن:  أخرى: .....

تقييمك للخدمات المقدمة: جيدة:  متوسطة:  ضعيفة:

السبب: .....

هل تشعر أن التجهيزات و المرافق العمومية التي تحتاج إليها موزعة بشكل جيد بالمدينة: نعم:  لا:

إذا كانت الإجابة لا: أذكر السبب: .....

التجهيزات أو المرافق التي تضمنون أنها مفقودة أو ضرورية بمدينة عين البيضاء: .....

أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات و المرافق في عين البيضاء: .....

هل سترحل إليها إذا سنحت لك الفرصة: نعم:  لا:

أذكر السبب: .....

شكراً جزيلاً.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-

معهد التسيير و التقنيات الحضرية.

مقابلة مع مرتادي السوق الأسبوعية للمواشي لبلدية عين البيضاء:

هذه المقابلة أعدت في إطار دراسة حول أفضل سوق أسبوعية للمواشي في المنطقة، و بالتالي الهدف هو معرفة مدى رؤية المرتادين لهذه الأسواق بسبب احتكاكهم الدائم بها. لهذا نرجو من الفلاحين و الموالين الأفاضل المشاركين في الإجابة على هذا التساؤل التحلي بالموضوعية و الصدق في إجاباتهم، و نشكرهم على تعاونهم مسبقا معنا.

حسب خبرتك و تجربتك على مر السنوات و الأشهر الماضية، ما هو أفضل سوق أسبوعي للمواشي من بين الأسواق الواردة في الجدول الموالي:  
ضع علامة (X) مكان الإجابة المرغوبة:

اسم السوق الأسبوعية:	الإجابة:
عين البيضاء	
أم البواقي	
فكرينة	
عين مليلة	
الخروب	
قائمة	

شكرا.

الفهارس:

## فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
<b>الفصل الثاني:</b>		
1	الفئات العمرية ببلدية عين البيضاء عبر مختلف الإحصائيات و التوقعات السكانية:	43
2	تقسيم السكان وفق الفئات النوعية ببلدية عين البيضاء.	44
3	التركيب الأسري لبلدية عين البيضاء سنتي 1987م و2012م	45
4	الخصائص الاقتصادية لسكان بلدية عين البيضاء بين سنتي 1998م-2012م	46
5	توزيع عدد السكان المشتغلين حسب نوع النشاط.	48
6	تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية و أهم الأحياء.	51
7	عدد المساكن و السكان في القطاعات العمرانية لعين البيضاء.	53
<b>الفصل الثالث:</b>		
8	عدد المحلات التجارية عبر القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء و علاقته بالكثافات السكانية.	67
9	تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي عبر مختلف القطاعات العمرانية.	71
10	نصيب الأفراد من المحلات التجارية الغذائية/غير الغذائية عبر مختلف القطاعات العمرانية.	73
11	التوزيع المجالي للمحلات التجارية وفقا للمقاربة الاقتصادية عبر القطاعات العمرانية	78
12	مؤشر قوة الجذب التجاري عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء.	81
13	الكثافة التجارية عبر مختلف القطاعات الخضرية بمدينة عين البيضاء.	84
14	المركزية التجارية عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء.	88
15	المركزية التجارية حسب الفئات التجارية عبر قطاعات مدينة عين البيضاء.	89
16	أهم المحاور التجارية بمدينة عين البيضاء.	92
17	آراء التجار و الفلاحين حول أحسن سوق أسبوعي للمواشي، (سوق عين مليلة)	104
18	آراء التجار و الفلاحين حول أحسن سوق أسبوعي للمواشي، (سوق عين البيضاء)	104
19	عدد التجار و نوع التجارة غير القارة المسجلة أيام السوق الأسبوعية بمدينة عين البيضاء،	111
<b>الفصل الرابع:</b>		
20	توزيع التجهيزات على مستوى قطاع مركز المدينة حسب الكم،	146
21	توزيع التجهيزات على مستوى قطاع السلام حسب الكم،	149
22	توزيع التجهيزات على مستوى قطاع الزاوية حسب الكم،	152
23	توزيع التجهيزات على مستوى قطاع الكاهنة حسب الكم،	154
24	توزيع التجهيزات على مستوى قطاع سعدي الجموعي حسب الكم،	156
25	توزيع التجهيزات بقطاع سفاري حسب الكم،	158
26	توزيع التجهيزات بقطاع الأوراس الكبير حسب الكم،	160
27	توزيع التجهيزات بقطاع ماريان حسب الكم،	162
28	توزيع التجهيزات بقطاع المستقبل حسب الكم،	166
29	توزيع التجهيزات بقطاع الحراكتة حسب الكم،	168
30	التحليل الكمي لتجهيزات قطاع البيضاء الصغيرة،	170
31	واقع التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء حسب النوع و الكم.	172
32	القطاعات المهمشة و المندمجة حسب درجة و نوعية التجهيز عبر مختلف القطاعات الحضرية.	173
33	واقع و آفاق التعليم الابتدائي في المدى المتوسط حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.	178
34	واقع و آفاق التعليم المتوسط في المدى المتوسط حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.	179
35	واقع و آفاق التعليم الثانوي في المدى المتوسط حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.	180
36	مقارنة بين توقعات مخطط التهيئة و التعمير على المدى المتوسط و واقع التجهيزات التعليمية	180
37	العلاقة بين مواقع أهم المحاور التجارية و التجهيزات الخدمية بمدينة عين البيضاء،	184

## فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
<b>الفصل الثاني:</b>		
42	توزيع السكان حسب البلديات 2012	1
44	الفئات العمرية لسكان مدينة عين البيضاء	2
44	تقسيم السكان وفق الفئات النوعية ببلدية عين البيضاء	3
47	الخصائص الاقتصادية لسكان بلدية عين البيضاء بين سنتي 1998م-2012م	4
49	نسبة المشتغلين في كل قطاع بلدية عين البيضاء سنة 2012م	5
50	التركيب الاقتصادي لسكان بلدية عين البيضاء نهاية سنة 2012م.	6
<b>الفصل الثالث:</b>		
67	تصنيف سبورك للمحلات التجارية بمدينة عين البيضاء.	7
69	تصنيف المحلات: غذائية/غير غذائية عبر مختلف القطاعات الحضرية	8
71	نصيب الأفراد من المحلات الغذائية/غير الغذائية عبر مختلف القطاعات العمرانية	9
72	العلاقة بين نسبة المحلات التجارية الغذائية و نسبة السكان عبر مختلف القطاعات العمرانية	10
74	العلاقة بين نسبة السكان و نسبة محلات التجارة غير الغذائية عبر القطاعات العمرانية	11
75	توزيع الفئات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية بمدينة عين البيضاء	12
80	تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية عبر القطاعات العمرانية	13
84	مؤشر الجذب التجاري عبر القطاعات العمرانية	14
88	الكثافة التجارية عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء	15
<b>الفصل الرابع:</b>		
142	مصفوفة التجهيزات بمدينة عين البيضاء،	16
176	تصنيف القطاعات العمرانية حسب درجة التجهيز، و أثره على المدينة،	17
<b>الفصل الخامس:</b>		
191	توزيع أفراد العينة الكلية حسب مكان الميلاد	18
191	توزيع أفراد عينة مركز المدينة حسب مكان الميلاد	19
191	توزيع أفراد عينة الزاوية حسب مكان الميلاد	20
191	توزيع أفراد عينة الكاهنة حسب مكان الميلاد	21
191	توزيع أفراد عينة الأوراس الكبير حسب مكان الميلاد	22
191	توزيع أفراد عينة البيضاء الصغيرة حسب مكان الميلاد	23
193	أسباب الهجرة إلى المدينة العينة الإجمالية	24
193	أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع مركز المدينة	25
193	أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الزاوية	26
193	أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الكاهنة	27
193	أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع الأوراس الكبير	28
193	أسباب الهجرة إلى المدينة/عينة قطاع البيضاء الصغيرة	29
195	نمط السكن المشغول /العينة الإجمالية	30
195	نمط السكن المشغول/عينة قطاع مركز المدينة	31
195	نمط السكن المشغول/عينة قطاع الزاوية	32
195	نمط السكن المشغول/عينة قطاع الكاهنة	33
195	نمط السكن المشغول/عينة قطاع الأوراس الكبير	34
195	نمط السكن المشغول/عينة قطاع البيضاء الصغيرة	35
197	صيغة إشغال السكن /العينة الكلية	36
197	صيغة إشغال السكن/عينة قطاع مركز المدينة	37
197	صيغة إشغال السكن/عينة قطاع الزاوية	38

197	صيغة إشغال السكن/عينة قطاع الكاهنة	39
197	صيغة إشغال السكن/عينة قطاع الأوراس الكبير	40
197	صيغة إشغال السكن/عينة قطاع البيضاء الصغيرة	41
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول العينة الكلية	42
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول /عينة قطاع مركز المدينة	43
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول /عينة قطاع الزاوية	44
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول /عينة قطاع الكاهنة	45
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول /عينة قطاع الأوراس الكبير	46
199	استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	47
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /العينة الكلية	48
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع مركز المدينة	49
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الزاوية	50
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الكاهنة	51
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الأوراس الكبير	52
201	نوع النشاط التجاري الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع البيضاء الصغيرة	53
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /العينة الكلية	54
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع مركز المدينة	55
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الزاوية	56
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الكاهنة	57
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع الأوراس الكبير	58
202	نوع النشاط الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية /قطاع البيضاء الصغيرة	59
204	صاحب النشاط التجاري /العينة الكلية	60
204	صاحب النشاط التجاري /عينة قطاع مركز المدينة	61
204	صاحب النشاط التجاري /عينة قطاع الزاوية	62
204	صاحب النشاط التجاري /عينة قطاع الكاهنة	63
204	صاحب النشاط التجاري /عينة قطاع الأوراس الكبير	64
204	صاحب النشاط التجاري /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	65
206	صاحب النشاط الحرفي /العينة الكلية	66
206	صاحب النشاط الحرفي /عينة قطاع مركز المدينة	67
206	صاحب النشاط الحرفي /عينة قطاع الزاوية	68
206	صاحب النشاط الحرفي /عينة قطاع الكاهنة	69
206	صاحب النشاط الحرفي /عينة قطاع الأوراس الكبير	70
206	صاحب النشاط الحرفي /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	71
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة العينة الكلية	72
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة قطاع مركز المدينة	73
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة قطاع الزاوية	74
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة قطاع الكاهنة	75
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة قطاع الأوراس الكبير	76
208	طبيعة الحي الذي تسكن به عينة قطاع البيضاء الصغيرة	77
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / العينة الكلية	78
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع مركز المدينة	79
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الزاوية	80
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الكاهنة	81
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع الأوراس الكبير	82
210	إذا كان الحي ذو طابع تجاري أو حرفي، هل يسبب إزعاج / قطاع البيضاء الصغيرة	83
213	نوع الإزعاج / العينة الكلية	84

213	نوع الإزعاج / قطاع مركز المدينة	85
213	نوع الإزعاج / قطاع الزاوية	86
213	نوع الإزعاج / قطاع الكاهنة	87
213	نوع الإزعاج / قطاع الأوراس الكبير	88
215	مكان شراء المواد الغذائية/ العينة الكلية	89
215	مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع مركز المدينة	90
215	مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الزاوية	91
215	مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الكاهنة	92
215	مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع الأوراس الكبير	93
215	مكان شراء المواد الغذائية/ قطاع البيضاء الصغيرة	94
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع العينة الكلية	95
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع مركز المدينة	96
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع الزاوية	97
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع الكاهنة	98
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع الأوراس الكبير	99
218	مكان شراء الخضر و الفواكه / قطاع البيضاء الصغيرة	100
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ العينة الكلية	101
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع مركز المدينة	102
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الزاوية	103
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الكاهنة	104
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع الأوراس الكبير	105
221	مكان شراء الملابس و التجهيز المنزلي/ قطاع البيضاء الصغيرة	106
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ العينة الكلية	107
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع مركز المدينة	108
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الزاوية	109
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الكاهنة	110
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع الأوراس الكبير	111
223	طريقة الوصول إلى المحلات/ قطاع البيضاء الصغيرة	112
225	تقييم الخدمات التجارية / العينة الكلية	113
225	تقييم الخدمات التجارية / قطاع مركز المدينة	114
225	تقييم الخدمات التجارية / قطاع الزاوية	115
225	تقييم الخدمات التجارية / قطاع الكاهنة	116
225	تقييم الخدمات التجارية / قطاع الأوراس الكبير	117
225	تقييم الخدمات التجارية / قطاع البيضاء الصغيرة	118
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / العينة الكلية	119
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع مركز المدينة	120
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الزاوية	121
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الكاهنة	122
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع الأوراس الكبير	123
227	سبب رداءة الخدمات التجارية / قطاع البيضاء الصغيرة	124
229	أحسن منطقة للتسوق/ العينة الكلية	125
229	أحسن منطقة للتسوق/ قطاع مركز المدينة	126
229	أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الزاوية	127
229	أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الكاهنة	128
229	أحسن منطقة للتسوق/ قطاع الأوراس الكبير	129
229	أحسن منطقة للتسوق/ قطاع البيضاء الصغيرة	130

231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم/ العينة الإجمالية	131
231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم /عينة قطاع مركز المدينة	132
231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم /عينة قطاع الزاوية	133
231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم /عينة قطاع الكاهنة	134
231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم /عينة قطاع الأوراس الكبير	135
231	التجهيزات التعليمية الموجودة بجواركم /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	136
233	التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/العينة الإجمالية	137
233	التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع مركز المدينة	138
233	التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الزاوية	139
233	التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الأوراس الكبير	140
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ العينة الإجمالية	141
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع مركز المدينة	142
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الزاوية	143
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الكاهنة	144
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع الأوراس الكبير	145
235	التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة	146
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ العينة الكلية	147
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع مركز المدينة	148
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الزاوية	149
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الكاهنة	150
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع الأوراس الكبير	151
237	في حالة وجود تجهيزات، هل خلقت ديناميكية و حركية/ قطاع البيضاء الصغيرة	152
239	نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات العمومية بحيكم/ العينة الكلية	153
239	نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بقطاعكم/عينة قطاع مركز المدينة	154
239	نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بقطاعكم/عينة قطاع الزاوية	155
239	نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بقطاعكم/عينة قطاع الكاهنة	156
239	نوع الديناميكية التي خلقتها التجهيزات بقطاعكم/عينة قطاع الأوراس الكبير	157
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات العمومية/العينة الإجمالية	158
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات/عينة مركز المدينة	159
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات/عينة الزاوية	160
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات/عينة الكاهنة	161
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات/عينة الأوراس الكبير	162
241	طريقة الوصول إلى التجهيزات/عينة البيضاء الصغيرة	163
243	الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/ العينة الإجمالية	164
243	العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع مركز المدينة	165
243	العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع الزاوية	166
243	العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع الكاهنة	167
243	العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع الأوراس الكبير	168
243	العوائق و الصعوبات التي تواجه المستعملين للوصول إلى التجهيزات/عينة قطاع البيضاء الصغيرة	169
245	تقييم نوعية الخدمات/ العينة الإجمالية	170
245	تقييم نوعية الخدمات/عينة قطاع مركز المدينة	171
245	تقييم نوعية الخدمات/عينة قطاع الزاوية	172
245	تقييم نوعية الخدمات/عينة قطاع الكاهنة	173
245	تقييم نوعية الخدمات/عينة قطاع الأوراس الكبير	174
245	تقييم نوعية الخدمات/عينة قطاع البيضاء الصغيرة	175
247	175:هل التجهيزات موزعة بشكل عادل و متوازن عبر المجال/ العينة الإجمالية	176

247	هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع مركز المدينة	177
247	هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع الزاوية	178
247	هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع الكاهنة	179
247	هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع الأوراس الكبير	180
247	هل التجهيزات موزعة بشكل عادل عبر المجال/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة	181
249	التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ العينة الإجمالية	182
249	أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع مركز المدينة	183
249	أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع الزاوية	184
249	أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع الكاهنة	185
250	أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع الأوراس الكبير	186
250	أهم التجهيزات المفقودة على مستوى مدينة عين البيضاء/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة	187
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات / العينة الإجمالية	188
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية /عينة قطاع مركز المدينة	189
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية /عينة قطاع الزاوية	190
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية /عينة قطاع الكاهنة	191
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية /عينة قطاع الأوراس الكبير	192
250	أحسن منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	193
253	هل سترحل إليها في حال سحنت الفرصة/ العينة الإجمالية	194
253	هل سترحل إليها إذا سحنت لك الفرصة/ عينة قطاع الزاوية	195
253	هل سترحل إليها إذا سحنت لك الفرصة/ عينة قطاع الكاهنة	196
253	هل سترحل إليها إذا سحنت لك الفرصة/ عينة قطاع الأوراس الكبير	197
253	هل سترحل إليها إذا سحنت لك الفرصة/ عينة قطاع البيضاء الصغيرة	198
255	أسباب الانتقال إلى مركز المدينة/ العينة الإجمالية	199
255	أسباب الانتقال إلى المركز /عينة قطاع الزاوية	200
255	أسباب الانتقال إلى المركز /عينة قطاع الكاهنة	201
255	أسباب الانتقال إلى المركز /عينة قطاع الأوراس الكبير	202
255	أسباب الانتقال إلى المركز /عينة قطاع البيضاء الصغيرة	203
280	توزيع أصناف المحلات التجارية بمدينة عين البيضاء،	204
284	هيراركية البنية التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء.	205

## فهرس الخرائط و المخططات:

مخطط رقم:	فهرس الخرائط و المخططات	رقم الصفحة
<b>الخرائط:</b>		
1	الموقع الإداري لبلدية عين البيضاء:	35
2	مصدر الخضر و الفواكه المتدفقة على سوق الجملة،	103
3	وجهة الخضر و الفواكه المتدفقة نحو سوق الجملة لمدينة عين البيضاء،	103
4	مصدر المتعاملين الوافدين على سوق المواشي لمدينة عين البيضاء،	110
<b>المخططات:</b>		
1	تقسيم مدينة عين البيضاء إلى قطاعات عمرانية:	52
2	تقسيم القطاعات العمرانية حسب التخصص التجاري،	81
3	تقسيم القطاعات العمرانية لمدينة البيضاء حسب قيم الجذب التجاري	85
4	أهم المحاور و التركزات التجارية بمدينة عين البيضاء،	94
5	تصنيف التجهيزات بمدينة عين البيضاء،	125
6	تصنيف التجهيزات بقطاع مركز المدينة،	148
7	تصنيف التجهيزات بقطاع السلام،	151
8	تصنيف التجهيزات بقطاع الزاوية،	153
9	تصنيف التجهيزات بقطاع الكاهنة،	155
10	تصنيف التجهيزات بقطاع سعدي الجموعي،	157
11	تصنيف التجهيزات بقطاع سفاري،	156
12	تصنيف التجهيزات بقطاع الأوراس الكبير،	161
13	تصنيف التجهيزات بقطاع ماريان،	164
14	تصنيف التجهيزات بقطاع المستقبل،	164
15	تصنيف التجهيزات بقطاع الحراكتة،	169
16	تصنيف التجهيزات بقطاع البيضاء الصغيرة،	171
17	تقسيم القطاعات حسب درجة التجهيز،	174
18	العلاقة بين الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية بمدينة عين البيضاء،	185

## فهرس الصور:

الصفحة	فهرس الصور:	صورة رقم:
35	صورة جوية لمدينة عين البيضاء توضح أهم العناصر الطبيعية و البنى التحتية	1
<b>الفصل الثالث:</b>		
61	قافلة تجارية قادمة من الصحراء حطت الرحال بمدينة عين البيضاء،	2
61	ساحة السوق بمدينة عين البيضاء أثناء الفترة الاستعمارية،	3
61	السوق المغطى بمركز المدينة و هو محاط بالعديد من التجهيزات العمومية،	4
61	السوق المغطى بمركز المدينة	5
61	التجارة غير النظامية لببيع الخضر و الفواكه بحي الدشرة،	6
61	التجارة غير النظامية لببيع الملابس برود السطاييفية،	7
76	بيع مواد غذائية عامة بقطاع الزاوية،	8
76	بيع الخضر و الفواكه بقطاع مركز المدينة،	9
76	بيع الأدوات الكهرومنزلية بقطاع ماريان،	10
76	محل الألبسة النسائية بقطاع مركز المدينة،	11
76	بيع الأفرشة المنزلية بقطاع الزاوية،	12
76	محل الأواني المنزلية بقطاع الأوراس الكبير	13
77	بيع و تركيب الزجاج و قطع غيار السيارات بقطاع ماريان،	14
77	محل حلقة بقطاع سعدي الجموعي،	15
77	بيع و تصليح الحلبي الذهبية و الفضية، قطاع الزاوية	16
77	تصليح الدراجات النارية بقطاع الأوراس الكبير،	17
77	غسل و تشحيم السيارات بقطاع الحراكتة،	18
78	الوكالة التجارية لموبيليس بقطاع الزاوية،	19
78	وكالة Renault لببيع السيارات بقطاع الحراكتة ،	20
78	محل مأكولات خفيفة بقطاع ماريان	21
78	تجمع لعدد من محلات الحرف و الخدمات مقابل الإقامة الجامعية 1000 سرير بقطاع الأوراس الكبير،	22
78	هاتف عمومي بقطاع ماريان،	23
78	وكالة سياحة بمركز المدينة،	24
99	المدخل الجنوبي الشرقي للسوق (خاص بالشاحنات و السيارات)	25
99	المدخل الشمالي للسوق (خاص بالمتسوقين)	26
99	مستودع في حالة تهديم شرق السوق الأسبوعية	27
99	مستودع مهمل و غير مستغل غرب السوق الأسبوعية،	28
99	عرض الخضر و الفواكه في المربعات التجارية باستعمال مواد بناء بسيطة،	29
99	تفريغ السلع من الشاحنات في الجهة المخصصة لتجارة الجملة،	30
101	موقع السوق وسط المدينة بمحاذاة أحياء سكنية مكتظة، إضافة إلى وقوعه بجوار سوق جوارية،	31
102	محلات مهمة و غير مستغلة،	32
102	عرض السلع على الأرصفة و خارج محيط السوق و على جوانبها،	33
102	رمي عشوائي للقمامة في أماكن غير مرخصة، يصعب على عمال النظافة الوصول إليها.	34
102	عرض السلع في المدخل الشرقي للسوق بطريقة غير شرعية،	35
106	المدخل الشرقي للسوق المغطاة،	36
106	المدخل الجنوبي للسوق و المخصص للراجلين،	37
106	المساحة المغطاة داخل السوق،	38
106	محلات تطرح تساؤل حول سبب توقيعتها بجوار السوق المغطاة و السوق الأسبوعية،	39
106	محلات تجارية على جانب السوق الأسبوعية،	40
106	المساحة الداخلية الشاغرة من السوق،	41
107	محلات لببيع مواد التنظيف بالجملة و نصف الجملة،	42
107	محلات لببيع المواد الغذائية بالجملة و نصف الجملة،	43

107	مربعات تجارية غير مستغلة داخل المساحة المغطاة،	44
107	محلات تجارية غير مستغلة داخل المساحة المغطاة،	45
107	رمي القمامة و المخلفات داخل المربعات التجارية،	46
107	استغلال المساحة الداخلية كموقف للسيارات و الشاحنات ليلا و نهارا،	47
115	مربع تجاري لبيع الأحذية و الملابس بجوار سور الملعب البلدي	48
115	ساحة فلسطين المخصصة لتجار بيع الملابس المستعملة،	49
115	استغلال الأرصفة لبيع سلع و أدوات مستعملة (هواتف، ملابس، أدوات حديدية)،	50
115	بيع الأدوات الحديدية و الخردوات بجوار العيادة متعددة الخدمات،	51
115	بيع طيور الزينة و الهواتف النقالة بحديقة ساحة فلسطين،	52
115	بيع مواد التنظيف و لطور بجور العيادة متعددة الخدمات،	53
116	رمي و حرق القمامة في حديقة ساحة فلسطين.	54
116	رمي مخلفات تجارة الخضر و الفواكه في الساحة المقابلة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية،	55
<b>الفصل الرابع:</b>		
122	محطة القطارات القديمة أثناء الفترة لاستعمارية	56
122	الثكنة العسكرية القديمة شرق المدينة،	57
122	المسجد العتيق أثناء الفترة الاستعمارية	58
122	قاعة الحفلات بمركز المدينة	59
122	المحكمة الاسلامية بمدينة عين البيضاء أثناء فترة الإحتلال الفرنسي	60
122	مقر بلدية عين البيضاء أثناء الفترة الاستعمارية،	61
126	المدرسة الابتدائية كانوني الطيب بقطاع مركز المدينة،	62
126	متوسطة أحمد بن موسى بقطاع السلام،	63
127	متوسطة فاضلي لخضر بقطاع ماريان	64
127	مركز التكوين المهني "قدور العربي" بقطاع الأوراس الكبير	65
128	ثانوية الشيخ "الأخضر بوكفة" بقطاع الأوراس الكبير،	66
128	ثانوية الشيخ "زيناى بلقاسم" بقطاع السلام	67
128	القطب الجامعي بقطاع المستقبل،	68
128	الإقامة الجامعية 1000 سرير بقطاع الحراكتة،	69
130	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية "مصلحة الأوبئة و الطب الوقائي" بقطاع المستقبل	70
130	مستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح بقطاع الأوراس الكبير.	71
130	مصلحة الاستعجالات الجديدة بمستشفى الدكتور زرداني محمد الصالح بقطاع الأوراس الكبير	72
130	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية "شكاوي سعدان" بقطاع الزاوية	73
133	مقر بلدية عين البيضاء بقطاع مركز المدينة	74
133	فرع مديرية السكن و التجهيزات العمومية لبلدية عين البيضاء بقطاع المستقبل،	75
133	دار الصناعات التقليدية بقطاع المستقبل،	76
133	الملحق البلدي "سعيدي الجموعي" بقطاع سفاري	77
133	فرع مديرية الأشغال العمومية "جسور و طرق" بقطاع مركز المدينة،	78
133	محافظة الغابات لبلدية عين البيضاء، قطاع مركز المدينة،	79
135	مقر الوحدة الثانوية للحماية المدنية بقطاع المستقبل،	80
135	مؤسسة إعادة التربية بقطاع مركز المدينة،	81
136	المركز الثقافي الأمير خالد بقطاع المستقبل،	82
136	حديقة 1 نوفمبر بقطاع مركز المدينة،	83
136	قاعة الحفلات بقطاع مركز المدينة	84
136	ملعب جوارى يحي la ciced بقطاع المستقبل،	85
140	مسجد عائشة رضي الله عنها بقطاع الأوراس الكبير،	86
140	الملعب البلدي "مزيناى عبد الرحمن" بقطاع الزاوية،	87
140	البنك الوطني الجزائري بقطاع الزاوية،	88
140	المذبح البلدي بقطاع الأوراس الكبير،	89
140	الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر، قطاع مركز المدينة	90

140	مخزن الحبوب الجافة CCLS بقطاع ماريان.	91
<b>الفصل الخامس:</b>		
212	العرض العشوائي للسلع في عرض الطريق بمركز المدينة	92
212	وضع عوائق معدنية لمنع توقف السيارات، بالرغم من أنها تعيق الزبائن كذلك،	93
212	الرمي العشوائي لمخلفات الأنشطة التجارية بمركز المدينة،	94
212	الرمي العشوائي للمخلفات العضوية رغم المخاطر الصحية التي تطرحها،	95
212	وضع اللافتات الإشهارية وسط الأرصفة مما يعيق سير المشاة،	96
212	الازدحام المروري عبر أهم محاور النقل خاصة بمركز المدينة،	97
217	عرض الخضر و الفواكه في محيط السوق الأسبوعية بقطاع الزاوية	98
217	محلات لبيع الخضر و الفواكه على مستوى مركز المدينة،	99
217	محلات لبيع الخضر و الفواكه و المواد الغذائية بحي 350 مسكن،	100
220	محل لبيع الأدوات التجهيز المنزلي بقطاع مركز المدينة،	101
220	محلات لبيع الملابس الرجالية بشارع قحموص بقطاع الزاوية،	102
220	بيع الأثاث المنزلي في محيط السوق الأسبوعي،	103

## فهرس المواضيع:

الصفحة	فهرس المواضيع:
2	المقدمة العامة:
4	الإشكالية:
6	الإطار المكاني و الزماني للدراسة:
6	أهداف الدراسة:
6	أسباب اختيار الموضوع:
7	منهجية البحث:
8	مصادر الدراسة:
9	مخطط البحث:

### الفصل الأول: الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في الجزائر: تعدد المتدخلين و الهدف واحد:

11	مقدمة الفصل الأول:
12	1. عموميات حول التجهيزات العمومية:
12	1.1 مفهوم الخدمات العامة:
12	2.1 خصائص الخدمات العامة:
13	3.1 تعريف التجهيزات العمومية:
14	4.1 أنواع التجهيزات العمومية:
15	2. عموميات حول النشاط التجاري:
15	1.2 تعريف التجارة:
15	2.2 تعريف التاجر:
16	3.2 التعمير التجاري:
16	3. الأنشطة التجارية بالمدن الجزائرية:
17	1.3 مفهوم القانون التجاري:
17	2.3 الهيئات الإدارية المكلفة بتسيير و مراقبة النشاط التجاري في الجزائر:
19	3.3 شروط ممارسة النشاط التجاري القار:
20	4.3 شروط ممارسة النشاط التجاري غير القار:
20	5.3 طرق عمل الهيئات المكلفة بالتعمير التجاري على المستوى المحلي:
24	6.3 القضاء على التجارة الموازية بالمدن الجزائرية، النتائج و البدائل:
25	4. التجهيزات الخدمية في المدن الجزائرية:
26	1.4 الإطار القانوني لإنشاء، تمويل، و تسيير التجهيزات العمومية في الجزائر:
27	2.4 طرق تمويل و إنشاء التجهيزات الخدمية في الجزائر:
29	3.4 اختيار الأرض و توزيع التجهيزات:
29	4.4 الجماعات المحلية، مهام ثقيلة و صلاحيات واسعة في إنشاء التجهيزات العمومية:
31	5.4 أدوات التهيئة و التعمير و علاقتها بإنشاء التجهيزات العمومية:
33	خلاصة الفصل الأول:

### الفصل الثاني: الخصائص الطبيعية، البشرية، السكانية و علاقتها بتطور الأنشطة التجارية والخدمات العمومية:

35	مقدمة الفصل الثاني:
36	1. لمحة تاريخية، من قبيلة حاكمة إلى مدينة كبرى:
37	2. الإطار الطبيعي لمدينة عين البيضاء:

38	1.2	موقع هام ذو إمكانيات متميزة:
38	2.2	موضع متجانس رغم بعض العوائق:
40	3.	واقع السكان في بلدية عين البيضاء:
42	4.	التركيب النوعي و العمري و التركيب الأسري لسكان بلدية عين البيضاء:
42	1.4	التركيب العمري:
44	2.4	التركيب النوعي :
45	3.4	التركيب الأسري لبلدية عين البيضاء:
45	5.	الخصائص الاقتصادية لسكان بلدية عين البيضاء:
45	1.5	السكان النشطون أو الداخلون في سن العمل:
47	2.5	توزيع عدد السكان المشغلين حسب نوع النشاط :
51	6.	القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء:
57		خلاصة الفصل الثاني:

### الفصل الثالث: البنية التجارية و التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء، ثقل تجاري هام و تأثير مباشر على المجال الحضري:

59		مقدمة الفصل الثالث:
60	1.	لمحة عن الأنشطة التجارية بمدينة عين البيضاء:
62	2.	الوزن التجاري لمدينة عين البيضاء "التصنيف وفق مدونة النشاط الاقتصادي":
63	3.	القضاء على التجارة الفوضوية في مدينة عين البيضاء، "النتائج والبدائل":
64	4.	توزيع و تصنيف المحلات التجارية بمدينة عين البيضاء:
64	1-4	توزيع المحلات التجارية عبر مختلف القطاعات العمرانية بمدينة عين البيضاء:
66	2-4	تصنيف المحلات التجارية لمدينة عين البيضاء:
66	1-1-4	تصنيف سبورك للمحلات التجارية:
68	2-1-4	تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي:
74	3-1-4	تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية:
83	5.	تحليل البنية التجارية لمدينة عين البيضاء:
83	1-5	التحليل باستعمال مؤشر قوة الجذب التجاري عبر مختلف القطاعات العمرانية:
86	2-5	تحليل البنية التجارية باستعمال الكثافة التجارية:
89	3-5	تحليل البنية التجارية باستعمال المصفوفة:
91	4-5	التحليل باستعمال قيم المركزية التجارية:
93	6.	انتشار المحلات التجارية عبر المجال الحضري لمدينة عين البيضاء:
93	1-6	أهم المحاور التجارية بمدينة عين البيضاء:
96	2-6	الانتشار المجالي للمحلات التجارية:
97	7.	التعمير التجاري بمدينة عين البيضاء، تحليل و تشخيص الواقع:
97	1-7	دراسة واقع الأسواق بمدينة عين البيضاء:
98	1-1-7	سوق الخضر و الفواكه:
103	2-1-7	السوق المغطاة:
108	3-1-7	سوق الملابس و الأحذية بماريان، الـ Monoprix سابقا:
109	4-1-7	سوق الماشية:
112	5-1-7	المساحات الصغرى من نوع سوبرمارت:
114	8.	تحليل واقع التجارة غير القارة بمدينة عين البيضاء:
118		خلاصة الفصل الثالث:

## الفصل الرابع: التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء: أهمية متزايدة في تنظيم المجال،

120	مقدمة الفصل الرابع:
121	1. كرونولوجيا ظهور و تطور التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:
124	2. واقع التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:
124	1.2 التجهيزات التعليمية:
129	2.2 التجهيزات الصحية:
131	3.2 تقييم الخدمات الصحية:
132	4.2 التجهيزات الأمنية والإدارية:
134	5.2 التجهيزات الثقافية، الترفيهية و الرياضية:
137	6.2 التجهيزات الدينية:
139	7.2 تجهيزات أخرى:
141	3. تحليل مستويات التجهيز عبر مختلف القطاعات العمرانية:
141	1.3 التحليل النوعي:
144	1.1.3 القراءة العمودية:
146	2.1.3 القراءة الأفقية:
146	2.3 التحليل الكمي:
146	أ. قطاع مركز المدينة:
149	ب. قطاع السلام:
150	ت. قطاع الزاوية:
154	ث. قطاع الكاهنة:
156	ج. قطاع سعبيدي الجموعي:
156	ح. قطاع سفاري:
160	خ. قطاع الأوراس الكبير:
162	د. قطاع ماريان:
165	ذ. قطاع المستقبل:
166	ر. قطاع الحراكتة:
170	ز. قطاع البيضاء الصغيرة:
177	4. علاقة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بإنتاج التجهيزات العمومية بمدينة عين البيضاء:
178	1.4 التجهيزات التعليمية:
181	2.4 التجهيزات الصحية:
181	3.4 التجهيزات الأمنية و الاقتصادية:
182	4.4 التجهيزات الرياضية:
183	5. العلاقة بين مواقع التجهيزات العمومية و أهم المحاور التجارية بالمدينة:
186	خلاصة الفصل الرابع:

## الفصل الخامس: ديناميكية الأنشطة و التجهيزات الخدمية، تأثيرات متعددة على تنظيم المجال الحضري:

188	مقدمة الفصل الخامس:
189	1. أدوات جمع المعلومات:
189	1.1 الملاحظة:
189	2.1 الاستثمار الاستثنائية:
190	2. اختيار العينة:
190	3. تحليل و تفسير البيانات الميدانية:
190	1.3 الخصائص و البيانات العامة للمبجوثين:

190	..... الأصل الجغرافي لعينة البحث:	1.1.3
192	..... سبب هجرة الوافدين إلى المدينة:	2.1.3
194	..... نمط السكن المشغول من طرف أفراد العينة:	3.1.3
196	..... صيغة إشغال السكن:	4.1.3
198	..... علاقة السكان بالأنشطة التجارية:	2.3
198	..... استخدام الطوابق الأرضية للسكن المشغول:	1.2.3
200	..... نوعية النشاط التجاري أو الحرفي الممارس على مستوى الطوابق الأرضية:	2.2.3
203	..... صاحب النشاط التجاري أو الحرفي على مستوى محلات الطوابق الأرضية للمساكن:	3.2.3
205	..... نظرة السكان للحي الذي يقطنون به:	4.2.3
209	..... مدى الإزعاج إذا كان الحي تجاريا أو حرفيا:	5.2.3
209	..... صور و أنماط الإزعاج الذي يتعرض له السكان بالمناطق التجارية:	6.2.3
214	..... ممارسات المتسوقين و العوامل المتحكمة بها:	7.2.3
230	..... علاقة السكان بالتجهيزات العمومية:	3.3
230	..... التجهيزات التعليمية الموجودة بالحي:	1.3.3
232	..... التجهيزات الصحية الموجودة بجواركم:	2.3.3
232	..... التجهيزات الأخرى الموجودة بجواركم:	3.3.3
236	..... تأثير التجهيزات العمومية على الديناميكية المجالية:	4.3.3
240	..... طريقة الوصول إلى التجهيزات العمومية:	5.3.3
242	..... الصعوبات التي تواجه السكان للوصول إلى التجهيزات العمومية:	6.3.3
244	..... تقييم نوعية الخدمات المقدمة على مستوى التجهيزات العمومية:	7.3.3
246	..... توزيع التجهيزات عبر أحياء المدينة:	8.3.3
246	..... التجهيزات المفقودة عل مستوى مدينة عين البيضاء:	9.3.3
250	..... أفضل منطقة من حيث توفر التجهيزات العمومية بالمدينة:	10.3.3
256	..... خلاصة الفصل الخامس:	

258	..... الخاتمة العامة:	
264	..... قائمة المراجع:	
270	..... الملاحق:	
290	..... فهرس الجداول:	
291	..... فهرس الأشكال:	
296	..... فهرس الخرائط و المخططات:	
297	..... فهرس الصور:	
300	..... فهرس المواضيع:	

## المخلص:

مدينة عين البيضاء التي أنشئت خلال العهد الاستعماري للتحكم في المجال و مراقبته، هي اليوم أكبر مدن ولاية أم البواقي بأكثر من 127000 نسمة، و بإمكانيات و كمائن معتبرة بسبب موقعها الهام في منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب عبر الطريق الوطني رقم 80 و من الشرق نحو الغرب عبر الطريق الوطني رقم 10، و هذا ما جعلها تعرف تدفقات خارجية و داخلية معتبرة بسب تطور الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية كما و نوعا عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

وقد فرضت طرق التوزيع غير العادل و غير المتوازن للبنية التجارية و التجهيزات و المرافق العمومية عبر إقليم المدينة نمط حياة و سلوكيات استهلاكية و اقتصادية متميزة، من خلال ديناميكية اجتماعية و مجالية تظهر من خلال هيكله المجال، أنماط و اتجاهات الحركة داخل المدينة، اختيار وسائل التنقل، أسعار كراء و شراء العقارات...

ورغم الازدهار الكبير الذي عرفته البنية التجارية و المرافق العمومية خاصة الجوارية منها، إلا أنها أصبحت تواجه تحديات إعادة توزيعها عبر إقليم المدينة لضمان مجال حضري متوازن يتميز بسهولة وصول جميع السكان إلى الخدمات و الأنشطة التي يضمها، مع إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الحضري المحلي. و هذا ما يفرض انتهاج سياسة عمرانية فعالة تهدف إلى الارتقاء بالحياة الحضرية من خلال إدماج متناغم لمختلف الوظائف الحضرية.

## الكلمات المفتاحية:

مدينة عين البيضاء، البنية التجارية، التعمير التجاري، التجهيزات العمومية، تنظيم المجال الحضري، الديناميكية الحضرية

## **Résumé :**

La ville d'Ain Beida, fût créée à l'époque coloniale afin de maîtriser l'espace et de le contrôler. Elle est la plus grande ville d'Oum El Bouaghi avec plus de 127000 habitants, énumérant d'énormes moyens et potentialités grâce à sa situation très importante sur le transit nord-sud, à travers la route nationale (RN n° 80), et le transit est-ouest à travers la route nationale (RN n° 10), ce qu'il l'a rendu une ville à forte fréquentation dont l'existence d'un flux interne et externe très important, à cause des activités commerciales et des équipements de service quantitativement et qualitativement, durant toutes les étapes de croissance urbaine de la ville.

La disparité et le déséquilibre dans la distribution de la structure commerciale et les équipements publics, à travers le territoire de la ville, ont engendré un cadre de vie et des comportements consommatoires et économiques particuliers, à travers une dynamique socio-spatiale par la structuration de l'espace, aussi par les typologies et les directions de flux à l'intérieur de la ville, le choix des moyens du transport, les prix de location et de vente des assiettes foncières ...

Malgré le développement que connaissent la structure commerciale et les équipements publics, ces structures se situent face aux enjeux de leur redistribution à travers le territoire de la ville, afin d'assurer un espace urbain équilibré qui se caractérise par sa fluidité dont la facilité d'accès aux services et aux activités, tout en donnant de la valeur à l'économie urbaine locale. Cela pousse à adopter une politique urbaine efficace, ayant pour objectif l'amélioration de la vie urbaine à travers l'intégration harmonieuse des différentes activités urbaines.

## **Mots clés :**

Ville d'Ain Beida, structure commerciale, urbanisme commercial, équipements publics, organisation de l'espace urbain, dynamique urbaine.